

فضيلة الشيخ محمد باي بلعالم

مرجع الفروع إلى التأصيل
من الكتاب والسنة والإجماع الكفيل

الجزء العاشر

دار الوعي
للنشر والتوزيع

دار الوعي

للنشر والتوزيع

حي الثانوية - رقم 142 ب - الرويبة - الجزائر

فاكس 021 85 47 15

021 85 47 10 ☎

elwaai06@hotmail.com

elwaai@maktoob.com

مرجع الفروع إلى التأصيل

من الكتاب والسنة والإجماع الكفيل

شرح على نظم خليفة بن حسن السوفي

على نظم خليل المسمى جواهر الإكليل

الجزء العاشر

فضيلة الشيخ محمد باي بلعالم

ردمك: 978-9947-862-25-4 ISBN:

رقم الإيداع القانوني: 2009-833

التصنيف الموضوعي: 216 (الفقه الإسلامي وأصوله)

280 ص، 17 × 25 سم

الطبعة الأولى 1430 هـ = 2009 م

© جميع الحقوق محفوظة للناشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مرجع الفروع إلى التأصيل
من الكتاب والسنة والإجماع الكفيل

الجزء العاشر

**صدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة
في إطار الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب**

المحتوى

7	باب في الردّة
10	القول بتناسخ الأرواح:
15	من نطق بالشهادتين ولم يلتزم بأركان الإسلام:
17	حكم من يسب الأنبياء والملائكة:
22	حكم لاءن العرب وبني هاشم:
29	باب في الزنا
35	الإقرار في الزنا وبماذا يثبت:
37	أنواع الحد:
40	إقامة الحد من قبل الحد:
48	القذف
51	صبيغ القذف وأقسامها:
62	باب في السرقة
64	الحمل الذي تقطع منه اليد:
65	شروط القطع في السرقة:
75	هل يقطع المختلس؟
78	وجوب إرجاع السارق المال إن لم يقطع:
78	متى يسقط الحد عن السارق:
86	باب في المحارب
88	أحكام المحارب:
98	باب في حد الشرب

100	شروط إقامة حد الشرب:
119	حدُّ الشارب:
121	شروط إقامة الحد:
127	باب في العتق
153	باب في التدبير
159	ما يبطل التدبير:
162	باب في المكاتب
165	أحكام الكتابة:
167	باب في أم الولد
174	فصل في الولاء
180	باب الوصية
181	أركان الوصية:
186	بطلان الوصية برجع من الموصي:
210	شروط الوصي:
219	باب في الفرائض
220	تعريف علم الفرائض:
222	الوارثون من الرجال:
225	حجبُ الأم من الثلث إلى السدس:
226	المحجوبان بالوصف:
227	فرض السدس:
239	العول
249	المناسخة
258	موانع الإرث:
275	خاتمة

باب في الردّة

أَعُوذُ بِاللّٰهِ الْعَظِيمِ الْأَعْظَمِ
تَكُونُ بِالصَّرِيحِ مِنْهُ أَوْ بِمَا
أَوْ بِالَّذِي فاعِلُهُ يَكْفُرُ
أَوْ شِدَّ زَنَارٍ أَوْ أَنْ يَسْتَعْمِلَا
أَوْ مِثْلُهَا بِالْحَكْمِ قَوْلٌ بِالْقَدَمِ
أَوْ شَكَّ فِيمَا قَدْ مَضَى أَوْ اعْتَقَدَ
أَوْ أَنَّهُ فِي كُلِّ جَنْسٍ مُسْجَلَا
أَوْ ادَّعَى شِرْكَاً مَعَ النَّبِيِّ فِي
أَوْ فِي نَبِي قَالَ: بِالْمَحَارِبِ
أَوْ ادَّعَى الصُّعُودَ مِنْهُ لِلْسَمَا
أَوْ اسْتَحْلَ مَا كَشَرَبَ فاعِلُ مَا
لَا بِإِمَاتَةِ الْإِلَهِ كَافِرَا
وَفِيهِ تَفْصِيلُ الشَّهَادَةِ وَجِبَ
وَتَجِبَ اسْتِنَابَةُ الْإِمَامِ
وَأَكَلَهُ وَشَرِبَهُ فِيهَا يَجِبُ
فَإِنْ يَتَبَّ فِيهَا وَإِلَّا قَتَلَا
وَمَالُ ذِي الرِّقِّ لِسَيِّدِ مَلِكٍ
وَنَجْلُهُ الصَّغِيرُ يَبْقَى مُسْلِمَا
وَنِيْلُ مِنْهُ مَا جَنَّا بِعَمْدٍ
لَا إِنْ جَنَّا عَمْدًا بِحَرِّ مُسْلِمٍ
إِلَّا لِحَدِّ فَرِيَةٍ إِذَا اسْرَ
وَمَا جَنَاهُ خَطَأً عَمَّنْ مَضَى
كَأَخْذِ بَيْتِ الْمَالِ مِمَّنْ قَدْ جَنَّا

مِنْ رِدَّةٍ وَهِيَ كُفْرُ الْمُسْلِمِ
مِنْ لَفْظِهِ اقْتَضَى كَأَنْ يُجَسِّمًا
كَطَرْحِ مُصْحَفٍ بِمَا يُسْتَقْدَرُ
سِحْرًا عَلَى نَوْعٍ بِهِ مُشْتَمِلَا
فِي عَالَمٍ أَوْ بِبَقَائِهِ جَزَمَ
تَنَاسَخَ الْأَرْوَاحِ مِنْ كُلِّ جَسَدٍ
شَخْصٌ نَذِيرٌ بِالْبَيَانِ أُرْسِلَا
مَقَامِهِ ذِي الْمَنْصِبِ الْمَشْرِفِ
أَوْ إِنْ مَنَزَلَتْهُمْ مَكْتَسِبُهُ
كَانَ عُنَاقُهُ لِحُورِ زَعْمَا
مِنْ كُلِّ مَجْمَعٍ عَلَيْهِ حَرَمَا
عَلَى الْأَصْحَاحِ فِيهِ لَنْ يَكْفُرَا
صَوْنَا لِمَا مِنَ الدِّمَاءِ يَجْتَنِبُ
إِيَّاهُ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ
بَلَا عَقُوبَةٍ وَلَوْ لَمَا يَتَبَّ
وَاسْتَبْرَأَتْ بِحِيْضَةٍ لَتَقْتَلَا
وَإِنْ يَكُنْ حَرًا فَفِيَّ مَا تَرَكَ
كَتَرَكَ كَذَاكَ حَتَّى احْتَلَمَا
عَلَى فَتَى ذِي ذِمَّةٍ أَوْ عَبْدٍ
كَانَ لِدَارِ الْحَرْبِ فَرِ فاعِلُ مَا
فَإِنَّهُ بَاقٍ عَلَيْهِ مُسْتَمِرٌّ
مِنْ مَالِ بَيْتِ الْمُسْلِمِينَ قَبْضَا
عَلَيْهِ وَالْقَصَاصُ مُنْتَفٍ هُنَا

وماله بتوبة له يرى وفيهما كمسلم قد قدرا
والمختفي بلا استتابة قتل إن لم يعجل توبة مما عمل
ويستحق وارث ما تركا إن تاب أو قبل اطلاع هلكا
وإن يقل أسلمت عن ضيق قبل إن بأن عذر بقريضة تدل
كان توضا وصلى وليعد مأمومه تلك الصلاة للأبد

باب في الردّة:

معنى الردّة لغة:

قال الجوهري: الردّة: بالكسر مصدر قولك: ردّه ردّاً وِرْدَةً، والردّة: الاسم من الارتداد، والردّة: إملاء الضرع من اللبن، والارتداد: الرجوع، ومنه المرتدّ.

معنى الردّة في لسان الشرع:

قال القرافي: " حقيقة الردّة عبارة عن قطع الإسلام من مكلف وفي غير البالغ خلاف " .

وقال ابن عرفة: " الردّة: كفرٌ بعد إسلام تقرر بالنطق بالشهادتين مع التزام أحكامها " .

وعرفها الناظم - بعد ما استعاذ منها - فقال: " أعوذ بالله العظيم الأعظم من ردّة: وهى كفر المسلم " ، أي: المتقرر إسلامه، فيشمل البالغ وغيره على خلاف فيه، ولا يتقرر الإسلام إلا بالنطق بالشهادتين والتزام أحكامها.

واحترز به عمّا لو نطق بالشهادتين ثم رجع قبل أن يوقف على الدّعاء فإنه يؤدّب فقط. واحترز بقوله: المسلم مما إذا خرج غيره من ملّة إلى أخرى كيهوديّ تنصّر أو عكسه فلا يكون ردّة ويقر على ذلك كما يأتي أيضاً.

وعدل المؤلّف عن قوله: كُفّر المؤمن إلى قوله: كُفّر المسلم، وإن كان الكفر إنما يقابل بالإيمان لكون النظر هنا مقصوراً على أحكام الدنيا التي ينظر فيها

الحكام ولا قدرة للبشر على معرفة إيمان بعضهم بعضاً، إنما يعرفون إسلام بعضهم بعضاً.

الأفعال التي تقتضي الكفر:

ولهذا احتج إلى الكلام على الأمور التي يُعرف بها كفر المسلم فقال: (تكون بالصريح منه أو بما. من لفظه اقتضى كان يجسماً) مثال الصريح كقول: العزيز ابنُ الله، ومثال اللفظ المقتضي للكفر أن يجحد ما علم من الدين بالضرورة كوجوب الصلاة ولو جزءاً منها، وكذا إذا قال: الله جسم متحيّز، ومثال الفعل المقتضي للكفر لبس الزنار وما أشبه ذلك، فقوله: (أو بالذي فاعله يكفر. كطرح مُصحف بما يستقذر. أو شد زنار) مثال للفعل الذي يتضمّن الكفر، ومثل المصحف كتاب الحديث إذا ألقاه بقذر أو حرقه استخفافاً، وأما حرقه لكونه ضعيفاً أو موضوعاً فلا. وأما إلقاء كتب الفقه في القذر فليس فيه إلا الأدب، ومثل المصحف الآية أو الحرف منه، والمراد بالقذر ما يستقذر ولو طاهراً كاللبصاق لا خصوص العذرة، وكذلك يكون مرتدّاً إذا شدّ الزنار في وسطه؛ لأنّ هذا فعلٌ يتضمّن الكفر، والزنار بضم الزاي، ومثله فعلُ شيء مما يختصُّ بزيّ الكفّار، ولا بدّ أن ينضمّ إلى ذلك المشي إلى الكنيسة ونحوه، وقيد أيضاً بما إذا فعله في بلاد الإسلام قال في أسهل المسالك:

وَعَرَّفُوا الرَّدَّةَ كُفْرُ الْمُسْلِمِ بضمنِ فعلٍ أو بقولٍ مُفهِمٍ
مَنْ مُسْلِمٌ مُمَيِّزٌ مُخْتَارٌ كَشَدُّهُ فِي وَسْطِهِ الزُّنَّارِ
أَوْ رَمَى كَالْقُرْآنِ فِي مُقَدَّرٍ طبعاً ولو مثلَ المخاطِ الطَّاهِرِ

السحر: تعريفه، وحكم تعلّمه وحكم السّاحر:

(أو أن يستعمله. سحراً على نوع به مشتملاً) هذا جامع للفظ الذي يقتضيه والفعل الذي يتضمّنه، والمشهور أن تعلّم السّحر كفرٌ وإن لم يعمل به قاله مالك، قال ابن عبد السلام: وقد استصوب بعض المتأخّرين كلاماً أصبغ، وحكاها الطرطوشي عن قدماء الأصحاب، واستشكل قول مالك: إن تعلّمه وتعلّمه كفر اهـ.

وحدَّ ابنُ عرفة السحر بقوله: " هو كلامٌ مؤلَّفٌ يعظَّمُ به غيرُ الله، وتنسب إليه المقادير والكائنات. " هكذا قال في التوضيح اهـ.

وإذا حكم بكفره فإن كان متجاهراً به فيقتل إلا أن يتوب، وماله فيء، وإن كان يخفيه فحكمه كحكم الزنديق يقتل بلا استتابة كما يأتي.

القول بالقدم:

(ومثلها بالحكم قول بالقدم. في عالم أو ببقائه جزم) يعني أنَّ من قال: إن العالم وهو ما سوى الله قديم فقد كفر؛ لأنه يؤدِّي إلى أنَّ صانع العالم غير الله، وكذلك إذا قال ببقائه، والمراد بالقدم الذاتي لا الزماني، وكذلك إذا شكَّ في القدم أو البقاء للعالم، فقوله: (أو شكَّ فيما قد مضى) عطف على صريح أي: أتى بما يدلُّ على الشكِّ في ذلك، أو حصل في اعتقاده الشكُّ في ذلك أي: في قدم العالم أو بقاءه فهو داخل في قوله: (تكون بالصريح.. إلخ البيت، وبهذا يندفع قولُ الشَّارح: إنَّ هذا ليس من الأمور الثلاثة يعني: قول المؤلف: تكون بالصريح منه أو بما من لفظه اقتضى كان يجسما، وعليه فالحدُّ الذي ذكره ليس بجامع لخروج هذا النوع منه، وقوله: أو شكَّ وهو ممن يُظنُّ به العلم بناء على أنه يعذر في موجبات الكفر بالجهل، وقد صرَّح أبو الحسن على الرسالة بأنه لا يُعذر بالجهل.

القول بتناسخ الأرواح:

(أو اعتقد. تناسخ الأرواح من كلِّ جَسَدٍ) بمعنى أنَّ مَنْ مات فإن روحه تنتقل إلى مثله أو أعلى منه إن كانت من مطيع، فإن كانت من عاص انتقلت إلى مثله أو أدنى، ككلب أو هرٍّ وهكذا إلى غير نهاية، وقيل: إلى أن تصلَّ الأولى إلى الجنة والثانية إلى النار، فهم ينكرون البعث والحشر وما ثبت عن الشَّارح من القيامة وما فيها (أو أنه في كلِّ جنس مسجلا. شخص نذير بالبيان أرسلا) أي: أو بقوله في كل جنس من أجناس الحيوان أي: أنواعه حتى القردة والخنازير والدود نذير أي: نبي ينذرهم فيكفر؛ لأنه يؤدِّي إلى أن أجناس الحيوانات كلها مكلفة، وهو خلاف الإجماع، وإلى أن توصف أنبياء هذه الأجناس بأوصافهم الذميمة وفيه ازدراء بهذا المنصب الشريف. ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

أو ادَّعى النَّبي في الأجناسِ أو قال بالنَّسخ لَدَى الأنفاسِ

دعاوى أخرى مكفرة:

(أو ادّعى شركاً مع النبي في مقامه ذي المنصب المشرف) كدعوى مشاركة على ﷺ وأنه كان يوحى إليهما معا (أو في نبي قال بالمحاربة) أي: قال بجوازها وكُفْرُهُ ظاهر (أو أنّ منزلتَهُم مُّكتسبَةً) أي: أو جوّزَ اكتسابَ النُّبُوّة؛ لأنه خلافُ إجماع المسلمين، ولأنّه يستلزم جواز وقوعها بعد النبي ﷺ قال في أسهل المسالك:

أو ادّعى نُبُوّةً أو كَسَبَهَا أو شَرِكَةً فِيهَا فَأَعْظَمَ ذَنْبَهَا

(أو ادّعى الصعودَ منه) بجسده (للسماء) أو يدخل الجنة ويأكل من ثمارها (كان عناق له حور زعما) أي: أو ادّعى أنه يعانق الحور العين يقظة فكفر؛ لأنهنّ نساء الجنة فلا يظهرن في الدنيا إجماعاً فتأمل.

(أو استحلّ ما كُشِبَ فاعلماً. من كل مجمع عليه حرماً) أي: أو استحلّ حراماً علّمت حرمة من الدّين ضرورة كالشرب للخمر، أو جحد حلّ مجمع على إباحته، أو وجوب مجمع على وجوبه أي: مما علّم من الدّين ضرورة فلو قال: أو جحد حكماً علّم من الدّين ضرورة لكان أحسن، فخرج ما أجمع عليه ولم يكن معلوماً بالضرورة كوجوب إعطاء السّدس لبنت الابن مع وجود البنت، وما علّم ضرورة وليس من الدّين ولا يتضمّن تكذيب قرآن أو نبيّ كانكار قتل عثمان، أو خلافة عليّ، أو وجود بغداد، بخلاف إنكار المسجد الحرام أو المسجد الأقصى أو فرعون فإنه كفر؛ لأنّه تكذيب للقرآن (لا) يكفر داعياً على غيره (بإمارة الإله كافراً. على الأصحّ فيه لن يُكفّر) ومقابله يكفر؛ لأنّه من الرّضا بالكفر ورُدّ بأنه لم يرد إلا لتغليظ عليه في الشتم، وهذا التعليل ظاهر في أنه إذا دعا على نفسه بذلك يكون كفراً وهو مما لا ينبغي أن يتوقف فيه (وفيه) أي: الكفر (تفصيل الشهادة وجب. صونا لما من الدماء يجتنب) فلا يكتفي القاضي بقول الشاهد: إنه كفر، بل لابدّ من بيان ما كفر به بيانا واضحاً لا إجمال فيه بأن يقول: كَفَرَ بقوله: كذا أو بفعله كذا لاحتمال أن يكون الشاهد يعتقد أنّ ما وقع منه كفر وهو في الواقع ليس كذلك.

استتابة الإمام من ارتد:

(وتجب استتابة الإمام إياه) أي: المرتد ولو عبداً أو أمة (في ثلاثة أيام) بلياليها من يوم الثبوت لا من يوم الكفر ولا يوم الرفع ويلغى يوم الثبوت إن سبق بالفجر (وأكله وشربه فيها يجب) أي: بلا جوع وعطش بل يطعم ويسقى من ماله ولا ينفق على ولده وزوجته منه؛ لأنه يوقف فيكون معسراً برّدته (وبلا عقوبة) بكضرب (ولو لما يتب) أي: وإن لم يعد بالتوبة أو إن (الواو) للحال (فإن يتب فيها) ترك (وإلا) يتب (قتلاً) بالسيف ولا يترك بجزية ولا يسترق (و استبرأت بحیضة لتقتلا) أي: واستبرأت ذات زوج أو سيّد وهي من ذوات الحيض بحیضة قبل قتلها خشية أن تكون حاملاً، فإن حاضت أياماً لاستتابة انتظر تمامها فينتظر أقصى الأجلين، فإن ظهر بها حملٌ أخرت حتى تضع، وإن وجد من يرضع ولدها وقبلها الولد وإلا أخرت لتمام رضاعه (ومال ذي الرق) ولو مبعوضاً (لسيد ملك. وإن يكن) المرتد (حراً) وقتل برّدته أو مات مرتداً قبل القتل (ففيء ما ترك) محله بيت المال وظاهره ولو ارتدّ لديّن وارثه (ونجله الصغير يبقى مسلماً) ولو ولد حال ردة أبيه أي: حكم بإسلامه ولا يتبعه فيجبر على الإسلام إن ظهر خلافه (كتركه كذاك حتى احتملما) أي: كأن ترك أي: ولده أي: لم يطلع عليه حتى بلغ وأظهر خلاف الإسلام فيحكم عليه بالإسلام ويجبر عليه ولو بالسيف (ونيل منه ما جنا بعمد. على فتى ذي دمة أو عبد) أي: وأخذ منه أي: من مال المرتدّ إن مات أو قُتل على ردّته ما جنى أي: أُرش جنايته عمداً على عبد، وكذا خطأ ولو جنى عليه قبل ردّته أو ما جنى عمداً على ذمّي لا خطأ فعلى بيت المال كما يأتي قريباً وبيت المال لا يحمل عبداً ولا عمداً، فالتقييد بقوله: عمداً بالنسبة للذمّي فقط (لا إن جنى) المرتد (عمداً بحرّ مسلم) أي: على حرّ مسلم فلا يؤخذ من ماله شيء لذلك؛ لأنّ حدّه القودّ وهو يسقط بقتله لرّدته، فالحاصل أنه يؤخذ من ماله قيمة العبد مطلقاً ودية الحرّ الذمّي إن جنا عليه عمداً ولا يؤخذ منه شيء في جنايته على الحرّ المسلم (كان لدار الحرب فر فاعلم) أي: كأن هرب المرتدّ لدار الحرب بعد أن قتل حرّاً مسلماً فلا يؤخذ من ماله شيء، فإن رجع قتل لرّدته إن لم يسلم، فإن أسلم قتل قوداً (إلا لحد فرية) أي: القذف (إذا أسر. فإنه باق عليه مستمر) أي: فإنه لا يسقط

عنه هرب لبلد الحرب أم لم يهرب إن وقعت منه ببلد الإسلام، فإن قذف ببلد الحرب ثم أسر فيسقط عنه حدُّه (وما جناه خطأ عَمَّن مَضَى. من بيت مال المسلمين قبضاً) أي: وجناية الخطأ من المرتد على حرٍّ مسلم أو ذمِّي على بيت المال (كأخذ بيت المال) جناية عليه (ممن قد جنى. عليه والقصاص منتفٍ هنا) فكما يغرم عنه بأخذ ماله فعليه ما عليه وله ماله (وماله بتوبة له يرا) أي: وإن تاب المرتد بالرجوع للإسلام فماله يرجع له ولو عبداً على الراجح من أنَّ المرتد يكون محجوراً عليه بالارتداد فيوقف ماله لينظر حاله، فإن أسلم رد له (وفيهما كمسلم قد قدرا) أي: وقدر المرتد الجاني عمداً أو خطأ حال رده ثم تاب كالمسلم فيهما أي: في العمد والخطأ، فإن جنى حال ردِّه على حرٍّ مسلم عمداً كان عليه القود إذا تاب وخطأ فالدية على عاقلته، وإن جنى على ذمِّي ثم تاب ففي ماله في العمد وعلى عاقلته في الخطأ (والمختفي بلا استتابة قتل) أي: وقتل المختفي للكفر أي: من أخفى الكفر وأظهر الإسلام بلا استتابة بعد الاطلاع عليه بل ولا تقبل توبته (إن لم يعجل توبة مما عمل) أي: إلا أن يجيء قبل الاطلاع عليه تائباً فتقبلُ توبته ولا يقتل؛ لأنه لما اطلعنا على ما كان مخفياً عنده وأنه رجع عنه قبل منه.

(ويستحق وارث ما تركا. إن تاب أو قبل اطلاع هلكا) أي: وماله إن مات قبل الاطلاع عليه ثم ثبتت زندقته أو بعد إن جاء تائباً أو قتل بعد الاطلاع عليه وبعد توبته لعدم قبولها منه لو ارثه، فإن ظهر عليه فلم يتب ولم ينكر ما شهد به عليه حتى قتل أو مات فليت المال (وإن يقل أسلمت عن ضيق قبل. إن بان عذر بقرينة تدل) أي: وقبل عذر من أسلم من الكفار ثم رجع وقال: عند إرادتنا قتله لردته أسلمت عن ضيق من خوف على نفس أو مال أو عذاب إن ظهر عذره بقرينة وإلا لم يقبل وحكم فيه بحكم المرتد، فإن رجع للإسلام وإلا قتل (كان تَوْضاً وصلى) ثم أظهر الكفر واعتذر بأنه إنما فعل ذلك خوفاً على نفسه أو ماله أو من عذاب فيقبل عذره إن ظهرت قرينة صدقه وإلا قتل بعد الاستتابة (وليعد. مأوموم تلك الصلاة للأبد) أي: و أعاد مأوموم أي: مأوموم من قبل عذره ولو أسلم بعد ذلك حقيقة وظاهره أن مأوموم من لم يقبل عذره لا إعادة عليه، والذي استظهره في التوضيح أنَّ عليه

الإعادة أيضا؛ لأنه لا يؤمن أن يكون غير متحفظ على ما تتوقف صحة الصلاة عليه فراجعوه وهو الحق اهـ من البناني.

ثم قال:

وأدب الشخص الذي تشهدا
كالساحر الذمي إن لم يدخل
وأسقطت صوما وحجا قدما
يمينه بالله جل أو عتق
لا تسقط الطلاق مطلقا ولا
أما إذا ما ارتدت المحللة
وكافر لكفر آخر انتقل
وفاقد الميز بجن أو صغر
بحكم إسلام أبيه المقترب
إلا مراهقا ومن لها غفل
وارثه إلى بلوغه وقف
كذا بإسلام المجوسي كما
إلا إذا صاحب نجله الأب
وكالأسير في تنصر حمل
إلا إذا أكرهه تبينا
وإن نبيا سبه أو ملكا
أو عاب أو ألحق لعنا أو قذف
أو ألحق النقص به وإن يكن
أو خصلة أو غض من مرتبته
كذا إذا له أضاف ما حظر
على طريق الذم أوله نسب
كان بحقه رسول الله
فلعن المسؤول بعد الطلب

ولم يوقف عن دعائم الهدى
عن مسلم ضرا وإلا قتلا
نذرا صلاة وزكاة فاعلما
ظهرا إحصانا وصية بحق
تحليل زوج ذات بت حصلا
فساقت تحليلها فلتعقله
أبقي ولا نعرض للذي فعل
فالحكم بالإسلام فيها معتبر
كان يميز فله ذاك يجب
بالقتل لا يجبر إن أباه كل
ثمت إن يسلم إليه فليضف
حال الصبا إن من سباه أسلما
فإن حكم كفره منحسب
عن حالة الطوع إن الأمر جهل
فهو مقرر بما تديننا
وإن من التعريض نهجا سلكا
غير وصفا أو بحقه استخف
في بدن كهو أعمى أو زمن
أو من وفور العلم أو زهاده
كنفي تبليغ الذي به أمر
ما لا يليق بمقامه الأحب
يسأل في أمر لعظم الجاه
وقال: قد أردت لعن العقرب

في كلها قتل المكلف وجب بعد ثبوتها ولما يستتب
 إن تاب حدا وكذا إن أنكرا إلا إذا أسلم شخصا كفرا
 وإن لسكر أو تهور بدا أو جهل إن ذمه ما قصدا
 وفي الذي يقول لا صلى الصمد على الذي صلى عليه من أحد
 جواب صل أو يقول المرسلون جواب تتهمني يتهمون
 أو يلحق النقص جميع البشر حتى النبي قولان في كل در

من نطق بالشهادتين ولم يلتزم بأركان الإسلام:

قوله: (وأدب الشخص الذي تشهدا) أي: نطق بالشهادتين (ولم يوقف عن دعائم الهدى) أي: لم يلتزم أركان الإسلام من صلاة وغيرها حين اطلع عليها بعد تشهده فليس حكمه حكم المرتد، ومقتضى هذا أن من علمها قبل تشهده كالذمي بين أظهرنا ثم رجع بعد التشهد أنه مرتد وهو كذلك إلا لعذر بين كما تقدم (كالساحر الذمي) يؤدب (إن لم يدخلا. عن مسلم ضرا وإلا قتلا) لنقض عهده وللإمام استرقاقه إلا أن يتعين قتله فيقتل إذا لم يسلم، فإن أدخل ضرراً على أهل الكفر أدب ما لم يقتل أحدا بسحره وإلا قتل.

قوله: (و أسقطت صوما وحجا قدما ... إلخ البيتين المتضمنين قول الأصل: وأسقطت صلاة وصياما وزكاة وحجا تقدم ونذرا أو كفارة ويمينا بالله أو بعثق أوظهار وإحصانا ووصية أي: وأسقطت الردة صلاة وصوما وزكاة كانت عليه قبل رده فلا يطلب بها إن عاد للإسلام وإن كان فعلها سقط ثوابها ولا إعادة إن أسلم بعد وقتها و أسقطت بمعنى أبطلت حجا تقدم منه فيجب عليه إعادته إذا أسلم لبقاء وقته وهو العمر كما لو صلى صلاة فارتد ثم رجع للإسلام قبل خروج وقتها ونذرا وكفارة ويمينا بالله أو بعثق أوظهار أي: إنه لا يطالب بها بعد إسلامه وكذا يسقط الظهار كما لو قال: لها أنت علي كظهر أمي ثم ارتد وكذا اليمين بالطلاق كان فعلت كذا فأنت طالق ثم فعله بعد رده أو توبته وأسقطت إحصانا ووصية بمعنى أبطلتهما وينبغي أن تقيد هذه الأمور بما إذا لم يقصد بالردة إسقاطها وإلا لم تسقط معاملة له بنقيض قصده ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وبعدها إن لم يتب فيقتل وكل ما قدمه فيبطل
كالحج والصلاة والصيام وغيرها من عمل الإسلام
كالنذر والإحصان واليمين بالله والعتق فخذ تبيني

(لا تسقط) الردة الطلاق مطلقا صدر منه قبلها فلا تحل مبتوته إلا بعد زوج ولو
زمن رده وهذا مالم ترد معه وإلا حلت بعد إسلامهما (ولا. تحليل زوج ذات بت
حصلا) يعني إذا ارتد المحلل للمبتوة فردته لا تبطل إحلاله لها بل إحلاها لمن
طلقها ثلاثا مستمرة فله تزويجها سواء قتل محللها برده أو رجع للإسلام (أما إذا
ما ارتدت المحللة. فساقط تحليلها) لمطلقها ثلاثا (فلتعقله) فمن طلق زوجته ثلاثا
فتزوجت بغيره ثم ارتدت فلا تحل للأول إذا أسلمت إلا بعد زوج؛ لأنها أبطلت
فعلها في نفسها وهو نكاحها الذي أحلها كما أبطلت نكاحها الذي أحصنها (وكافر
لكفر آخر انتقل. أبقى ولا نعرض للذي فعل) أي: وأقر كافر انتقل لكفر آخر أي:
فلا نتعرض له ولو قلنا: إن الكفر مللٌ، وحديث: " من بدّل دينه فاقتلوه" ⁽¹⁾
محمولٌ على دين الإسلام؛ إذ هو الدين المعتبر شرعا (وفاقد الميز لجن أو صغر.
فالحكم بالإسلام فيها معتبر. بحكم إسلام أبيه المقرب) فقط لا بإسلام جده أو أمه
(كان يميز فله ذاك يجب) أي: فيحكم بإسلامه تبعا لإسلام أبيه أي: عقل دين
الإسلام أي: عقل أنه دين يتدين به، وفائدة الحكم بإسلام من ذكر أنه إن بلغ
وامتنع من الإسلام جبر عليه بالقتل كمرتد بعد البلوغ (إلا) مميزا (مراهقا) حين
إسلام أبيه (ومن لها غفل) أي: وإلا غير المراهق المتروك لها أي: للمراهقة بأن
غفل عنه قبل المراهقة فلم يحكم بإسلامه لإسلام أبيه حتى راهق أي: قارب البلوغ
كابن ثلاثة عشر سنة فلا يحكم حينئذ بإسلامه وإذا لم يحكم به (بالقتل لا يجبر إن
أباه كل) أي: فلا يجبر على الإسلام بقتل إن امتنع منه بل بالتهديد والضرب فعلم
أن محل الحكم بإسلام المميز أو غيره إذا لم يترك حين راهق مميز أو لم يكن
المميز مراهقا حين إسلام أبيه وإلا لم يجبر على الإسلام بالقتل (وارثه إلى بلوغه

(1) أخرجه البخاري في استتابة المرتدين، باب: إثم من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة (6411).

وقف. ثم إن يسلم إليه فليضف) أي: وإن مات أبو المراهق أو المتروك لها الذي أسلم وقف ارثه، فإن أسلم بعد بلوغه أخذه وإلا لم يرثه وكان لبيت المال، وإن أسلم قبل البلوغ لم يدفع له؛ لأنه لو رجع عنه قبل بلوغه لم يجبر عليه بالقتل. (كذا بإسلام المجوسي حكما. حال الصبي إن من سباه أسلما. إلا إذا صاحب نجله الأب ... إلخ البيت أي: وحكم بإسلام مجوسي صغير لإسلام سابه إن لم يكن معه أبوه المجوسي في السبي في ملك واحد لم يحكم بإسلامه تبعا لإسلام سابه بل يجبر أبوه على الإسلام؛ لأنه مجوسي كبير يجبر على الرجوع ويحكم بإسلام الصغير تبعا لإسلام أبيه، فالكلام هنا في مجوسي صغير فلا ينافي ما قدمه في الجنائز مما يفيد أنه لا يحكم بإسلامه تبعا لإسلام سابه ولو نوى به سابه الإسلام بحمله على الكتابي الصغير، وأما الكتابي الكبير فلا يحكم بإسلامه اتفاقا لعدم جبره عليه، الحاصل: أن المجوسي يُجبر على الإسلام اتفاقا إن كان صغيراً أو على الرجوع إن كان كبيراً وإن الكتابي لا يجبر مطلقاً في الكبير وعلى الرجوع في الصغير قوله: (وكالأسير في تنصر حمل. عن حالة الطوع إن الأمر جهل) أي: المتنصر مثلاً من كأسير وداخل بلد الحرب لتجارة ونحوها يحمل على الطوع فله حكم المرتد (إلا إذا إكراهه تبيناً. فهو مقرر بما تدينا) أي: إن لم يثبت إكراهه على الكفر، فإن ثبت حمل على الإسلام فيرث ويورث. قال الشيخ محمد سالم بن محمد علي بن عبد الودود:

وحمل الذي من الأسارى ونحوهم لملة النصارى
صار على الطوع إلى أن يعرف إكراهه في الفقد قد سلفا

حكم من يسب الأنبياء والملائكة:

قوله: (وإن نبيا سبه أو ملكا. وإن من التعريض نهجا سلكا) أي: وإن سب مكلف نبيا أو ملكا مجمعا على نبوته أو ملكيته أو عرض بواحد منهما بأن قال عند ذكره: أما أنا وفلان فلست بزنان أو ساحر أو عاب أي: نسبه لعب (أو الحق لعنا) أي: لعنة أو قذف أي: نسبه للزنا أو نفاه عن أبيه بأن قال: إنه زان أو ابن زنا أو غير وصفا أي: غير صفته كأسود أو قصير أو لحقه استخف كان قال: لا أبالي

بأمره ولا نهيه أو ولو جاءني ما قبلته أو ألحق النقص به وإن يكن في بدن كهو أعمى أو زمن أو أعور أو أعرج أو خصلة أي: شيمة وطبيعة كبخيل (أو غص) أي: نقص (من مرتبته) العلية (أو من وفور العلم أو زهادته) أي: بأنه قال: لم يكن على غاية من العلم أو الزهد (كذا إذا له أضاف ما حظر. كنفي تبليغ الذي به أمر. على طريق الذم أو له نسب. مالا يليق بمقامه الأحب) أي: أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم، بخلاف تربي يتيما للإشارة إلى أنه كالدرّة اليتيمة المنفردة عن أجناسها أو رعى الغنم ليعلمه الله كيف يسوس الناس (كان بحقه رسول الله يسأل في أمر لعظم الجاه) لا تفعل كذا أو فعله (فلعن المسؤول بعد الطلب. وقال: قد أردت) بلعني (لعن العقرب) أنها رسالة لمن تلدغه فلا يقبل قوله (في كلها) أي: ما تقدم من قوله: وإن نبيا سبه إلى هنا (قتل المكلف وجب. بعد ثبوتها ولما يستتب) أي: بلا طلب أو بلا قبول توبة منه (إن تاب حد أو كذا إن أنكرا) أي: حدا إن تاب ولا قتل كفرا، ولا يخفى أن ما قدّمه المصنّف يغنى بعضه عن بعض، ولكن مراده التنصيص على أعيان المسائل التي نصوا عليها (إلا إذا أسلم شخصا كفرا) فلا يقتل أي: إن الساب يقتل مطلقا مالم يكن كافرا فيسلم؛ لأن الإسلام يجب ما قبله، وبالعكس على قتل الساب مسلما أو كافرا بقوله: (وإن لسكر أو تهوّر بدا. أو جهل إن ذمه ما قصدا) أي: وإن ظهر أنه لم يرد ذمه لجهل أو سكر أو تهوّر في الكلام وهو كثرته من غير ضبط؛ إذ لا يُعذر أحد في الكفر بالجهل أو السكر أو التهوّر ولا بدعوى زلّل اللسان.

(وفي الذي يقول) حين غضبه (لا صلى الصمد على الذي صلى عليه) أي: النبي ﷺ (من أحد. جواب صل) على النبي قولان بالقتل وعدمه، ووجه الأوّل أن فيه سبّا للملائكة والأنبياء الذين يصلون على النبي، ووجه الثاني أنه حين غضبه لم يكن قاصداً إلا نفسه ولكنه يؤدّب ويطال سجنه (أو يقول) مخاطبا لغيره: (المرسلون. جواب تتهمني يتهمون) أي: لقوله له: أتتهمني فحذف همزة الاستفهام فيه قولان هل يقتل بلا قبول توبة لبشاعة اللفظ وإن لم يكن على طريق الذم أو لا لأن قصده الإخبار عمّا وقع من الكفّار لكنه يعاقب (أو) قال: (يلحق النقص جميع البشر. حتى النبي) ﷺ هل يقتل بلا قبول توبة نظرا لظاهر اللفظ أولا لاحتمال

أنه إخبار عما قاله الكفار ولكنه ينكل ويطال سجنه (قولان في كل در) من الفروع الثلاثة.

ولما فرغ من الكلام على ما يوجب القتل بلا استتابة وما اختلف العلماء فيه هل يقتل بلا استتابة أولا يقتل وإنما فيه العقوبة ذكر ما يوجب القتل إن لم يتب فقال: ويستتاب إن يقل قد هزما أو كان بالتكذيب جهرا وسما تنبؤ كذاك إلا إن يسر فهو على الأظهر زنديق أشر وحيث قال: أد واشك للنبي كقوله لو سبني شخص ملك أو يا ابن ألف كلب أو خنزير أو كان من شخص بفقر عيرا أو كان من شخص بفقر عيرا غيرتني بذاك والنبي قد أو قال: وجهه كوجه منكر أو بالذي جاز عليه استشهادا أو شبه النفس لنقص لحقا كإن أكن كذبت لا يستغرب كذاك من الحق لعنا بالعرب إن قال: قصدي منهم من ظلما والزمه تشديداً به يشان ولو نبيا وكذا لو نسبا مع علمه به كان له انتسب أو عنه عدل أو لفيف شهدا أو سب شخصا لا يكون مجمعا أو ملكا كذاك أو صحابيا وسب ربنا كذاك فاعلما كقائل لقيت في هذا الضرر لكنت لا استوجب الذي طرا

ولما فرغ من الكلام على ما يوجب القتل بلا استتابة وما اختلف العلماء فيه هل يقتل بلا استتابة أو لا يقتل وإنما فيه العقوبة ذكر ما يوجب القتل إن لم يتب فقال: ويستتاب إن يقل قد هزما أو كان بالتكذيب جهرا وسما تنبؤ كذاك إلا إن يسر فهو على الأظهر زنديق أشر وحيث قال: أد واشك للنبي كقوله لو سبني شخص ملك أو يا ابن ألف كلب أو خنزير أو كان من شخص بفقر عيرا أو كان من شخص بفقر عيرا غيرتني بذاك والنبي قد أو قال: وجهه كوجه منكر أو بالذي جاز عليه استشهادا أو شبه النفس لنقص لحقا كإن أكن كذبت لا يستغرب كذاك من الحق لعنا بالعرب إن قال: قصدي منهم من ظلما والزمه تشديداً به يشان ولو نبيا وكذا لو نسبا مع علمه به كان له انتسب أو عنه عدل أو لفيف شهدا أو سب شخصا لا يكون مجمعا أو ملكا كذاك أو صحابيا وسب ربنا كذاك فاعلما كقائل لقيت في هذا الضرر لكنت لا استوجب الذي طرا

وما اختلف العلماء فيه هل يقتل بلا استتابة أو لا يقتل وإنما فيه العقوبة ذكر ما يوجب القتل إن لم يتب فقال: ويستتاب إن يقل قد هزما أو كان بالتكذيب جهرا وسما تنبؤ كذاك إلا إن يسر فهو على الأظهر زنديق أشر وحيث قال: أد واشك للنبي كقوله لو سبني شخص ملك أو يا ابن ألف كلب أو خنزير أو كان من شخص بفقر عيرا أو كان من شخص بفقر عيرا غيرتني بذاك والنبي قد أو قال: وجهه كوجه منكر أو بالذي جاز عليه استشهادا أو شبه النفس لنقص لحقا كإن أكن كذبت لا يستغرب كذاك من الحق لعنا بالعرب إن قال: قصدي منهم من ظلما والزمه تشديداً به يشان ولو نبيا وكذا لو نسبا مع علمه به كان له انتسب أو عنه عدل أو لفيف شهدا أو سب شخصا لا يكون مجمعا أو ملكا كذاك أو صحابيا وسب ربنا كذاك فاعلما كقائل لقيت في هذا الضرر لكنت لا استوجب الذي طرا

ما يوجب القتل إن لم يتب المرتد:

قوله: (ويستتاب إن يقل قد هزما) أي: واستتيب في قوله هزم، فإن تاب فلا يقتل ويشدد أدبه ويطال سجنه وإلا فيقتل وقال ربيع بن حبيب: يقتل دون استتابة عند الإمام مالك وأصحابه رضي الله عنهم (أو كان بالكذب جهرا وسما) أي: اظهر وجهه بتكذيب النبي ﷺ في الرسالة أو غيرها فيستتاب (تنبؤ كذاك) أي: ادعى أنه نبي وأنه يوحى إليه فيستتاب لتكذبه القرآن والحديث، عياض: لا خلاف في تكفير مدعي الرسالة وتقبل توبته على المشهور، وعن ابن القاسم وسحنون رحمهم الله تعالى في من تنبأ أو زعم أنه يوحى إليه أنه يُستتاب كالمرتد (إلا أن يسر) دعوى النبوة فيقتل بلا استتابة (فهو على الأظهر) عند ابن رشد من الخلاف (زنديق أشر) فإن أتى تاباً قبل الظهور عليه قُبِلَتْ توبته.

(وحيث قال: أد وأشك للنبي. فليجتهد في زجره بالأدب) أي: وأدب اجتهادا في قوله لمن طلب منه ما لا ظلما فقال له: أشكوك للنبي ﷺ أد ما طلبته منك وأشك للنبي فأفتى بعض الأشياخ بتأديبه، وبعضهم بقتله، سئل ابن رشد عن عشار قال لرجل: اغرم واشك للنبي ﷺ فأجاب بأن القائل ما ذكر لا بد له من الأدب الموجه كقوله: لو سبني شخص ملك. سببته فمسلك الأولى سلك) أي: وأدب اجتهاد أيضا في قوله: لو سبني ملك لسببته لإظهاره عدم المبالاة بالملك ولم يقتل لعدم وقوع السب منه للملك ولأنه إنما قصد الانتصار لنفسه وصيانتها من سب الناس.

(أو) قوله: (يا ابن الف كلب أو خنزير. ولو أتى في اللفظ بالتكرير) فيؤدَّبُ اجتهاداً؛ لأنه لم يقصد دخول نبي في نسبه وإن كان لفظه لا يخلو من دخول نبي (أو كان من شخص بفقر عيرا. فقال في جوابه) لمن عيره به (منتصرا. عيرتني بذاك والنبي قد. رعى قديما غنما ذات عدد) الإمام مالك رضي الله عنه عنه قد عرض ذكره ﷺ في غير موضعه أرى أن يؤدَّبَ أي: ولا يقتل؛ لأنه لم يرد تنقيص النبي ﷺ بل رفع نفسه ودفع العار عنها (أو قال: وجهه كوجه منكر. أو مالك لعابس مستنكر) أي: كقوله لشخص غضبان كانه أي: وجه الغضبان وجه منكر اسم أحد الملكين

السائلين الميت في القبر أو وجه مالك اسم الملك الموكل بالنار فيؤدب إن لم يقصد ذم الملك وإلا فيقتل بلا استتابة (أو بالذي جاز عليه استشهاده) أي: النبي ﷺ في الدنيا من حيث هو بشرٌ على طريق ضرب المثل استشهد (له احتياجا) أي: حجة له أي: المستشهد (أو) حجة (لغيره بدا) فيؤدب أو (شبه النفس) أي: نفسه بالنبي ﷺ (ل) دفع (نقص) عن نفسه (لحق) ه أو لتخفيف مصيبة نالته (لا إن على وجه التأسي نطقا) أي: الاقتداء به ﷺ أو التحقير له ﷺ بل يقصد الترفع لنفسه أو غيره أو على سبيل التمثيل ولم يقصد به عيبا ولا تنقيصا ولا سبا فيؤدب بالاجتهاد لعدم توقيره لنبيه عليه الصلاة والسلام (ك) قوله: (إن أكن كذبت لا يستغرب. هذا فإن الأنبياء كذبوا) أو إن أوديت فقد أودوا أو قد صبرت كما صبر أولوا العزم أو كصبر أيوب وكقول المتنبي:

إننا في أمة تداركها الله كصالح في ثمود
وكقول حسان المصيصي من شعراء الأندلس في محمد بن عبّاد المعروف بالمعتمد ووزيره أبي بكر بن زيدون:

وكان أبا بكر أبو بكر الرضا وحسان حسان وأنت محمد
إلى أمثال هذا كقول المعري

كنت موسى وافته بنت شعيب غير أن ليس فيكما من فقير

إلى غير هذا من الأمثال وأنها وإن لم تتضمن سبا ولا أضافت إلى الأنبياء نقصا غير عجز بيت المعري، ولا قصد قائلها إزدراء وغطاء، فما وقر النبوة، ولا عظم الرسالة، ولا عزز حرمة الاصطفاء حتى شبه من شبه في كرامة نالها أو معرفة قصد الانتفاء منها أو ضرب مثل لتطبيب مجلسه أو أغلى في وصف لتحسين كلامه بمن عظم الله تعالى خطره وشرف قدره وألزم توقيره وبره ونهى عن جهر القول له وعنده، فحق هذا إن درأ عنه القتل الأدب والسجن وقوة تعزيره بحسب شناعة مقاله مقتضى قبح ما نطق به، وقد أنكر الرشيد على أبي نواس قوله:

فإن يكن باق سحر فرعون فيكم فإن عصى موسى بكف خضيب

وقال له: ابن الخنا أنت مستهزئ بعصى موسى، وأمر بإخراجه من عسكره في

ليلتته، فالحكم في هذا ما جاءت به فتيا إمامنا مالك بن أنس وأصحابه رضي الله عنهم أبو الحسن في شاب معروف بالخير قال لرجل شيئا فقال له الرجل: اسكت فإنك أمي، فقال الشاب: أليس كان النبي أميًّا؟ فشنع عليه مقاتله وكفره الناس و أشفق الشاب مما قال وأظهر الندم عليه، فقال أبو الحسن: أمّا إطلاق الكفر عليه في ضلّالته فخطأ، لكنه مخطئ في استشهاده بصفة عليها النبي صلى الله عليه وسلم، لكنه إذا استغفر وتاب واعترف ولجأ إلى ذلك فيترك؛ لأن قوله لا ينتهي إلى حدّ قتله، وما طريقه إلا الأدب، فطوع فاعله بالندم عليه يوجب الكف عنه.

حكم لأعين العرب وبني هاشم:

(كذاك من الحق لعنا بالعرب. أو ببني هاشم الزم الأدب. إن قال: قصدي منهم من ظلما. وحيث لم يقل فقتلا الزما) أي: أو لعن العرب أو بني هاشم وقال في المسألتين: أردت الظالمين منهم فيؤدب بالاجتهاد، فإن لم يقل: أردت إلخ... قتل، وقيل: قوله: وقال: إلخ راجع للثانية، وأما الأول فيؤدب مطلقا، ولو لم يقل ما ذكر وعزى للنوادر (والزومه تشديدا به يشان) أي: وشدد عليه بالضرب والسجن والقيود ولم يقتل (في) قوله: (كل رب فندق) أي: خان (قرنان) ممنوع من الصّرف للوصفية وزيادة الألف والنون وقرنان أي: يُقرن رجلا يزنى بزوجه (ولو بنيا) فلا شيء عليه.

(وكذا) شدد عليه أيضا (لو نسبا. قبحاً إلى من لنبي انتسبا. مع علمه به) أي: في نسبة شيء قبيح من قول أو فعل لأحد ذريته عليه الصلاة والسلام مع العلم به، وذريته عليه الصلاة والسلام انحصرت في أولاد فاطمة الزهراء، وأمّا آل البيت من غيرها مع العلم بهم، فالظاهر أنه كذلك.

المنتسب لآل البيت بغير حق:

(كان له انتسب) أي: للنبي صلى الله عليه وسلم بغير حقّ بالقول أو بفعل كأن يتعمّم بعمامة خضراء (أو قال: ما احتمل شأنه الأدب) أي: أو احتمل قوله الانتساب كأن يقول معرضا بنفسه: من أشرف من ذريته عليه الصلاة والسلام وقال لمن أذاه: أنت

شأنك تؤذي آل البيت (أو عنه عدل أو لفيف شهداء. فالقتل عاق عنه أمر وجدا) أي: أو شهد عليه بالسب عدل فقط أو لفيف من الناس أي: غير مقبولين في شهادتهم فعاق بسبب ذلك عن القتل أي: لمن يقتل لعدم تمام الشهادة بمن ذكر فيشدد عليه في الأدب.

سبُّ شخص غير مُجمِّع على نبوته:

(أو سب شخصا لا يكون مجمعا. على نبوة له فلتسمعا) كالخضر ولقمان ومريم وخالد بن سنان الذي قيل فيه: إنه نبي أهل الرس. (أو) سب (ملكا كذاك أو) سب (صحابيا) إلا عائشة بما برأها الله فيقتل لردته (في كلها التشديد فيها قضيا) أي: حكم بالتشديد عليه (وسب ربنا كذاك فاعلما) أي: كسب النبي صريحه كصريحة ومحتمله كمحتمله فيقتل في الصريح ويؤدب في المحتمل بالاجتهاد، فإن كان الساب ذميا قتل ما لم يسلم (والخلف في استتابة اللذ أسلما) أي: هل يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، أي: يقتل ولو تاب كسب النبي ﷺ خلاف، والراجح الاستتابة، وقوله: (كقائل) متضجر (لقيت في هذا الضرر) أي: المرض (ما لو أبا بكر قتلت وعمر. لكن لا استوجب الذي طرأ. فالخلف فيها قبل كالذي جرا) تشبيه في مجرد الخلاف وإن لم يتحد المختلف فيه؛ إذ بخلاف في الأول في قبول توبة المسلم وعدمها، وفي هذا قتل القائل لنسبة الباري تعالى للجور فهو كالصريح في السب في استتابته الخلاف المتقدم وعدم قتله بل يؤدب ويشدد عليه؛ لأن قصده الشكوى.

قال الشيخ محمد سالم بن محمد علي بن عبد الودود:

كذا حكوا قولين فيمن اعترض بقوله لقيت في هذا المرض ما لو قتلت العمرين لم أكن مستوجبا له بالقتل فمن بنسبة الجور إلى العدل الحكم أو بالنكال يكتفي فيما اجترم

الأدلة الأصلية لهذا الباب: من شرحنا إقامة الحجة بالدليل ومن غيره:

01- قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَزِدْكُمْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ

حِطَّتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿البقرة: 217/2﴾.

02- وقال: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿54﴾﴾ [المائدة: 54/5].

03- وقال: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿65﴾﴾ [الزمر: 65/39].

04- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: " لا يحلُّ دُمُ امرئٍ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسولُ الله إلا بإحدى ثلاث: النفسُ بالنفس، والثيبُ الزاني، والمفارق لدينه التارك للجماعة". متفق عليه: أخرجه البخاري في الديات، باب: قول الله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: 45/5] (6370)، ومسلم في القسامة والمحاربين والقصاص، باب: ما يباح به دم المسلم (3175).

05- وعن عكرمة أن عليا رضي الله عنه حرق قوما ارتدوا عن الإسلام فبلغ ذلك ابن عباس فقال: لو كنت أنا لقتلتهم لقول رسول الله ﷺ: " لا تعذبوا بعذاب الله"، فبلغ ذلك عليا رضي الله عنه فقال: صدق ابن عباس. رواه أبو داود في الحدود، باب: الحكم فيمن ارتد (3787)، والترمذي في الحدود، باب: ما جاء في المرتد (1378).

06- وعن أنس رضي الله عنه قال: قدم على النبي ﷺ نفرٌ من عُكَلٍ فأسلموا فاجتووا المدينة فأمرهم أن يأتوا إبلَ الصَّدقة فيشربوا من أبوالها والبانها ففعلوا وصحَّوا فارتدُّوا فقتلوا رعاتها واستاقوا الإبل، فبعث في آثارهم فأتى بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم، ثم لم يحسمهم حتى ماتوا. زاد في رواية: ثم ألقوا في الحرَّة يستسقون فما سقوا حتى ماتوا. رواه البخاري في الحدود، باب: المحاربين من أهل الكفر والردة (6304).

07- وعن عليٍّ رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: " سيخرج قومٌ في آخر الزمان أحداث الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من قول خير البرية لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم اجر لمن قتلهم يوم القيامة". متفق عليه: رواه البخاري في فضائل القرآن، باب: إثم من رأى بقراءة القرآن أو تأكل به أو فخر به (4670)، ومسلم في الزكاة، باب: ذكر الخوارج وصفاتهم (1761).

08- وعن علي رضي الله عنه أن يهودية كانت تشتم النبي ﷺ وتقع فيه فخنقها رجل حتى ماتت فأبطل رسول الله ﷺ دمها. أخرجه أبو داود في الحود، باب الحكم في من سب النبي ﷺ (3796).

09- ورفع إلى النبي ﷺ رجل أعمى قتل أم ولد له فجمع له النبي ﷺ الناس وسأله فقال: يا رسول الله كانت تشتمك وتقع فيك فنهيتها مرارا وزجرتها فلم تسمع فوضعت المغور في بطنها وقتلتها فقال: رسول الله ﷺ: " ألا اشهدوا أن دمها هدر. أخرجه أبو داود في الحود، باب: الحكم في من سب النبي ﷺ (3795).

10- وفي حديث لأبي موسى رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: " لما ذهب الميت ثم اتبعه معاذ بن جبل، فلما قدم عليه ألقى له وسادة وقال: انزل وإذا رجل عنده موثق قال: ما هذا؟ قال: كان يهوديا فأسلم ثم تهود قال: لا اجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله". متفق عليه: أخرجه البخاري في استتابة المرتدين، باب: إثم من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة (6412)، ومسلم في الإمارة، باب: النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها (3403).

11- وفي رواية لأحمد: قضى الله ورسوله من رجع عن دينه فاقتلوه. (2813).

12- ولأبي داود في هذه القصة فأتى أبو موسى برجل قد ارتد عن الإسلام فدعاه عشرين ليلة أو قريبا منها فجاء معاذ فدعاه فأبى فضرب عنقه. في الحدود، باب: الحكم فيمن ارتد (3791).

13- وعن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري عن أبيه أنه قال: قديم على عمر بن الخطاب رجل من قبل أبي موسى الأشعري فسأله عن الناس

فَأَخْبَرَهُ ثُمَّ قَالَ: هَلْ كَانَ فِيكُمْ مِنْ مُعَرَّبَةٍ خَيْرٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ رَجُلٌ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ قَالَ: فَمَا فَعَلْتُمْ بِهِ؟ قَالَ: قَرَّبْنَاهُ فَضَرَبْنَا عُنُقَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: فَهَلَا حَبَسْتُمُوهُ ثَلَاثًا وَأَظَعَمْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيْقًا وَاسْتَبْتَبْتُمُوهُ لَعَلَّهُ يَتُوبُ وَيَرْاجِعُ أَمَرَ اللَّهُ، اللَّهُمَّ إِنِّي لَمْ أَحْضُرْ، وَلَمْ أَمْرُ، وَلَمْ أَرْضَ إِذْ بَلَغَنِي. رواه الشافعي، ومن كتاب الأسارى والغلول، باب: رجل كفر بعد إسلامه (1403).

14- وعن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: رسول الله ﷺ: " من سبَّ الأنبياء فاقتلوه، ومن سبَّ أصحابي فاجلدوه ". رواه الطبراني في الأوسط (660).

15- وعن مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال: " من بدَّل دينه فاضربوا عنقه ".

قال: ومعنى قول النبي ﷺ فيما نرى والله أعلم من غير دينه فاضربوا عنقه، إنه من خرج من الإسلام إلى غيره مثل الزنادقة وأشباههم، فإنَّ ذلك إذا ظهر عليهم قتلوا ولم يستتابوا؛ لأنه لا تعرف توبتهم، وإنهم كانوا يسرون الكفر ويعلنون الإسلام، فلا أرى أن يستتاب هؤلاء ولا يقبل منهم قولهم، وأما من خرج من الإسلام إلى غيره وأظهر ذلك فإنه يُستتاب، فإن تاب وإلا قتل، وذلك لو أنَّ قوماً كانوا على ذلك رأيت أن يدعوا إلى الإسلام ويستتابوا، فإن تابوا قبل منهم، وإن لم يتوبوا قتلوا ولم يعن بذلك فيما نرى والله أعلم من خرج من اليهودية إلى النصرانية ولا من النصرانية إلى اليهودية، ولا من غير دينه من أهل الأديان كلها إلا الإسلام، فمن خرج من الإسلام إلى غيره وأظهر ذلك فذلك الذي عني به والله أعلم. الموطأ في الأقضية، باب: القضاء فيمن ارتدَّ عن الإسلام (1219).

16- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: " ما من مولودٍ إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، كما تنتج البهيمةُ جمعاء هل تحسُّون فيها من جدعاء "، ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه فطرة الله التي فطر الناس عليها ... متفق عليه: أخرجه البخاري في التفسير، باب: لا تبديل لخلق الله (4402)، ومسلم في القدر، باب: معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين (4803).

17- وفي رواية متفق عليها أيضا: قالوا: يا رسول الله أفرأيت من يموت منهم وهو صغير؟ قال: " الله أعلم بما كانوا عاملين ". البخاري في الجنائز، باب: ما قيل في أولاد المشركين (1294)، و مسلم في القدر، باب: معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين (4805).

18- وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ لما أراد قتل عقبة بن أبي معيط قال: مَنْ لِلصَّبِيَّةِ؟ قال: " النار ". رواه أبو داود في الجهاد، باب: في قتل الأسير صبرا (2311).

19- وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: " ما من الناس مسلم يموت له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم ". رواه البخاري في الجنائز، باب: ما قيل في أولاد المسلمين.

وأحمد وقال فيه: ما من رجل مسلم، وهو عام فيما إذا كانوا من مسلمة أو كافرة قال البخاري: فكان ابن عباس مع أنه من المستضعفين ولم يكن مع أبيه على دين قومه.

20- وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: " كل مولود يولد على الفطرة حتى يعرب عنه لسانه فإذا أعرب عنه لسانه فإما شاكراً وإما كفوراً ". رواه أحمد (14277).

21- وقد صح عنه ﷺ أنه عرض الإسلام على ابن صياد صغير، فروى ابن عمر أن عمر بن الخطاب انطلق مع رسول الله ﷺ في رهط من أصحابه، قبل ابن صياد حتى وجده يلعب مع الصبيان عند أطم بني مغالة وقد قارب ابن صياد يومئذ الحلم فلم يشعر حتى ضرب رسول الله ﷺ ظهره بيده ثم قال: رسول الله ﷺ لابن صياد: " أتشهد أنني رسول الله؟ " فنظر إليه ابن صياد فقال: أشهد أنك رسول الأميين فقال ابن الصياد لرسول الله ﷺ أشهد أنني رسول الله فرفضه رسول الله ﷺ قال: آمنت بالله وبرسله. أخرجه البخاري في الجنائز، باب: إذا أسلم الصبي فمات هل يُصلَّى عليه، وهل يُعرض على الصبي الإسلام (1267).

22- وعن عروة قال: أسلم عليٌّ وهو ابنُ ثمانِ سنين. أخرجه البخاري في تاريخه.

23- أخرج أيضاً عن جعفر بن محمد عن أبيه قال: قتل عليٌّ عليه السلام وهو ابنُ ثمان وخمسين سنة، قلت: وهذا يبيِّنُ إسلامه صغيراً؛ لأنه أسلم في أوائل المبعث. 24- وروي عن ابن عباس عليه السلام قال: كان عليٌّ عليه السلام أوَّلَ مَنْ أسلم من النَّاس بعد خديجة. رواه أحمد (2903).

25- وفي لفظ: أول من صلى علي عليه السلام. رواه الترمذي.

26- وعن عمرو بن مرة عن أبي حمزة عن رجل من الأنصار قال: سمعت زيد بن أرقم يقول: أول من أسلم علي عليه السلام قال: عمرو بن مرة فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي قال: أول من أسلم أبو بكر الصديق. رواه أحمد والترمذي المناقب، باب: مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام (3667).

وقد صحَّ أن من مبعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى وفاته نحو ثلاث وعشرين سنة، وأنَّ علياً عليه السلام عاش بعده نحو ثلاثين سنة، فيكون قد عمَّرَ بعد إسلامه فوق الخمسين، وقد مات ولم يبلغ الستين فعلم أنه أسلم صغيراً.



باب في الزنا

إن الزناء وطء شخص كلفا
لا ملك فيه باتفاق العلما
وإن لواطاً أجنبية أتى
إن كان غير زوج أو ذات صغر
أو حرة أو أمة تستأجر
مملوكة تعتق أو من قد علم
أو من بصهر حرمت مؤبداً
أو ذات مغنم ومن تنتسب
مبتوتة من بعد الاعتداد بل
وهل وإن أبتها في واحد
كذا مطلقته قبل البناء
كوطنها مملوكها فهل حبا
إلا إذا العين أو الحكم جهل
إلا الزنا الواضح لا المساحقة
بالاجتهاد كبهيمة وقع
وهي في ذبح وأكل يحكم
ومن لعارض كحائض منع
ومثلها مملوكة لا تعتق
بنت على أم بها لم يدخل
هل مطلق ذا أو سوى بنت النسب
بكونها تحرم بالكتاب
وهكذا حكم التي حللت
مكرهة لا حق عنها مسجلاً

أسلم فرج آدمى عرفا
عمداً له بغير جهل وسما
بدبر أو ميتة إن ثبتا
إذا بها أمكن وطء معتبر
لوطء أو غير كما قد حرروا
حرية منها فالحكم حكم
خامسة مرهونة نلت الهدا
لأهل حرب فبكل يجب
وإن يكن بعدة ذاك فعل
في ذاك تأويلان فادر الفائدة
معتقة بغير عقد زكنا
أو ذو جنون بخلاف ذي الصبا
ومثله يجهل فالعذر قبل
ففعلهما التأديب حكماً أو فقه
بها فواطها بتأديب يرع
لها بحكم غيرها لا تحرم
جماعها ذات اشتراك تبع
معتدة ممن سواه تلحق
كذلك الأخت على الأخت تلي
فحده في وطئها له وجب
في ذاك تأويلان للأصحاب
وإن مع امتناع كل قومت
أو حرة مبيعة من بالغلا

وإلا ظهر القول كان كأن ادعى في أمة إن شراها وقعا
 منه وبائع من الحلف نكل وحلف الواطئ فحده بطل
 مكرهة كذا على المختار وأكثر على الخلاف جار
 يثبت بالإقرار مرة تقع إلا إن المقر مطلق رجع
 ومثلها إن كان في الحد هرب ففيهما يسقط عنه ما وجب
 وبشهادة العدول لم يدع فلا سقوط بشهادة تقع
 بأربع من نسوة عن إنها عذراء بكر بعد إن رأيها
 كذا بغير ذات زوج إن ظهر حمل وذات سيد به مقر
 وما ادعت من غضبها لن يقبلا بلا قرينة وحد أعمالا

(باب) ذكر فيه حد (الزنا)

معنى الزنا لغة:

هو بالقصر لغة أهل الحجاز وبالمدة لغة أهل نجد، والنسبة للمقصود زنوي،
 وللممدود زنائي.

معنى الزنا شرعاً:

(إن الزنا) شرعاً: هو ما فيه الحد الآتي بيانه (وطئ شخص كلّفا) حرّاً أو
 عبد (أسلم) وإضافة وطئ لشخص كلّفا من إضافة المصدر لفاعله، ويُراد بالفاعل
 من تعلّق به الفعل، فيشمل الواطئ والموطوءة، فيُشترط في كلّ التكليف والإسلام،
 فلا يحدث صبي ولا مجنون ولا كافر؛ إذ وطؤهم لا يسمّى زناً شرعاً والوطء تغيب
 الحشّة أو قدرها ولو بحائل خفيف لا يمنع اللذة أو بغير انتشار (فرج آدمي عرفاً)
 قبل أو دبراً لا غير فرج كَبِينٍ فخذين، ولا فرج بهيمة، ولا جني إن تصور بصورة
 غير آدمي (لا ملك) أي: للواطئ (فيه) أي: في الفرج أي: لا تسلط له عليه
 شرعاً، فالمملوك الذكر لا تسلط له عليه شرعاً من جهة الوطء (باتفاق العلما)

لا أهل المذهب فقط، فخرج النكاح المختلف فيه فلا يسمى زنا ولو قال بدله: بلا شبهة لكان أحسن لإخراج وطء حليلته بدبرها وأمة الشركة والفراش والمبعدة (عمدا له بغير جهل وسما) فخرج به الغالط والجاهل والناسي كمن نسي طلاقها. قال في أسهل المسالك:

من غيب الكمرة في فرج بلا شبهة أو عقدة بالإحصان جلا بالوطء في عقد صحيح لزما وطئا مباحا باحتلام أسلما بالعقل والتحرير فهو الزاني

وبالغ على وطئ المكلف بقوله (وإن) كان وطء المكلف المسلم فرج الآدمي (لوطا) أي: إدخاله الحشفة في دبر فيسمى زنا وفيه الحد الآتي ذكره (أو كان أجنبية أتى بدبر) وأما حليلته من زوجه أو أمة فلا يحد بل يؤدب (أو) كان أتى (ميتة إن ثبثا) في قبلها أو دبرها حال كونها أو كونه (غير زوج) فيجد بخلاف لو كانت زوجا وإتيان النائمة أو المجنونة أولى بالحد من الميتة.

إتيان ذات صغر:

(أو) إتيان (ذات صغر. إذا بها أمكن وطء معتبر) أي: يمكن وطؤها عادة لواطئها في قبلها أو دبرها فيحد الواطئ لها وإن كانت غير مكلفة لصدق حد الزنا عليه دونها كالنائمة والمجنونة. (أو) إتيان (حرة أو أمة تستأجر) أي: أجرت نفسها أو أجرها وليها أو سيدها (لوطئ أو غير كما قد حررو) كخدمة فيحد واطئها المستأجر ولا يكون الاستئجار شبهة تدرأ عنه الحد إلا إذا أجرها سيدها للوطء فلا يحد نظر القول عطاء القاتل بجواز نكاح الأمة المحللة أي: التي أحل سيدها وطأها للوطء وهو صادق بما إذا كان بعوض وبدونه، وحينئذ المستأجرة من سيدها محللة فلا حد فيها اه من البناني. أو إتيان مملوكة له بشراء مثلا (تعتق) عليه بنفس الملك كانت وأخت فيحد إن علم بالتحريم، وشمل قوله: تعتق ما إذا اشتراها على أنها حرة بنفس الشراء.

إتيان من حرمت بمصاهرة:

(أو) إتيان (من قد علم حرية منها) وحرمتها عليه (فالحُدُّ حكم) وسواء علم بحريتها بعد إن اشتراها أو حال اشترائها وكذا إن وطئها وهو عالم بأنها ملك للغير، واختلف في حدّها هي إذا كانت عالمة بحريّتها وطاعت به (أو) إتيان (من) بصهر حرمت مؤبّداً) بنكاح كَمَن تزوّج امرأة بعد العقد على بنتها أو كانت زوجة لأبيه أو ابنه فيُحدُّ بخلاف لو وطئها بملك وهي لا تعتق عليه فلا يحد كما يأتي.

إتيان خامسة علم بتحريمها:

وإتيان (خامسة) علم بتحريمها ولا التفات لمن زعم جوازها من الخوارج أو إتيان (مرهونة) بغير إذن الراهن وإلا لم يحد كما تقدم في بابهِ (نلت الهدى) دعاء من الناظم (أو) إتيان أمة (ذات مغنم) قبل القسم حيزت أو لا، بناء على أنها لا تملك الغنيمة إلا بالقسم (ومن تنتسب لأهل حرب فبكلّ يجب) أي: أو حربية ببلاد الحرب أو دخلت عندنا بأمان، وأما لو خرج هو بها من بلاد الحرب أو دخلت عندنا بلا أمان فحازها فقد ملكها.

إتيان المبتوتة:

(مبتوتة من بعد الاعتداد بل وإن يكن بعدة ذاك فعل) أي: وإتيان مبتوتة له وإن وطئها بعدة أي: في عدتها منه نكاح وأولى بلا نكاح أو بعدة (وهل) يحد مطلقاً (وإن أبتها في) مرة (واحدة) كقوله: أنت طالق ثلاثاً أو البتة، ولا التفات لقول من قال بلزوم الواحدة حينئذٍ لشذوذه أو إنما يحدُّ إذا أبتها في مرات؛ إذ لا شبهة له بوجه، وأما لو أبتها في مرة فلا يحد نظراً لوجود الخلاف (في ذاك تأويلان فادر الفائدة. كذا) إتيان (مطلقته قبل البناء) دون الغاية فيحد أو إتيان (معتقة) له (بغير عقد زكنا) أي: علم فيهما، وأما المطلقة بعد البناء بائناً دون الغاية فيحد إن وطئها بعد العدة لا فيها (كوئها مملوكها بلا عقد فعليها الحد لا بعقد للشبهة وإن كان فاسداً).

(أو) يطؤها (ذو جنون) أو كافر (بخلاف ذي الصِّبا) يطؤها فلا حدَّ عليها ولو أنزلت؛ لأنها لا تنال منه لذة كالمجنون (إلا إذا العين أو الحكم جهل. ومثلهُ بجهل فالعذرُ قبل) أي: إلا أن يجهلَ العين للموطوءة بأن يظنَّ أنها حليلتهُ فتبيَّنَ خلافُها، أو يجهلَ الحكم أي: التحريم مع علمه بعين الموطوءة إن جهل مثله كقريب عهد بإسلام فلا يحدُّ لعذره بالجهل (إلا الزَّنا الواضح) فلا يُعذر فيه بجهل العين كإتيانه لكبيرة ادَّعى الغلط بها وامراته صغيرة أو العكس، ولا بجهل الحكم كمرتهن أو مستعير ادَّعى ظنَّ الجواز وكقريب عهد بإسلام مخالط للمسلمين قبل إسلامه، وهذا الاستثناء يغني عنه قوله: ومثله يجهل فالأولى حذفه.

السحاق:

(لا المساحقة) أي: الزنا وطء لا مساحقة لعدم الإيلاج وهو فعلُ النِّساء بعضهنَّ ببعض (ففعلها التأديب حكما وافقه بالاجتهاد) أي: فلا حدَّ على فاعلته منهنَّ وإنما فيه التأديب بالاجتهاد من الحاكم

واطئ البهيمة:

(كبهيمة وقع. بها فواطها بتأديب يرفع) أي: كما يؤدب بالاجتهاد من الحاكم واطئ بهيمة ومدخلة ذكر بهيمة بفرجها، أو ممكنة صبي، وكذا الصبي المميز يلوط أو يزني أو يُفعلُ فيه فيؤدَّب ويثبت الجميع بعدلين أو بإقرار مكلف. ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وفي المساحقة يلزم الأدب فعل خبيث للنساء ينتسب
ولا يقيم الحد إلا الحاكم فهو الذي في شأنه يحاكم
وأدب الواطئ للبهيمة واللحم واللبن حل ديمه

(وهي) أي: البهيمة الموطوءة (في ذبح وأكل يحكم. لها بحكم غيرها لا تحرم) ولا تكره (ومن لعارض كحائض منع جماعها) أي: وكواطئ من حرم وطؤها عليه من زوجة أو أمة لعارض كحائض ونفسا ومحرمة بنسك ومعتكفة فيؤدب بالاجتهاد أو (ذات اشترك تتبع) فيؤدب أحد الشريكين وسيد المبعضة والمعتقة لأجل.

ومثلها واطئ مملوكة له لا تعتق عليه بنفس الملك:

(ومثلها) واطئ (مملوكة) له (لا تعتق) عليه بنفس الملك كعمة وخالة وبنت أخ وأخت من نسب أو رضاع أو صهر فيؤدب إن علم بالحرمة ويلحق به الولد أو واطئ (معتدة من سواء تلحق) أي: من غيره في عدتها بنكاح أو ملك يؤدب اجتهدا ولا يجد وفرق بينهما ولا تحل أبدا كما تقدم في النكاح، والفرق بينهما وبين الخامسة أن نكاح المعتدة ينشر الحرمة فلا تحل لأصله ولا لفرعه بشبهة النكاح، بخلاف الخامسة والمبتوتة قبل زوج فهو زنا محض قاله أبو الحسن، وتقدم الكلام على المعتدة منه فالوجه حملُه على ذات سيّد أو زوج معتدة من غيره أو على معتدة منه وهي غير مبتوتة أخذ بما تقدم.

واطئ بنت بنكاح:

(وواطئ بنت بنكاح على أو بها لم يدخل) فيؤدّب ولا يحّد، وأمّا عكسُه فيحدّ كما شمله قوله: أو بصهر مؤدّب، فلو دخل بالأُمّ ثم عقّد على بنتها ووطئها حدّ كذلك الأخت على الأخت تل أي: أو واطئ أختا تزوجها على أختها فلا حدّ و أدب اجتهدا (هل مطلق ذا أو سوا بنت النسب فحده في وطئها له وجب بكونها تحرم بالكتاب في ذاك تأويلان للأصحاب) أي: وهل عدم الحدّ مطلقا كانت الأخت من النسب أو الرضاع أو لا أخت النسب أي: أخت زوجته من نسبها فيحدّ فيها لتحريمها بالكتاب بخلاف أختها من الرضاع فتحريمها بالسنة تأويلان حقه أي: الناظم تبعا لأصله قولان؛ إذ هذه المسألة ليست في المدونة.

(وهكذا حكم التي قد حللت) أي: وكوطئ أمة حالها له سيّدُها بأن قال له: أبحت لك وطأها أو أذنت لك أو نحو ذلك فيؤدّب ولا يحّد مراعاة لقول عطاء بجواز التحليل بخلاف واطئ أمة زوجته من غير إذنِها له في وطئها فيحد (وإن مع امتناع كلّ قومت) أي: وقومت المحللة عليه بمجرد وطئه يوم الوطئ حملت أم لا، وإن امتنع كلّ من المحلل والمحلل له من التقويم لما يلزم على تركه من صحّة ما قصدا من إعارة الفرج، وتؤخذ القيمة من الواطئ إن أيسر وإلا بيعت عليه إن لم

تحمل وله الفضلُ وعليه النقص، فإن حملت فالقيمةُ في ذمَّتِه والولد حرٌّ لاحقٌ به وتكون به أم ولد (مكرهة لا حد عنها مسجلاً) أي: أو وطئت امرأة حال كونها مكرهةً على وطئها بخوف مؤلم من قتل أو ضرب فلا تحدُّ ويحدُّ الزاني بها إن كان طائعاً وإلا ففي حده خلاف (أو) وطئ زوجة حرة أو أمة (مبيعة) باعها زوجها على أنها أمة (من بالغلا) أي: بسببه أو لأجله فوطئها المشتري فلا حدَّ عليها ولا أدب لعذرهما بالجوع وقد بانت من زوجها بمجرد البيع، ومثل البيع تزويجها لغيره ويرجع المشتري على زوجها البائع بالثمن إن وجدته وإلا فعليها؛ لأنها غرته قولاً وفعلاً، فإن باعها لا لمجاعة حدث؛ إذ لا شبهة لها وقيل: لا تحد نظراً للشراء، واستظهر وفيه نظر، ثم شبه في عدم الحدِّ على الأظهر والأصح قوله: (والأظهر القول) عند ابن رشد والأصح عند غيره (كان كأن ادَّعى) أي: كما لا حدَّ على واطئ ادعى (في أمة إن شراها وقعا. منه) وأنه إنما وطئها لكونه اشتراها من مالكةا فأنكر المالك البيع (وبائع من الحلف نكل. وحلف الواطئ فحدُّه بطل) أي: ونكل البائع عن اليمين حيث توجهت عليه حين أنكر البيع وحلف الواطئ أنه اشتراها منه حيث توجهت عليه بنكول البائع، فإن نكل الواطئ حدَّ كما لو حلف البائع ولا يتأتى حلف الواطئ حينئذٍ لثبوت قول البائع بحلفه، فالحدُّ في نكولهما وفي حلف البائع وعدمه في صورة المؤلف على الأظهر والأصح.

الإقرار في الزنا وبماذا يثبت:

(أ) الإقرار:

(مكرهة كذا على المختار) أي: والمختار أن الرجل المكره بالفتح على الوطء كذلك أي: لا يحدُّ ولا يؤدَّب لعذره بالإكراه كالمراة (وأكثر على الخلاف جار) وأنه يحد على المشهور (يثبت بالإقرار مرة تقع. إلا أن المقر مطلقاً رجع) أي: ويثبت الزنا بأحد أمور ثلاثة ولو مرة، ولا يُشترط أن يقرَّ أربع مرات إلا أن يرجع عن إقراره مطلقاً حال الحد أو قبله رجع لشبهة أو لا كقوله: كذبت على نفسي أو وطئت زوجتي وهي محرمة فظنت أنه زنا ومثل الرجوع ما إذا قامت بينة على إقراره وهو ينكر فلا يحد (ومثله إن كان في الحد هرب. ففيهما يسقط عنه ما وجب) يعني

أن هروبه في حال الحد يسقط عنه الحد أي: تمامه ولا يعاد عليه لتكميله بخلاف هروبه قبل إقامة الحد عليه فيتبع ليقام الحد عليه ما لم يرجع عن إقراره كذا ذكره الشارح ومن تبعه، ورد بأن المنقول عدم الحد مطلقا كما ذكر الناظم تبعا لأصله.

(ب) شهادة العدول:

(وبشهادة العدول لم يدع) أي: ويثبت بالبينة العادلة أربعة رجال يروونه كالمروود في المكحلة برؤيا وزمن اتحدا كما مر في الشهادات وإذا ثبت بها (فلا سقوط) للحد عن امرأة بعد الثبوت عليها (بشهادة تقع. بأربع من نسوة عن أنها. عذراء بكر بعد أن رأينها) أو بأنها رتقاء تقديمًا لشهادة الرجال على النساء.

(ج) ظهور حمل في امرأة غير متزوجة:

(كذا بغير ذات زوج إن ظهر. حمل وذات سيد به مقرر) أي: ويثبت بظهور حمل في امرأة غير متزوجة وغير ذات سيد مقرر به أي: بوطنها بأن أنكر وطأها فتحد، وخرج ظهوره بمتزوجة وذات سيد أقر بوطنها، والمراد بالزوج زوج يلحق به الحمل، فخرج الصغير والمحبوب أو أتت به كاملا لدون ستّة أشهر من العقد فتحد (وما ادّعت بغصبها لن يُقبل. بلا قرينة وحد عملا) أي: ولم يقبل دعواها أي: من ظهر بها الحمل الغصب بلا قرينة تصدقها، وأما مع قرينة تصدقها فيقبل دعواها ولا تحد كتعلقها بالمدعى عليه أي: سواء كان صالحا أو مجهول الحال أو فاسقا، والمراد بالتعليق أن تأتي مستغيثة منه أو تأتي البكر تدمي عقب الوطء وإن لم تستغث وتقول: أكرهني فلان.

ولما أنهى الكلام على الزنا وأحكامه شرع في الكلام على الرجم وأحكامه فقال:

والمسلم الحر المكلف رجم	إن بعدهن في نكاح قد لزم
أصاب مع حشفة تغيبت	أو قدرها ممن به قد قطعت
إن صح بالحجارة المعتدلة	بين صغير وكبير فاعقله
ولم يك الإمام يعرف ابتدا	بينه ثم الإمام مسندا
كلائط ومن أصيب مسجلا	وإن برق أو بكفر حصلا

و مائة يجلد من تحررا وإن يكن قل وكل أحصنا ووطؤه من بعد والحر الذكر وأخذه من بيت مال قررا من المدينة فعاما يسجن وذات سيّد وزوج أخرت كذا اعتدال في الهوى ينتظر وحاكم يقيمه ومن يسد وليس للحاكم أو للسيد وإن زنت ووطء زوج أنكرت معه وقد خالفها الزوج فلا وعنه ما خالف ذاك فالرجل ما لم به يقر أو يولد له أو بخلاف الزوج في الأولى فقط أو إنه في فرعه لن يصلأ وإن تقل زينب معه فادعى أو وجدا معا ببيت واعترف أو ادعاه والولي صدقا فإننا في العقد لما تشهد

بكرأ وبالرق له تشطرا من دون زوجة بعثق بينا غرب عاما وعليه ما اجر في عدمه كفدك وخيبرا وإن يعد أعيد ما قد بينوا لحیضة فجلدت أو رجمت بالجلد من اجل هلاك يحذر إن لم يزوج غير ملكه أحد إن علما حد بلا مستند بعد انقضا عشرين عاما كملت يكون ما ادعت لحد مبطلا يسقط عنه مع مدة تطل وأولوا على الخلاف قوله أو لسكوته بعرف قد فرط مدة عشرين فكل أولا زوجته ووطأها فلتسمعا كل به وادعيا عقدا سلف وصدقت هي ولكن نطقا حدا معا فلا خلاف فاقتد

أنواع الحد:

ثم شرع بيّن أنواع الحد وهي ثلاثة: رجم وجلد بلا تغريب وجلد بتغريب.

(أ) الرجم:

وبدا بالأول تبعا لأصله فقال: (والمسلم المكلف الحر رجم. إن بعدهن في نكاح قد لزم. أصاب مع حشفة تغيت... إلخ البيت) أي: وإذا ثبت الزنا بإقرار أو بيّنة أو ظهور حمل ذات زوج أو سيّد مقرّ به فيرجم الزاني المكلف وهو البالغ

العاقل، فلا يُرجم صبيُّ ولو مُراهقاً ولا مجنون الحر، فلا يرجمُ الرقُّ المسلم، فلا يرجم الكافر ولو زنى بمسلمة على المشهور إن كان أصاب أي: وطئ قبل الزنا، وعبر بالإصابة؛ لأنه لا يشترط كمال الوطء بل يكفي مغيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها (بعدهن) أي: بعد اتّصافه بالتكليف والحرية والإسلام بعقد نكاح لا بملك لازم لا بنكاح فيه خيار كنكاح عبد بغير إذن سيّده وسفيه بغير إذن وليّه ومعيب بموجب خيار.

(إن صح) أي: جاز الوطء لا في نحو حيض فلا يحصن؛ لأن المعدوم شرعا كالمعدوم حسا فالوطء المباح بنكاح صحيح لا خيار فيه من بالغ حر مسلم إحسان اتفاقاً وحد المحصن الرجم ويكون رجمه (بالحجارة المعتدلة) أي: المتوسطة (بين صغير) دقيق (وكبير) فاحش (فاعقله) إذ الأول يطول والثاني يشوه.

(ولم يكُ الإمام يعرف ابتداء بينة) أي: ولم يعرف الإمام مالك رحمته الله في حديثٍ صحيح ولا سُنّة معمول بها بداءة البينة الشاهدة بالزنا بالرجم (ثم الإمام مسنداً) أي: ثم تثنية الإمام الذي حكم به ثم تثليث الناس وحديث أبي داود والنسائي لم يصح عند الإمام قال: " أقامت الأئمة الحدود ولم نعلم أحداً منهم تولاهما بنفسه ولا ألزم البينة البداءة بالرجم.

وشبه في الرّجم فقال: (كلائط وإن أصيب مسجلاً. وإن برّق أو بكفرٍ حصلاً) أي: كرجل لائط أي: منسوب للواط فاعلاً كان أو مفعولاً فيرجمُ مطلقاً عن التّقييد بكونه محصناً إن كانا حُرَّين مسلمين، بل وإن كانا عبيدين أو كافرين بشرط البلوغ والعقل والطوع، فلا يُرجمُ صغيرٌ ولا مجنونٌ ولا مكرهٌ ولا بالغٌ مكّن صبيّاً، ولا يُشترط بلوغُ المفعول فيه في رجم الفاعل.

(ب) الجلد مع التغريب:

وأشار للنوع الثاني بقوله: (ومائة يجلد من تحرراً بكراً) أي: وجلد الزاني البكر أي: الذي لم يحصن الحر المسلم البالغ العاقل رجلاً كان أو امرأة مائة بسوط وضرب معتدلين (وبالرق له تشطرا) فيجلد الزاني الرقيق خمسين ذكراً كان أو أنثى

(وإن يكن قل) رقه كـمبعض ومدير ومكاتب و أم ولد معتق لاجل لقول الله تعالى: ﴿فَإِنْ أَتَيْتَ بِمُحْشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: 25/4]، وقيس العبيد على الإماء؛ إذ لا فارق بينهما (وكل أحصنا. من دون زوجة بعثت بينا. ووطؤه من بعد) أي: وإن كان زوجان رقيقين وأعتق أحدهما ووطئ بعد إعتاقه تحصن كل، أي: كل واحد منهما دون زوجته التي لم تعتق (ب) بسبب (عتق) له والوطء بعد أي: العتق قال الشيخ مختار بن محمد أمحيدات:

مائة جلدة ونصفها لذي رق وإن قل ويحصن الذي عتق إن وطئ بعد العتق من دون زوجة الذي في الرق

(ج) الجلد مع التغريب:

وأشار للنوع الثالث بقوله: (والحرُّ الذَّكْرُ. غرب عاما) أي: وغرَّب الزَّانِي البكر الذَّكْرُ بعد جلده مائة فلا تغرَّب الأنثى؛ إذ في تغريبها إعانَةٌ على فسادها وتعريضها له الحر فقط أي: دون الرقيق (وعليه) من ماله (ما أجر) أي: أجره حمل المغرب من بلد الزنا للبلد الذي أريد سجنه به (وأخذه من بيت مال قرا. في عدمه) أي: وإن لم يكن له مال فمن بيت المال ولا يبعد تغريبه بل (كفدك) قرية من قرى خيبر أو (خيبر من المدينة) المنورة بأنوار سيدنا محمد ﷺ، ونفى رسول الله ﷺ من المدينة إلى خيبر، ونفى عمر رضي الله عنه من المدينة إلى فدك وإلى خيبر، وعلي رضي الله عنه من الكوفة إلى البصرة، وإن غرب (فعاما يسجن) بموضع تغريبه فإذا تمت السنة يخلى سبيله وإن لم تظهر توبته (وإن يعد) إلى البلد الذي زنى به قبل تمام السنة (أعيد) ثانية وسجن إلى تمام السنة.

(وذاة سيد وزوج أخرجت. لحبيضة فجلدت أو رجمت) أي: وتؤخر المرأة الزانية المتزوجة لحبيضة استبراء ولا يعجل رجمها خوفا من حملها من زوجها (كذا اعتدال في الهواء ينتظر. بالجلد من أجل هلاك يحذر) أي: ينتظر بالجلد لمن هو حده اعتدال الهواء أي: توسطه بين الحرارة الشديدة والبرد الشديد فلا يعجل في حر شديد ولا برد شديد خوف تأديته إلى الموت.

إقامة الحد من قبل الحاكم:

(وحاكم يقيمه) أي: حد الزنا رجما وجلدا (و) أقامه (من يسد) أي: السيد على رقيقه ذكرا كان أو أنثى لخبر: " أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم. " (إن لم يزوّج غير ملكه أحد) أي: إن لم يتزوّج الرقيق بغير ملكه أي: ملك سيده بأن لم يتزوج أصلا أو تزوج بملك سيده، فإن تزوج بغير ملك سيده فلا يقيمه عليه إلا الحاكم وكان ثبوت زنا الرقيق بغير علمه أي: السيد، فإن كان بعلم السيد فلا يقيمه عليه إلا الحاكم وهذا معنى قوله: وليس للحاكم أو للسيد إن علما حد إلخ البيت.

قال الشيخ محمد سالم بن محمد على بن عبد الودود:

والحاكم الحد يقيم وكذا سيد ذي الرق إذا لم يك ذا زوجا لغير ملكه وثبتا بغير علم السيد الذي أتى

(وإن زنت) زوجة (ووطء زوج أنكر. بعد انقضا عشرين عاما كملت معه) أي: بعد إقامتها معه عشرين سنة ساكتة لم تذكر ترك الوطء (وقد خالفها الزوج) بادعائه وطئا في تلك المدة (فلا يكون ما ادعت لحد مبطلا) أي: فالحد أي: الرجم واجب عليها لظهور كذبها في إنكارها الوطء عشرين سنة؛ إذ شأن النساء عدم الصبر على عدمه خصوصاً مع طول المدة جدا، وهذه المسألة في نكاح المدونة (وعنه ما خالف ذاك فالرجل. يسقط عنه مع مدة تطل) أي: وروي عنه أي: الإمام مالك رحمته الله عنه في رجمها في الرجل يتزوج امرأة ويطول مكثه معها بعد دخوله بها ثم تشهد عليه أربعة عدول بالزنا فيقول: لم أطأها منذ دخلت بها يسقط عنه الرجم ويجلد مائة ويغرب سنة (مالم به يقر) أي: الوطء (وأولا على الخلاف قوله) أي: وأولا أي: الحكمان المذكوران في الكتابين على الخلاف لاختلاف الحكمين في مسألة واحدة؛ إذ لا فرق بين الزوجة والزّوج، وعلى تأويل الخلاف هل يؤخذ بما في الرجم ويُطرح ما في النّكاح أو بالعكس (أو) لا خلاف بين الحكمين بل بينهما وفاق (بخلاف) أي: مخالفة (الزوج) (الزوجة) (في) (المسألة) (الأولى فقط) أي: وعدم مخالفة الزوجة الزوج في الثانية ولو خالفته لرجم ولو لم يخالفها في

الأولى لم ترحم (أو لسكوته بعرف قد فرط) أي: أو لا خلاف بينهما؛ لأنه أي: الزوج يسكت على عدم الوطء ولا يذكره غالباً؛ لأنه عيب به والمرأة لا تسكت عليه غالباً (أو أنه في فرعِهِ لن يصلأ. مدة عشرين فكل أولاً) أولاً خلاف بينهما؛ لأنَّ المسألة الثانية لم تبلغ إقامة الزوج فيها مع زوجته عشرين سنة ولو بلغت لرحم تأويلات.

قوله: (وإن تقل زنيْتُ معه فادَّعى إلخ الأبيات الأربعة المتضمنة قوله الأصل: وإن قالت: زنيْتُ معه فادَّعى الوطء والزوجية أو وجداً بيت و أقرا به وادَّعى النكاح أو ادَّعاه فصدَّقته هي ووليها وقالوا: لم نشهد حداً أي: وإن وجدت امرأة مع رجل وقالت المرأة: زنيْتُ معه أي: الرجل فادَّعى الرجل الوطء أي: أقرَّ به وادَّعى الزوجية بينهما أي: كونها زوجته ولا بينة له عليها حداً حد الزنا برجم إن كانا محصنين أو جلد إن كان بكرين أو وجد الرجل والمرأة بيت لا أحد فيه سواهما و أقرا أي: الرجل والمرأة به أي: الوطء وادَّعى النكاح أي: الزوجية بينهما ولا بينة بها ولا فشو حداً إلا أن يكونا طارئين فلا حدَّ عليهما أو ادَّعاه أي: الرجل أي: ادَّعى النكاح صدَّقته المرأة في دعواه النكاح هي ووليها وقالوا أي: الرجل والمرأة: لم نشهد على عقد النكاح قبل الدُّخول حداً حدَّ الزنا لاتِّفاقهما على الدُّخول بلا إشهاد. قال الشيخ مختار بن محمد أمحيدات:

وإن تقل زنيْتُ معه فادَّعى بها الجماع والتزوج معا
أو وجداً معا ببيت و أقر كل به وادَّعى عقداً صدر
أو ادَّعاه وهي والولي قد قال: كذلك ولم نشهد أحد
حداً معا إن فقد الفشو في غير أولاهما أو الطرو

قال الدسوقي: خاتمة: إذ أقر الرجل بعد ولادة زوجته منه بمفسد لوطنه من غير ثبوت له كان قال: عقدت عليها عالماً بأنها رقيقة أو أنها خامسة فإنه يحدُّ لحقَّ الله ويلحق الولدُ به مع عدم البيِّنة، قال النفراوي على الرسالة: وحدُّه ولحق الولد به مستغرب؛ لأن مقتضى الحد أنه زنا، ومقتضى اللحق أنه ليس زنا اهـ. وبالله التوفيق.

الأدلة الأصلية لهذا الباب: من شرحنا إقامة الحجة بالدليل:

01- قال: الله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ٣٢﴾ [النور: 2/24].

02 - وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانِيَةَ إِنَّكُمْ كَانَتْ فِتْنَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ٣٢﴾ [الإسراء: 32/17].

03- وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ٦٨ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخَلَّدُ فِيهِ مُهْنًا ٦٩ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ٧٠﴾ [الفرقان: 68-70/25].

04- عن أبي هريرة وزيد بن خالد أنهما قالوا: إن رجلا من الأعراب أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أنشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله وقال الخصم الآخر وهو أفضقه منه نعم فاقض بيننا بكتاب الله واذن لي فقال رسول الله ﷺ: " قل "، قال: إن ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته، وإنني أخبرتك أن على ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاة ووليدة، فسألت أهل العلم فأخبروني أن على ابني مائة جلدة وتغريب عام، وأن على امرأة هذا الرجم فقال رسول الله ﷺ: " والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم ردًا وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام، واغدا يا أنيس لرجل من أسلم إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها "، قال: فغدا عليها فاعترفت فأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت. متفق عليه: أخرجه البخاري في الشروط، باب: الشروط التي لا تحل في الحدود (2325)، ومسلم في الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى (3210).

05- قال مالك: العسيف الأجير، ويحتج به من يثبت الإقرار بالزنا مرة ومن يقتصر على الرحم.

06- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفي عام وأقام الحد عليه.

07- وعن الشعبي رضي الله عنه أنَّ علياً رضي الله عنه حين رجم المرأة ضربها يوم الخميس رجمها يوم الجمعة وقال: جلدها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله ﷺ.

08- وعن عبادة بن الصَّامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم". رواه مسلم في الحدود، باب: حد الزنى (3199).

09- وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنَّ رجلاً زنا بامرأة فأمر به النبي ﷺ فجلد الحد ثم أخبر أنه محصن فأمر به فرجم. رواه أبو داود في الحدود، باب: رجم ماعز بن مالك (3850)..

10- وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ رجم ماعز بن مالك ولم يذكر جلداً. رواه أحمد (19951).

11- وعن أنس رضي الله عنه قال: لأحدننكم حديثاً لا يحدثكموه أحد من بعدي، سمعت النبي ﷺ يقول: "من أشراط الساعة أن يرفع العلم ويظهر الجهل ويشرب الخمر ويظهر الزنا ويقل الرجال ويكثر النساء حتى يكون لخمسين امرأة القيم الواحد. أخرجه البخاري في العلم، باب: رفع العلم وظهور الجهل وقال ربعة: لا ينبغي لأحد عنده شيء من العلم أن يضيع نفسه (79).

12- وعن سهل رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "من توكل⁽¹⁾ لي ما بين رجله وما بين لحيه توكلت له بالجنة" رواه البخاري.

13- وعن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يأمر فيمن زنى ولم يحصن جلد مائة وتغريب عام. رواه البخاري في الشهادات، باب: شهادة القاذف والسارق والزاني (2455)..

14- وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: عمر وهو على منبر رسول الله ﷺ إن الله قد بعث محمداً ﷺ بالحق وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل عليه آية الرجم قرأناها

(1) قال الحافظ ابن حجر: أي: تكفل، وقد ذكرت في الرقاق من رواه بلفظ: تكفل بلفظ: حفظ وهو هناك بلفظ تضمن، وأصل التوكل الاعتماد على الشيء والثوق به، وقوله: "توكلت له" من باب المقابلة. فتح الباري 19/277.

وَوَعَيْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا، فرجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمانٌ أن يقول قائل: ما نجدُ الرَّجْمَ في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، وإنَّ الرَّجْمَ في كتاب الله حقٌّ على مَنْ زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف. متفق عليه: رواه البخاري في الحدود، باب: رجم الحبل من الزنا إذا أحصنت (6328)، ومسلم في الحدود، باب: رجم الثيب في الزنى (3201)..

15- وجاء ماعز الأسلمي إلى النبي ﷺ فقال: إنه قد زنى فأعرض عنه ثم جاء من شقّه الآخر فقال: إنه قد زنى فأمر به في الرابعة فأخرج إلى الحرة فرجم بالحجارة، فلما وجد مس الحجارة فرشتد فلقى رجل معه لحي جمل فضربه به وضربه الناس حتى مات فذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال: "هلا تركتموه".

وفي رواية: قال له: "أبك جنونٌ؟" قال: لا. أخرجه البخاري في الحدود، باب: سؤال الإمام المقر هل أحصنت (6325).

وفي أخرى قال له: "لعلك قبّلت أو غمزت أو نظرت!!" قال: لا، قال: "أحصنت؟" قال: نعم. فأمر برجمه.

وفي رواية: فاختلف فيه الصحابة فقال رسول الله ﷺ: "لقد تاب توبةً لو قسمت بين أمة لوسعتهم".
رواه البخاري ومسلم.

16- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: أتني يهودي ويهودية قد زنيا إلى النبي ﷺ فانطلق إلى يهود فقال: "ما تجدون في التوراة على من زنى؟"، قالوا: نسؤد و جوهما ونحملهما ونخالف بين و جوهما، ويُطاف بهما، قال: "فأتوا بالتوراة إن كنتم صادقين"، فأتوا بها فقرؤوها حتى إذا جاءت آية الرَّجْم سترها الذي يقرأ بيده وقرأ ما قبلها وما بعدها فقال عبد الله بن سلام وهو مع النبي ﷺ: مُرّه فليرفع يده فرفعها فإذا تحتها آية الرجم فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما قال ابن عمر كنت فيمن رجمهما ورأيت الرجل يقي المرأة من الحجارة بنفسه. متفق عليه: أخرجه البخاري في التوحيد، باب: ما يجوز من تفسير التوراة وغيرها من كتب الله بالعربية

وغيرها (6988)، ومسلم في الحدود، باب: رجم اليهود أهل الذمة في الزنى (3211).

17- وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "إذا زنت الأمة فتيبين زناها فليجلدها ولا يثرب، ثم إن زنت فليجلدها ولا يثرب، ثم إن زنت الثالثة فليبيعها ولو بحبل من شعر". رواه البخاري في البيوع، باب: بيع العبد الزاني وقال شريح: إن شاء رد من الزنا (2008).

18- وخطب علي رضي الله عنه فقال: أيها الناس أقيموا على أرقائكم الحد من أحسن منهم ومن لم يحصن، فإن أمة لرسول الله ﷺ زنت فأمرني أن أجلدها، فإذا هي حديثه عهد بنفاس فخشيت إن جلدتها قتلتها، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: "أحسن". رواه مسلم في الحدود، باب: تأخير الحد عن النفساء (3217)..

19- وعن عمران بن حصين رضي الله عنه أن امرأة من جُهينة أتت رسول الله ﷺ وهي حُبلى من الزنا فقالت: يا نبي الله أصبت حداً فأقمه عليّ فدعا نبي الله ﷺ وليها فقال: "أحسن إليها، فإذا وضعت فأتني بها"، ففعل فأمر بها نبي الله ﷺ فشكت عليها ثيابها ثم أمر بها فرجمت ثم صلى عليها فقال له عمر: تصلي عليها يا نبي الله وقد زنت فقال: تابت توبةً لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم، وهل وجدت توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله تعالى. أخرجه مسلم في الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنى (3209).

20- وعن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ لا عن بين العجلاني و امرأته فقال شذاد بن الهاد: هي المرأة التي قال رسول الله ﷺ: "لو كنت راجماً أحداً بغير بينة لرجمتها"، قال: لا تلك امرأة قد أعلنت في الإسلام. متفق عليه: أخرجه البخاري في الحدود، باب، (2751)..

21- وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "لو كنت راجماً أحداً بغير بينة رجمت فلانة، فقد ظهر منها الريبة في منطقتها وهيئتها ومن يدخل عليها. رواه ابن ماجه في الحدود، باب من أظهر الفاحشة (2549).

واحتج به من لم يحد المرأة بنكولها عن اللعان.

مؤمن، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن". متفق عليه: رواه الشيخان البخاري في المظالم، باب: النهب بغير إذن صاحبه وقال عبادة: بايعنا النبي ﷺ أن لا ننتهب (2295)، ومسلم في الإيمان، باب: بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ونفيه عن المتلبس بالمعصية على إرادة نفي كماله (86)..

31- قال مالك في الذي يعترف على نفسه بالزنى ثم يرجع عن ذلك ويقول: لم أفعل وإنما كان ذلك مني على وجه كذا وكذا لشيء يذكره أن ذلك يُقبل منه ولا يُقام عليه الحدُّ، وذلك أنَّ الحدَّ الذي هو الله لا يُؤخذ إلا بأحد وجهين: إما بينة عادلة تثبت على صاحبها، وإما باعتراف يقيم عليه حتى يقام عليه الحدُّ. الموطأ في الحدود، باب: ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا.

32- وقال مالك: الأمر عندنا في المرأة توجد حاملا ولا زوج لها فتقول: قد استكرهت، أو تقول: تزوجت أن ذلك لا يُقبل منها، وأنها يقام عليها الحد إلا أن يكون لها على ما ادَّعت من النكاح بينة أو على أنها استكرهت أو جاءت تدمي إن كانت بكرا، أو استغاثت حتى أتيت وهي على ذلك الحال، أو ما أشبه هذا من الأمر الذي لم تبلغ فيه فضيحة نفسها، قال: فإن لم تأت بشيء من هذا أقيم عليها الحدُّ ولم يقبل منها ما ادَّعت من ذلك. الموطأ في الحدود، باب: جامع ما جاء في حد الزنا.

ونقل ابنُ المنذر الإجماع على تحريمه قال: وأجمع أهل العلم على تحريم الزنى.



القذف

قذف الذي كلف حرا مسلما
عن أبيه الداني وجد لا عن أم
أو بزنا وشرطه إن كلفا
بآلة إن بلغ اللذ قذفا
أو كان محمولا وإن ملاعنه
أو عرض القاذف وهو غير اب
يوجب جلدا بثمانين يحد
لا بعده ونصفه عن عبد
مكرهة زنت عينك زنت
أو لست بالحر لبعض العرب
كان لعم بخلاف الجد
ومثل ذاك قوله إنا نغل
كذلك يا قحبة أو قرنان
أو ذات رؤية كذلك بها
لا ما إذا جنسا لغيره نسب
ولو يكون أبيض للأسود
كأن يقل لغيره مولى أنا
ومثل حكم ما مضى في قول
أو لجماعة كبير وافيه

بنفي أصل نسب قد علما
ولا إن المقذوف بالنبد وسم
وعف عن وطئ بحد وصفا
كان بلوغها بوطء عرفا
أو ابنها إن لم تكن معانيه
إن افهم القذف بما منه ارتكب
وإن يكرره لجمع أو أحد
كلست زانيا عديم الرشد
أو إن عفة لفرجي ثبتت
أو قال: يا رومي لقطع النسب
نسبه فاحكم بنفي الحد
وابن زنا فحده لا ينتقل
أو يا ابن من تنزلها الركبان
لقد فعلت سالفًا في عكنها
إن لم يكن ذلك من جنس العرب
فالحَدُّ مُنْتَفٍ بلا تردُّدٍ
أخير منك فالسُّقوط زكنا
ما لك من أصل ولا من فصل
احدكم زان أو ابن زانيه

(باب في أحكام القذف)

معنى القذف لغة:

هو لغة: الرَّمْيُ بالحجارة ونحوها ثم استعمل في الرَّمْيِ بالمكانه، ويسمى أيضاً فريةً بكسر الفاء كانه من الافتراء والكذب.

معنى القذف شرعاً:

وشرعاً: قال ابنُ عرفة: القذفُ الأعمُّ نسبةُ آدميٍّ غيره لزنا أو قطع نسب مسلم والأخص لإيجاب الحدِّ نسبة آدمي مكلف غيره حرّاً عفيفاً مسلماً بالغاً أو صغيرة تطبيقاً الوطء لزنا أو قطع نسب مسلم.

وأشار النَّاطِمُ لما يفيدُ تعريفه بقوله: (قذف) أي: رمى (الذي كلف) أي: المكلف ولو كافراً أو سكران، وهو من إضافة المصدر لفاعله، وخرج به الصبيُّ والمجنونُ فلا حدَّ عليهما إذا قذفاً غيرهما، وذكر مفعول المصدر وهو المقذوف بقوله: (حرّاً مسلماً) لوقت إقامة الحد، فإن ارتدَّ المقذوفُ فلا حدَّ على قاذفه ولو تاب، كما لا حدَّ على قاذف عبد وكافر أصليّ.

(بنفي أصل نسب قد علما. عن أبيه الداني وجد) وإن علا من جهة الأب ولو كان الأب عبداً أو كافراً كما في المدونة، والنَّفْيُ أعمُّ من يكون صريحاً أو تلويحاً كقوله له: أنا معروف بأنِّي ابنُ فلان أو إشارة كما يأتي (لاعن أم) لأنَّ الأمومة محققة لا تنتفي إنما عليه الأدب للإيذاء كما لو قال له: يا كافر، وأمّا الأبوة فتأبته بالظنِّ والحكم الشرعي فلا يعلم كذبه في نفيه فتلحقه بذلك المعرَّة (ولا إن المقذوف بالنبد وُسْم) يعني المنبوذ إذا نفى مكلف نسبه لأب أو جد معين كلست ابن زيد فلا حدَّ على قاذفه بذلك، وأمّا لو نفى نسبه مطلقاً كابن الزَّانية أو الزاني أو ابن الزَّنا فيحد؛ لأنه لا يلزم من كونه منبوزاً أن يكون ابنَ زنا، وقول العتبية عن مالك: مَنْ قال لمنبوذ يا ابنَ الزَّانية لا حدَّ عليه ويؤدَّب؛ لأنَّ أمّه لم تعرف ضعيف، وإن كان ظاهرُ النَّاطِمِ تبعاً لأصله والأوجه ما قاله بعضهم من أنه إذا قال

له: يا ابنَ الزُّنا حُدَّ قطعاً، وإن قال له: يا ابنَ الزَّانية أو الزاني لم يحدَّ كما في العتبية وقوله: (ولا إن المقدوف بالنبد وسم) أي: ما دام لم يستلحقه أحد، فإن استلحقه أحد لحق به وحد قاذفه حينئذ.

والحاصل: أنَّ القذف نوعان: قذف بنفي نسب وقذف بزنا.

وأنَّ الشروط ثمانية: اثنان في القاذف مطلقاً وهما البلوغ والعقل، وقد أشار الناظم لهما بقوله: قذف الذي كلفا، واثنان في المقدوف مطلقاً قذف بنفي نسب أو زنا وهما الحرية والإسلام، وأربعة تخص الثاني أي: المقدوف بالزنا وهي البلوغ والعقل والعفة والآلة. وقد أشار إلى النوع الثاني والشروط المختصة به بقوله (أو زنا) عطف على نفي أي: قذف للمكلف حراً مسلماً بنفي نسب أو بزنا (وشرطه إن كلفاً) أي: المقدوف أي: كان بالغاً عاقلاً أي: بزيادة على شرطي الحرية والإسلام (وعف) أي: كان عفيفاً عن الزنا واللواط قبل القذف وبعده لإقامة الحد على قاذفه وهو المراد بقوله: (عن وطء بحد وصفا) واحترز بقوله: بحد وصفا عن وطء لا يوجب الحد وإن أوجب الأدب كوطء بهيمة أو وطء بين فخذين أو في دبر امرأته، فشمل كلامه صورتين: عدم وطء أصلاً وارتكاب وطء لا يوجب حدّاً فيحد قاذفه؛ إذ هو عفيف عمّا يوجب الحدَّ، ومفهومُهُ أنَّ مَنْ ارتكب وطئاً يوجب الحدَّ لم يحد قاذفه؛ لأنه غير عفيف، فلو قال: وعف عن زنا لكان أخصر وأوضح.

(بالآلة) حال من نائب فاعل كلف أي: حال كون المقدوف ملتبساً بالآلة الزَّنا، فمن قَذَفَ مجبواً أو مقطوعاً ذكر بالزنا فلا حدَّ عليه إذا قطع قبل البلوغ أو بعده ورماه بوقت كان فيه مجبواً، فإن رماه قبل الجبِّ حُدَّ كما هو ظاهر (إن بلغ اللذ قذفاً) أي: وبلغ المقدوف فاعلاً ومفعولاً به، وهذا يغني عنه قوله: كلف لكنه أتى به ليرتَّب عليه.

قوله: (كان بلوغها بوطاء عرفاً) أي: كان بلغت المقدوفة الوطاء وإن لم تبلغ الحيض فيحد قاذفها للحقوق المعرة لها كالكبيرة، والذكر المطيق كهي كما قال المؤلف، فعلم أنَّ المفعول به شرطه إطاعة الوطاء ولو لم يبلغ (أو كان) المقدوف محمولاً بالحاء المهملة فميم، والمحمولون جماعة يرسلهم السلطان لحراسة محل

(أو عرض القاذف وهو غير أب. إن فهم القذف بما منه ارتكب) أي: أو عرض بالقذف غير أب فيُحدُّ أفهم تعريضه القذف بالقرائن كالخصام، كان يقول: أما أنا فلست بزاني أو أنا معروف، وأما تعريض الأب لابنه، والمراد به الجنس الشامل للحد، فلا حدَّ فيه، وأما تصريحه بالقذف لابنه فيُحدُّ كما سيأتي للناظم في قوله:

والقاذف اجلده إذا ما كلفا
بأربع قد حازا المقذوف
وعفة عما رماه القاذف

حرا ثمانين ورقا نصفاً
إسلامه التحرير والتكليف
إلى خ ...

ثم شرع في بيان صيغ القذف وهي قسمان: تعريض وتصريح.

التعريض بالقذف:

وذكر الأول فقال: (كلست زانياً عديم الرُّشد) أو قال لامرأة أجنبية: (مكرهة زنت) فيحدُّ، فإن قال ذلك لامرأته لاعن وإلا حُدَّ أو قال له: (عينك زنت) أو يدك أو رجلك، ووجه التعريض في ذلك أنَّ لَذَّة الوطء تحصلُ لجميع أجزاء البدن، فإذا قال: زنت عينك مثلاً لزم منه التعريض بزنا الفرج، ولذا لو قال: زنت عينك لا فرجك أو قامت قرينة أنه أرسل ناظره فقط لم يحد (أو إن عفة لفرجي ثبتت) أي: أو قال لغيره في مشاتمة: أنا أو أنت عفيفُ الفرج فإن لم يذكر لفظُ الفرج أدب فقط كما يأتي، فإن لم يكن في مشاتمة فلا شيء عليه (أو لست بالحر لبعض العرب) أي: أو قال لعربي حر مسلم: ما أنت بحر؛ لأنَّه نفى نسبه أو قال لعربي (يا رومي) أو يا فارس ونحو ذلك حد؛ لأنه قطع نسبه، والمراد بالعربي مَنْ كان من أولاد العرب وإن طرأت عليه العجمية، بخلاف من قال: لأعجمي: يا عربي فلا حد عليه؛ لأنَّ القصد أنه عربي الخصال من الجود والشجاعة (كان) نسبه (لعم) فيحد؛ لأنه قطع نسبه عن أبيه ما لم تقم قرينة على أنه قصد الشفقة والحنان كابنه في الشفقة (بخلاف الجد. نسبه فاحكم بنفي الحد) لأنَّ الجد يسمى أباً على أن شأن الجد لا يزني في حليلة ابنه أو ابنته.

(ومثل ذاك قوله) معرضاً لغيره (أنا نغل) بكسر الغين المعجمة أي: فاسد النسب فيحد (وابن زنا فحده لا ينتقل) أي: أو قال: معرضاً لغير أنا ولد زنا فيحد لأم المعرض له ويعاقب للمعرض له إلا أن يعفو فيسقط العقاب دون الحد، وأما إذا قال: يا نغل أو يا ابن الزنا فهو من الصريح كقوله لنفسه من غير تعريض: أنا نغل أو ولد زنا أو نسب نفسه لبطن غيره أو لعشيرة غير عشيرته فيحد؛ لأنه قذف أمه بحمل غير أبيه عليها (كذلك) قوله لامرأة نحو: (يا قحبة) وهو من صريح القذف؛ لأنَّ معناه يا زانية ودخل بالنحو يا فاجرة أو يا عاهرة، سواء قال لزوجته أو لأجنبية، لكن قد مرَّ في باب اللعان أنه إذا قذف زوجته بالزنا بدون رؤيتها تزني الخلاف في تمكينه من اللعان، فإنَّ لاعن وإلا حُدَّ، وفي عدم تمكينه بل يحد فقط.

(أو) قال لرجل: يا (قرنان) والقرنان هو الذي يقرن بين نفسه وبين غيره في

زوجته فيحد للزوجة؛ لأنها المقدوفة (أو) قال لشخص: (يا ابن يا من تنزلها الركبان) فيحد؛ لأنه نسب أمه للزنا، وذلك لأن المرأة الباغية كانت في الجاهلية تنزل الركبان عندها للفعل بها ولم يزل ذلك الأمر في بعض البلاد حتى الآن (أو) قال لشخص: يا ولد (ذات راية) أو يا ولد ذات الرواية؛ لأن (ال) في الـراية للعهد إذا كانت العاهرة تجعل على بابها راية لأجل النزول عندها للفعل بها.

كذلك بها. لقد فعلت سالفاً في عكنها) أي: أو قال لأجنبية: لقد فعلت بها في عكنها جمع عكنة كغرفة وغرفاً وهي طيات البطن فيحد أي: قائل ما ذكر من عينك زنت إلى هنالك من الأمثلة. (لا ما إذا جنسا لغيره نسب. إن لم يكن ذلك من جنس العرب. ولو يكون أبيضاً للأسود.. إلخ البيت) أي: لا يحد إن نسب المكلف جنساً أي: صنفاً من الإنسان لغيره أي: غير العرب لمثله كقوله للرومي: يا شامي أو عكسه، أو أسود لمثله كقوله للبربري: يا حبشي أو عكسه، بل ولو نسب أبيض لأسود كقوله للرومي: يا زنجي أو عكسه إن لم يكن بجنس المنسوب لغيره من العرب، فإن كان من العرب فعلى القائل الحد كما تقدم (كان يقل لغيره) أي: حر أصلي (مولي) أي: عتيق (أنا أخير منك فالسقوط زكناً) فلا يحد؛ لأنَّ وجوه الخيرية كثيرة من الدين والخلق والخلق إلا أن يدل البساط على إرادة النسب.

(ومثل حكم ما مضى من قول) شخص لشخص (مالك من أصل ولا من فصل) فلا يحد ولو في المشاتمة؛ لأنه لزم الأفعال لا قطع النسب، وقال ابن الماجشون: يحد في المشاتمة (أو) قال: (لجماعة كبير وافية) مسلمين أحرار بالغين عفيفين عما يوجب الحد (أحدكم زان أو ابن زانية) فلا يحد، سواء قاموا عليه جميعاً أو أحدهم ولو ادعى أنه أراد فلا يقبل إلا ببيان أنه أراد.

ثم قال رحمه الله:

ولفظ مأبون بحد يجبر إن كان في كلامه تكسر
 کیا ابن نصراني أو يا ابن الأزرق إن لم يكن في أصله شخص شقي
 وفي مخنث إذا لم يحلف بأنه بقوله لم يقذف
 وادب القائل يا ابن الفاسقه وذاك في فاجرة قد وافقه

أو يا حمار ابن الحمار أو أنا عفيف أو إنك يا حد المنا
عفيفة يا فاسق يا فاجر فأدب في كل ذاك زاجر
وإن تقل بك جوابا لرجل قال: زنيت باعترافها حصل
ثمت حدين تحدها هنا حد لقذفها وحد للزنا
وإن يكن من أبوين ألحقا قذفا له حدهما وفسقا
كذا له به القيام فافهمه وإن يكن من نفسه قد علمه
كوارث ففي القيام خلفا وإن يكن من بعد موت قذفا
من ولد ونجله ومن تلا ومن أب أبي أب وإن علا
ثم لكل القيام يجب وإن يكن هناك شخص أقرب
والعفو إن أراد ستر قد أحل قبل إمامه وبعد إن يصل
وإن يكن في حالة الحد قذف فلهما الحد جميعا يؤتلف
إلا إذا شيء يسير بقيا فيكمل الأول ثم ابتديا

قوله: (ولفظ مأبون بحد يجبر. إن كان في كلامه تكسر) أي: وحد في قوله لحر
مسلم عفيف مطيق مأبون إن كان المقول له لا يتأنت أي: لا يتشبه بالإناث في
كلامه وأفعاله، فإن كان يتأنت فلا يحد بعد أن يحلف أنه أراد التأنيث لا الفعل فيه
(كيا ابن نصراني ويا ابن الأزرق. إن لم يكن في أصله شخص شقي) أي: وحد
أيضا في قوله لحر مسلم: يا ابن النصراني مثلا أو يا ابن الأزرق أو الأسود أو
الأقطع أو الأعور أو الأحمق إن لم يكن في آبائه أحد كذلك في الاتصاف
بالنصرانية والزرق إلى آخر الأوصاف، فإن كان فيهم أحد كذلك فلا يحد؛ لأنه لم
يرد نفي نسبه (و) حد (في) قوله لحر مسلم عفيف مطيق (مخنت إذا لم يحلف)
القائل (بأنه بقوله لم يقذف) أي: أنه لم يرد قذفه، فإن حلف فلا يحد وينكل
(وأدب القائل) لحر مسلم (يا ابن الفاسقة. وذاك في فاجرة قد وافقه) أي: أو يا ابن
الفاجرة (أو يا حمار ابن الحمار) لأن الفسق الخروج عن الطاعة فليس نصّا في
الزنا واللواط، وهذا إذا لم يجر العرف بقصر الفسق على الزنا واللواط وإلا فيحد
(أو) قال: (أنا عفيف) ولم يذكر في مقالته لفظ الفرج فلا يحد ويؤدب (أو أنك
يا حد المنا. عفيفة) أي: أو قال لامرأة: إنك عفيفة فيؤدّب أو قال لرجل:

(يا فاسق) أو (يا فاجر فأدب في كل ذاك زاجر) أي: فيؤدَّبُ في جميعها (وإن تقل بك جواباً لرجل. قال: زنيت باعترافها حصل. ثمت حدين تحدها هنا. حد لقذفها. وحد للزنا) أي: وإن قالت المرأة المَقْذُوفَةُ بالزنا بك حال كون قولها بك جواباً لقول قاذفها: زنيت بكسر التاء حدث لا اعترافها بالزنا ما لم ترجع عنه وحدث للقذف إن كان قاذفها حراً مسلماً عفيفاً عما يوجب الحد ويسقط حده لقذفها لا اعترافها بالزنا، ولأصْبَغُ يحدان وليس لأحدهما الرجوع، قال الشيخ محمد سالم بن محمد علي بن عبد الودود:

وإن يقل لها زنيت فتقل بك تحد للزنا وللرجل
كذا في الأم جاء والعتبيه قيدت الحكم بالأجنبية

قوله: (وإن يكن من أبويه ألحقاً. قذفا له أحدهما وفسقاً) أي: وإن قذف الوالد ولده فله حد أبيه إن صرح بقذفه وفسق أي: الولد أي: حكم بفسقه بحد أبيه بقذفه، واستشكل تفسيره مع الحكم بإباحة حده أباه بقذفه، وأجيب: بأن المراد بتفسيره سقوط عدالته وهو يحصل بالمباح كالمشي حافياً والأكل في السوق، وقال مطرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم وسحنون: لا يقضى له بتحليفه ولا يمكن منه ولا من حده في حد يقع له عليه لما فيه من العقوق وهو مذهب الإمام مالك رحمته الله في اليمين في كتاب المديان من المدونة، وفي الحد في كتاب القذف وهو أظهر الأقوال (كذا له به القيام فافهمه. وإن يكن من نفسه قد علمه) أي: وللشخص المَقْذُوفُ القيام به أي: حد قاذفه إن علم براءة نفسه مما قذفه به، بل وإن علمه أي: علم المَقْذُوفُ المَقْذُوفُ به حصل من نفسه؛ لأن القاذف أفسد عرضه وكشف ستره. وشبه في استحقاق القيام بحد القاذف فقال: (كوارث ففي القيام خلفاً. وإن يكن من بعد موت قذفا) أي: كوارثه أي: المَقْذُوفُ الذي مات قبل حد قاذفه فلوارثه القيام به ولو منعه من الإرث مانع كرق وقتل وكفر إن كان قذفه في حياته بل وإن قذفه بعد موته فلوارثه القيام بحدّه للحقوق المعرة له. وبين وارثه الذي له القيام بحد قاذفه في حياته أو بعد موته فقال: (من ولد) للمَقْذُوفِ شمل البنين والبنات (ونجله) أي: وولد شمل بني الابن وبناته (ومن تلا) أي: وإن سفل ولد الولد (ومن أب) للمَقْذُوفِ (أبي أب وإن علا. ثم لكل) من الولد وولده

والأب وأبيه (القيام يجب) أي: حد قاذف المورث إن كان أعلى درجة من غيره أو مساويا له بل (وإن يكن هناك شخص اقرب) أي: وإن وجد من هو اقرب منه أي: القائم كابن الابن مع الابن والأب.

(والعفو إن أراد ستر قد احل. قبل إمامه وبعد إن يصل) أي: وللمقذوف العفو عن قاذفه قبل بلوغ الإمام سواء كان عفوه عنه شفقة عليه أو لإرادة الستر على نفسه أو العفو بعده أي: بعد بلوغ القذف الإمام فيجوز إن أراد المقذوف بالعفو عن قاذفه ستر على نفسه من شهرة نسبة ما قذف به إليه أو ثبوته عليه (وإن يكن في حالة الحد قذف. فلهما الحد جميعا يؤتلف. إلا إذا شيء يسير بقيا. فيكمل الأول ثم ابتديا) أي: وإن قذف القاذف أي: حصل منه قذف آخر للمقذوف أولا أو لغيره في أثناء الحد ألغي ما تقدم من حدّه وابتدئ حده لهما أي: القذفين في كل حال إلا أن يبقى من الحد الذي قذف في أثائه عدد يسير فيكمل الأول ويستأنف حد الثاني. قال الشيخ محمد سالم بن محمد علي بن عبد الودود:

وعفو من قذف عن مهدي الأذى قبل الإمام جائز وبعد ذا
إن رام ستر لا لاجل شفقته أو جبر خاطر شفيق اقلقه
وإن خلال الحد يقذف يؤتلف لذين إلا إن يكون إذ قذف
لم يبق إلا نحو خمسة عشر سوطا فيكمل ويستوفي المقر
وبالله التوفيق.

الأدلة الأصلية لهذا الباب: من شرحنا إقامة الحجة بالدليل:

01- قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ④﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ⑤ [النور: 4-5].

02- عن سهل بن سعد رضي الله عنه أَنَّ رجلا أتى النَّبِيَّ ﷺ فاعترف أنه زنى بامرأة سماها فبعث النبي ﷺ إليها فسألها فأنكرت فجلبده الحد. أخرجه أبو داود في الحدود، باب: رجم معاذ بن مالك (3849).

وفي رواية: وكان بكرا فجلبده مائة وسأله البينة على المرأة فعجز وكذبت فجلبده

حد الفرية ثمانين. رواه أبو داود في الحدود، باب: إذا أقر الرجل بالزنا ولم تقر المرأة (3874).

03- وقالت عائشة: لما نزل عذري قام النبي ﷺ على المنبر فذكر ذلك وتلا القرآن، فلما نزل على المنبر أمر بالرجلين و المرأة فضربوهم حدهم. رواه أبو داود في الحدود، باب: في حد القذف (3880).

04- وللبخاري: " من قذف مملوكا وهو بريء مما قال جلد يوم القيامة ". في الحدود، باب: قذف العبيد (6352).

05- وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: إذا قال الرجل: يا يهودي فاضربوه عشرين، وإذا قال: يا مخنث فاضربوه عشرين، ومن وقع على ذات محرم فاقتلوه. رواه الترمذي في الحدود، باب: ما جاء فيمن يقول لآخر: يا مخنث (1382) بسند ضعيف.

06- وعن امرأة بنت عبد الرحمن أن رجلين استبأ في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال أحدهما للآخر: والله ما أبي بزان ولا أمي بزانية، فاستشار في ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال قائل: مدح أباه وأمه، وقال آخرون: قد كان لأبيه وأمه مدح غير هذا، نرى أن تجلده الحد، فجلده عمر رضي الله عنه الحد ثمانين. أخرجه البيهقي في السنن الكبرى 8/ 252.

07- وفي الموطأ عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال في رجل قذف قوما جماعة: إنه ليس عليه إلا حد واحد قال مالك: وإن تفرقوا وليس عليه إلا حد واحد. في الحدود، باب: الحد في القذف والنفي والتعريض (1306).

08- قال مالك: إذا قال الرجل للرجل: يا لوطي جلد حد الفرية.

09- وفي المدونة (138/15): قلت: أرايت من قذف رجلا بهيمة.

قال: لم أسمع من مالك فيه شيئا ولم يبلغني عنه إلا إني أرى أن لا يضرب الحد ويؤدب قائل ذلك أدبا موجعا لأن من قول مالك إن الذي يأتي البهيمة لا يقام عليه فيه الحد وكل ما لا يقام فيه الحد فليس على من رماه بذلك فرية.

10- قلت: أرايت لو أن رجلا قذف رجلا فلما قدمه ليأخذ منه حد الفرية قال القاذف للقاضي: استحلفه في أنه ليس بزان.

قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا يكون عليه اليمين ولا سمعت أحداً يقول في هذا ولكن يضرب القاذف الحد لا يحلف المقدوف.

ولقد بلغني عن مالك ممن اثق به سئل عن الرجل يقال: يا زان وهو يعلم من نفسه أنه كان زانياً أترى يحل أن يضربه أم يتركه قال: يضربه ولا شيء عليه. المدونة: (138/15).

11- قلت: أرأيت الصبي إذا بلغ الجماع ولم يحتلم فقذفه رجل بالزنا أقيم على قاذفه الحد في قول مالك. قال: لا يقام الحد على قاذفه.

قال مالك: لا يقام على الصبية تزني أو الصبي يزني الحد حتى يحتلم أو تحيض الجارية أو ينبتان الشعر أو يبلغان من حد الكبر حتى يعلم الناس أن أحداً لا يجاوز تلك السن إلا احتلم. المدونة: (163/15).

12- قلت: أرأيت من قذف ذمياً أو عبداً بالزنا. قال قال مالك: من قذف عبداً بالزنا أدب أو قذف نصرانيةً ولها بنون مسلمون أو زوج مسلم نكل بإيذائه المسلمين. المدونة: (163/15).

13- قلت: أرأيت من افتري على أمّ ولده، قال: قال مالك: ينكل. المدونة: (163/15).

14- قلت: أرأيت الرجل يقول للرجل: يا فاسق يا فاجر يا خبيث قال: ينكل في قوله: يا فاجر، يا فاسق، وأما في قوله: يا خبيث فيحلف بالله إنه ما أراد القذف ثم ينكل. المدونة: (171/15).

15- قلت: فإن نكل عن اليمين في قوله: يا خبيث أيجلد الحد؟ قال: ما سمعت من مالك فيه شيئاً، ولا يرى أن يجلد الحد، فإن أبي أن يحلف نكل. المدونة: (216/15).

16- قلت: أرأيت الرجل يقول: ما أنا بزنان ويقول: أخبرتك أنك زان قال: يضرب الحد في رأي؛ لأن مالكا قال في التعريض الحد كاملاً. المدونة: (15/177).

17- قلت: أ رأيت الرجل يقول للرجل: لست بابن فلان لجده وجده كافر، قال: يضرب الحد عند مالك؛ لأنه قد قطع نسبه. المدونة: (15/178).

18- قلت: أ رأيت الرجل يقول لعبده وأبواه حران مسلمان: يا ابن الزانية أو يا ابن الزاني.

قال: قال مالك: يضرب سيده الحد. المدونة: (15/186).

19- قلت: أ رأيت إن قال: لعبده: لست لأبيك. وأبواه حران مسلمان. قال: يضرب الحد. المدونة: (15/187).

20- قلت: أ رأيت الرجل يقذف ولده أو ولد ولده من قبل الرجال أو النساء أتحدّه لهم في قول مالك.

قال: أما ابنه فإن مالكا كان يستثقل أن يحده فيه ويقول: ليس ذلك من البر. المدونة: (15/201).

21- قال ابن القاسم: وإن قام على حقه فإن ذلك له وعفوه عنه جائز عند الإمام، وأما ولد ولده فإنني لم أسمع من مالك، ولكنني أرى أن يكون مثل ولده. المدونة: (15/201).

22- قلت: إذا قال لابنه: يا ابن الزانية فقام بحد أمّه أ يحدّ له الأب في قول مالك أم لا؟

قال: نعم يحد له؛ لأن الحد هاهنا ليس له إنما الحد لأمّه، وإنما قام هو بحدّ هو لأمّه.

قال ابن القاسم: هذا إذا كانت الأم ميتة، فأما إذا كانت حية فليس للولد أن يقوم بذلك إلا إن توكله. المدونة: (15/203).

23- قلت: أ رأيت الرجل يقول للرجل يا ابن الزانيين كم يضرب أحد أم حدين في قول مالك.

قال: حد واحد في قول مالك. المدونة: (15/207).

24- قلت: أ رأيت من قذف ملاءنة ومعها ولد وإنما التعتت بغير ولد أ يحد قاذفها في قول مالك.

قال: نعم إذا قذف ملاعنه التعنت بولد أو بغير ولد أو كان معها ولد ولم يكن ضرب الحد. المدونة: (224/15).

25- قلت: إن قال لولد الملاعنة: لست لأبيك أيحدُ القائل له هذا؟ قال: فإن قال له ذلك في مشاتمة ضرب الحد، وإن كان إنما يخبر خبراً فلا حدَّ عليه. المدونة: (225/15).

26- قلت: وهذا قول مالك، قال: كذلك قال مالك في المشاتمة مثل ما أخبرتك. المدونة: (225/15).

27- قلت: رأيت الحر هل يقيم على مملوكه حد الزنا والقذف والسرقة وشرب الخمر.

قال: نعم يقيم ذلك كله عليهم إلا السرقة، فإن السرقة لا يثبتها على العبد إلا الولي ولا يقيم عليه سيده حد الزنا حتى يشهد على زنا العبد أربعة سواه. قال: وقال مالك في الرجل جاريته ولها زوج: إنه لا يقيم عليها الحد وإن شهد على ذلك أربعة سواه حتى يرجع ذلك إلى السلطان. المدونة: (321/15).

28- قلت: رأيت القاذف فمتى تسقط شهادته عند مالك إذا قذف أم حتى يجلد.

قال مالك في القاذف إذا عفى المقذوف عن القاذف جاز عفوه إذا لم يبلغ السلطان، فإن أراد المقذوف أن يكتب عليه بذلك كتاب حتى ما أراد أن يقوم عليه بذلك فذلك له. المدونة: (283/15).

29- فقلت: رأيت الضرب في الحدود والتعزير هل يرفع يده أو يضع عضده إلى جنبه في قول مالك.

قال: قد أخبرتك أن مالكا قال: ضرباً غير مبرح ولا أدري ما رفع إليه ولا ضم العضد إلى جنبه ولم أسمع من مالك فيه شيئاً. المدونة: (288/15).

30- قلت: فهل يجزي القضيبي أو الذرة أو الشراك أو نحو ذلك مكان السوط في قول مالك قال: لم أسمع مالكا يقول في الحدود إلا السوط. المدونة: (15/289).

31- قلت: أيجرد الرجل في الحدود و النكال حتى يكشف ظهره بغير ثوب في قول مالك.

قال: نعم كذلك، قال مالك: وأما المرأة فلا تجرد. المدونة: (269 / 15).

32- قلت: فهل تضرب الأمة وعليها قميصان.

قال: قال مالك: لا تجرّد المرأة فما كان من ثيابها مما اتخذت عليها ما يدفع الجلد عنها أو يكون عليها من الثياب ما يدفع الجلد، فإنّ ذلك في قول مالك ينزع وما كان غير ذلك فلا ينزع. المدونة: (145 / 15).

33- قلت: أرايت القاذف إذا قذف ناسا شتى في مجالس شتى فضربته لاحدهم ثم رفعه أحدهم بعد ذلك.

قال مالك: الضرب لكلّ قذف كان قبله ولا يضرب لاحد منهم إن أقام بعد ذلك جميعا كان قذفهم متفرقين في مجالس شتى. المدونة: (146 / 15).

34- قلت: أرايت القذف أتصلح فيه الشفاعة بعد ما ينتهي إلى السلطان.

قال: قال مالك: لا تصلح فيه الشفاعة إذا بلغ السلطان أو الشرط أو الحرس قال: ولا يجوز فيه العفو إذا بلغ الإمام إلا إن يريد سترًا. المدونة: (147 / 15).

35- قلت: أرايت الشفاعة في التعزير أو النكال بعد بلوغ الإمام أيصلح ذلك أم لا؟

قال: قال مالك: ينظر الإمام في ذلك، فإن كان الرجل من أهل المروءة والعفاف، وإنما هي طائفة أطارها تجافى السلطان عن عقوبة وإن كان قد عرف بذلك والبطش و الأذى ضربه النكال يدلك على ذلك أنّ العفو الشفاعة جائزة في التعزير وليست بمنزلة الشفاعة في الحدود. المدونة: (148 / 15).

بالإضافة إلى دليل الإجماع كما نقله ابن المنذر كما في الإشراف على مذاهب أهل العلم.



باب في السرقة

بكوعها اليمنى بحكم تنخزل
أو قطع ما من الأصابع كثر
وذا هو المذهب فيما روي
فيده فرجله إن فعلا
وإن إمام أو سواء قطعا
قوده والحد باق وكفى
يكون في سرقة لطفل
أو ربع الدينار أو دراهما
أو ما يساويها بذلك البلد
وإن كما أو جارح قد علما
أو جلد ميتة إن الدبغ يزد
كما إذا ظن فلوسا أو يظن
وشركة الصبي لا شريكة أب
ولا إن النصاب فيها كملا
أو سارقان اشتركا فيما حمل
ولم ينب كلا نصاب كملا
إن كان ملك غيره ووجبا
أو أخذ السارق ليلا فادعا
وإن يكن فيما ادعاه اشبهها
لا ملكه من حائز كمرتهن
محترم لا خمر أو طنبور
إلا إذا ساوى نصابا مكملا
ولا إذا ما كان كلبا مسجلا

وحسنت بالنار إلا لشلل
فرجله اليسرى بقطعها أمر
ثم إلى اليد اليسار محيا
ثم بتعزيز وحبس نكلا
يسراه عمدا أولا فليقلعا
في خطأ فرجله اليمنى انتفا
من حرز مثله كدار الأهل
ثلاثة خالصة فلتعلمها
شرعا فما لنحو لهو لا يعد
أو جلده من بعد ذبح فاعلما
عن قيمة الأصل نصابا فاستفد
ما نال ثوبا فارغا فليقطعن
وسارق طيرا إذا يدع يجب
بمرة أو بمرار حصلا
وكان في التقدير كل يستقل
فالقطة في حق الجميع بطلا
فإن يكن ماله قد كذبا
ارسال ربه له فليقطعها
عومل بالتصديق عند النبا
كملكه قبل الخروج فاستبن
وما حكاها من المحظور
من بعد كسر فلقطع اهلا
اضحية من بعد ذبح حصلا

لا لحمها من مالك مفتقر
كامل ملك ذي تمام خال
أو الغنيمة ومال الشركه
وفوق حقه نصابا سرقا
لا الجند إن يسرق ولو لأم
ولا على الأخذ ممن جحدا
مخرج من حارز إن لا يعد
وإن يكن خروجه لم يقع
أو بالذي فيه نصاب ادهن
أو كان للشاة اثار بالعلف
أو لحد أو خباء سرقا
أو بجريين ساحة الدار ترا
الحكم في سفينة فيقطع
أو ساحة الخان لأثقل التجر
ومن يرى لحيوان موقفا
أو قبر أو بحر لمن به رمي
أو السفينة بمرسات ترا
أو مطمر دنا قطار قطعه
أو باب مسجد أزال أو سقف
والبسط إن بها دواما تركت
كذلك الحمام إن له دخل
أو كان فيه حارس وما أذن
والمدعي الأخذ خطأ صدقا
أو عادم التمييز عبدا حملا
أو كان في الإذن الذي يعم

فهو بالقطع لأخذه حر
عن شبهة وإن ببیت المال
إن صين منه في حجاب سلكه
فبهما القطع له تحققا
فلا يجوز قطعه في الحكم
أو من مماطل بحق مردا
مضيعا من فيه وضعا قد قصد
أو درا ابتلعه في الموضع
فقطعه منحتم بلا وهن
فخرجت فنالها بها انصرف
وإن يغب عن كلهن مطلقا
لأجنبي إن عليه حجرا
سارقها إذ هي حرز يمنع
ومثله زوج بما عنه أجر
لبيع أو لغيره إن عرفا
كلاهما حرز لكفن فاعلم
أو كل شيء ربه قد حضرا
ونحوه كالإبل المجتمعه
أو حصره أو بالقناديل انصرف
لا إن تدع كمره فنسييت
أو نقبا أو تسورا به نزل
له بتقليب فقطعه فمن
إن جاء من مدخله لا مطلقا
أو كان باختداعه تحيلا
أخرجه عن المحل فاستقم

باب في بيان أحكام السرقة وما يتعلق بها

الحمل الذي تقطع منه اليد:

(بكوعها اليمنى بحكم تنخزل) أي: تقطع يد السارق اليمنى من كوعها إلى المفصل الذي يلي الإبهام كما بيّنته السُّنَّة وقيدت به إطلاق الآية المحتملة كونه منه أو من المرفق أو من المنكب ويدئ باليمنى؛ لأنها المباشرة للأخذ غالباً من مكلف مسلم أو كافر حر أو رق ذكر أو أنثى (وحسنت) أي: تجعل عقب قطعها في زيت مغلي (بالنار) لتتسدد أفواه عروقها فينقطع سيلان الدَّم منها لثلاثي يمتدّ به فيموت، واستثنى من البدء باليمنى فقال: (إلا لشلل) أي: فساد باليمنى ابن عرفة: وفي المدونة: إن سرق ولا يمين له أو له شلاء قطعت رجله اليسرى قاله الإمام مالك رحمته الله ثم عرضت عليه فمحاها وقال: تقطع يده اليسرى اهـ قال ابن القاسم: وقوله في الرجل اليسرى أحب إليّ وبه أقول.

(أو قطع ما من الأصابع كثر) كثلاثة خلقة أو بقطع وأولى كلها (فرجله اليسرى بقطعها أمر) أي: تقطع رجله اليسرى من مفصل الكعبين كما في الحراية (وذا هو المذهب فيما روي) وبه قال الأئمة، ومضى عليه العمل، وعن عليّ - كرم الله وجهه - من معقد الشراك ليبقى له عَقَبٌ يمشي عليه (ثم إلى اليد اليسار محيا) أي: ومحا الإمام مالك رحمته الله قطع الرجل اليسرى في صورة شلل اليمنى لإثبات قطع يده اليسرى، وهذه المسألة من المححوات كما قيل:

المحوف في الإيمان والأضاحي وفي كتاب القطع والنكاح
والراجح المحوف في اثنتين قطع وإيمان بغير مين

وأما في صورة نقص أكثر أصابع اليمنى فلم يمح فيها قطع رجله اليسرى (فيده فرجله إن فعلا. ثم بتعزيز وحبس نكلا) أي: ثم إن سرق ثانياً من قطعت رجله اليسرى في سرقته الأولى لشلل يمينه أو نقصها أكثر الأصابع تقطع يده اليسرى، ثم إن سرق ثالثاً تقطع رجله اليمنى، فهذان مرتبان على المستثنى فقط وليس مرتبين على المستثنى منه؛ لأنّ صحيح الأعضاء الأربعة إذا سرق ثانياً بعد قطع يده اليمنى

في سرقة الأولى تقطع رجله اليسرى ليكون قطعاً من خلاف، ثم تقطع في الثالثة يده اليسرى، ثم تقطع في الرابعة رجله اليمنى، ثم إن سرق السارق بعد الرابعة عَزَّرَ أي: ضرب ضرباً شديداً بالاجتهاد وحُسِّسَ حتى تظهر توبته أو يموت قال في أسهل المسالك:

إن أخرج الشخص الذي كلفا من حرزه ما ربع دينار وفي سرا بلا شبهة ملك فاقطعوا يمينه فإن يعد فاتبعوا برجله اليسرى فإن قد عادا يسرى يديه اقطع فإن تمادى فرجله اليمنى فإن عاد اسجن له مع الضرب الشديد الموهن (وإن إمام أو سواء قطعاً يسراه عمداً أولاً فليقلعاً. قوده) أي: وإن تعمَّدَ إمام أو غيره أي: السارق أولاً أي: في السرقة الأولى عالماً أنَّ الواجب قطع يمينه فالقود أي: القصاص حق للسارق على مَنْ تعمَّدَ قطع يسراه أولاً (والحد) أي: القطع يد السارق اليمنى (باق) عليه فلا يسقط عنه بقطع يسراه عمداً (و) إن قطع الإمام أو غيره اليسرى أولاً (كفى في خطأ) قطعها عن قطع اليمنى (ف) إن سرق ثانية من قطعت يده اليسرى خطأ فتنقطع رجله اليمنى ليكون قطعه من خلاف وصلة تقطع (يكون في سرقة لطفل) أي: بسبب سرقة طفل أي: شخص صغير لا يعرف ما يراد به ذكرنا كان ذلك الطفل أو أنثى (من حرز) أي: من محل حفظ (مثله) أي: نظير الطفل المسروق (كدار الأهل) وقريتهم، فإن كان لا يخرج من دار أهله فهي حرزه، وإن كان يخرج من الدار إلى القرية ولا يتعدى القرية فالقرية حرزه.

شروط القطع في السرقة:

بلوغ النصاب:

(أو) بسرقة (ربع الدينار) الشرعي (أو) بسرقة (دراهما ثلاثة) شرعية حال كون ربع الدينار والدراهم الثلاثة (خالصة فلتعلمنا) من الغش بنحو نحاس ولو كانت دية المعدن فلا يقطع في غير الخالص ولو راج رواج الخالص (أو) بسرقة (ما) أي: عرض (يساويها) أي: يساوي العرض الدراهم الثلاثة الخالصة باعتبار منفعة شرعية ولا عبء بمنفعة غير شرعية كآلة لهو وتعتبر القيمة (بذلك البلد) المسروق فيه.

أن يكون المسروق منتفعاً به شرعاً :

والمعتبر في التقويم للمنفعة المباحة (شرعاً. فما لنحو لهو لا يعد) أي: فلا يقطع في آلة لهو قيمتها ثلاثة دراهم لضعتها إلا أن يساوي خشبها بعد كسره ثلاثة دراهم (وإن) كان المسروق مباحاً في الأصل (كماء) منقول لحرز من بحر وخطب من غابة وملح من معدن وكأمن موات (أو) حيوان غير كلب (جارج) لصيد قيمته ثلاثة دراهم (قد علما) أي: لتعليمه اصطاد الوحش (أو) يساويها لـ (جلده) الذي ينتفع به (من بعد ذبح فاعلما) فلا يقطع سارق السبع إلا إذا كانت قيمة جلده بعد ذبحه تساوي ثلاثة دراهم؛ لأن لربها بيع ما ذكى منها.

(أو) بسرقة (جلد ميتة) بعد دبغه (إن الدبغ يزد) في قيمته (عن قيمة الأصل نصاباً فاستفد) ثلاثة دراهم بأن كانت قيمته قبل دبغه درهمين وصارت بعده خمسة دراهم، وفهم منه أنه لا يقطع سارقه قبل دبغه ولو كانت قيمته نصاباً وهو كذلك؛ لأن منفعته حينئذ غير شرعية (كما إذا ظن فلوساً) أي: أو بسرقة ربع دينار أو ثلاثة دراهم ظناً أي: ظنهما السارق حين أخذهما من الحرز فلوساً نحاساً لا تساوي ثلاثة دراهم ثم تبين أن ربع دينار أو ثلاثة دراهم فيقطع ولا يعذر بظنه.

(أو يظن. ما نال ثوباً فارغاً فليقطعن) أي: أو ظن الثوب المخرج من حرزه الذي لا يساوي ثلاث دراهم فارغاً من الدنانير والدرهم، ثم تبين أن فيه نصاباً ذهباً أو فضة أو عرضاً يساوي ثلاثة دراهم فيقطع عملاً بما تبين (أو شركة الصبي) أي: أو سرق نصاباً بشركة صبي أو مجنون له في إخراجه من حرزه فيقطع المكلف وحده، وليست شركة غير المكلف عذراً يدرأ الحد عنه (لا) يقطع السارق إن أخرج النصاب من حرزه بـ (شركة أب) أو لم تصاحب المسروق لدخوله مع من له شبهة قوية في المسروق.

و (لا) يقطع سارق طير يساوي ثلاثة دراهم (إذا يدع يجب) أي: لإجابته إذا دُعي لا للحمه وريشه؛ لأنها منفعة غير شرعية (ولا إن النصاب فيها كملاً. بمرة أو بمرار حصلاً) أي: ولا يقطع إن تكمل النصاب المخرج من حرزه بمرار في ليلة أو يوم وأولى في ليال أو أيام (أو سارقان اشتركا فيما حمل. وكان في التقدير كل

يستقل) أي: أو اشتركا أي: السارقان في حمل النصاب و إخراجهم من حرزه فلا يقطعان إن كان قد استقل أي: قدر كل منهما بحمله وحده بدون إعانة الآخر (ولم ينب كلا) منهما (نصاب كملا) من المسروق إذا قسماه، فإن لم يستقل كل منهما بحمله فيقطعان؛ لأنهما حينئذ كسارق واحد وكذا إن استقل كل وناب كلا نصاب.

أن يكون في ملك غير السارق:

(فالقطع في حق الجميع بطلا. إن كان ملك غيره ووجبا) أي: وشرط القطع بسرقة ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما يساويها كونها في ملك غير السارق فلا يقطع من سرق ملكه ولو تعلق به حق غيره كمرهون ومؤجر ومعار (فإن يكن ماله قد كذبا) أي: ويقطع من ثبتت عليه السرقة إن صدقه ربه بل ولو كذبه أي: السارق في إقراره بالسرقة ربه أي: مالك المسروق (أخذ السارق ليلا) ومعه نصاب أخرجه من حرزه (فادعى إرسال ربه له فليقطعا) أي: وادعى السارق الإرسال من صاحب الحرز ليأتي له بالنصاب الذي أخرجه فيقطع ولو صدقه صاحب الحرز حملا له على الشفقة عليه.

(وإن يكن فيما ادعاه أشبهها. عومل بالتصديق عند الن بها) أي: وصدق السارق في دعوى الإرسال إن أشبه في دعواه الإرسال له بقرائن الأحوال بأن جرت عادة صاحب الحرز بإرساله ودخل من الباب وخرج منه غير مستتر في وقت يحتمل إرساله فيه عادة فلا يقطع (لا) يقطع بسرقة (ملكه) إلى السارق (من حائز كمرتهن) له متوثق به في دينه ولا يقطع بسرقة (ملكه) من مستأجر بكسر الجيم أو مستعير أو مودع عنده (كمملكه) أي: ملك السارق النصاب بإرث أو هبة أو شراء (قبل الخروج) للنصاب من حرزه فلا يقطع، ومفهومه أنه إن ملكه بعد خروجه من حرزه فإنه يقطع وهو كذلك.

أن يكون المسروق من مال شخص محترم:

وشرط القطع بسرقة ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما يساويها كونها من مال شخص (محترم) كمسلم وذمي فلا يقطع من سرق من حربي بأرضه أو بأرضنا بلا تأمين.

هل يقطع في سرقة الخمر والطنبور :

(لا) يقطع بسرقة (خمر) لأنها ليست مالا وتجب إراقتها (أو طنبور) آلة مجوفة عليها سلوك من نحاس يمرُّ عليها بقضيب من نحاس فيحصل لها صوت مطرب فلا يقطع بسرقتها في كل حال (وما حكاهما) أي: الخمر والطنبور (من المحظور) أي: الممنوع (إلا إذا ساوى) الطنبور (نصابا مكملا) أي: ثلاثة دراهم (من بعد كسر) وذهاب منفعته.

أن يكون المسروق مما يجوز بيعه :

(فلقطع أهلا) شرط القطع بسرقة ما يساوي ثلاثة دراهم جواز بيعه (لا) يقطع بسرقة (إذا ما كان كلبا) مأذونا في اتخاذه لحراسة ماشية أو زرع أو لصيد (مسجلا) أي: مطلقا عن التقييد بعدم التعليم والنهي عن قنيتة.

(أضحية من بعد ذبح حصلا) أي: ولا يقطع بسرقة نحو أضحية وهدى وفدية وجزاء صيد بعد ذبحها أو نحرها، ومفهوم بعد ذبحها أنه إن سرقها قبل ذبحها فإنه يقطع وهو كذلك (لا) سرقة (لحمها) أو جلدها (من مالك مفتقر) تصدق بها عليه أو غني أهدى له (فهو بالقطع لأخذه حر) أي: فتوجب القطع.

أن يكون المسروق مملوكاً ملكاً لا شبهة فيه :

وشرط القطع بسرقة ما تقدم كونها من مال شخص (كامل ملك ذي تمام خال. عن شبهة) أي: تام الملك لا شبهة قوية له أي: لسارق فيه أي: المسروق فلا يقطع الوالد بسرقة مال ابنه ولا السيد بسرقة مال مكاتبه ولا رب الدين من غريمه المماطل أو الجاحد فيقطع من سرق مما لا شبهة فيه قوية بأن لم تكن له فيه شبهة أصلا.

السرقه في بيت المال أو الغنيمه:

بل (وإن) سرق مما له فيه شبهة ضعيفة بأن سرق (من بيت المال. أو الغنيمه) التي هو من أهلها إذا حيزت؛ لأنها إنما تستحق بالقسم (أو) سرق من مال (الشركة) التي بينه وبين غيره فيقطع (إن صين منه في حجاب سلوكه) أي: إن حجب

المال المسروق منه عنه أي: السارق بأن أودعاه عند غيرهما أو اختصّ غير السارق بحيازته ووضع يده عليه (وفوق حقه نصابا سرقا) كتسعة من اثني عشر (فبهما القطع له تحققا).

لا الجد إن يسرق ولو لأم. فلا يجوز قطعه في الحكم) أي: لا يقطع الجد بسرقة من مال ولد ولده إن كان لأب بل ولو كان جدا لأم لشبهته القوية في مال ولد ولده (ولا على الأخذ ممن جحدا) أي: ولا يقطع من سرق من مال غريم له جاحد لحقه الذي عليه قدره.

السرقة من غريم مماطل:

(أو من) غريم مقر بما عليه له (مماطل بحق مردا) أي: مؤخر لدفع ما عليه مع قدرته عليه وطلبه منه؛ لأنّ له شبهة قوية في مالهما. (مخرج من حارز إن لا يعد مضيعا من فيه وضعا قد قصد) مخرج أي: المسروق من حرز أي: محل حفظ بأن لا يعد الشخص واضع المال فيه مضيعا أي: مكان لا ينسب من وضع المال فيه لتعريضه للضياع إن خرج السارق من الحرز بل (وإن يكن خروجه لم يقع) أي: السارق من الحرز، فالمعتبر خروج المال لا السارق ولا يشترط دخوله الحرز، فإن أدخل عصاة مثلا وأخرج بها نصابا قطع، وسيأتي الإشارة لشاة مثلا بالعلف فتخرج فيقطع.

ابتلاع ما فيه نصاب، هل يقطع؟

(أو در ابتلعه في الموضع) أي: أو ابتلع السارق في الحرز درا جمع درة أي: لؤلؤ يساوي ثلاثة دراهم وكذا كل مالا يفسد بابتلاعه كذهب وفضة وخرج من الحرز فيقطع ومفهوم درا أنه لو ابتلع فيه ما يفسده الابتلاع كالطعام والشراب وخرج فلا يقطع وهو كذلك وإن ضمنه و أدب.

فروع:

(أو بالذي فيه نصاب ادهن. فقطعه منحتم بلا وهن) أي: وادهن السارق في ظاهر بدنه بما أي: طيب كرند يحصل أي: تجتمع منه ما قيمته نصاب ثلاثة دراهم

إذا سلت من بدنه فيقطع (أو كان للشاة أشار بالعلف. فخرجت فنالها منه انصرف) أي: أو أشار السارق وهو خارج الحرز إلى شاة مثلاً في حرزها بالعلف ما تعلق به فخرجت الشاة من الحرز بسبب إشارته إليها فيقطع.

(أو لحد ميت) أصله حفرة بقدر الميت تحت جانب القبر القبلي، والمراد به هنا ما يسد به فمه من لبن أو آجر أو خشب أو حجر لعلاقة المجاورة أو المحلية.

(أو خباء سرق) الخباء بكسر الخاء ممدوداً أي: الخيمة ونحوها أو سرق ما أي: المال الذي فيه فيقطع؛ لأن الخباء حرز لنفسه ولما فيه أو سرق من حانوت ويسمى في عرف مصر دكان أو سرق من فئائهما أي: ما قرب من الخباء والهانوت فما اعتيد وضعه فيه فهو حرزه فيقطع سارقه منه كالسارق من نفس الخباء والهانوت أو يسرق من محمل بفتح الميم الأولى وكسر الثانية أي: ما يركب فيه على ظهر الدابة منزلاً بالأرض وما الذي على ظهر الدابة فهو داخل في قوله: أو يسرق مما على ظهر دابة واقفة كانت أو سائرة ليلاً أو نهاراً فيقطع سارق ما في الخباء أو الهانوت أو فئائهما أو محمل أو ظهر دابة إن حضر معهن أصحابهن بل (وإن يغب عن كلهن مطلقاً) قال الشيخ مختار بن محمد أمحيمدات:

كالقبر فهو حرز ما به بني من لبن ونحوه والكفن
كالدار والهانوت والخباء ومطلق المنزل مع فناء
كل وظهر دابة ومحمل لو غيب عنهن فقطعه جلى

السرقه من جرين التمر:

(أو) بسرقة تمر (بجرين) الموضع المعد لتجفيف نحو التمر ودرس الحبوب وتذريتها أو يقال: له إندر أو يسرق من ساحة أي: فسحة (الدار) وتسمى عرصه، وفي عرف مصر حوشاً؛ لأنها حرز لما شأنه أن يوضع فيها (ترا ل) شخص (أجنبي) غير ساكن فيها فيقطع (إن عليه حجراً) في دخولها (كالحكم في سفينة فيقطع. سارقه؛ إذ هي حرز يمنع) أي: كالسارق من السفينة فحكم السرقة منها بين أهلها كحكم السرقة من صحن الدار المشتركة ففي المدونة: إن سرق بعض الركاب فيها من متاع بعض وهو على متاعه يقطع، وإن لم يخرج بما سرق منها، وإن سرق بعد

قيامه عن متاعه فلا يقطع، ولو خرج به منها، وإن سرق أجنبي متاعاً وصاحبه عليه يُقطع ولو أخذ قبل خروجه منها على اختلاف، وإن سرق وصاحب المتاع ليس عليه فلا يُقطع اتفاقاً إن أخذ قبل خروجه منها، وإن خرج بما سرق منها يقطع، وإن لم يكن صاحب المتاع على متاعه، ومثل السفينة سائر وسائل النقل المستجدة كالسيارة والطائرة والجرارة (أو ساحة الخان لأثقال التجار) أي: أو سرق من ساحة خان، ويسمى في عرف مصر وكالة فيقطع؛ لأنه حرز بالنسبة للأثقال، ولا يُقطع سارق الخفيف منها إليه غير حرز بالنسبة له (أو مثله) سرق (زوج) ذكر أو أنثى من مال زوجه المحروز (بما عنه حجراً) أي: مكان حجر عنه بغلق لا بمجرد الكلام، ومفهوم حجر عنه أنه إن سرق أحدهما من مال الآخر الذي لم يحجر عنه فلا يقطع وهو كذلك.

(ومن ير الحيوان موقفاً. لبيع أو لغيره إن عرفا) أي: أو سرق دابة من موقف دابة معتاد لها فيقطع سواء أوقفت به لبيع أو غيره كحفظها فهو حرزها.

سرقة الكفن من القبر:

(أو) سرق الكفن من (قبر) فيقطع؛ لأنه حرز للكفن أو سرق كفن ميت بـ (بحر) فيقطع؛ لأنه حرز (ل) كفن (من به رمي) أي: البحر مكفنا فكل من القبر والبحر حرزٌ لكفنٍ فيقطع سارقه من أحدهما، هذا معنى (كلاهما حرز لكفن فاعلم)، ومفهوم لكفن أنهما ليسا حرزين لغيره كمال دفن أو رمي معه فلا يقطع سارقه من أحدهما؛ لأنَّ القبر ليس حرزاً معتاداً للمال (أو السفينة بمرسات ترا) أي: أو سرق سفينة واقفة بمرساة أي: بمحل رسيها ووقوفها فتوجب القطع، سواء قرب من البلد أو بعد.

(أو) سرقة (كل شيء ربه قد حضرا) لأن حضرته حرز له كان صاحبه نائماً أو لا كان المسروق فوقه أو تحته أو في كفه أو جيبه أو بإزائه، وأصل هذا سارق رداء صفوان الآتي في الأدلة إن شاء الله.

(أو) سرق طعاماً (من مطمر) أي: موضع منخفض في الأرض لخزن الطعام

ويهاه عليه تراب حتى يساوي الأرض فيقطع إن دنا أي: قرب المطمر من المساكن لا إن بعد على المنقول، ابن عرفة: سمع ابن القاسم من سرق من مطامير في فلاة أسلمها ربها وأخفاها فلا يقطع، وما كان بحضرة أهله معروفا بينا يقطع سارقه أو سرق بغيراً أو غيره من (قطار) بكسر القاف أي: دواب ربط بعضها ببعض حال سيرها (قطعه) أي: فيقطع بحل شيء منها وبينوته به (ونحوه) أي: القطار (كالإبل المجتمعة) أي: كسوقها مجموعة.

(أو باب مسجد أزال) أي: أو أزال السارق باب المسجد عن موضعه ولو لم يخرج (أو) أزال (سقفه) عن محله فيقطع في كل منهما (أو) أخرج (حصره. أو بالقناديل انصرف) أي: أو أخرج قناديله أي: المسجد منه فيقطع كان عليه غلق أو لا ليلاً أو نهاراً، وقال أشهب: لا يقطع للإذن له في دخوله (والبسط إن بها دواما تركت. لا إن تدع كمره فنسيت) أي: أو أخرج بسطه فيقطع إن تركت به ليلاً ونهاراً دائماً، فإن كانت ترفع منه في غير أوقات اجتماع الناس للصلاة وتركت في غيرها فسرقت فلا يقطع سارقها.

(كذلك) إن سرق من (الحمام) نصاباً من آلاته أو من ثياب الداخلين فيقطع (إن له دخل) أي: إن كان دخله للسرقة لا ليتحمم (أو نقبا أو تسورا به نزل) أي: أو نقب حائطه ودخل من النقب وسرق أو تسور أي: تخطى سوره وسرق منه، سواء كان للحمام حارس أم لا، وسواء خرج بالمسروق أم لا (أو) دخل الحمام من بابه ليتحمم (وكان فيه حارس) لثياب الداخلين (وما أذن) أي: لم يأذن الحارس للسارق (بتقليب) لثياب الداخلين لمعرفة ثيابه فسرق ثياب غيره (فقطعه قمن) أي: فيقطع، وأما إن أوهم الحارس أن له ثياباً اشتبهت عليه بغيرها فأذن له في التقليب فلبس ثياب غيره فلا يقطع؛ لأنه خائن لا سارق.

(والمدعى الأخذ خطاء صدقا. إن جاء من مدخله لا مطلقاً) يعني أن من دخل الحمام و تحمّم وأخذ ثياب غيره وادعى أنه مخطئ صدق في دعواه لأجل الصواب أي: من أجل أن دعواه تشبه الصواب بأن دخل من باب الحمام وأشبه كان له حارس أم لا (أو عادم التمييز عبداً حملاً. أو كان باختداعه تحيلاً) أي: أو حمل السارق عبداً لم يميز وأخرجه من حرزه فيقطع أو ميز العبد وخدعه السارق بأن

قال له: اشتريتك مثلاً حتى أخرجه من حرزه فيقطع (أو كان في الإذن الذي به يعم. أخرجه عن المحل فاستقم) أي: أو أخرج السارق النصاب في بيت ذي الإذن في دخوله العام لكل من له حاجة كالخلفية والقاضي والمفتي من محل محجور عليه لمحله أي: الإذن العام فيقطع؛ لأنه أخرجه من حرزه إلى غيره ولا يقطع من سرق من محل الإذن العام.

ثم قال رحمه الله:

لا ما إذا خص كضيف أخذا وإن به من الجميع خرجا كذاك لا قطع إذا ما نقله ولا بما على صبي أو معه ولا على الذي لحرز دخلا ولا إن اختلسه أو كابرأ أو هرب السارق بالذي سرق ولو لأن يأتي بمن يشهد له أو كان ما كفرس قد أخذا أو أخذ السارق ثوبا سترأ أو ثمر علق بالأغصان وإلا بعد حصده إن وضعأ ولا إن الحرز فقط نقبا ووسط النقب إذا ما التقيا أو كان من داخله ربط وقع وشرطه التكليف والصبي لا و الحر والعبد وذو العهد قطع إلا الرقيق إن يكن قد سرقا وإن يطع بالاعتراف أخذا ولو مع الإخراج للذي سرق

مما عليه الحجر فيه نفذا فقد نفى الشارع عنه الحرجا ولم يكن عن حرزه قد فصله إلا إذا محل أهل جمعه إن كان منه خارج تناولا بزعم أنه له بلا اجتراء من بعد أخذه بحرز قد سبق عليه فالقطع بكل أبطله بباب مسجد وسوق احتذا والبعض منه بالطريق نشرأ إلا بغلق فيه أتى قولان فالثالث القطع إذا ما جمعا ولم يكن أخرج شيء صحبا فأخرجوا فقطع كل وفيأ فجذب الخارج فالكل قطع ويقطع والمجنون أو من أخجلا وإن لمثلهم يكون ما وقع لسيد فالقطع فيه يتقى وذاك إن يكره عليه نبذا أو عين القاتل في القول الأحق

ويقبل الرجوع منه إن وقع وإن على الطالب ردت الحلف كرجل و امرأتين شهدا أو سيد أقر بالعبد سرق وإن أقر العبد فالعكس يقع وحيث لا قطع على من سرقا ورده في قطعه إن أيسرا وعضوه إن بسماوي سقط لا بعدالة وتوبة وإن وفي اتحاد موجب تداخلت

ولو بلا شبهة فيما صنع فحلف اليمين فالغرم ألف أو واحد وحلف مدع بدا فغرمه بدون قطع يستحق بقطعه من غير غرم يتبع فرده للمال حتم مطلقا له بيوم الأخذ لا إن أعسرا فالحد لغو إذ به قد ارتبط وقتهما طال فحده قمن كالقذف والشرب وإلا كررت

قوله: (لا ما إذا خص كضيف أخذا.. إلخ البيتين) أي: لا إذا سرقه من دار ذات إذن خاص أي: مختص ببعض الناس كضيف أو داخل في صنيع ولو لقوم مخصوصين أو مرسل لحاجة فيها ولو سرق من محل حجر عليه أي: من بيت محجور عليه في دخوله فلا يقطع ومن الجميع خرجا أي: ولو خرج بالمسروق من جميع الدار؛ لأنه لما دخل بإذن فسرق كان خائناً لا سارقاً حقيقة، وأولى إذا سرق مما لم يحجر عليه في دخوله فلا قطع عليه وإذا لم يكن السارق من أهل الإذن الخاص فالقطع إن أخرجه من حرزه؛ لأنه سارق لا خائن (كذلك لا قطع إذا ما نقله) أي: النصاب من مكان إلى آخر داخل الحرز (ولم يكن عن حرزه قد فصله) أي: ولم يخرج به عن الحرز فلا يقطع؛ لأن شرط قطع يد السارق أن يخرج نصاب السرقة من حرزه قال ابن المنذر: وأجمعوا أن القطع إنما يجب على من سرق ما يجب فيه قطع من الحرز اهـ (ولا بما على صبي أو معه. إلا إذا محل أهل جمعه) أي: ولا قطع فيما أي: في سرقة ما على صبي غير مميز من حلي وثياب أو معه؛ لأن غير المميز لا يعد حافظا لما عليه أو معه بشرط أن لا يكون معه من يحرسه وأن لا يكون بدار أهله وإلا قطع، فإن كان مميزاً فهو داخل في قوله: أو كل شيء ربه قد حضرا أي: وكل شيء بحضرة صاحبه؛ لأن المراد به صاحب المميز وإن لم يكن مالكا ومثل الصبي المجنون.

(ولا على الذي لحرز دخلا. إن كان منه خارج تناولا) أي: ولا قطع أيضا على داخل في حرز تناول النصاب منه الخارج عنه بأن مَدَّ يَدَهُ لداخل الحرز فناوله الداخل، وإنما يقطع الخارج؛ لأنه الذي أخرجه من حرزه، فإن لم يمد الخارج يده وإنما ناوله الداخل بمد يده له لخارج الحرز قطع الداخل فقط؛ لأنه الذي أخرجه من الحرز، وسيأتي ووسط النقب إذا ما التقيا.

هل يقطع المختلس؟

(و) لا قطع (إن اختلسه) أي: أتى جهرا وسرا وأخذ النصاب على غفلة من صاحبه ويذهب جهارا فارا وحاصله: أنَّ المختلس هو الذي يخطف المال بحضرة صاحبه في غفلة ويذهب بسرعة جهرا (أو) أخذ نصابا من صاحبه و(كابرا. بزعم أنه له بلا اجترا) أي: ادَّعى أنه ملكه فلا قطع؛ لأنه غاصب والغاصب لا قطع عليه.

(أو هرب السارق بالذي سرق) أي: بالمسروق (من بعد أخذه) أي: بعد القدرة عليه (بحرز قد سبق. ولو) تركه ربه فيه وذهب (لأن يأتي بمن. يشهد له عليه) بأنه سرق المتاع ولو شاء لخلص المتاع منه كما يشعر به قوله: من بعد أخذه ثم لما ذهب ليأتي بمن يشهد خرج به السارق من الحرز فلا يقطع؛ لأنه صار حال خروجه كالمختلس (أو كان ما كفرس قد أخذ) أي: أو سرق دابة أوقفها ربها (بباب مسجد) أو (سوق) لغير بيع وبغير حافظ فلا قطع على سارقها؛ لأنه موقف غير معتاد وكذا إن أخذ دابة بمرعى (أو أخذ السارق ثوبا سترا. والبعض منه بالطريق نشرا) أي: أو أخذ ثوبا منشورا على حائط بعضه بداخل الدار وبعضه بالطريق أو ملقى على الأرض كذلك فلا قطع تغليبا لجانب درء الحد بالشبهة وهي هنا كون بعض الثوب بغير حرز مثله والبعض صادق بالنصف والأقل والأكثر، وأما جذبه من داخل الدار فيقطع فيه؛ لأنه أخرجه من حرزه ثم عطف بالجبر على ما مر من قوله فيما على صبي فقال: (أو) في سرقة (ثمرا) بمثلثة من نخل أو غيره (علق في الأغصان) أي: على شجرة خلقة (إلا) أن يكون المعلق خلقة في بستانه ملتبسا (بغلق) بفتح اللام وسكونها (فيه أتى قولان) في قطع السارق منه وعدمه وهو المنصوص فمحلها في غير النخل بالدار، وأما هو فيقطع اتفاقا؛ لأنه في حرزه،

وقولنا: على شجرة خلقة احترازا مما لو قطع ثم علق فلا قطع ولو بغلق (وإلا بعد حصده) أي: جذه (إن وضعاً) أي: ووضعه في محل اعتيد وضعه فيه قبل وصوله إلى الجرين، فإذا سرق منه سارق (فالثالث القطع إذا ما جمعا) أي: فالثالث الأقوال يقطع إن كدس أي: جمع بعضه على بعض حتى صار كالشيء الواحد وإن لم يجعل عجوة؛ لأنه بتكديسه أشبه ما في الجرين لا إن لم يكدس بل بقي ثمر كل شجرة تحتها لشبهه بما فوقها والأول يقطع مطلقاً والثاني لا مطلقاً، ومحلها إذا لم يكن له حارسٌ وإلا قطع قولاً واحداً كما لو سرق منه في الطريق حال حملة للجرين نص عليه ابن رشد.

(ولا إن الحرز فقط نقباً. ولم يكن إخراج شيء صحباً) أي: ولا يقطع إن نقب الحرز فقط من غير إخراج شيء منه وإن خرج بنفسه أو أخرجه غيره وعليه ضمان ما خرج بنفسه بسبب النقب إن لم يكن معه ربه والقطع على الغير المخرج له.

(ووسط النقب إذا ما التقيا. فأخرجاً فقطع كل وفيأ) أي: وإن التقت أيديهما في المناولة في وسط النقب فأخرجه الخارج بمناولة الداخل فليقطعا كلاهما (أو كان من داخله ربط وقع. فجذب الخارج فالكل قطع) أي: أو إن ربطه الداخل بحبل أو نحوه فجذب الخارج عن الحرز ما ربطه الداخل فيه فليقطعا كلاهما المواق من المدونة: إذا التقت أيديهما في المناولة في وسط النقب قطعاً معاً ولو ربطه الداخل بحبل وجبده الخارج قطعاً اهـ. قال الشيخ مختار بن محمد أمحيدات:

ولا إذا نقبه فقط وإن يلتقيا في وسط النقب أو إن ربطه فجذب الخارج ما ربط فليقطعا كلاهما كما

(وشرطه) أي: قطع السارق المفهوم من قوله: بكوعها اليمنى بحكم تنخلز (التكليف) أي: بلوغه وعقله وطوعه ذكرنا كان أو أنشئ، حراً كان أو رقاً، مسلماً كان أو كافراً، ذميّاً أو معاهدّاً (والصبي لا يقطع والمجنون أو من أخجلاً) أي: فلا يقطع صبي ولا مجنون ولا مكره ولا سكران بحلال (والحر والعبد والمسلم والذمي (وذو العهد) أي: المعاهد (قطع. وإن لمثلهم يكون ما وقع) أي: وإن سرقوا لمثلهم في الرقية أو الذمية أو للمعاهدة؛ لأنَّ السَّرقة من الفساد في

الأرض فلا يقر عليها أحد، والحدُّ حقٌّ لله تعالى لا للمسروق منه (لا الرقيق إن يكن قد سرقا. لسيد فالقطع فيه يُتَّقَى) أي: فلا يقطع لخبر: "عبدكم سرق متاعكم." قوله: (وإن يطع بالاعتراف أخذ ... إلخ الأبيات الثلاثة المتضمنة قولاً الأصل: وتثبت بإقرار إن طاع وإلا فلا ولو أخرج السرقة أو عين القتل وقبل رجوعه ولو بلا شبهة أي: وتثبت السرقة على السارق بإقراره منه على نفسه بها إن طاع بإقراره ولم يكره عليه وإلا فلا تثبت ولو أخرج المكره السرقة أي: شيء المسروق الذي اتهم هو بسرقة أو عين القتل الذي اتهم هو بقتله لاحتمال أن السارق أو القاتل غيره وأنه أقر به كاذباً ليخلص من ألم الضرب ونحوه وقبل رجوعه أي: من أقر بالسرقة طائعا عن إقراره بها إن كان رجوعه لشبهة كأخذت مالي المودع أو المرهون أو المغصوب خفية فظننت ذلك سرقة بل ولو بلا شبهة تقتضيه لرجوعه عن إقراره بأن قال: إنه كذب في إقراره وهو مقيد بما إذا لم يكن المقر بها عبداً وعينها وإلا فيقطع ولو رجع عن إقراره، وإنما يقبل رجوعه بالنسبة إلى القطع وأما الغرم فلا بد منه. قال الشيخ محمد سالم بن محمد علي بن عبد الودود:

وثبتت على الذي طوعاً أقر وهو من المكره غير معتبر
حتى ولو أخرج ما قد سرقا أو عين القتل قيل مطلقاً
وقيل ما لم يك بين الناس قد شهر بالعداء وهو المعتمد
وقبلوا رجوعه ولو بلا شبهة إلا بعد تعيين فلا
وقيل بل فإن نفى إن قد أقر فلا خلاف أنه لا يعتبر

ادعى شخص على آخر سرقة فأنكرها ولا بينة.....

قوله: (وإن على الطالب ردت الحلف. فحلف اليمين فالعزم آلف) أي: وإن ادعى شخص على آخر بالسرقة فأنكرها ولا بينة للمدعي فطلب من المدعى عليه اليمين فرد اليمين على المدعي فحلف الطالب اليمين فالغرم بلا قطع (كرجل وامرأتين شهدا) على المدعى عليه بالسرقة فالغرم بلا قطع (أو) شهد شاهد (واحد وحلف مدع) عليه (بدا) أي: ظهر فالغرم بلا قطع (أو سيد أقر بالعبد سرق) أي:

وأقرَّ السيّد على عبده بالسرقة (فغرمه بدون قطع يستحق) في المسائل الأربع (وإن أقرَّ العبدُ فالعكس يقع. بقطعه من غير غرم يتبع) أي: وثبت العكس وهو القطع بدون غرم إن عبد أقرَّ أي: أقرَّ العبد على نفسه أنّه سرق نصاباً من غير سيده، وإنما قطع لإقراره، وإنما لم يغرم؛ لأنَّ العبد لا يعتبر إقراره بالنسبة للمال؛ لأنَّ غُرم ما على العبد على سيده في الحقيقة.

وجوب إرجاع السارق المال إن لم يقطع:

(وحيث لا قطع على مَنْ سرقا. فرده للمال حتم مطلقاً) أي: ووجب على السارق رد المال المسروق لمستحقه إن لم يقطع لِقَلَّةِ المال عن النصاب أو لأنه من غير حرز أو لرجوعه عن إقراره إلخ موانع القطع مطلقاً عن التقييد ببقاء المال بعينه أو استمرار يساره (ورده في قطعه إن أسرا. له يوم الأخذ لا إن أعسرا) أي: والردُّ للمال المسروق حيث قطعه وجب أي: حيث وجب قطع السارق لكمال شروط القطع إن أسرا السارق من الأخذ للمال إلى القطع أي: وإن وجب القطع وجب رد المال إن كان السارق موسراً من يوم السرقة إلى يوم القطع، فلو أعسر فيما بين الأخذ والقطع سقط الغرم ولو أسير بعد ذلك ما ذكر من عدم الرد حيث فات المال بفوات عينه، فإن كان موجوداً بعينه رد بلا قيد ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وكل مال ليس فيه القطع فالغرم في اليسر وعسر شرع
وحيثما القطع في مال يجب فإنه في العسر ليس يطلب

متى يسقط الحدُّ عن السارق:

(وعضوه إن بسماوي سقط. فالحد لغو إذ به قد ارتبط) أي: وسقط عن السارق الحد أي: قطعه للسرقة إن سقط العضو المطلوب قطعه لها كان اليد اليمنى أو غيرها أو كان سقوطه بسماوي أو بجناية أو قصاص بعد السرقة (لا) يسقط الحد (بعدالة) أي: صيرورة السارق عدلاً (و) لا يسقط بد(توبة) من السارق عن السرقة (وإن وقتها طال) أي: التوبة والعدالة (فحده قمن) لأنه حقٌّ لله تعالى.

(وفي اتحاد موجب تداخلت. كالقذف والشرب وإلا كررت) أي: وتداخلت حدود ترتبت على مكلف لحصول أسبابها منه أي: قام بعضها مقام بعض وكفى عنه إن اتحد أي: استوى الموجب جنسا و قدرا كحد قذف وحد شرب لمسكر؛ إذ كلُّ منهما ثمانون جلدة، فإن شرب وقذف وجلد ثمانين لأحدهما كفى للآخر أو تكررت الموجبات بكسر الجيم من نوع واحد كتكرُّر الزنا أو الشرب أو القذف أو السرقة فيكفي حد واحد. قال الشيخ مختار بن محمد أمحيدات:

وسقط الحد إن العضو سقط من بعدها بكسماوي فقط
وتتداخل الحدود حيثما يتحد الموجب فيما رسما
كالشرب والفرية أو تكررت وحيث لم يتحد الحد ثبت
كل عليه و الحدود تندرج في القتل إلا القذف فهو لم يلج
وبالله التوفيق.

الأدلة الأصلية لهذا الباب: من شرحنا إقامة الحجة بالدليل. ومن غيره:

01- قال الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَلًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: 38/5].

02- عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم. رواه البخاري في الحدود، باب: قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ وفي كم يقطع وقطع علي من الكف وقال قتادة في امرأة سرت فقطعت شمالها ليس إلا ذلك. (6297).

وفي لفظ بعضهم: قيمة ثلاثة دراهم.

03- وعن عائشة قالت: كان رسولُ الله ﷺ يقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا. رواه البخاري في الحدود، باب: قول الله تعالى: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وفي كم يقطع وقطع علي من الكف وقال قتادة في امرأة سرت فقطعت شمالها ليس إلا ذلك. (6291).

04- وفي رواية: أن النبي ﷺ قال: " لا تُقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدا". رواه مسلم في الحدود، باب: حد السرقة ونصابها (3191).

05- وفي رواية: قال: " تقطع يد السارق في ربع دينار". رواه البخاري في الحدود، باب: قول الله تعالى: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وفي كم يقطع وقطع علي من الكف وقال قتادة في امرأة سرقت فقطعت شمالها ليس إلا ذلك. (6292).

06- وفي رواية: قال: " تُقَطَّعُ اليَدُ في ربع دينار فصاعدا". رواه البخاري في الحدود، باب: قول الله تعالى: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وفي كم يقطع وقطع علي من الكف وقال قتادة في امرأة سرقت فقطعت شمالها ليس إلا ذلك. (6291).

07- وفي رواية: قال: " اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك"، وكان ربع الدينار يومئذٍ ثلاثة دراهم والدينار اثني عشر درهما. رواه أحمد (23374).

08- وفي رواية: قال رسول الله ﷺ: " لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن المجن"، قيل لعائشة: ما ثمن المجن؟ قالت: ربع دينار. رواه النسائي في قطع السارق، باب: القدر الذي إذا سرقه السارق قطعت يده (4850).

09- وعن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: " لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده"، قال الأعمش: كانوا يرون أنه يبيض الحديد والحبل كانوا يرون أن منها ما يساوي دراهم. متفق عليه: أخرجه البخاري في الحدود، باب: لعن السارق إذا لم يسم (6285)، ومسلم في الحدود، باب: حد السرقة ونصابها (3195).

وليس لمسلم فيه زيادة قول الأعمش.

10- وعن ابن عباس رضيه الله عنه قال: قطع رسول الله ﷺ في مجن قيمته دينار أو عشرة دراهم.

11- وسئل فضالة بن عبيد عن تعليق اليد في العنق للسارق أم من السنة هو؟ قال: أتى رسول الله ﷺ بسارق فقطعت يده ثم أمر بها فعلق في عنقه. رواه أبو داود في الحدود، باب: في تعليق يد السارق في عنقه (3831).

12- وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: سئل النبي ﷺ عن الثمر المعلق فقال: من أصاب بفيه من ذي حاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه، ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثله والعقوبة، ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن المجن فعليه القطع، ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثله والعقوبة. رواه أبو داود في الحدود، باب: ما لا قطع فيه (3861).

13- عن رافع بن خديج عن النبي ﷺ قال: " لا قطع في ثمر ولا كثر ". أخرجه أبو داود في الحدود، باب: ما لا قطع فيه (3815).

14- وعن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: " ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع ". رواه الترمذي في الحدود، باب: ما جاء في الخائن والمختلس والمنتهب (1368).

15- وعن بسر بن أرطاة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: " لا تقطع الأيدي في الغزو ". رواه الترمذي في الحدود، باب: ما جاء أن لا تقطع الأيدي في الغزو (1370).

16- وعن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ: أنه قطع يد رجل سرق قوساً من صفة النساء ثمنه ثلاثة دراهم. رواه أحمد (6035).

17- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: " السارق إن سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله، ثم إن سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله ". رواه الترمذي في الحدود، باب: ما جاء في السارق (1369).

18- وعن مالك قال: أحب ما يجب فيه القطع إلى ثلاثة دراهم وإن ارتفع الصرف أو اتسع وذلك أن رسول الله ﷺ قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم، وأن عثمان بن عفان قطع في أترجة قومت ثلاثة دراهم وهذا أحب ما سمعت إلي في ذلك. المدونة: (352/13).

19- وعن مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي أن رسول الله ﷺ قال: " لا قطع في ثمر معلق ولا في حريسة الحبل، فإذا أواه المراح أو الجرين فالقطع فيما بلغ ثمن المجن ". الموطأ في الحدود، باب: جامع القطع.

20- وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: " ليس على المنتهب قطع، ومن انتهب نهباً مشهورة فليس مئناً وليس على الخائن قطع ". رواه أحمد (14539).

21- وعن مالك عن ابن شهاب بن مروان بن الحكم أتي بإنسان قد اختلس متاعاً فأراد قطع يده فأرسل إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فقال زيد بن ثابت: ليس في الخلصة قطع. المدونة: (406/15).

22- وعن مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا في السارق يوجد في البيت قد جمع المتاع ولم يخرج به أنه ليس عليه قطع، وإنما مثل ذلك مثل رجل وضع بين يديه خمرا ليشربها فلم يفعل فليس عليه حد، ومثل ذلك رجل جلس من امرأة مجلساً وهو يريد أن يصيبها حراماً فلم يفعل ولم يبلغ ذلك منها فليس عليه أيضاً في ذلك حد. المدونة: (389/15).

23- وعن مالك قال: الأمر عندنا في الذي يسرق أمتعة الناس التي تكون موضوعة بالأسواق محرزة أحرزها أهلها في أوعيتهم وضعوا بعضها إلى بعض أنه من سرق من ذلك شيئاً من حرزه فبلغ قيمة ما يجب فيه القطع، فإن عليه القطع سواء كان صاحب المتاع عنده أو لم يكن ليلاً كان ذلك أو نهاراً. الموطأ، باب: جامع القطع.

24- وعن مالك في الذي يسرق ما يجب فيه القطع ثم يوجد معه ما سرق فيرد على صاحبه أنه تقطع يده. الموطأ، باب: جامع القطع.

25- وعن مالك قال: الأمر عندنا في العبد يسرق من متاع سيده إن كان ليس من خدمه ولا ممن يأمن على بيته ثم دخل سرّاً فسرق من متاع سيده لا يجب فيه القطع أنه لا قطع عليه، وكذلك الأمة إذا سرقت من متاع سيدها لا قطع عليها. الموطأ، باب: جامع القطع.

26- وعن مالك في الرجل يسرق من متاع امرأته و المرأة تسرق من متاع زوجها ما يجب فيه القطع إن كان الذي سرق كل واحد منهما من متاع صاحبه في بيت سوى البيت الذي يغلقان عليهما، وكان في حرز سوى البيت الذي هما فيه،

فإن من سرق منهما من متاع صاحبه ما يجب فيه القطع فعليه القطع فيه. الموطأ، باب: جامع القطع.

27- وعن مالك: ليس على الأجير ولا على الرجل يكونان مع القوم يخدمانهم إن سرقاهم قطع؛ لأن حالهما ليست بحال السارق، وإنما حالهما حال الخائن وليس على الخائن قطع. الموطأ، باب: ما لا قطع فيه.

28- وعن مالك في الذي يستعير العارية فيجدها أنه ليس عليه قطع، وإنما مثل ذلك مثل الرجل كان له على رجل دين فجده ذلك فليس عليه فيما جده قطع. الموطأ، باب: ما لا قطع فيه.

29- وعن مالك في الصبي الصغير والأعجمي الذي لا يفصح أنهما إن سرقا من حرزهما وغلقهما فعلى من سرقهما القطع، وإذا خرجا من حرزهما وغلقهما فليس على من سرقهما القطع، قال: إنما هما بمنزلة حريسة الجبل والثمر المعلق. الموطأ، باب: جامع القطع.

30- وعن مالك الأمر عندنا فيمن نبش القبور إنه إذا بلغ ما أخرج من القبور ما يجب فيه القطع فعليه القطع. الموطأ، باب: جامع القطع.

31- قال مالك: وذلك أن القبر حرز لما فيه، كما أن البيت حرز لما فيه، قال: ولا يجب عليه القطع حتى يخرج به من القبر. الموطأ، باب: جامع القطع.

32- وعن مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان أن صفوان بن أمية قيل له: إنه إن لم يهاجر هلك فقدم صفوان بن أمية المدينة فنام في المسجد وتوسد رداءه، فجاء سارق فأخذ رداءه فأخذ صفوان السارق، فجاء به إلى رسول الله ﷺ فأمر به أن تقطع يده فقال له صفوان: إني لم أرد هذا يا رسول الله هو عليه صدقة فقال رسول الله: "فهلا قبل أن تأتينني به". الموطأ، باب: ترك الشفاعة للسارق إذا بلغ السلطان.

33- وعن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن الزبير بن العوام لقي رجلا قد أخذ سارقا وهو يريد أن يذهب به إلى السلطان فشفع له الزبير ليرسله فقال: لا حتى أبلغ به السلطان فقال الزبير: إذا بلغت به السلطان فلعن الله الشافع والمشفع. الموطأ، باب: ترك الشفاعة للسارق إذا بلغ السلطان.

34- وعن عائشة قالت: كانت امرأة تستعير المتاع وتجحدته فأمر رسول الله ﷺ أن تقطع يدها. رواه مسلم في الحدود، باب قطع السارق الشريف وغيره والنهي عن الشفاعة في الحدود (3197).

35- وعن أبي أمية المخزومي أن رسول الله ﷺ أتى بلص فاعترف اعترافاً ولم يوجد معه المتاع فقال له رسول الله ﷺ: "ما أخالك سرقت"، قال: بلى مرتين أو ثلاثة، قال: فقال رسول الله ﷺ: "اقطعوه ثم جيئوا به"، قال: فقطعوه ثم جاؤوا به فقال له رسول الله ﷺ: "قل: أستغفر الله وأتوب إليه، فقال: أستغفر الله وأتوب إليه، فقال رسول الله ﷺ: "اللهم توب عليه". رواه أحمد (21470). وأبو داود وكذلك النسائي ولم يقل فيه مرتين أو ثلاثة وابن ماجه وذكر مرة ثانية فيه قال: ما أخالك سرقت قال: بلى.

36- وعن القاسم بن عبد الرحمن عن أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه قال: لا يقطع السارق حتى يشهد على نفسه مرتين. حكاه أحمد في رواية منها واحتج به.

37- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أتى بسارق قد سرق شملة فقالوا: يا رسول الله إن هذا قد سرق فقال رسول الله ﷺ: "ما أخاله سرق"، فقال السارق: بلى يا رسول الله، فقال: "اذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه ثم ائتوني به"، فقطع فأتي به فقال: "تب إلى الله" قال: قد تبت إلى الله فقال: تاب الله عليك. رواه الدراقطني في الحدود والديات، (3210).

38- وعن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: "تعافوا الحدود فيما بينكم، فما بلغني من حدٍّ فقد وجب". رواه النسائي في قطع السارق، باب: ما يكون حرزا وما لا يكون (4802).

39- وعن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: "أقبلوا ذو الهيئات عثراتهم إلا الحدود". رواه في الحدود، باب: في الحد يشفع فيه (3803).

40- وعن عائشة أن قريشاً أهمتهم المرأة المخزومية التي سرقت، قالوا: من يكلم رسول الله ﷺ، ومن يجترئ عليه إلا أسامة حب رسول الله ﷺ، فكلم رسول الله ﷺ فقال: "أتشفع في حدٍّ من حدود الله؟"، ثم قام فخطب فقال: "أيها

الناس إنما ضلَّ مَنْ كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحدَّ، وإيم الله لو أنَّ فاطمة بنتَ محمدٍ سرقت لقطَعَ محمدٌ يدها. متفق عليه: أخرجه البخاري في حدود الأنبياء، باب: كراهية الشفاعة في الحدِّ إذا رفع إلى السلطان (6290)، ومسلم في الحدود، باب: قطع السارق الشريف وغيره والنهي عن الشفاعة في الحدود (3196).



باب في المحارب

قاطع نهج لسلوك منعه
أو أخذ مالا لمرء مسلم
على سبيل معه تعذرا
وإن ببلدة فقط انفردا
كمن بسقي السكيران فسقا
مخادع الصبي لأخذ ما معه
وداخل في ليل أو نهار
قاتل في كل لأخذ المال
فبعد إن يناشد المقاتلة
ثمت حيا صلبه فيقتل
أو نفى حر ذكر مثل الزنا
أو تقطع اليمنى ويسرى الرجل
وقتله بقتله حتما ينل
ولو أتى بتوبة منقطعا
وقتل ذى التدبير مما يندب
ولسواهما ومن منه تقع
وعين الإمام ما فيه اجتهد
ومطلقا عن الجميع غرما
وفي اتباع حكمه كمن سرق
وبعد الاستيناء والحلف وجب
أو بشهيدين لمن سواهما
وباشتهاره بها لو شهدا
فللإمام القتل أو ما عينه

محارب يأثم فيما صنعه
أو غيره من مالك محترم
غوث وإلا فبغصب حصرا
جميعها وبعضها قد قصدا
لاجل إن يأخذ مال من سقى
أو غيره مثل كبير خدعه
لاجل ذا بسكة أو دار
إن قبله بدا بالقتال
لا قبل إن أمكن لا إن عاجله
في حال صلبه وبعد ينزل
من بعد ضرب باجتهاد زكنا
على الولا وإن بخوف القتل
ولو أعان أو كفورا من قتل
وقبلها عفو الولي منعنا
والقطع في ذي البطش أيضا يطلب
بفلتة ضرب ونفى يتبع
لا من يكون قطعت منه كيد
كل كغاصب ولص فاعلما
فأجره عن حكمه فيما سبق
ما كان في أيديهم لمن طلب
من ذي قتال لا لأنفسهما
عدلان عنه فثبوتها بدا
وإن يكونا عدما المعايينة

وإن أتى الإمام طوعاً أو ودعاً ما كان منه قبل فالحدا امتنع

(باب في المحارب) أي: الحراة وما يتعلق بها وعقبها للسرة لاشتراكها معها في بعض حدودها وهو مطلق القطع، وليكون المشبه به في قوله الآتي وفي اتباع حكمه كمن سرق معلوم.

معنى الحراة:

وعرف المحارب المشتق من الحراة فيعلم منه تعريفها بقوله (قاطع نهج) أي: طريق (لسلوك منعه. محارب يأثم فيما صنعه) أي: المحارب قاطع الطريق لمنع سلوك أي: عدم الانتفاع بالمرور فيها ولو لم يقصد أخذ مال السالكين، والمراد بالقطع الإخافة لا المنع وإلا لزم تعليل الشيء بنفسه، وسواء كانت الطريق خارجة عن العمران أو داخله كالأزقة (أو أخذ) بالمد اسم فاعل معطوف على قاطع (مالاً لمرء مسلم. أو غيره من مالك محترم) من ذمّي ومعاهد ولو لم يبلغ نصاباً (على سبيل معه تعذراً. غوث وإلا فبغصب حصراً) أي: على وجه يتعذر معه الغوث، فإن كان شأنه عدم تعذره فغير محارب بل غاصب، ولو سلطاناً، وقراءة أخذ بالمد اسم فاعل أولى من قراءته مصدر الإفادة أنه محارب ولو لم يحصل منه قطع طريق، فيشمل مسألة سقي السكيران ومخادعة الصبي أو غيره ليأخذ ما معه، ولا يشترط تعدد المحارب ولا قصده عموم الناس، بل يعد محارباً.

(وإن ببلدة فقط انفراداً. جميعها أو بعضها قد قصداً) أي: قصد جميع أهلها أم لا (كمن بسقي السكيران فسقاً. لأجل إن يأخذ مال من سقى) أي: كمسقي السكيران بضم الكاف نبت معلوم لأجل أخذ المال، وأشد منه تغييب العقل البنج، وأشد منه نبت يسمى الداتورة، والبنج بفتح الباء الموحدة وسكون النون نبت معروف والكاف للتمثيل إن قرئ أخذ اسم فاعل وللتشبيه إن قرئ مصدراً (مخادع الصبي) أي: المميز؛ إذ هو الذي يخدع (لأخذ ما معه) ولو لم يقتله وقتله من قتل الغيلة (أو غيره) أي: غير الصبي (مثل كبير خدعه) حتى أدخله مكاناً (وداخل في ليل أو نهار. لأجل ذا بسكة أو دار. قاتل في كل لأخذ المال. إن قبله بدا بالقتال)

أي: وكذا من دخل في نهار أو ليل في دار أو زقاق وقاتل أهلها من أجل أخذ ماله فغلبهم أي: غلبهم وأخذ المال على وجه يتعذر معه الغوث فهو محارب، فإن أخذ المال أولا ثم علم بالغوث فقاتل لينجو به لم يكن محاربا بل هو سارق إن علم به خارج الحرز، فإن علم به أو هو في الحرز وفر به من غير قتال فمختلس. ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

من يقطع الطرق لأخذ المال أو يقتل النفس في ذا المجال
أو يمنع المرور لا للمال بل ليمنع الناس من الإغراض قل
ولم يكن هناك من يدافع ولا لمن يمر غوث مانع
ومع هذا يتعاطى السيكران والبنج والتخدير في كل مكان
في داخل المنازل الحصينة أو غيرها من طرق أمنية
فحكمه قد جاء في العقود أي: ما يناله من الحدود

أحكام المحارب:

(أ) المقاتلة:

ثم شرع في بيان حدّ المحارب وأنه أحد أنواع أربعة كما في الآية بقوله: (فبعد أن يناشد المقاتلة. لا قبل إن أمكن لا إن عاجله) أي: فيقاتل بعد المناشدة والمناشدة مندوبة كما في الخطاب، ويندب أن تكون ثلاث مرّات يقال له: ناشدناك الله إلا ما خلّيت سبيلنا ونحو ذلك إن أمكن، فإن عاجل بالقتال قوتل بلا مناشدة بالسلاح أو غيره مما فيه هلاكه، فعلم من قوله: يقاتل أنه يقتل وهو أحد حدوده الأربعة والقاتل له، إما ربّ المال حال حرابته له وإما الحاكم ولو بعد حرابته إذا ظفر عليه قبل توبته كما يأتي.

(ب) الصلب:

(ثمت حيا صلبه فيقتل. في حال صلبه وبعد ينزل) يعني أن الإمام مخير بين أن يقتله بلا صلب أو يصلبه على خشبة ونحوها حيا غير منكوس الرأس ثم يقتله مصلوبا قبل نزوله على الأرجح، وهذا هو النوع الثاني من أنواع حدّه.

(ج) النفي:

وأشار للثالث بقوله: (أو نفي حر ذكر) بالغ عاقل (مثل الزنا) في مسافة البعد كفدك وخبير من المدينة، ولكنه يسجن هنا حتى تظهر توبته أو يموت، وأما في الزنا فيسجن سنة، فالتشبيه ليس بتأم ويكون النفي (من بعد ضرب باجتهاد زكنا) أي: علم من الإمام.

(د) القطع:

وأشار للرابع بقوله: (أو تقطع اليمنى) أي: يده اليمنى من الكوع (ويسرى الرجل) من مفصل الكعبين (على الولا) أي: بلا تأخير (وإن بخوف القتل) لأن القتل أحد حدوده، فإن كان مقطوع اليمنى أو أشلها قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى ليكون القطع من خلاف، وكذا إن كان أقطع الرجل اليسرى فتقطع يده اليسرى ورجله اليمنى، فإن لم يكن له إلا يد أو رجل قطعت، فإن كان له يدا أو رجلان فقط قطعت اليد اليمنى فقط والرجل اليسرى فقط.

للإمام الخيار في حدود الحرابة الأربعة:

وهذه الحدود الأربعة يخير الإمام فيها باعتبار المصلحة في حق الرجال الأحرار، وأما المرأة فلا تصلب ولا تنفى، وإنما حدّها القتل أو القطع من خلاف، وأما العبد فحدّه ثلاثة: وهي ما عدا النفي كما أشار له الناظم رحمه الله تعالى بقوله: (أو نفي حر) قال الشيخ محمد مولود بن أحمد قال في نظمه كفاف المبتدئ:

وهل عليه نشده ووعظه من قبل أو ندب بذين لفظه
إن ثقف الإمام ذا الحرابه فليتبّع في نفسه كتابه
بنفي أو قطع وقتل النفس وعينوا ذا إن يعن في حس

قوله: (وقته بقتله حتما ينل. ولو أعان أو كفورا من قتل) أي: وبالقتل من المحارب حال حرابته يجب أي: يتعيّن قتله ولو بقتل كافر أو عبد؛ لأنه ليس قصاصاً بل للتناهي عن الفساد في الأرض إن قتل بمباشرة بل ولو بإعانة لمحارب

آخر بضرب أو إمساك، بل ولو لم يعن إذ تمالأ مع القاتل ولا يسقط عنه القتل (ولو أتى بتوبة منقطعا) أي: ولو جاء المحارب حال كونه تائباً من حرابته فلا تسقط عنه توبته حق المقتول (وقبلها عفو الولي منعاً) أي: وليس للولي لمقتول المحارب العفو عنه؛ لأن قتله ليس قصاصاً. قال في أسهل المسالك:

واقبله إن جا تائباً معتذراً واسمح بحق الله لا حق الوري
فعنه لا عفو إذا ما قتل وبالتمالي اقتل بشخص الملا
وقلت: في نظمنا فتح الرحيم المالك
وعنه حق الله يسقط إذا تاب وحق الناس منه أخذا
فيؤخذ المال ويقتل بما قتل إن قتل نفساً ظالماً
(و قتل ذي التدبير مما يندب) أي: وندب للإمام مراعاة حال المحارب الذي لم يقتل فيتعين لذي التدبير في الحرب والخلاص من شديدها بحيث صار مرجعاً في ذلك القتل بلا صلب أو به، ابن رشد: إن كان المحارب ممن له الرأي والتدبير فوجه الاجتهاد فيه قتله أو صلبه؛ لأن القطع أو النفي لا يدفع ضرره (والقطع) من خلاف لدفع ضرره به (في ذي البطش) أي: القوة والشجاعة (أيضاً يطلب. ولسواهما) أي: من لم يتصف بتدبير ولا بطش الضرب والنفي (ومن منه تقع) الحراة (بفلطة) أي: غلطة وندم عليها (ضرب ونفي يتبع) ابن الحاجب: ولغيرهما ولمن وقعت منه فلتة النفي ويضربهما إن شاء (وعين الإمام ما فيه اجتهد) أي: والتعيين لأحد الحدود الأربعة حق للإمام بالمصلحة لا باتباع هواه (لا من يكون قطعت منه كيد) ونحوها كعين وأنف و إذن، ابن الحاجب: التَّعْيِينُ للإمام لا لمن قطعت يده أو فُتَّت عينه.

(ومطلقاً عن الجميع غرماً. كل كغاصب ولص فاعلماً) أي: وإن كان المحاربون جماعة وأخذ أحدهم غرم كل أي: كل من أخذ منهم عن الجميع جميع ما أخذه غرمًا مطلقاً عن التقييد بكونه قبل مجيئه تائباً أو ببقاء ما أخذه بأيديهم.

(وفي اتباع حكمه كمن سرق. فأجره في حكمه كمن سبق) أي: اتبع المحارب بالمال الذي أخذه حال حرابته اتباعاً كاتباع السارق بالسرقة في أنه إن قطع يشترط استمرار يسره من يوم أخذ المال ليوم قطعه وإن لم يقطع لا يشترط ذلك.

حكم ما وجد بأيدي المحاربين:

(وبعد الاستيلاء والحلف وجب. ما كان في أيديهم لمن طلب) أي: وإن أخذ المحاربون ومعهم مال أخذوه من الناس بالحراية دفع ما أي: المال الذي وجد بأيديهم لمن طلبه أي: ادّعى إن المال له أخذه المحاربون منه بالحراية إن شهدت له بذلك بينة من غير الرفقة فيدفع له بلا استيلاء وإن لم تشهد له بينة به دفع له بعد الاستيلاء لاحتمال إن تشهد بينة لغيره أنه له وبعد اليمين من طالبه إنه لم يخرج عن ملكه بمخرج شرعي (أو بشهيدين لمن سواهما. من ذي قتال لا لأنفسهما) أي: أو يدفع لمن طلبه بشهادة رجلين عدلين من الرفقة إنه له لا تقبل شهادة الرجلين؛ لأنفسهما لأنها دعوى (وباشتهاره بها لو شهدا... إلخ البيتين) أي: ولو اشتهرت الحراية عن شخص معروف باسمه ورفع للإمام شخص وادعى عليه إنه فلان المحارب وشهد اثنان عدلان يعرفان عينه أنه أي: ذلك الشخص فلان المشتبه بها أي: المحاربة ثبتت الحراية عليه إن عاينها بل (وإن يكونا عدما المعايين) أي: العدلان الحراية منه فيقيم الإمام حدها عليه. قال الشيخ محمد سالم بن محمد علي بن عبد الودود:

وإن بها زفر في الناس اشتهر فيشهد اثنان على عين زفر
تثبت وإن لم يكن العدلان قد شهداها منه بالعيان
قوله: (وإن أتى الإمام طوعاً أو ودع. ما كان منه قبل فالحديث امتنع) أي: وسقط حد الحراية عن المحارب بإتيان المحارب إلى الإمام حال كونه طائعاً تائباً من حرايته قبل أخذه والقدرة عليه أو بتركه ما أي: عمل الحراية الذي هو أي: المحارب عليه واشتغاله بما يعنيه بدون إتيان الإمام الحطاب: إذا سقط حد الحراية بالتوبة فلا يسقط حق الآدميين من قتل أو جرح أو مال. وبالله التوفيق.

الأدلة الأصلية لهذا الباب: من شرحنا إقامة الحجة بالدليل:

01- قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾﴾ [المائدة: 33/5].

02- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: " لا يحلُّ دُمُ امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسولُ الله إلا بإحدى ثلاث: النَّفْسُ بالنَّفْسِ، والثَّيْبُ الزَّانِي، والمفارق لدينه التَّارِكُ للجماعة". متفق عليه: أخرجه البخاري في الديات، باب: قول الله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (6370)، ومسلم في القسامة والمحاربين والقصاص، باب: ما يباح به دم المسلم (3175).

03- وعن عكرمة أنَّ علياً حرَّق قوما ارتدُّوا عن الإسلام فبلغ ذلك ابن عباس فقال: لو كنت أنا لقتلتهم لقول رسول الله ﷺ: " من بدل دينه فاقتلوه"، ولم أحرقهم لقول رسول الله ﷺ: " لا تعذبوا بعذاب الله، فبلغ ذلك علياً فقال: صدق ابن عباس. سبق تخريجه.

04- وعن أنس رضي الله عنه قال: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ نَفَرٌ مِنْ عُكْلٍ فَأَسْلَمُوا فَاجْتَمَعُوا الْمَدِينَةَ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا ففعلوا فصحوا فارتدوا فقتلوا رعاتها واستاقوا الإبل، فبعث في آثارهم فأُتِيَ بِهِمْ فَقُطِعَ أَيْدِيهِمْ وَارْجُلُهُمْ وَسُمِلَ أَعْيُنُهُمْ ثُمَّ لَمْ يَحْسَمَهُمْ حَتَّى مَاتُوا. سبق تخريجه.

05- وزاد في رواية: ثُمَّ أُلْقُوا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَمَا سَقُوا حَتَّى مَاتُوا. رواه البخاري ومسلم.

06- وعن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: " سيخرج قوم في آخر الزمان أحداثُ الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من قول خير البرية لا يجاوزُ إيمانُهم حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإنَّ في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة". سبق تخريجه.

07- وعن ابن عباس رضي الله عنه في قُطَاعِ الطَّرِيقِ إِذَا قَتَلُوا وَأَخَذُوا الْمَالَ قُتِلُوا وَصُلِبُوا، وَإِذَا قَتَلُوا وَلَمْ يَأْخُذُوا الْمَالَ قُتِلُوا وَلَمْ يُصَلَّبُوا، وَإِذَا أَخَذُوا الْمَالَ وَلَمْ يُقَتِّلُوا قُطِّعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ، وَإِذَا أَخَافُوا السَّبِيلَ وَلَمْ يَأْخُذُوا مَا لَا نَفَاةَ مِنَ الْأَرْضِ. رواه الشافعي في مسنده.

08- وفي المدونة: (29/16) قلت لابن القاسم: أرأيت أهل الذمة وأهل الإسلام إذا حاربوا فأخافوا ولم يأخذوا مالا ولم يقتلوا فأخذوا كيف يصنع بهم الإمام في قول مالك؟

قال: قال مالك: إذا أخافوا السبيل كان الإمام مخيراً إن شاء قتل وإن شاء قطع. قال: ورب محارب لا يقتل وهو أخوف وأعظم فساداً في خوفه ممن قتل.

09- قلت: فإن أخذه الإمام وقد أخاف ولم يأخذ مالا ولم يقتل أكون الإمام مخيراً فيه يرى في ذلك رأيه إن شاء قطع يده، وإن شاء قطع رجله، وإن شاء قتله وصلبه أو لا يكون ذلك للإمام.

قال: قال مالك: إذا نصب الإمام وأخاف وحارب، وإن لم يقتل كان الإمام مخيراً، أو تأول مالك هذه الآية قول الله تبارك وتعالى في كتابه: أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً، قال: فقد جعل الله الفساد مثل القتل. المدونة: (29/16).

10- قلت: وكذلك إن أخاف ولم يأخذ المال.

قال: إذا أخاف ونصب ولم يأخذ المال فإن الإمام مخير، وقد قال مالك: وليس كل المحاربين سواء. المدونة: (30/16).

11- قلت: وكم يسجن حين ينفي؟

قال مالك: يسجن حتى تعرف له توبة. المدونة: (31/16).

12- قلت: أرأيت إن أخذه الإمام وقد قتل وأخذ الأموال وأخاف السبيل كيف يحكم فيه.

قال: يقتله ولا يقطع يده ولا رجله عند مالك. المدونة: (32/16).

13- قلت: ويصلبه؟ قال: قال مالك: لم أسمع أحداً صلب إلا عبد المالك بن مروان فإنه كان صلب الذي كان يقال له: الحارث الذي كان تنبأ صلبه عبد الملك.

14- قلت: وكيف يصلبه في قول مالك أحياً أم ميتاً؟

قال: لم أسمع من مالك إلا ما أخبرتك مما ذكر عن عبد المالك بن مروان، فإنه صلب الحارث وهو حي وطمعته بالحربة بيده.

قال: وأنا أرى أن يصلب حيًّا ويطعن بعد ذلك. المدونة: (32/16).

15- قلت: أرايت الذي أخذه الإمام ولم يقتل ولم يفسد ولم يخف السبيل إلا أنه قد حارب خرج بخشية أو ما أشبه هذا أكون للإمام أن يعفو عن هذا.

قال: لا يكون للإمام أن يعفو عن هذا عند مالك ولا عن أحد من المحاربين. المدونة: (33/16).

16- قلت: أرايت المحاربين من أهل الذمة وأهل الإسلام في قول مالك أنهم سواء؟ قال: نعم والنصارى والعبيد والمسلمون في ذلك الحكم فيهم واحد عند مالك إلا أنه لا نفي على العبيد.

17- قلت: أرايت إن هو قتل وأخذ المال وأخاف أكون للإمام أن يقطع يده ورجله ولا يقتله؟

قال: لا يكون ذلك إلى الإمام إذا قتل وأخذ المال.

قال مالك: فأرى أن يقتل إن رأى ذلك الإمام إذا أخذ المال ولم يقتل أن يقتله قتله؛ لأن الله يقول في كتابه: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا يَغْتَرِ نَفْسًا أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: 32/5] فأخذ المال من الفساد في الأرض، وإنما يجتهد الإمام في الذي يخيف ولا يقتل ولا يأخذ مالا ويأخذ بحضرة ذلك قبل أن يطول زمانه. المدونة: (37/16).

18- قلت: فإن قتل وأخذ المال أقطع يده ورجله وتقتله أم تقتله ولا تقطع يده ورجله في قول مالك؟

قال: القتل يأتي على ذلك كله. المدونة: (38/16).

19- قلت: أرايت إن أخذ المحاربون من المال أقل مما تقطع فيه اليد أقل من ثلاثة دراهم.

قال: ليس حد المحاربين مثل حد السارق والمحارب إذا أخذ المال قليلا كان أو كثيراً فهو سواء والسارق لا يقطع إلا في ربع دينار. المدونة: (39/16).

20- قلت: أرايت إن قطعوا على المسلمين وعلى أهل الذمة أهو سواء في قول

مالك؟ قال: نعم وقد بلغني عن مالك أخبرني عنه من أثق به عن غير واحد أن عثمان قتل مسلماً قتل ذمياً على وجه الحراة قتله على مال كان معه فقتله عثمان. المدونة: (40/16).

21- قلت: أرأيت إن تابوا من قبل أن يقدر عليهم وقد كانوا قتلوا وأخافوا وأخذوا الأموال وجرحوا الناس.

قال مالك: يضع عنهم حد الإمام كل شيء إلا أن يكون قتلوا فيدفعون إلى أولياء القتلى، وإن أخذوا المال غرّموا المال. المدونة: (41/16).

22- قلت: وكذلك الجراحات؟ قال: نعم. المدونة: (41/16).

23- قلت: ويدراً عنهم القتل والقطع في الذي كان يجب عليهم لو أخذوا قبل أن يتوبوا، فأما ما صنعوا في أموال الناس وفي دماءهم فهم يؤخذون بذلك عند مالك إلا أن يعفى عنهم. قال: نعم. المدونة: (41/16).

24- قلت: أرأيت إن كانوا محاربين فقطعوا على الناس الطريق فقتلوا رجلاً قتله واحد منهم إلا إنهم كانوا أعواناً له في تلك الحال إلا أن هذا الواحد منهم ولي القتل حين زاحفهم ثم تابوا وأصلحوا فجاء وليّ المقتول يطلب دمه أيقتلهم كلهم أم يقتل الذي قتل وليه؟

قال: قال مالك: يقتلون كلهم إذا أخذوا على تلك الحال. المدونة: (42/16).

25- قال ابن القاسم: فإن تابوا قبل أن يؤخذوا فأتى أولياء القتل يطلبون دمه فدفعوا كلهم إلى أولياء المقتول فقتلوا من شأوا وعفوا عمن شأوا وأخذوا الدية ممن شأوا، وقد ذكر مالك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين قال: لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً، فهذا يدل على أنهم شركاء في قتله، فذلك إلى أولياء المقتول يقتلون من شأوا منهم ويعفون عمن شأوا منهم.

26- قلت: أرأيت إن كانوا قد أخذوا المال فلما تابوا كانوا عديماء لا مال لهم أكون ذلك لأصحاب الأموال ديناً عليهم في قول مالك؟ قال: نعم. المدونة: (44/16).

27- قلت: فإن أخذوا قبل أن يتوبوا أقيم عليهم الحد فقطعوا أو قتلوا ولهم

أموالٌ أخذت أموال الناس من أموالهم، وإن لم يكن لهم يومئذ مال لم يتبعوا بشيء مما أخذوا بمنزلة السرقة؟ قال: نعم وهو قول مالك فيما بلغني عمن أثق به وهو رأيي. المدونة: (45/16).

28- قلت: أرأيت إن أخذهم الإمام وقد قتلوا وجرحوا وأخذوا الأموال فعفا عنهم أولياء القتلى وأولياء الجراحات وأهل الأموال أيجوزُ عفوهم في قول مالك. قال: قال مالك: لا يجوز العفو هاهنا ولا يجوز للإمام أن يعفو؛ لأن هذا حدٌ من حدود الله، فقد بلغ السلطان فلا يجوز فيه العفو ولا يصلح لأحد أن يشفع فيه؛ لأنه حدٌ من حدود الله. المدونة: (46/16).

29- قلت: أرأيت إن كانت فيهم امرأة أكون سبيلها في قول مالك سبيل الرجال أم لا؟ وهل تكون النساء محاربات في قول مالك أم لا؟ قال: أرى أن النساء والرجال في ذلك سواء. المدونة: (49/16).

30- قلت: فالصبيان؟

قال: لا يكونون محاربين حتى يحتلموا عند مالك؛ لأن الحدود لا تقام عليهم عند مالك، والحراية حدٌ من حدود الله، والنساء إنما صرْنَ محاربات؛ لأن مالكا قال: تقامُ عليهنَّ الحدودُ والحراية حدٌ من حدود الله. المدونة: (50/16).

31- قلت: أرأيت إن خرج مرة فأخذه الإمام فقطع يده ورجله، ثم خرج ثانية فأخذه الإمام أكون له أن يقطع يده ورجله الآخرة؟ قال: نعم إن رأى أن يقطعه قطعه. المدونة: (52/16).

32- قلت: وسمعت من مالك؟ قال: لأنني أراه مثل السارق ألا ترى أنه يقطع يده ثم رجله ثم يده ثم رجله، فكذلك المحارب يقطع يده ورجله، فإن خرج ثانية فإن رأي الإمام أن يقطعه قطع يده الباقية ورجله. المدونة: (52/16).

33- قلت: أرأيت الرجل الواحد هل يكون محارباً في قول مالك؟ قال: نعم وقد قتل مالك رجلاً واحداً كان قتل على وجه الحراية وأخذ مالا وأنا بالمدينة يومئذ. المدونة: (55/16).

34- قلت: والخناق محارب عند مالك.

قال: نعم الخناق محارب إذا خنق على أخذ مال.

قال: وقال مالك: وهؤلاء الذين يسقون الناس السكيران إنهم محاربون إذا سقوهم ليسكروا فيأخذوا أموالهم.

قال: قال مالك: هم محاربون. المدونة: (58/16).

35- قال: وقال لي مالك: مَنْ دخل على رجلٍ في حريمه على أخذ ماله فهو عندي بمنزلة المحارب يحكم فيه كما يحكم في المحارب. المدونة: (63/16).

36- قلت: رأيت المحاربين أجهادهم عند مالك جهاد؟

قال: قال مالك: نعم جهادهم جهاد. المدونة: (65/16).

37- قلت لابن القاسم: هل كان مالك يكره المسكر من النبيذ؟

قال: قال مالك: كلُّ ما أسكر من الأشرية كلها فهو خمر يضرب صاحبه فيه ثمانين وفي رائحته إذا شرب عليه بها إنها رائحة مسكر نبيذاً كان أو غيره فإنه يضرب فيه ثمانين. المدونة: (335/15).



باب في حدّ الشرب

بشرب حر مسلم مكلف
بغير عذر وضرورة ولا
أو مع علم حرمة يجهل حد
ولو يكون حنفيا أخذا
إن رفعه لمالكي اتفق
من بعد صحوه ثمانون تحد
بشرط إن أقرأ أو إن شهدا
وثبتت وإن يكونا خولفا
ولإساعة أو إكراه أحل
وفي الحدود كلها السوط عرف
يضر في حال القعود لا يمد
بظهره وكتفيه يجلد
مما يقي ضربا وذلك يجب
ولمعاصي الله جل عزرا
بالحبس واللوم وبالإقامه
بسوط أو بغيره وإن ربا
ويضمن الذي لكالنفس سرا
كان يداوي على وجه الخطر
ولو بفصد أو حجامه إذن
وكأجيج النار في ربح عصف
وكسقوط مائل الجدار
إن كان قد أمكنه تداركه
أو عضه فيده من فيه سل

ما جنسه يسكر طوعا فاعرف
بظنه غيرا وإن تقللا
أو حرمة أيضا القرب ما عهد
بحده في شربه ما نبذا
ونفيه صحح بعض من سبق
وحكمها بالرق تشطير العدد
بشربه أو شم ريح وجدا
إذ مثبت مقدم عمن نفا
لا لدوا ولو طلاء فامتثل
بالاعتدال وبه الضرب وصف
بغير ربط وبلا شد ليد
ورجل كامرأة يجرد
وجعلها في قفة مما ندب
ذو الأمر أو لآدمي وترا
وضربه ونزعه العمامه
عن قدر حد أو بنفس ذهب
مثل طبيب جاهل أو قصرا
بغير إذن أو بما لا يعتبر
عبد له أو بختانه ضمن
فيضمن الموقد ما بها تلف
وربه نبيه بالإنذار
فالمال والدية فيما يهلكه
فقلع الأسنان فالغرم حصل

أو ناظر من كوة له نظر فقصد العين برميهِ الحجر
وحيث لا يقصد عينا وقصد زجرا فقط فساقت عنه القود
كالحكم في سقوط ميزاب المطر فلا ضمان إن أتى منه ضرر
أو بغت الريح لنار أوقدت كان لطفي من يقوم أحرق
وجاز دفع صائل من بعد ما يقدم الإنذار للذفهما
وإن على المال وقصد قتله إن كان لا ينفك دون فعله
لا جرحه إن عن هروبه قدر منه بلا مشقة ولا ضرر
أو كلما أتلقت البهائم ليلا فربها لذاك غارم
وإن على قيمتها ذاك نما على الرجا والخوف فيه قوما
لا بالنهار فزمانه انتفا إلا إذا منها العداء عرفا
إن لم تكن مصحوبة بمن رعا وسرحت بالبعد عما زرعا
وفي انتفا الشرطين للذي هلك على الرعاة أو على الذي ملك

حدُّ الشرب:

باب: ذكر فيه حد الشارب وشروطه وأشياء توجب الضمان ودفع الصائل فقال:
(بشرب حر مسلم مكلف) أي: يجب بسبب شرب المسلم الحر المكلف والشرب
لا يكون إلا بالفم إذا وصل لحلقه ولو لم يصل لجوفه وخرج بالمسلم الكافر
وبالمكلف الصبي والمجنون و أدب صبي للزجر وذمي إن أظهره، ما يسكر جنسه
وإن لم يسكر بالفعل لقلته مثلا لا مالا يسكر جنسه وإن اعتقده مسكرا أو إنما عليه
إثم الجراءة طوعا لا إن أكره على شربه فلا يحدُّ والمكره ليس بمكلف فلا حاجة
لذكر الطوع. (بغير عذر) فلا حد على من شربه غلطا بأن ظنه غيرا كما يأتي (و)
ب(لا ضرورة) لا إن شربه لإساعة غصبه إذا لم يجد ماء ونحوه حرم على قول و
الراجع عدمها والأولى حذف بلا عذر للاستغناء عنه بالضرورة أو بقوله: (ولا بظنه)
أي: المسكر جنسه (غيرا) أي: غير مسكر بأن ظنه خلا مثلا فشربه فإذا هو خمر
فلا حد عليه لعذره كمن وطئ أجنبية يظنها زوجته وصدق إن كان مأمونا لا يتهم
ويجب الحد على شارب المسكر وإن تقللا أي: وإن قلَّ جدًّا بل قد قيل: لو غمس

إبرة في خمر ووضعها على لسانه أي: وابتلع ريقه حد، فإن لم يبتلعه فظاهر أنه لا يسمّى شرباً.

(أو مع علم حرمة يجهل حد) أي: أو جهل وجوب الحد مع علمه الحرمة (أو) جهل (حرمة أيضاً لقرب ما عهد) بإسلام فيحد.

(ولو يكون حنفياً أخذاً. بحده في شربه ما نبذا. إن رفعه لمالكي اتفق) أي: ولو كان الشارب حنفياً يشرب النبيذ أي: يرى حل شربه إذا لم يسكر القليل منه ويسكر كثيره وشرب منه القدر الذي لا يسكر فيحد إذا رفع لمالكي.

وأما الخمر وهو المتخذ من عصير العنب فيحد فيه عنده ولو لم يسكر بالفعل، وكذا إذا شرب القدر المسكر من النبيذ فيحد عنده أيضاً وقيل: لا حد فيما لا يسكر منه وتقبل شهادته وصححه غير واحد من المتأخرين، وإليه أشار بقوله: (ونفيه صحح بعض من سبق. من بعد صحوه ثمانون تحد) أي: وصحح نفيه أي: الحد ثمانون جلدة على الحر ذكراً أو أنثى، وهذا فاعل الفعل المحذوف المتعلق به شرب تقديره يجب كما تقدم تقديره بعد صحوه، فإن جلد قبله اعتد به إن كان عنده تمييز وإلا أعيد عليه (وحكمها بالرق تشطير العدد) أي: و تشطر بالرق وإن قل الرق بذكر أو أنثى فيجلد أربعين قال في أسهل المسالك:

واجلد ثمانين لشرب المسكر المسلم الحر بتكليف حري
والرق شطر لا لغصة أو حرج والحد في الشرب مع القذف اندرج

شروط إقامة حد الشرب:

الإقرار، أو شهادة عدلين:

ثم أشار إلى شرط الحد على من اجتمعت فيه الشروط السابقة بقوله: (بشرط إن أقر) بالشرب (أو إن شهدا) أي: شهد عدلان (بشربه أو شم ريح وجدا) في فمه وعلمت رائحته؛ إذ قد يُعرف رائحتها من لا يشربها، وكذا لو شهد عدل برؤية الشرب و آخر برائحتها أو بتقايئها فيحد، فإن رجع بعد إقراره ولو لغير شبهة قبل (وثبتت وإن يكونا خولفا) أي: خالفهما غيرهما من العدول بأن قالوا: ليس رائحته

رائحة خمر بل خل مثلاً فلا تعتبر المخالفة ويحد؛ لأن الميثب يقدم على النافي (ولإساعة أو إكراه أحل) أي: وجاز شربها لإساعة لغصة خاف على نفسه الهلاك منها ولم يجد ما يزيلها به خلافاً لابن عرفة في عدم الجواز والجواز في الإساعة على حقيقته، والمراد به نفى الحرمة الصادق بالوجوب وجاز شربها لإكراه على الشرب، و أراد بالجواز في هذه الأزمة وهو عدم الحد؛ إذ المكروه غير مكلف ولا يوصف بجواز وغيره من الأحكام الخمسة الأفعال المكلفين والإكراه يكون بالقتل أو بضرب يؤدّي إليه وكذا بإتلاف عضو من أعضائه أو بضرب يؤدّي إليه أو بقتل أو سجن شديدين على أظهر القولين لسحنون (لا) يجوز استعمال الخمر (ل) أجل (دوا) ولو لخوف الموت (ولو طلاء) به في جسده ولو خلط بشيء من الدواء الجائز ويحد إن شربه لا إن طلى به.

كيفية إقامة الحدود:

(أ) الآلة التي يقام بها الحد:

(وفي الحدود كلها السوط عرف. بالاعتدال وبه الضرب وصف) أي: والحدود للزنا والقذف والشرب تكون بسوط جلد له رأس لين لا رأسان لا بقضيب وشراك ودرّة ودرّة عمر ﷺ إنما كانت للتأديب ويقبض الضارب به عليه بالخنصر والبنصر والوسطى دون السبابة والإبهام بل يقبضهما فوق السوط فارغين يخرج السوط من بين السبابة والوسطى وضرب معتدلين أي: متوسطين لا شديدين ولا خفيفين فاعتدال السوط بما مر من كونه لنا له رأس لا رأسان واعتدال الضرب بكونه ضرب بين ضربين ليس بالمبرح ولا بالخفيف حال كون المضروب.

(ب) الوضع الذي يجب أن يكون عليه المحدود عند إقامة الحد:

(يضرب في حال القعود لا يمد) على ظهره ولا بطنه (بغير ربط) إلا أن يضطرب المضروب اضطراباً لا يصل الضرب له في موضعه فيربط (وبلا شد) أي: ربط (ليد) ويكون الضرب (بظهره وكتفيه يجلد) أي: عليهما لا على غيرهما (ورجل كمرأة يجرد) أي: وجرد الرجل ما عدا بين السرة والركبتين والمرأة تجرد (مما بقي ضرباً) أي: ألمه من الثياب الغليظة بأن تلبس ثوباً واحداً رقيقاً (وذلك يجب) أي:

ما يقي ألم الضرب من الثياب الغليظة (وجعلها في قفة) أي: وندب جعلها حال الضرب في قفة فيها تراب يبل بماء للستر ويوالى الضرب عليها، ولا يفرق إلا لخوف الهلاك عليها فيفرق قال في أسهل المسالك:

والحد بالأكتاف والظهر اضرب من غير ربط عند أمن الهرب
والضرب معتدل بسوط معتدل وجالس مجردا مما يحل
وهكذا الأنثى وزد سترا وجب في قفة على رماد مستكب
وقلت: في نظمنا فتح الرحيم المالك:

الحد في الزنا وفي السكر وفي قذف على الظهر وفوق الكتف
ما يبن رأفة وعنف يجلد فلا ولا ذاك على ما حددوا
والأنثى تجعل في قفة رماد تبل بالماء وسترها يراد
وليس يربط إذا أمن من هروبه وجالسا مجردا

العقوبات غير المقدرة من الشارع:

ولما فرغ من الكلام على الحدود التي جعل الشارع فيها شيئا معلوما لكل أحد شرع في الكلام على العقوبة التي ليس فيها شيء مقدر من الشارع، بل تختلف باختلاف الناس وأقوالهم وأفعالهم وذواتهم وأقدارهم فقال: (ولمعاصي الله جل عزرا. ذو الأمر) أي: وعزر الإمام أو نائبه ممن له ذلك لمعصية الله وهي ما ليس لأحد إسقاطه كالأكل في نهار رمضان وتأخير الصلاة وطرح النجاسة ونحوها في طريق العامة إلا أن يجيء تائبا.

(أو لآدمي وترا) أي: أو لحق آدمي وهو ماله إسقاطه كالسب والضرب والإيذاء بوجه ما، وإن كان فيه حق لله تعالى؛ لأنه ما من حق لآدمي إلا ولله فيه حق؛ إذ من حق الله على كل مكلف ترك إيذائه غيره من المعصومين، واعلم أنه لا يجوز لأحد تأديب أحد إلا الإمام أو نائبه أو السيد في رقيقه في مخالفته لله أو له أو الزوج للنشوز أو تركها نحو الصلاة إذا لم ترفع للإمام أو الوالد لولده الصغير أو معلما ولا يجوز لإمام أو غيره لعن ولا قذف ولا سب فاحش ولا سب الآباء والأمهات ولا تعمد كسر عظم وإتلاف عضو أو تمثيل أو ضرب وجه.

أنواع التعزير:

وذكر أنواع التعزير التي يرجع فيها لاجتهاد الإمام باعتبار القائل والمقول له والقول والفعل بقوله: (بالحبس) بما فيه ظن الأدب وردع النفس (واللوم) أي: التوبيخ بالكلام (وبالإقامة) من المجلس (وضربه ونزعه العمامة) أي: ونزعه العمامة من رأسه وضربه (بسوط أو بغيره) كقضيب ودرة وصفع بالقفا وقد يكون بالنفي كالمزورين، وقد يكون بالإخراج من الحارة كأهل الفسوق المضرين بالجيران، وقد يكون بالتصدُّق عليه بما باع به ما غشه، وقد يكون بغير ذلك كما يعلم من المواطن التي للحاكم النظر فيها (وإن ربا) أي: زاد (عن قدر حد) بالجلد كان يزيد على المائة سوط.

(أو بنفس ذهباً) بأن أدَّى للموت فلا إثم عليه ولا دية إذا لم يقصد ذلك وإنما قصد التشديد فيما يقتضي كسب الصحابة أو آل البيت ونحو ذلك فأدَّى إلى الهلاك، فإن ظنَّ عدم السَّلامة أو شكَّ منع قال في أسهل المسالك:

وعزر القاضي بما يرى كما أتى على نفس وعن حد نما
وقلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وكلُّ فعل أوجبَ التَّعْزِيرَ فكلُّ إلى القاضي فيه التَّقْدِيرُ
كالسب والأكل في شهر الصوم بالضرب أو بالسجن أو باللوم

(ويضمنُ الذي لكالنفس سرا) أي: وضمن في الشك ما سرى على نفس أو عضواً أو جرح أي: ضمن دية ما سرى لكن على العاقلة وهو كواحد منهم، وأمَّا لو ظنَّ عدم السلامة وأولى إن جزم فالقود قال في أسهل المسالك:

ويضمن الإمام في التعزير النفس في الجهل أو التقصير

والحاصل: أنه إن ظنَّ السلامة فخاب ظنُّه فهدر عند الجمهور، وإن ظنَّ عدمها فالقصاص، وإن شكَّ فالدية على العاقلة وهو كواحد منهم، وسواء في الثلاثة الأقسام شهد العرف بالتلف منه أم لا، هذا هو الرَّاجحُ ويعلم الظنُّ والشك من إقراره ومن قرائن الأحوال.

ما يوجب الضمان:

ثم شرع على بعض أشياء توجب الضمان فقال: (مثل طبيب جاهل) قواعد الطب فداوى بغير علم و أتلف المريض بمداواته أو أحدث به عيبا فإنه يضمن (أو) علم قواعد التطبيب و(قصر) في تطبيقه فسرى للتلف أو التعيب فإنه يضمن (كان يداوي على وجه الخطر. بغير إذن أو بما لا يعتبر) أي: أو علم قواعد التطبيب ولم يقصر وطب مريضا بلا إذن منه فأتلفه أو عيبه فإنه يضمن، أو طب بإذن غير معتبر لكونه من صبي أو رقيق إذا كان الإذن في قطع يد مثلا بل (ولو بفصدا أو حجارة إذن. عبد له أو بختانة ضمن) أي: ولو أذن عبد أي: من لا يعتبر إذنه بفصد أو حجارة أو ختان فأدّى إلى تلف أو عيب فإنه يضمن (و كأجيج) أي: إيقاد (النار في ريح عصف) أي: شديد فأحرقت شيئا (فيضمن الموقد ما بها تلف) أي: فإنه يضمنه من أججها (وكسقوط مائل الجدار) أي: وكسقوط جدار مال أي: حدث ميلانه ميلانا غير ظاهر بعد بنائه مستقيما، فإن كان بناء مائلا فسقط على شيء فأتلفه فإنه يضمنه مطلقا (وربه نبه بالإنذار) أي: وأنذر أي: أعلم بميلانه وطلب بإصلاحه صاحبه وأشهد عليه عند قاض أو نحوه ممن له النظر في ذلك أنه إن لم يتداركه وسقط على شيء فإنه يضمنه (إن كان قد أمكنه تداركه) يمضي زمن يمكن ترميمه أو هدمه أو إسناده فيه ولم يفعل حتى سقط (فالمال والدية فيما أتلفه) أي: فإنه يضمن ما أتلفه، فإن لم ينذر أو لم يمكن تداركه بعد الإنذار بأن سقط عقبه فلا يضمن.

(أو عضه فيده من فيه سل. فقلع الأسنان فالغرم حصل) أي: أو عضه فسل المعضوض يده فقلع المعضوض أسنانه أي: العاض، الحطاب: هذا معطوف على ما فيه الضمان ولم يعين ما الذي يضمنه هل دية أسنانه أو القود، وفي التوضيح في قول ابن الحاجب: ولو عضه فسل يده ضمن أسنانه على الأصح يعني دية أسنانه والأصح عبر عنه المازري وغيره بالمشهور ونقل مقابله عن بعض الأصحاب وهو أظهر لما في الصحيحين عن عمران بن حصين رضي الله عنه أن رجلا عض يد رجل فنزع يده من فيه فوقعت ثنيته فاختصما إلى رسول الله ﷺ فقال: " أيعض أحدكم أخاه

كما يعرض الفحل لا دية لك" ⁽¹⁾، زاد أبو داود: "وإن شئت أن تمكنه من يدك فيعضها ثم تنزعها من فيه" ابن المواز: الحديث لم يروه مالك، ولو ثبت عنده لم يخالفه وتأولهُ بعضُ على أنَّ المعضوضَ لم يمكِّنه النَّزْعُ إلا بذلك، وحمل تضمينُ الأصحاب على مَنْ أمكنه النَّزْعُ برفقٍ بحيث لا تنقلع أسنان العارض فصار متعديا في الزيادة فذلك ضمنوه والقضم أكل اليابس والفحل ذكر الإبل.

قال في أسهل المسالك:

كذا طبيب جاهل أو إن ظهر تقصيره أو إذن من لا يعتبر
أو أجب النار بريح عصف أو سل أصبوعاً فسنا قلعت

(أو ناظر) أي: شخص (من كوة) بفتح الكاف أي: طاقة (له) أي: الذي في بيته المغلوق عليه بابه (نظر). فقصد العين برميهِ الحجر) أي: فقصد المنظور إليه عينه أي: الناظر برميها بنحو حصاة أو نخسها بنحو عود ففقاها فلا قود أي: القصاص من عين المنظور له حق للناظر أو حيث لا يقصد عينا وقصد زجراً فقط فساقط عنه القود أي: وإن لم يقصد المنظور عين الناظر بأن قصد مجرد زجره فصادف عينه فلا قود على المنظور وفي عين الناظر الدية على عاقلة المنظور.

وشبه في نفي الضمان في الجملة؛ لأن المنفي في المشبه به ضمان القود فقط، وأما ضمان الدية فهو ثابتٌ كما علمت، والمنفي في المشبه ضمان القود والدية معا فقال: (كالحكم في سقوط ميزاب المطر) من بيت على نفس أو مال فأتلفه (فلا ضمان) على صاحبه (إن أتى منه الضرر) أي: الميزاب.

(أو بغت) بفتح الموحدة وسكون الغين المعجمة أي: فجيء (الريح لنار وقدت) وقت سكونها فاشتعلتها ونقلتها حتى أحرقت نفسها أو مالا فلا ضمان على موقدها (كان لطفي من يقوم أحرقت) أي: كحرقها أي: النار شخصا قائما لطفئها خوفا على نفسه أو بيته أو زرعه أو ماله فلا يضمنه موقدها (وجاز دفع صائل من بعد ما. يقدم الإنذار للذ فهما) أي: وجاز أي: لا يمنع دفع آدمي مكلف أو صبي أو

(1) صحيح مسلم، 16/9. سنن أبو داود، 175/12.

مجنون أو غيره صائل أي: مقبل على شخص لقتله أو أخذ حريمه أو ماله بعد الإنذار أي: الإعلام بأنه إن لم يندفع عنه يقاتله للفاهم للخطاب لا لمجنون وبهيم إن كان الدفع عن نفس أو حريم (وإن على المال) ويدفعه بغير قتله ولا يقصد قتله، فإن أدى دفعه إلى قتله فلا شيء على الدافع (و) جاز للدافع (قصد قتله) أي: الصائل أولا (إن كان لا ينفك دون فعله) أي: إن علم الدافع أنه لا يندفع عنه الصائل إلا به أي: قتله (لا) يجوز (جرحه) من المصول عليه للصائل (إن عن هروبة قدر. منه بلا مشقة ولا ضرر) أي: إن قدر المصول عليه على الهرب من الصائل بلا مشقة تلحقه فيجب هربه منه ارتكابا لأخف الضررين وإن لم يقدر عليه فله دفعه بما يقدر عليه (وكل ما) أي: الزرع والتمر الذي (أتلقت البهائم) من المزارع والحوائط (ليلا) لا نهارا (فربها لذاك غارم) لتفريطه في منعها إن كان ما أتلفته قدر قيمتها أو أقل منها بل (وإن على قيمتها ذاك نما) أي: وإن زاد ما أتلفته على قيمتها بقيمته عند ابن القاسم وهو المشهور ويقوم ما أفسدته قبل تمامه.

(على الرجا والخوف فيه قوما) أي: يقوم مرتين مرة على فرض تمامه ومرة على فرض عدم تمامه ويجعل له قيمة بين القيمتين بأن يقال: ما قيمته على فرض تمامه؟ فإذا قيل: عشرة، قيل: وما قيمته على فرض عدم تمامه، فإذا قيل: خمسة، فاللزام سبعة ونصف؛ لأنك تضم الخمسة إلى العشرة تكون خمسة عشر نصفها ما ذكر والأصح أنه يقوم تقويما واحدا على تقدير الرجاء والخوف بأن يقال: ما قيمته الآن على فرض جواز بيعه على تقدير تمامه سالما وعلى تقدير جائحته كلا أو بعضا، فلو تأخر الحكم حتى عاد الزرع لهيئته سقطت القيمة، وهذا إذا كان لم يبد صلاحه، فإن بدا صلاحه ضمن قيمة المتلف على البت وفهم من قوله: وإن ربا إلخ أنه ليس لرب الماشية أن يسلمها في قيمة ما أفسدت بخلاف العبد الجاني، والفرق أن العبد مكلف فهو الجاني حقيقة بخلاف الدابة (لا بالنهار فضمامه انتفا. إلا إذا منها العداء عرفا) أي: لا ما أتلفته غير العادية نهار فليس على ربها بشرطين ذكرهما بقوله: (إن لم تكن مصحوبة بمن رعى) أي: إن لم يكن معها راع أو عجز عن دفعها (وسرحت بالبعد عما زرعا بحيث يغلب على الظن أنها لا تذهب للزرع.

(وفي انتفا الشرطين للذي هلك. على الرعاة أو على الذي ملك) أي: وإلا بأن كان معها راع أو سرحها ربها قرب المزارع فعلى الراعي في الأول إن كان له قدرة على منعها كانت بقرب المزارع أو لا وعلى ربها في الثاني وكذا إن كانت عادية فعلى ربها ليلا أو نهارا إلا مع راع قادر على منعها فعليه فإن ربطت ربطا محكما أو قفل عليها قفلا محكما فاتفق انفلاتها فليس على ربها ضمان مطلقا عادية أم لا في ليل أو نهار كما لو سرحت بعد المزارع بلا راع وبعد بضم الباء أي: بعيدا أي: في مكان بعيد قال في أسهل المسالك:

تضمنين إتلاف الدواب الواجب من سائق أو قائد أو راكب
إتلافها من غير فعلهم هدر إلا بليل فالضمان مستقر
وضمن الراعي إذا كانت معه نهاراً إن سرح قرب المزرعة
وبالله التوفيق.

خاتمة:

نتكلم فيها عن حقيقة الخمر والتدرج في تحريمها وحكمة ذلك التدرج وعن أضرارها الصحية والنفسية والعقلية والخلقية والاجتماعية وعن عقوبة شاربها الدنيوية وما يلحق بالخمر مما هو مشارك لها في الحكم وهذه الخاتمة تشتمل على الأدلة القرآنية والنبوية وما يتناوله الإجماع.

فلنكتف بها عن ترقيم الأدلة نقلا من الفقه الواضح من الكتاب والسنة على المذاهب الأربعة تأليف الدكتور محمد بكر إسماعيل:

حقيقة الخمر:

الخمر: هي تلك السوائل المعروفة المعدة بطريق تخمر بعض الحبوب أو الفواكه وتحول النشا أو السكر التي تحتويه إلى غول بواسطة بعض كائنات حية لها قدرة على إفراز مواد خاصة يعد وجودها ضروريا في عملية التخمر.

هذا هو التعريف الطبي للخمر وقد سميت خمرا؛ لأنها تخمر العقل وتستره أو لأنها تركت حتى تقادمت واختمرت أو لأنها تخامر العقل أي: تخالطه.

وهي بهذا التعريف تشمل جميع المسكرات المعروفة قديماً وحديثاً، فكل ما أسكر فهو خمر كما قال جمهور الفقهاء بغض النظر عن المادة التي أخذت منها وما أسكر كثيره فقليله حرام، فإن الشارع لا يفرق بين المتماثلات فلا يفرق بين شراب وشراب ما دام كل منهما يخامر العقل ويخالطه ويضر به وبالبطن ضرراً محققاً ولكن يسوي بينهما في الحكم لاشتراكهما في العلة فإذا كان قد حرم القليل من أحدهما فإنه يحرم القليل من الآخر المماثل له وقد جاءت النصوص الصحيحة صريحة في ذلك منها:

ما رواه أحمد وأبو داود عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: " كل مسكر خمر وكل خمر حرام." (1)

وروى البخاري أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب على منبر رسول الله ﷺ فقال: "أما بعد أيها الناس إنه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء: من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير والخمر ما خامر العقل." (2)

هذا الذي قاله أمير المؤمنين، وهو القول الفصل؛ لأنه أعرف باللغة وأعلم بالشريعة، ولم يُنقل أن أحداً من الصحابة رضي الله عنهم خالفه فيما ذهب إليه.

وروى مسلم عن جابر رضي الله عنه أن رجلاً من اليمن سأل رسول الله ﷺ عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة يقال له: (المزر) فقال رسول الله ﷺ: "أمسكرو هو؟"، قال: نعم، فقال: "كل مسكر حرام، إن على الله عهداً لمن يشرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال"، قالوا: يا رسول الله وما طينة الخبال؟ قال: "عرق أهل النار"، أو قال: "عصارة أهل النار." (3)

-
- (1) أخرجه مسلم في الأشربة، باب: بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام (3733).
- (2) أخرجه البخاري في التفسير، باب قوله: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَاللَّيْسُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ يُحَرِّمُونَ عَلَى الشَّيْطَانِ﴾، وقال ابن عباس: الأزلام: القداح يقتسمون بها في الأمور، والنصب: أنصاب يذبحون عليها، وقال غيره: الزلم: القدح لا ريش له، وهو واحد الأزلام، والاستقسام: أن يجيل القداح فإن نهته انتهى وإن أمرته فعل ما تأمره به يجيل يدير، وقد أعلموا القداح أعلاماً بضروب يستقسمون بها وفعلت منه قسمت والقسوم المصدر (4253).
- (3) أخرجه مسلم في الأشربة، باب: بيان أن كل مسكر خمر، وأن كل خمر حرام (3732).

وفي السُّنن عن النعمان بن بشير رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: " إِنَّ من العنب خمرًا، وإن من التمر خمرًا، وإن من العسل خمرًا، وإن من البُرِّ خمرًا، وإن من الشعير خمرًا".

وروى البخاري ومسلم عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله أفتنا في شرايين كُنَّا نصنعهما باليمن (البتع) وهو العسل حين يشتد و (المزر) وهو من الذرة، والشعير ينبذ حتى يشتد قال: وكان رسول الله ﷺ قد أوتى جوامع الكلم بخواتيمه قال: " كل مسكر حرام".

وعن عليٍّ - كرم الله وجهه - أنَّ رسول الله ﷺ نهى عن حلقة الذهب، وعن الميثرة الحمراء، وعن الثياب القسية، وعن الجعة. شراب يصنع من الشعير والحنطة، وذكر من شدته ⁽¹⁾ أي: البيرة.

التدرُّج في تحريم الخمر:

كان العربُ قبل الإسلام مولعين بشرب الخمر، فلا يكاد يمتنع عن شربها إلا قليل منهم وهي - ولا شك - من أقبح مشاربهم ومن أشدّها ضرراً على عقولهم وأجسامهم وأخلاقهم، لهذا كان بعض العقلاء وأهل المروءة منهم يتحرجون من تناولها ويرونها منافياً للمروءة مسقطاً للهيبة والوقار مفضياً إلى ضياع الحياء مخلاً بالشرف الرفيع.

ولقد جاء بعضُ مَنْ أسلم منهم إلى النبي ﷺ يسأله عنها وعن الميسر هل في دينه الذي جاء به ما يحرمهما تحريماً قاطعاً لا يدع لمسلم ريبة في وجوب تركهما ولا حجة لمن يرى النفع فيهما فكان الشارع الحكيم واقعياً منطقياً معهم في شأنهما، فلم ينزل في الكتاب تحريمهما على وجه القطع والإلزام إلا بعد أن بين لهم أنَّ في الخمر والميسر إثمًا كبيراً ومنافع للناس وأن إثمهما أكبر من نفعهما، مما يحمل العقلاء على التغاضي عن المنافع الضئيلة التي يحصل عليها بعض

(1) أخرجه الترمذي في الأدب، باب: ما جاء في كراهية لبس المعصفر للرجل والقسي (3227)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

المتجرين فيها بجانب ما فيها وفي الميسر من الوزر الموجب لغضب الله تعالى وعذابه في الدنيا والآخرة.

قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا آكَبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: 219/2].

ثم حرّمها عليهم في الأوقات التي يؤدّون فيها الصلاة حتى يؤدّوها وهم بكامل وعيهم وإدراكهم لما يقولون ويفعلون فقال جلّ شأنه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: 43/4].

وهذا التحريم المحدود بوقت ضيق يقلل إلى حد كبير من تناولها ويزهدهم في تعاطيها؛ لأنّ أوقات الصلاة كما هو معلوم مفرقة على سائر ساعات الليل والنهار تفرقاً لو سكر أحدهم لا يكاد يفيق من سُكره قبل أن تدركه الصلاة وإن كان هناك وقت يستطيع أحدهم أن يتناول فيه خمر فبعد صلاة العشاء لبعد ما بينها وبين صلاة الفجر.

وكثير منهم كان يصلي العشاء مع رسول الله ﷺ في وقت متأخر من الليل فيدركه النوم بعد الصلاة مباشرة فلا يتمكن من شربها، وأكثرهم كان يحب أن يقوم من الليل متعبداً فلم يكن لشربها وقت ولا محل.

وبذلك يكون الإسلام قد انتزع حبها من نفوسهم تمهيداً لتحريمها تحريماً باتاً في جميع الأوقات، فإذا علم المسلمون بتحريمها قبلت نفوسهم هذا التحريم وهي راضية مطمئنة لحكمة التشريع مدركة ما في ذلك من درء المفسدة وجلب المصلحة وتحقيق السعادة للمسلمين الممثلين لأوامر الله تعالى في داري الدنيا والآخرة.

ولو حرم الله الخمر على الناس دفعة واحدة لنفر الكثير من المسلمين لشدة ولعهم بها أو امتنع الكثير من الكف عنها ولما وجد هذا الحماس الذي كان منهم عندما سمعوا آية التحريم.

فقد روي أنهم حين سمعوا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: 90/5] أخرجوا ما في بيوتهم وحوانيتهم من خمر وأراقوه في طرق المدينة وهم فرحون مغتبطون بهذا التحريم.

فكان هذا التدرُّج في تحريم الخمر نظاماً تربوياً للفرد والمجتمع في شحذ العزائم واستنهاض الهمم وتقوية الإرادة وتقويم الأخلاق وتهذيب الطباع.

متى حرمت الخمر:

حرمت الخمر بعد غزوة الأحزاب وكانت سنة أربع من الهجرة، وذكر ابن إسحاق أن تحريمها كان في غزوة بنى النضير وكانت في السنة الرابعة أيضاً على الراجح.

نظرة في أدلة التحريم:

من المعلوم أنَّ الخمر قد حُرِّمت على كلِّ مُكَلَّفٍ بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، فمن شك في تحريمها فهو كافر مرتد.

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (٩٠) [المائدة: 90/5].

أما السنَّة: فقد وردت أحاديث كثيرةٌ صحيحةٌ بتحريمها ولعن شاربها وساقها وعاصرها ومعتصرها وحاملها وبائعها وشاربها وكل من سعى في صنعها وأسهم في تعاطيها فمن الأحاديث:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ لعن في الخمر عشرة عاصرها ومعتصرها وشاربها وحاملها والمحمولة إليه وساقها وبائعها وآكل ثمنها والمشتري لها والمشتري له. ^(١)

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: " لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن. " ^(٢)

(١) أخرجه الترمذي في البيوع، باب: النهي أن يتخذ الخمر خلا (1216)، وقال: هذا حديث غريب من حديث أنس، وقد روي نحو هذا عن ابن عباس وابن مسعود وابن عمر عن النبي ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري في المظالم والغصب، باب: النهي بغير إذن صاحبه وقال عبادة: بايعنا النبي ﷺ أن لا نتهب (2295).

وأما الإجماع فقد انعقد على تحريم كل مُسكرٍ ولم يخالف في ذلك أحدٌ من أهل العلم.

وقد ورد أن قوما شربوا الخمر في جيش أبي عبيدة بن الجراح وهم في الشام لقتال الروم، فلما نُهوا عن ذلك قالوا: إن الله لم يحرم الخمر تحريماً باتاً، وإنما خيّرنا فاخترنا إذ قال: (فهل أنتم منتهون) فكتب أبو عبيدة رضي الله عنه إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شأنهم فكتب إليه عمر رضي الله عنه يقول: سلهم الخمر حلال أم حرام؟ فإن قالوا: هي حلالٌ فاقتلهم، وإن قالوا: هي حرام فاجلدوهم.

فسألهم أبو عبيدة فقالوا: هي حرام فجلدوهم. ولو قالوا مقاتلتهم الأولى لقتلتهم؛ لأنهم أحلُّوا ما حرَّم الله في كتابه العزيز، ومن أحلَّ ما حرَّم الله فهو مرتدٌّ يقتل كفراً إن لم يتب من ذلك.

أضرار الخمر:

الخمر والمراكز العقلية:

قال الدكتور محمد وصفي في كتابه النفيس القرآن والطب معدداً أضرار الخمر ومبيناً أخطارها الجسمية على الجسم والأعصاب والعقل والأخلاق قال: وللخمر تأثير على المراكز العصبية حيث تنبِّهها في أول الأمر، ولكن لا يلبث الحال أن ينعكس فيحدث الخمول في هذه الأعصاب، وينتهي الأمر بتخديرها وتعطيل عملها، ومن ثم يتسبب في الموت الذي يكون نتيجة مباشرة لإيقاف عمل المراكز الحيوية في الجسم.

هذا الحال هو ما نشاهده في شارب الخمر، فتراه أولاً قد انعدمت عنده فضيلة المروءة والحياء وينطق لسانه بألفاظ لو كان حافظاً لقواه العقلية ما فاه بها، وتصدر عنه أفعال وحركات تضحك الشكلى وشر البلية ما يضحك.

هاته الفترة هي التي تجعل من الإنسان حيواناً مهيناً مستهتراً بالكرامة والدين معرضاً للوقوع في حبال الرذيلة والعناد، وهي قصيرة الأمد لا تلبث فترة الخمول أن تأتي عليها، فترى الشارب وقد اختلت أعماله مُخَّه وفقد إحساسه وتجمست فيه

البلاهة بأقبح أشكالها وسرعان ما يدخل السكران في الفترة الثالثة، وعندها يكون السم قد عمل عمله في المراكز العصبية الحيوية في الجسم فيعطل عملها وتحدث الوفاة، وقد يكون سبب الموت تعطيل الخمر لعمل مراكز التنفس والدورة الدموية جميعا.

يمتص الخمر بسهولة من المعدة والأمعاء فيصل إلى الدورة الدموية بدون تغير حيث يوزع على سائر أنسجة الجسم وسوائله فتحدث فيها التأثير السيئ وتصيبها بالعلل الخطرة.

وذكر الدكتور محمد وصفي من أضرار الخمر الجنون الكحولي وهو كما قال: حالة تصل بالإنسان إلى درجة أخط من الحيوان غير العاقل أو تصل به إلى درجة الجنون الخطير مما يسلبه صفة الإنسانية والعقل.

ويرجع ذلك إلى تأثير الخمر على المخ تأثيرا يفقده وظيفته، ولا تكون النتيجة بعد ذلك إلا الاختلاط العقلي أو الموت.

ولكي تأخذ فكرة عن مقدار تغلغل سم الخمر في الأعصاب و مقدار الزمن الذي تبقى فيه الأعضاء تحت تأثير فعل الخمر الهرمي أذكر لك ما ذكره (مارينكو) و (بوليان) في الجريدة الطبية البريطانية الصادرة في 11 سبتمبر سنة 1920م من أنهما وجدا الكحول في سائل النخاع الشوكي بعد تجرعه بثمانية أيام ولقد وجد كذلك أنه يمكن فصل الكحول بعد تعفن الجثة وهو يدل على عظيم تغلغله في الجسم.

هذا المرض يؤثر في علم المرء وإدراكه ويؤثر في شعوره وإحساسه، ويؤثر في عمله، أما تأثيره في علمه فهو عدم إدراك حقيقة الشيء مع وجوده أو كتخيل أشخاص غير موجودين أو سماع أصوات غير موجودة، وهو ما يؤدي إلى فقد الذاكرة كما يحصل في الهستريا.

إن مجرد اضطراب الذاكرة يقلل من قيمة القوى العقلية، ولذلك يمنع الدين الإسلامي الأخذ بشهادة شارب الخمر في المحاكم لاختلال أعصابهم وارتباك مخهم واضطراب ذاكرتهم و شذوذ أفكارهم.

هذه إشارة لما يصيب إدراك الشخص وعلمه، أما فيما يتعلق بشعوره وعمله فالخمر تؤثر في شاربها تأثيراً قد يدعوه إلى الانتحار أو القتل أو ارتكاب جرائم جنائية مختلفة كهتك العرض وغيرها من الجنايات التي تشغل المحاكم دائماً.

والجنون الكحولي المزمن هو السبب المباشر في جميع الجرائم الجنسية المتسببة عن الغيرة، وهذه الجرائم تكون في الغالب قتل الأبرياء، وتنشأ الحالة بأن يحسب المعتاد على الخمر أن امرأته تحب سواه وتنشأ في فكره أشياء خيالية تثبت لديه ما يجول بخاطره من الأوهام، ويذهب إلى امرأته ليرغمها على الاعتراف باستعمال القوة، وبعد مشاجرات وتخيلات ينتهي الأمر بقتل الزوجة دون العشيق، وقد يقتل هذا المعتوه أولاده انتقاماً؛ إذ يخيل إليه أنهم ليسوا بنيه بل جاءت بهم امرأته من عشيقها الموهوم.

الخمر والأخلاق:

والخمر هو الدافع الأساسي لجميع الموبقات والعامل الوحيد في سقوط الذكور والإناث كالحمل سفاحاً واليأس وحوادث الانتحار، وقد ذكرنا ما تحدثه الخمر من هذيان الغيرة عند الكلام عن الجنون الكحولي والتسمم المزمن من الخمر، ويجب أن تعرف أن الزنا والخمر صنوان، وتحف بهما كل الرذائل المعروفة في العالم كالعدارة والقوادة والفحش والفجور وضعف الخلق وفساد النفس والخبث والغدر والنفاق والخديعة والربا إلى غير ذلك من الصفات الخلقية الدنيئة، وإنك لا تجد مجرماً لا يسكر ولا سكيراً غير مجرم، وهل تجد في العالم من سبب لجميع الموبقات غير الخمر!!

قال الضحاك بن مزاحم يوماً لرجل يسكر: ما تصنع بالنبيذ؟ فقال: إنه يهضم طعامي، قال: إنه يهضم من دينك وعقلك أكثر.

وقيل للعباس بن مرداس: لم تركت الشراب وهو يزيد في سماحتك؟ فقال: أكره أن أصبح سيد قومي وأمسي سفيهم.

وقد علمت أن الخمر لا تهضم الطعام أو تزيد السماحة، والعاقِل من لا يصاحب شارب الخمر ولا يخالطه ولا يرتبط معه بصلة؛ إذ تكفي سفالة وسطه وفساد نفسه

وانهيار أخلاقه وتوقع غدره وفقد الثقة به وحيوانيته وما فيه من الشذوذ والأمراض النفسية والجنسية.

الخمير وشذوذ العاطفة الجنسية:

ويكفى أن نعرف أن الخمير تقتل العواطف السامية في الإنسان كالحنان والعطف والواجب، وتعمل الخمير كذلك على إضعاف الإرادة وتعطيلها أو تسلب قوة السيطرة على النفس، وهذا يعلل ما نشاهده من حالات الاعتداء على الفتيات والعردة في المواخير والاتصال بنساء الطبقات الدنيا من العاهرات والمومسات والزانيات والقوادين وذوي الأخلاق من الشبان والرجال والفحش في الحديث والسماجة وغيرها من الصفات الدنيا التي يتصف بها شاربو الخمور، بل إن الخمير تحيي في شاربيها لوثات وراثية قديمة في العاطفة الجنسية كمرض الكشف التناسلي وعشق الجنس واللواط وجماع الحيوان وغير ذلك من أمراض العاطفة الجنسية.

تأثير الخمير على الأعضاء التناسلية:

إن كثيرين من ضعاف العقول يحسبون أن الخمير مقوية للناحية الجنسية، ومن هذا الطريق يدخل إليهم الشيطان ليستدرجهم: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا عُرْشًا﴾ [النساء: 120/4].

والحقيقة: أنه ليس للخمير تأثير طيب من هذه الناحية، وأما ما يشاهد من تنبه بعض الناس في المراقص جنسيا بشرب القليل من الخمير فليس يرجع إلى تنبيه الخمير للباه ولكنه يرجع إلى تأثير الخمير على المخ، ولا يتعدى هذا التأثير إمالة ميزان العقل والشعور بعدم الحياء أو المبالاة.

وهناك حقيقة علمية خطيرة يجب أن يعلمها الناس جميعاً وهي أن شارب الخمير ينتهي عادة بالارتخاء التام وذلك نتيجة رد فعل شديد في أعصاب المراكز العليا و السفلى في الجسم، ولقد ذكرنا آنفاً فعل الخمير في هذه الأعصاب.

ومن المعروف كذلك علمياً أن البيرة بما تحدثه من إدرار البول تعوق كذلك الانتصاب وتسبب العتة، والخمر بجانب ذلك تحدث سرعة الإنزال وهو ما يضر المتزوج ضرراً بالغاً بما يحدثه من التأثير في الزوجة مما لا مجال لبيانها هنا، ولقد

دعاني لذكر هذه الحقائق ما أراه من رجوع سبب لإدمان في معظم الشاربين إلى طلب الحصول على اللذة الجنسية بالخمير فتصبح أبعد ما يكون منهم ولا يلبثون أن يقعوا في هاوية الإدمان.

ويجب بجانب ذلك أن أذكر أن العملية الجنسية لا تتوقف على الجهاز التناسلي فحسب بل إن أي ألم يحدث لجسم المرء أو مرض يصيب أي عضو من أعضائه كالقلب والكبد والكليتين والمخ وغيرها تسبب للمصاب ضعفا جنسياً ظاهراً يشتد باشتداد وطأة المرض عليه، ولهذا الضعف كذلك ارتباط وثيق ببعض غدد الجسم كالغدة الدرقية النخامية وغيرها؛ إذ تؤثر فيها الخمير تأثيراً سيئاً فيترتب على ذلك حدوث الارتخاء.

وبذلك يعتبر الخمير طبيياً خطراً عظيماً على الوظيفة الجنسية بتأثيره السيئ فيها مباشرة وللآفات التي تحدثها في المراكز العصبية والاضطرابات التي تسببها في وظائف الأعصاب، ولرّد الفعل الشديد الذي تفعّله فيها، وللهبوط الأخير المترتب على ذلك، وأما تأثير الخمير غير المباشر على هذه الوظيفة فهو عملها الهدمي في الأعضاء الحيوية في الجسم.

تأثير الخمير في النسل:

يجني شارب الخمير على ذريته جنائية لا تُغتفر، فإنه يتسبب في وجود أطفال معرضين لشوّهات خلقية وخلقية قبيحة، وذلك لأن الخمير تغلغل تغلغلاً سحيقاً في جميع خلايا الجسم خاصة العصبية منها، ولا تخلو منها الحيوانات المنوية؛ إذ تنتقل إليها الإصابات بواسطة التلقيح إلى بويضة الأنثى فتصبح العلقة مريضة؛ إذ يُعتبر الخمير من أهم العوامل الرئيسة المسببة للإجهاض، والإجهاض هو ولادة الطفل قبل بلوغه كمال النمو الطبيعي أو هو لفظ الجنين من الرحم قبل ميعاد الوضع الأمر الذي يسبب للأُم متاعب جمّة هي في غنى عنها ومضاعفات خطيرة تودي بحياتها.

وإذا نجا الطفل من الموت وهو في الرحم جنينا فليس معنى ذلك أنه تخلص من أضرار الخمير التي سببها أبوه بل سوف يجني الثمرة الخبيثة التي هيأها له ويرزح تحت عياء الأمراض المضنية والعلل المميتة التي أراد أن يصيبها بها وهو المسكين

الذي لم يرتكب إثماً ولم يشرب سما، بل ذنبه الوحيد أنه وجد من والدين عديمي الحكمة والتدبير ظلما أنفسهم وحملاه جريمتها وسببا له نكد العيش وأهدياه مصيبة لا سبيل له لرفعها عن كاهله. ولقد صدق المعري حين قال:

هذا جناه أبي علي وما جنيت على أحد

وإني لست أعجبُ ممن لم يرشده دينُهُ إلى ما فيه صلاح جسمه وسلامة بدنه، فلهذا بعض العذر في ركوبه متن الشطط وولوجه أبواب الظلام والضلال، ولكن عجبي ممن أرشده دينه إلى سبل السلام فحاد عن طريقها وركب رأسه وتوغل في الفساد والمعصية، إنَّ أقلَّ النَّاس إدراكاً وأفسدهم رأياً لا يصحُّ أن يجني على أطفاله فيورثهم عللاً يقاسون منها ويلاقون من صعابها ما لا قيلَ لهم به.

تؤثر الخمر تأثيراً خاصاً في نقطة الرجل إذ تفسد سيوتوبلازم الخلايا التناسلية أو تشوهها أو تحمل كروموزماتها الاضطرابات المرضية من المورث إلى نسله، سواء كانت تلك الاضطرابات خلقية أو خلقية وعندما تصل نقطة الرجل إلى بويضة الأنثى تعديها فتنتج العلقة حاملة نواة الضعف العصبي والتشويه الخلقي، وقد يكون السبب في ذلك بويضة الأنثى إذا كانت هي الجانية، وربما كانت الإصابة مزدوجةً وموجودة في النطفة والبويضة نتيجة شرب الرجل و المرأة جميعاً لهذا السمُّ الرُّعاف فتعدُّ النكبة أشدَّ والمصيبة أكبر وأعظم.

وعلى أعظم الحالات إذا سلِم الجنينُ من الموت كان الطفلُ عُرضةً له، وإذا عاش هذا الأخير كان عرضةً للإصابة بالسقوط العصبي الشديد الذي يؤدي بحياته سريعاً أو يصاب بسقوط عصبي لا يحدث الموت لكنه يجعله عرضةً للتشنجات العصبية وسرعة التهيج وتراه بجانب ذلك ضعيف الجسم خائر القوى، واهي الأعضاء، مما يجعله هدفاً لشتى الأمراض التي تجد في جسمه مرتعاً خصباً لها كالنزلات المعوية والالتهابات الرئوية وغيرها.

ثم إنه لا يأمن كذلك من أن يشتدَّ به المرض العصبي فيصاب بالعتة والجنون أو يصاب بالشلل العام، حيث ينتهي أمره طبعاً بالموت، ومعظم أولاد الجهلاء من شاربِي الخمر يصابون بتشوهات خلقية نتيجة فعل سم هذه المادة الخبيثة في أجسامهم طوال مدة الحمل فيخرجون إلى العالم مرضى ناقصي الخلقة فترى نقصاً

واضحاً في تركيب مخهم أو تراهم مصابين بالكريتيسم (مرض الطفولة) حيث لا تنمو عظامهم وعضلاتهم ولا تنمو أعضاؤهم التناسلية إلى غير ذلك مما يتبع هذا المرض ويصاب أولاد شاربي الخمر كذلك بتشوهات أخرى كفقد تناسب عظام الجمجمة أو بأمراض أخرى مميتة كاستسقاء الرأس وغيرها.

ويرث الطفل بجانب ذلك الأخلاق الشاذة التي يتصف بها شاربو الخمر ويصاب بضعف الأعصاب وضعف الذاكرة وسرعة التهيج وشدة الانفعال وتعتريه أعراض الهستريا ويكون عرضة بين حين وآخر للتشنجات العصبية الشديدة وسائر الاضطرابات الفعلية المختلفة، ويمتاز بجانب ذلك أولاد شاربي الخمر بفساد الأخلاق وضعف النفس والميل إلى الإجرام والشذوذ التناسلي ونقص القدرة على الإرضاع... إلخ.

وهذه الصفات المتقدمة أو بعضها إن لم تصب الطفل صغيراً تلحقه كبيراً أو تحيط به في أي سن من سني حياته إلى آخر ما ذكر الدكتور محمد وصفي من الأضرار الخطيرة التي تسبب العقم وتمزق الشرايين وتفتت الكلى والكبد وتصيب القلب بالآزمات الحادة المؤدية إلى الوفاة.

عصير القصب والخمير والبوظة والبيرة:

ومما يلحق بالخمر ويعد نوعاً من أنواعها عصير القصب المتخمّر والبوظة والبيرة بجميع أنواعها؛ لأنها من المسكرات نص على ذلك جمهور الفقهاء، وكذلك الزبيب الذي ينبذ حتى يتخمّر.

أما عصير القصب والنبذ قبل التخمير فيجوز شربه؛ لأنه لا يسكر، وقد كان النبي ﷺ يشرب النبيذ قبل إن يتخمّر كما ثبت في الصحيحين وغيرهما.

فقد روى مسلم في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان ينقع النبي ﷺ الزبيب فيشربه اليوم والغد وبعد الغد إلى مساء الثالثة ثم يأمر به فيسقى الخادم أو يهراق وذلك لئلا يتخمّر.

وهذا إنما كان في الأيام المعتدلة، أما في الأيام الحارة فإنه ﷺ كان لا يشرب

النبيذ إذا مضى عليه أكثر من يوم كما جاء في حديث عائشة الذي أخرجه مسلم في صحيحه أنها كانت تنبذ لرسول الله ﷺ غدوة أي: في أول النهار، فإذا كان العشي فتعشى شرب على عشاءه، وإن فضل شيء صبت به أو فرغته أي: طرحته وتخلصت منه ثم تنتبذ له بالليل، فإذا أصبح تغذى فشرب على غذائه قالت: تغسل السقاء غدوة وعشية.

روى أبو داود وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: علمت أن النبي ﷺ كان يصوم فتحيث فطره بنبيذ صنعت في دُبَاء⁽¹⁾ ثم أتيت به فإذا هو يئش⁽²⁾ فقال: اضرب بهذا الحائط، فإن هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر.⁽³⁾
أخرج أحمد عن ابن عمر في العصير قال: اشربه ما لم يأخذه شيطانه، أي: ما لم يتخمر، قيل: وفي كم يأخذه شيطانه قال: في ثلاث.

حدُّ الشارب:

اختلف الفقهاء في حدِّ الشرب تبعاً لاختلاف الأحاديث الواردة في ذلك، فذهب مالك والليث وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي في قول له إلى أن حدَّ السكران ثمانون جلدة.

وذهب أحمد وداود وأبو ثور و الشافعي في المشهور عنه إلى أنه أربعون؛ لأنها هي التي كانت في زمنه ﷺ وزمن أبي بكر و فعلها عليّ زمن عثمان رضي الله عنه. واستدلَّ الأولون بأنَّ عمر رضي الله عنه جلدَ ثمانين بعد ما استشار الصحابة رضي الله عنهم.

وبما روي عن عليٍّ - كرم الله وجهه - أنه أفتى بجلده ثمانين، فقد روى الدارقطني أنه قال عن الشارب: إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افترى (أي: قذف)، وعلى المفترى ثمانون جلدة.⁽⁴⁾

(1) أي: القرع.

(2) (فإذا هو يئش): يفتح الياء التحتية وكسر النون أي: يغلي، يقال: نشت الخمر تنش نشيشاً إذا غلت. عون المعبود 218/8.

(3) أخرجه أبو داود في الأشربة، باب: في النبيذ إذا غلى (3228).

(4) أخرجه الدارقطني في الحدود والديات، (3366).

واستدلوا كذلك بما رواه أحمد وغيره أن النبي ﷺ أتى برجل قد شرب الخمر فجلده نحو أربعين بجريدتين.⁽¹⁾ وبذلك يكون عليّ - كرم الله وجهه - متبعا لسنة النبي ﷺ حين جعل الجلد ثمانين جريدة.

وكما يجوز الضرب بالجريد يجوز بالسوط والنعال.

هذا وقد حكى ابن المنذر والطبري وغيرهما عن طائفة من أهل العلم أن الخمر لا حد فيها وإنما فيها التعزير.

واستدلوا بالأحاديث المروية عنه ﷺ وعن الصحابة من الضرب بالجريد والنعال والأردية، وبما أخرجه عبد الرزاق عن الزهري أن النبي ﷺ لم يفرض في الخمر حداً، وإنما كان يأمر من حضره أن يضربوه بأيديهم ونعالهم حتى يقول لهم: ارفعوا.⁽²⁾

وخرج أبو داود بسند قوي عن ابن عباس أن النبي ﷺ لم يقتص في الخمر حداً.⁽³⁾

وأجيب: بأنه قد انعقد إجماع الصحابة على جلد الشارب واختلافهم إنما هو بعد الاتفاق على ثبوت مطلق الجلد.

ما يثبت به الحد:

ويثبت حد الشارب بالإقرار وبشهادة رجلين عدلين، فإن أقر أنه شرب الخمر وهو يعلم أنها خمر باختياره غير مكره على شربه أقيم عليه الحد. وكذلك إذا شهد عليه رجلان عدلان عند الحاكم بأنه شرب خمرا مختاراً وهو يعلم أنها خمر.

(1) أخرجه أحمد (12341).

(2) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه 7/377.

(3) أخرجه أبو داود في الحدود، باب: الحد في الخمر (3881).

واختلف الفقهاء في ثبوته بالرائحة:

فذهب المالكية إلى أنه يجب الحد إذا شهد بالرائحة عند الحاكم شاهدان عدلان؛ لأنها تدل على الشرب كدلالة الصوت والخط.

وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنه لا يثبت الحد بالرائحة لوجود الشبهة والرائحة تتشابه والحدود تدرأ بالشبهات.

ولاحتمال كونه مخلوطاً أو مكرهاً على شربه، ولأنَّ غير الخمر يشاركها في رائحتها، والأصل براءة الشخص من العقوبة، والشارع متشوف إلى درء الحدود.

شروط إقامة الحد:

يشترط فيمن يقام عليه الحد أن يكون عاقلاً بالغاً عالماً بحرمة الخمر مختاراً في شربها.

فلا يقام الحد على مجنون أو معتوه أو صبي أو جاهل بالحرمة كأن يكون قريب عهد بالإسلام ولا على مكره فإن الله قد رفع الحرج عنه.

وقد مر بك قوله ﷺ: "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه."

وإذا كان الإثم مرفوعاً فلا حد عليه؛ لأنَّ الحدَّ من أجل الإثم والمعصية، واشترط كثير من الفقهاء في إقامة الحد عليه أن يكون قد شرب شيئاً متفقاً على تحريمه.

أما إذا تناول من الشراب ما هو مختلف في كونه خمراً بين الفقهاء فإنه لا يقام عليه الحد؛ لأن الاختلاف شبهة والحدود تدرأ بالشبهات.

هذا ولا يشترط الإسلام في إقامة الحد على شارب الخمر عند جمهور الفقهاء خلافاً لأبي حنيفة.

فإذا اقتنى الخمر ذمي (يهودي أو نصراني) يعيش بيننا وجب على الحاكم أن يأمره بإزالتها.

وإذا شربها أقام عليه الحد؛ لأن الخمر محرمة في دينهم ولآثارها السيئة

وضررها البالغ في الحياة العامة والخاصة والإسلام يريد صيانة المجتمع الذي تظله راية الإسلام ويحتفظ به نظيفاً قوياً متماسكاً لا يتطرق إليه الضعف من أي جانب لا من ناحية المسلمين ولا من ناحية غير المسلمين، وهذا مذهب جمهور الفقهاء وهو الحق الذي لا ينبغي العدول عنه، أما الحنفية فقد رأوا أن الخمر وإن كانت غير مال عند المسلمين لتحريم الإسلام لها إلا أنها مال له قيمته عند أهل الكتاب وإن من أهرقها من المسلمين يضمن قيمتها لصاحبها وإن شربها مباح عندهم وإننا أمرنا بتركهم وما يدينون، وعلى هذا فلا عقوبة على من يشربها من الكتابيين. وعلى فرض تحريمها في كتبهم فإننا نتركهم؛ لأنهم لا يدينون بهذا التحريم، ومعاملتنا لهم تكون بمقتضى ما يعتقدون لا بمقتضى الحق من حيث هو.

التداوي بالخمر ونحوها:

يرى جمهور الفقهاء أن التداوي بالخمر بوجه خاص، والتداوي بالمحرّمات بوجه عام لا يجوز شرعاً، وذلك لما رواه الإمام أحمد في مسنده عن طارق بن سويد الجعفي أنه سأل رسول الله ﷺ عن الخمر فنهاه عنها فقال: إنما أصنعها للدواء، فقال: "إنه ليس بدواء ولكنه داء".

وروى أبو داود عن أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "إن الله أنزل الداء والدواء، فجعل لكل داء دواءً فتداؤوا ولا تتداؤوا بحرام." (1)

وقد كان العرب في الجاهلية يشربون أنواعاً من الخمر ليثقوا بها وطأة البرد وليثقوا بها في زعمهم على العمل الشاق، فلما جاء الإسلام نهوا عن ذلك؛ لأنها لا تدفع عنهم البرد ولا تقويهم على العمل كما يدعون بل هي سم قاتل كما سبق أن ذكرنا عند الكلام عن أضرارها.

و الإسلام يحلّ الطيبات ويحرّم الخبائث ولا خير في خبيث.

قال تعالى: ﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَتَأُولَىٰ أَلْبَابٍ لِّمَلَكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: 100/5].

(1) أخرجه أبو داود في الطب، باب: في الأدوية المكروهة (3376).

روى أبو داود أنَّ ديلم الحميري سأل النبي ﷺ قال: يا رسول الله إنا بأرض باردة نعالج فيها عملاً شديداً، وإنا نتخذ شراباً من هذا القمح نتقوى به على أعمالنا وعلى برد بلادنا، فقال رسول الله ﷺ: "هل يُسكر؟"، قال: نعم، قال: "فاجتنبوه"، قال: إن الناس غير تاركيه، قال: "فإن لم يتركوه فقاتلوهم".⁽¹⁾

ويرى بعضُ الفقهاء أن التداوي بالمحرم يجوز عند الضرورة، وذلك بأن يكون المريض في حاجة ماسة إليه، وليس هناك دواء يسد مسده في العلاج وقد وصفه له طبيب مسلم حاذق في الطب له خلق ودين، وبشرط أن يتناول منه بقدر الضرورة من غير تهاون في الدين..

وقد استدللَّ هؤلاء على ما ذهبوا إليه بقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: 173/2].

المخدرات وحكمها:

المخدراتُ كالحشيش والأفيون وما يشبهها في تخدير العقل وستره حرام عند جمهور الفقهاء على اختلاف مذاهبهم وإثمها كإثم الخمر، وعقاب متعاطيها كعقاب شاربها في الدنيا والآخرة؛ لأن هذه المخدرات تفتك بالجسم فتكا ذريعاً وتضر بالعقل ضرراً بالغاً يفوق الخمر كما قال الأطباء.

وليس في تعاطي الخمر وهذه السموم من منفعة تذكر بشهادة أهل الخبرة جميعاً وبشهادة كل من يتعاطاها فلا تكاد تسأل متعاطيها عنها حتى يقرَّ ويعترف بملء فيه أنها سامة، وأنه يعاني منها معاناة شديدة، وأنه ما لجأ إليها إلا فراراً من همه وحزنه ومشكلاته اليومية، وأنه يتمنى من أعماق قلبه أن يكفَّ عنها وأن يتوب إلى الله منها ومن كل المشروبات الضارة، وتراه يظهر من القلق والعجز وضعف الإرادة ما يجعلك ترقُّ لحاله، وتحمد الله الذي عافاك مما ابتلاه به.

ونحن نعلم أنَّ الشرع الحكيم إنما وضع رعاية لمصالح العباد في العاجل والآجل ومصالح العباد تتمثل في دفع المفاسد وجلب المنافع، فكلُّ ما يؤدِّي إلى

(1) أخرجه أبو داود في الأشربة، باب: النهي عن المسكر (3898).

جلب مفسدة ولا يؤدّي إلى جلب منفعة فهو حرام، فالمخدرات حرام؛ لأنها تجلب المفسدة وليس من ورائها منفعة.

والمفاسد التي تجلبها المخدرات كثيرة لا تنحصر ومن هنا لا يستطيع عاقل أن يفتي بحلها.

قال بعض فقهاء الحنفية: من أفتى بحل الحشيشة والخشخاش وهو الأفيون فإنه زنديق.

بل ذهب بعض الفقهاء كابن تيمية وابن القيم إلى القول بأنّ مَنْ أفتى بحل هذه المواد المخدرة فهو مرتد؛ لأنه أحلّ ما حرّم الله بنص الكتاب والسنة.

صحيح أن الحشيشة والأفيون وما إليها من المخدرات التي تؤكل أو تشرب أو تشم أو تحقن لم تكن على عهد رسول الله ﷺ ولا على عهد أصحابه وإنما القياس الصحيح يجعلها حراما لوجود الضرر البالغ فيها، وقد أحلّ الله لنا الطيبات وحرّم علينا الخبائث، وأمرنا بحفظ الضرورات الخمسة وهي الدين والنفس والعقل أو النسل والمال.

ولا شك أنّ في تعاطي هذه المخدرات ما يفسد هذه الضرورات ويمحقها.

قال تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 2/

[195].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: 29/4].

وقال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الْطَّيِّبُ﴾ [المائدة: 5/5].

وليس من اللازم المحتّم أن يردّ النص بتحريم كلّ شيء على حدة أو بخصوصية وإلا كانت النصوص عدد ذرّات الرمل وحبات الحصى وأوراق الشجر. وإنما وضع التشريع الحكيم للناس قواعدً كليّةً تدرج تحتها كل ما جدّ ويجدّ من المسائل الجزئية.

فما من صغيرة ولا كبيرة يحتاج إليها الناس في حياتهم إلا شملها تشريع الله ووسع بيانه.

والمجتهد في استنباط الأحكام يضع نصب عينيه هذه القواعد الكلية فيقيس عليها ما يشبهها ويرد إليها ما يندرج تحتها ويستنبط منها حكم ما يجد من الأمور المتصلة بها وينفي عنها ما لا يندرج تحتها.

ولا يكون المرء مجتهداً إلا بشروط خاصة نص عليها الفقهاء في كتبهم، ومن هنا وجب علينا أن نرد الأمر إلى أولي الأمر من العلماء الحاذقين المجتهدين، فهم الذين إليهم تنتهي الفتيا.

قال تعالى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43/16].

البنج ونحوه:

يجوز عند الضرورة كإجراء عملية جراحية أو رفع ألم حاد أن يعطي الطبيب شيئاً من البنج ونحوه بطريق الفم أو بطريق الشم أو بالحقن؛ لأنها ضرورة (والضرورات تبيح المحظورات) كما يدل عليه عموم قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: 173/2].

الاتجار بها:

وكما لا يجوز تعاطي هذه المخدرات لا يجوز الاتجار بها لما في ذلك من نشر المفساد وترويجها وحمل الناس على انتهاك حُرْمَاتِ الله تعالى.. بل إنَّ جُرم التاجر أعظم من جرم المشتري لها " فمن سن سنة سيئة فعلية وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة " كما في الحديث الصحيح.

وإثم المتجر بالمخدرات كإثم المتجر بالخمير، وقد عرفت فيما سبق أنَّ الله تعالى لعن في الخمر عشرة منهم: بائعها وشاربها، وحكم المخدرات كحكم الخمر لا اشتراكهما في العلة.

ومن هنا نعلم أنَّ المال الذي يكتسب عن طريق بيع هذه السموم حرام لا يجوز الانتفاع ولا التصدُّق به، ولا يجوز للعبد أن يحجَّ منه أو يعتمر أو يبني مسجداً ونحوه. فإن تاب وأتاب فليدخر عنده رأس ماله الذي بدأ به التجارة ثم يترك ما زاد

عليه لخزينة الدولة تنفقه في ميادين الإنتاج والمرافق العامة، أو يبني به مدرسة أو مستشفى أو ما أشبه ذلك وليحتسب أجره على الله تعالى، فإن شاء أعطاه وإن شاء منع.

والتوبة النصوح هي السبيل الموصول إلى الله تعالى، ومن تاب تاب الله عليه وأنسى الحفظه ذنوبه وأنسى كذلك معالمه وجوارحه صرحت بهذا الأحاديث الصحيحة.

زراعتها:

وتحرم زراعة هذه المخدرات بقصد بيعها أو تعاطيها كذلك للأسباب التي ذكرناها.

أما إن قامت جهة علمية بزراعة شيء من هذه المخدرات بقصد الانتفاع بها عند الضرورات الطبية أو إجراء التجارب عليها أو ما أشبه ذلك من المنافع فلا يحرم لعدم حصول الضرر ولوجود الضرورة والله أعلم.



باب في العتق

وإنما يصح ممن كلفا وللغريم رده إن سبقا إلا لعلم أو لطول حصلا ولو يكون قبل بيع نفذا في مسترق لم يكن تعلقا فبالصريح وبفك الرقبه وأن بهذا اليوم يقيده بلا أو دفع مكس وبلا ملك لنا فبهما العتق له تحققا ويوهبت لك نفسك يقع وأن بكاسقني أو اذهب قصدا وهو على بائه قد أعتقا ذاك على البيع وذا على الشرا وإن يقل إن اشتريتك فحرر كان يكون العبد نفسه اشترى والشقص ذو التدبير أم ولده في حالة التعليق والإنشا بمن كذا ممالكي عبيدي شمالا كالحكم في ما كان أو تحددوا وواجب بلا قضاء إن نذر وهو في خصوصه وما يعم في صيغة الحنث وعتق عضوه وفي الجواب كالطلاق في المثل

عتق بلا حجر ودين عرفا أو بعضه إن لم يكن مستغرقا أو أن يفيد بعد ما تمولا فلا يرد عتقه في مثل ذا حق به من لازم تحققا يكون والتحرير أو ما نسبه قرينة من مدح أو خلف جلا أو لا سبيل لي عليك معلنا إلا جوابا عن كلام سبقا ونحوه من كل لفظ اتبع عتقا أو اعزب في الجميع انعقدا إن هو والذي اشتراه علقا و ثمن رد على من اشترا فباشتراء فاسد ذاك استقر فاسد عقد فبه تحررا وولد لعبد من أمته يملكه أو لا رقيق فاستبن أما عبيد لعبيده فلا في كل من أملك حر أبدا إلا ببت في معين حصر والمنع من وطء وبيع أن يؤم تملكه للعبد أمر نفسه في كلها سيان إلا في الأجل

كذلك في إحداكما يثبت له حكم اختيار ما يشاء فعله
وأن حملت فله الوطء يحل في كل طهر مرة حتى تقل
وإن يكن لاثنين عتقه جعل فواحد بعته لا يستقل
إن لم يكونا بالبلغ أرسلوا وهاهنا الإبلاغ يكفي مسجلا
وإن دخلتما لذي فتدخل واحدة ففيهما لا يحصل
و الأبوان اعتقا على الولد وإن علوا بنفس ملك يستجد
وولد وإن يكن قد سفلأ كبنته أخ أو أخت مسجلا
وإن بإيصاء أو اعطا يحصل إن علم المعطي ولو لم يقبل
ومن له أعطي والولاء له كفى انتفاء علمه إن قبله
والجزء إن من بالغ لا يقبل فعتقه عليه لا يكمل
كان ولي لصغير قبلأ أو لم يكن قبوله محصلا
لا إن بإرث أو شراء دخلا وعنه دين فلبيع أهلا

(باب في العتق)

معنى العتق:

عَتَقَ: بفتح التاء يعتق بكسر التاء وضمها، وهو لازم يتعدى بالهمزة، يقال: أعتق السيد عبده، ويقال: عَتَقَ العبد أي: صار حرا (وإنما يصح ممن كلفا. عتق بلا حجر) أي: و نذب العتق لمن له التبرع وهو الرشيد رجلا أو امرأة، وكذا المريض و الزوجة في ثلثهما وهو من أعظم القُرْب حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النَّبِيَّ ﷺ قال: " مَنْ أعتق رقبةً أعتق الله بكلِّ عُضو منها عضواً من أعضائه من النَّار حتى الفرج بالفرج ⁽¹⁾، وأما المحجور عليه فلا يجوز عتقه، وكذا لا يجوز عتق المريض و الزوجة في أكثر من ثلث مالهما.

(1) متفق عليه: أخرجه البخاري في الكفارات، باب: قول الله تعالى: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: 89/5]، وأيضاً الرُّقَاب أُرْكَى (6221)، ومسلم في العتق، باب: فضلُ العتق (2776).

(ودين عرفا) أي: ومحل ندب العتق لمن له التبرع إن لم يكن عليه دين محيط بماله، فإن كان عليه دين محيط لم يجز عتقه، ففي الموطأ قال مالك: الأمر المجمع عليه عندنا أنه لا تجوز عتاقة رجل وعليه دين محيط بماله وأنه لا تجوز عتاقة الغلام حتى يحتلم أو يبلغ مبلغ المحتلم، وأنه لا تجوز عتاقة المولى عليه في ماله، وإن بلغ الحلم حتى يلي ماله اهـ.

(وللغريم رده إن سبقا. أو بعضه إن لم يكن مستغرقا) أي: وللغريم أي: غريم من أحاط الدين بماله رده العتق إن استغرق الدين جميعه أو رد بعضه إن لم يستغرق الجميع، فإذا أعتق المدين عبداً وليس له غيره، فإن كان الدين قدر ثمن العبد رد العتق وبيع العبد في الدين، وأولى إذا كان الدين أكثر، فإن كان الدين أقل كما إذا كان الدين ألفا والعبد يساوي ألفين فلصاحب الدين أن يرد ما قابل دينه فيباع من العبد بقدر الألف قل عن نصفه أو أكثر إن وجد من يشتري البعض وإلا رد الجميع (إلا لعلم) أي: إلا إن علم صاحب الدين المحيط بالعتق ولم يرده حين علم (أو) إلا (لطول حصلا) زمن العتق والطول عند مالك أن يشتهر بالحرية وتثبت له أحكامها بالموارثة وقبول شهادته، وعند ابن الحكم أن يزيد زمنه على أربع سنين بخلاف هبة المدين وصدقته فيردان ولو طال الزمان، والفرق أن الشارع في العتق متشوف للحرية (أو) إلا (أن يفيد) السيد (بعد ما تمولا) أي: ما لا يفيد الدين الذي عليه ولم يرد صاحب الدين العتق حتى أعسر المدين بل (ولو يكون قبل بيع نفذا) أي: ولو كانت إفادة المال قبل نفوذ البيع كما إذا كان البيع على الخيار بأن رد الحاكم عتق المديان وباع عليه العبد، ومعلوم أن بيع الحاكم على الخيار ثلاثة أيام فقبل مضي أيام الخيار أفاد السيد ما لا يفيد بالدين، فإن عتقه يمضي وليس للغريم رده، وهذا مبني على أن رد الحاكم رد إيقاف وكذا رد الغرماء، وأما رد الوصي فرد إبطال وكذا السيد على المشهور، وأما رد الزوج تبرع زوجته بزائد الثلث فقال أشهب: إبطال، وقال ابن القاسم: لا إبطال ولا إيقاف، قال الدردير: لقول المدونة في النكاح الثاني: لو رد عتقها ثم طلقها لم يقض عليها بالعتق ولا ينبغي لها ملكه اهـ.

قال: فلو كان إبطالا لجاز لها ملكه ولم يطلب منها تنفيذ عتقه، وقد يقال: هو

إبطال كما قال أشهب، ولكن لما كانت نجزت عتقه حال الحجر طلب منها ندبا تنفيذه عند زوال الحجر ورد الحاكم إن كان للغرماء فيأيقاف، وإن كان للسفيه فيأبطال لتزيله منزلة الوصي اهـ.

(فلا يرد عتقه في مثل ذا) راجع لما بعد إلا أي: فأبى العلماء الرد إن علم بالعتق ولم يرد إلخ. (في مسترق لم يكن تعلقا. حق به من لازم تحققا) أي: ومحل ندب عتق من له التبرع إن لم يكن تعلق بعين الرقيق حق لازم بأن لم يتعلق به حق أصلا أو تعلق به حق للسيد إسقاطه فإنه غير مضر لعدم لزومه لعينه، واحترز بذلك عما إذا تعلق حق بعينه قبل عتقه كما لو كان مرتها أو كان ربه مدينا أو تعلقت به جناية والسيد معسر في الثلاثة، فإن كان السيد موسرا صح العتق وعجل الدين والأرث ولو طرا اليسر بعد العتق وقبل بيعه أو بعده وقبل نفوذه كما مر.

صبيغ الإعتاق:

(أ) الصيغة الصريحة:

(فبالصريح وبفك الرقبه. يكون والتحرير أو ما نسبه) أي: و يكون الإعتاق بمادة لفظ إعتاق كأعتقتك، وأنت معتق، وأنا معتقك، أو بمادة فك الرقبه من الرقيّة نحو فككت رقبتك من الرقيّة، أو أنت مفكوك منها، أو أنا فاكُّ لها منها، أو بمادّة التحرير نحو حررتك وأنت محرر، وأنا محرر لك وأنت حر إن أطلقه أو قيده بالدوام والأبد بل (وإن بذا اليوم يقيده) أي: وإن قيده بزمان بأن قال: أنت حر في هذا اليوم أو الشهر أو العام فيكون حرا أبداً ويلغى تقييده، وفي المدونة: إن قال له: أنت حرّ اليوم من هذا العمل وقال: أردت عتقه من العمل لا الحرية صدق في ذلك بيمينه اهـ.

حال كون الصيغة الصريحة بما تقدم (بلا قرينة) تصرفها عن إرادة العتق كمقام (من مدح) للرقيق على عمل حسن أو ذم له على عمل قبيح، فإن قال: أنت حرّ في مقام مدحه أو ذمه وقال: أردت مدحه أو ذمه فلا يعتق بذلك (أو خلف جلا) بضم الخاء وسكون اللام أي: مخالفة لسيدته فيما أمره به أي: أنت تفعل فعل الحر في

العصيان وعدم الانقياد بأن خالفه وعانده فقال له: أنت حر وقال: لم أرد عتقه وإنما أردت زجره والتهكم به فلا شيء عليه (أو دفع مكس).

(ب) الصيغة غير الصريحة:

ويحصل الإعناق (ب) قوله لرقيقه (لا ملك لنا) عليك (أولا سبيل لي عليك معلنا. فبهما العتق له تحققا. إلا) أن يقول ذلك (جوابا عن كلام سبقا) له في عدم مطاوعته وعدم انقياده لأمره ونهيه فيصدق ولا يعتق عليه (و بوهبت لك نفسك يقع) أي: ويحصل الإعناق بقوله لرقيقه كوهبت لك نفسك وأعطيتك نفسك (ونحوه من كل لفظ اتبع. وإن بكاسقني) الماء ناويا به إعناقه فيعتق (أو اذهب قصدا. عتقا أو أعزب في الجميع انعقدا) أي: أو يقول له: اذهب ناويا به ذلك أو بقوله له: أعزب أي: أبعد بالنية للإعناق باسقني وما بعده وهي كذلك خفية، وأما وهبت لك نفسك فكناية ظاهرة يحصل بها الإعناق وإن لم ينو بها كالصريح فلا يرجع له قوله بالنية (وهو) أي: الرقيق (على بائعه قد أعتقا) فيرد ثمنه إن كان قبضه ولا يطلبه إن لم يقبضه (إن هو والذي اشتراه علقا. ذاك على البيع) أي: إن علق البائع عتقه على بيعه و أكد الضمير المستتر بالبارز ليصح عطف والذي اشتراه على ضمير الرفع المتصل ذاك على البيع راجع للبائع بأن قال: إن بعته فهو حر (وذا على الشراء) راجع للمشتري (وثنم رد على من اشترا) بأن قال: إن اشتريته فهو حر ثم باعه له عتق على البائع فيرد ثمنه.

(وإن يقل إن اشتريتك فحر. فباستثناء فاسد ذاك استقر) أي: وعتق الرقيق المعلق عتقه على شرائه على مشتريه بسبب الاشتراء الفاسد لعدم شرط من شروط الصحة أو وجود مانع منها؛ لأن الحقيقة الشرعية تشمل الفاسد أيضا في قوله لرقيق: إن اشتريتك فأنت حر عتق عليه بقيمته ورد البائع الثمن، ابن رشد: وعلى القول بأن البيع الفاسد لا ينقل الملك لا يحنث، فمن حلف بحرية عبده إن باعه وباعه بيعا فاسدا فلا يحنث (كأن يكون العبد نفسه اشترى) من ما لكه شراء فاسدا (فبه تحررا) ولا يفسخ الشراء لتشوف الشارع للحرية، ثم إن كان ما اشترى به الرقيق نفسه مما يملك فهو لسيده ولو فيه غرر كابق وشارد ولا شيء على العبد غيره وكأنه

انتزعه منه ثم أعتقه وإن كان مما لا يملك كخمر وخنزير فإن عين فلا شيء عليه ويراق الخمر ويقتل الخنزير وإلا فعليه قيمة رقبته.

قوله: (والشقص ذو التدبير أم ولده إلخ الأبيات الخمسة) المتضمنة قول الأصل: والشقص والمدبر وأم الولد وولد عبده من أمته وإن بعد يمينه والإنشاء فيمن يملكه أولى أو رقيق أو عبيدي أو مماليك لا عبيد عبده كأملكه أبداً أو وجب بالنذر ولم يقض إلا ببت معين. أي: وإن قال: المكلف: إن فعلت كذا أو إن لم أفعله فكل من أملكه حر وحنث عتق عليه الشقص أي: الجزء الذي ملكه من رقيق ويقوم عليه باقيه إن كان ملياً وعتق عليه المدبر أي: الذي علق عتقه على موته فينجز عليه بحنثه وأم الولد فينجز عتقها به وعتق عليه ولد أي: ابن وبنت عبده أي: الحالف من أمته أي: العبد إن كان مولوداً قبل انعقاد يمينه، بل وإن ولد بعد انعقاد يمينه فينجز عتقه بالحنث والإنشاء مبتدأ حذف خبره أي: كالتعليق في عتق ما ذكر في قوله: من يملكه حرّاً، وقوله: كل مملوك لي حراً، أو قوله: رقيقي أحرار، أو قوله: عبيدي أحرار، أو قوله: مماليك أحرار لا يعتق عبيد عبده في قوله: من يملكه إلخ لعدم تناولهم كل لفظ من الألفاظ السابقة؛ إذ ليسوا مملوكين له ولا عبيده بل لسيدهم العبد؛ لأنه يملك عندنا كأملكه أبداً، ووجب العتق بالنذر معلقاً كان كذا فعلي عتق رقبة، أو غير معلق فعلي عتق رقبة وإن نذره رشيد بدون تعليق أو به وحصل المعلق عليه وامتنع من الوفاء به (لا) الأولى لا يقضى أي: فلا يحكم الحاكم عليه فيهما إلا وعتق ببت أي: ناجز حاصل بصيغته أو بحصول المعلق عليه لا معلق قبل حصول المعلق عليه معين كعبيدي هذا أو عبيدي فلان حر فيقضى عليه بتنجز عتقه إن امتنع منه (وهو) أي: العتق (في خصوص متعلق به) كأن ملكت فلان، أو كل من أملكه من الحبش أو من مصر أو إلى عشرين سنة كإطلاق الخاص متعلقه في اللزوم (و) هو في (ما يعم) أي: عموم متعلقه ككل من أملكه حراً كإطلاق العام متعلقه ككل امرأة أتزوجها طالق في عدم اللزوم.

(والمنع والوطء وبيع أن يؤم) أي: وهو في منع للسيد من وطء الأمة التي علق عتقها ومنع من بيع للرقيق الذي علق عتقه (في صيغة الحنث) كأن لم يفعل كذا فأتمته فلانة حرة أو عبده فلان حر فيمنع من وطء الأمة وبيعها ويمنع من بيع

العبد حتى يفعله، ومفهوم حنث عدم منعه منهما في البر وهو كذلك (و) هو في (عتق عضوه) كيدك حرة كالطلاق لجزء الزوجة في سريانه لباقي الذات وعتق جميعها وهو في (تمليك العبد أمر نفسه) و تخبيره فيه وتوكيله عليه كتمليك الطلاق للزوجة في توفيق لزومه على رضا الملك.

(و في الجواب كالطلاق في المثل في كلها سيان) أي: وهو في جوابه أي: تمليك العتق كالطلاق، ابن القاسم - رحمه الله تعالى-: من ملك عبده عتقه وقال له: أعتق نفسك في مجلسك هذا وفوض ذلك إليه فقال: اخترت نفسي، فإن قال العبد: نويت بذلك العتق صدق وعتق؛ لأن هذا من أحرف العتق وإن لم يرد به العتق فلا عتق له، ابن يونس: فرق بين قول العبد: اخترت نفسي، وقول الزوجة المملكة: اخترت نفسي؛ لأن اختيار العبد نفسه يكون بغير عتقه كبيعه وهبته واختيار الزوجة نفسها لا يكون إلا بالطلاق، وقال أشهب: يعتق العبد بقوله: اخترت نفسي وإن لم يرد به العتق واستثنى من تشبيه العتق بالطلاق فقال: (إلا) العتق (في الأجل) أي: لأجل كان حراً بعد سنة، فليس كالطلاق لأجل كانت طالقاً بعد سنة في التنجيز بمجرد قوله، فلا ينجز العتق ويبقى الرقيق على حكم رقه في خدمته لا في وطئه إن كان أمة إلى تمام الأجل فينجز عتقه (كذا في) قوله لأمتيه: (إحداكما) حرة ولا نية له في عتق واحدة منهما بعينها (يثبت له. حكم اختيار ما يشاء فعلة) أي: فله الاختيار لأمة منهما للعتق والآخرى للبقاء على الرقية بخلاف من قال لزوجته: إحداكما طالق ولا نية له فتطلقان معا ولا اختيار.

(وإن حملت فله الوطاء يحل. في كل طهر مرة حتى تقل) أي: وإلا قوله لأمته: إن حملت مني فأنت حرة فله وطؤها في كل طهر من حيضها مر والبعد عنها فإن حملت عتقت، وإن حاضت فله وطؤها بعد طهرها منه مرة وهكذا حتى تحمل، وإن قال لزوجته: إن حملت فأنت طالق ووطئها نجز عليه طلاقها.

(وإن يكن لاثنتين عتقه جعل. فواحد بعتقه لا يستقل) أي: وإن جعل مالك الرقيق عتقه مفوضاً لشخصين اثنين معا فلا يستقل أحدهما بعتقه إن لم يكونا رسولين، فإن كانا رسولين فلكل الاستقلال بعتقه، وهذا معنى قوله: (إن لم يكونا بالبلاغ

أرسلا إلخ البيت) وإن قال السيد: لأمتيه إن دخلتما لذي) أي: لهذه الدار فأنتما حرتان أو قال الزوج لزوجتيه: إن دخلتما هذه الدار فأنتما طالقتان (فتدخل) بها (واحدة) من الأمتين أو الزوجتين ولم تدخل الأخرى منهما (ففيهما لا يحصل) أي: فلا شيء عليه فيهما أي: الأمتين وكذا الزوجتان حتى يدخلها جميعا عند ابن القاسم حملا لكلامهما على كراهة إجماعهما فيها لما يحصل بينهما من التخاصم، وقال أشهب: تعتق الداخلة فقط لاحتمال أن المراد إن دخلت يا فلانة فأنت حرة، وإن دخلت يا فلانة فأنت حرة.

ثم أشار إلى ثلاث مسائل: العتق بالقرابة والعتق بالشين والعتق بالسراية ورتبها هكذا فقال: (و الأبوان أعتقا على الولد. وإن علوا بنفس ملك يستجد. وولد وإن يكن قد سفلا. كبنته أخ أو أخت مسجلا) أي: وعتق بنفس الملك بذات الملك و الإضافة للبيان أي: بالملك أي: بمجرد الملك من غير توقف على حكم الأبوان نسبا لا رضاعا وإن علوا والولد نسبا وإن سفل مثلث الفاء كبت بكاف التمثيل وفي نسخة باللام أي: وإن سفل حال كونه لبنت وهي أولى للنص على المتهم وعتق بالملك أخ وأخت نسبا مطلقا شقيقين أو لأب أو أم، وضابط ما ذكره المصنف أنه يعتق بالملك الأصول والفروع والحاشية القريبة، ومحل العتق في الجميع إن كان المالك رشيداً وكان هو والرقيق مسلمين أو أحدهما لا كافرين؛ إذ لا نتعرض لهما إلا إذا ترافعا إلينا وحصول الملك مطلقا.

(وإن بايضاء أو إعطا يحصل) فيعتق ولا يباع في دين على المالك (إن علم المعطى) بالكسر أنه يعتق على المعطى بالفتح ولا يكفي العلم بالقرابة هنا على المعتمد بخلاف باب القراض والوكالة والصدّاق فيكفي العلم بالقرابة فيهما كما مر وإن لم يعلم بالعتق، والفرق المعاوضة فيها بخلاف ما هنا (ولو لم يقبل) المعطى بالفتح (ومن له أعطى والولاء له. كفى انتفاء علمه إن قبله) أي: وولاؤه له أي: للمعطى بالفتح ولو لم يقبل فالأولى تأخيرها هنا ليرجع لكل من العتق والولاء مع علم المعطى بالكسر، ومفهوم الشرط أنه إذا لم يعلم المعطى بالكسر بأنه يعتق، فإن قبل المعطى بالفتح عتق عليه إن لم يكن عليه دين وإلا بيع فيه وإن لم يقبل لم يعتق ولم يبيع في دين عليه لعدم دخوله في ملكه وهو ظاهر إلا أن النقل أنه إذا لم

يكن عليه دين عتق عليه مطلقا قبل أو لم يقبل علم المعطى أو لم يعلم ولو أعطاه جزء قريبه عتق ذلك الجزء.

(والجزء إن من بالغ لا يقبل. فعتقه عليه لا يكمل) أي: ولا يكمل عليه العتق في إعطاء جزء من قريبه لم يقبله كبير رشيد ولا عبرة بقبول صغير أو سفيه، بل يقتصر على عتق الجزء المعطى، فإن قبله الكبير قوم عليه باقيه وعتق الكل (كان ولي لصغير قبلًا. أو لم يكن قبوله محصلا) أي: وقبله ولي صغير أو سفيه فلا يكمل أو لم يقبله الولي؛ إذ لا يلزمه القبول لمحجوره والجزء للمعطى حر على ما تقدم (لا إن) ملك من يعتق عليه كله أو بعضه (بإرث أو شراء دخلا. وعنه دين) أي: والحال أن عليه ديناً (فلبيع أهلا) أي: فبياع في الدين ولا يعتق ولو علم بائع أنه يعتق على المشتري؛ إذ لا يستقر في ملكه وهو مدين حتى يعتق عليه، فإن لم يكن عليه دين عتق بنفس الملك، وقوله: لا إن يرث عطف على بهبة، وفيه إشارة لتقييد ما قبل المبالغة أي: الشراء والإرث بعدم الدين.

ثم أشار إلى العتق بالشين وهو المثلة فقال:

وإن لشين برقيقه عمد	فالعتق بالحكم ولو أم الولد
أو برقيق لرقيقه اجترا	أو لابنه الصغير لا من كبرا
غير سفيه ورقيق يستحل	وغير ذمي بمثله فقل
وغير زوجة وغير ذي مرض	في زائد الثلث ودين مفترض
كقلع ظفر قطع بعض إذن	أو جسداً أو سحلها أو سن
أو خرم أنف مطلقا حلق شعر	رفيعة أو لحية من ذي تجر
أو وسم وجهه بنار لا سواء	وفي سواها فيه قولاً من رواه
والقول للسيد في نفي العمد	لا في ادعاء عتق بمال انعقد
ركله بالحكم حيث أعتقا	جزء إذا كان له الذي بقا
كأن بقي لغيره إن دفعاً	قيمته بيوم حكم وقعا
أو أسلم المعتق أو من حرراً	وكان بالقيمة فيه موسراً
وإن يكن أيسر بالبعض فقط	أعتق ما قابله بلا شطط
وفضلت حصة غير أشركا	عما لمن فلس حكماً تركا

وعتقه بالاختيار حصلا
 إن كان جزؤه ابتداء أعتقا
 وأول من معتق تعددا
 وحيث كان دفعة أو جهلا
 أن أيسرا بحط كل قدرا
 والعتق في ثلث مريض عجلا
 والميت لا تقويم عنه مسجلا
 وكاملا بماله يقوم
 من عتقه والبيع منه نقضا
 كنقص تأجيل من الثاني طرا
 وأحد الأمرين إن يختار فلا
 وأن بمنعه لعسر حكما
 كعسره من فعل عتق صدرا
 بشرط أن يكون بين العسر
 وقبله أحكامه كالقن في
 وإن بقيمة الشريك أعسرا
 ولا قبول مال غير يلزم
 في ذمة المعسر عن وجه الرضا
 ومعتق حصته مؤجلا
 ليعتق الجميع لأن قضا الأجل
 إلا إذا الثاني بعث بتلا
 وأن يدبر حظه من أيسرا
 لأن يكون كله رقيقا
 والعيب إن كان بدعوى المعتق
 يحق الاستخلاف للذي ادعى
 وإن أجاز سيد أو أذننا

لا أن يكن جبر كارث دخلا
 لا إن يكن تحرير بعض سبقا
 قوم باقيه عليه مفردا
 باد بعث فجميع حملا
 معا وإلا فعلى من أيسرا
 إن كان مأمونا وإلا أمهلا
 إن لم يكن أوصى بأن يكملا
 بعد امتناع من شريك يعلم
 لما من التقويم فيه فرضا
 كما إذا كاتبه أو دبرا
 يصح منه بعد أن ينتقلا
 مضى فأن أيسرا لن يقوموا
 بثمن الحصة ثم أيسرا
 والعبد وقت عتق جزئه حضر
 كلحد والميراث فاقف ما قفي
 فالعبد عن سعي لها لن يجبرا
 ولا بقاء ماله يقوم
 من المشارك الذي قد أعرضا
 فالدفع والتقويم عنه عجلا
 وأخر التقويم إن بعد حصل
 فحصة الأول عما أجلا
 تقاوياء بعد تقويم يرا
 أو كله مدبر تحقيقا
 وفيه ذو الحصة لم يصدق
 من منكرا والحق حيث امتنعا
 لعبد في عتق جزء معلنا

فهو بمال سيد يقوم وبيع معتق به يتم
 قوله: (وإن لشين برقيقه عمدا ... إلخ البيتين) أي: وعتق وجوبا بالحكم
 لا بمجرد التمثيل إن عمده سیده بفتح الميم أي: تعمد لشين أي: عيب ومثله، ويدل
 على قصد المثلة قرائن الأحوال، واحترز بالعمد عن الخطأ وعن عمد الأدب أو
 مداواة برقيقه ولو أم ولده أو مكاتبه أو رقيق رقيقة الذي ينتزع مال رقيق مكاتبه أو
 مثل أب برقيق لولد له صغير أو كبير سفيه فيعتق بالحكم على الأب ويغرم قيمته
 لمحجوره والولد الكبير الرشيد كأجنبي (غير سفيه) فاعل عمد (و) غير (رقيق)
 (وغير ذمي) مثل (بمثله) أي: مثل مسلم بعده الذمي أو المسلم أو مثل الذمي بعده
 المسلم فقلوه بمثله بكسر الميم واللام أخره هاء الضمير راجع للذمي أي: غير ذمي
 بذمي ومنطوقه ثلاث صور، ومفهومه صورة واحدة وهي مثل ذمي بذمي وكأنه قال:
 إن مثل الرشيد الحر المسلم برقيقه ولو كافرا عتق عليه بالحكم، ومفهومه أن الصبي
 والمجنون والسفيه والعبد إذا مثلوا برقيقهم لم يعتقوا عليهم وكذا الذمي بذمي ما لم
 يترافعا إلينا.

(وغير زوجة وغير ذي مرض. في زائد الثلث) منطوقه صورتان مثل صحيح غير
 زوجة برقيقه فيعتق عليه بالحكم مطلقا إذا كان متصفا بالصفات المتقدمة أو مثلت
 زوجة أو مريض برقيقه في محمل الثلث لا أزيد، ومفهوم صورة وهي تمثيلها
 فيما زاد عليه فلا يعتق إلا أن يجيزه الزوج أو الوارثة ويعتق عليهما الثلث فدون
 (و) غير (دين يفترض) أي: مدين، فإن مثل مدين بعده لم يعتق عليه وظاهره ولو
 طرأ الدين بعد المثلة وقبل الحكم عليه بالعتق فلغرمائه ردُّه وهو كذلك على مقتضى
 كلام أبي الحسن.

ثم شرع في أمثلة المثلة التي توجب الحكم بالعتق بقوله: (كقلع ظفر) لأنه
 لا يخلف غالبا إلا بعضه وهو شين و(قطع بعض إذن) أو شرطها كما في ابن عرفة
 (أو) قطع بعض (جسد) من أي موضع ويدخل فيه الخصاء والجب، ولو قصد
 بذلك استزادة الثمن فيعتق بالحكم، فلو لم يحصل حكم كما هو شأن زماننا فهو
 على رقه ويبيعه صحيح (أو سحلها أو سن) أي: أو قطع سن أي: قلعها أو سحلها
 أي: بردها بالمبرد ويسمى المسحل بكسر الميم، وما ذكره في السن ومثله السنان

هو الراجح، وأما الأكثر فباتفاق (أو خرم أنف مطلقاً) رجل و أنثى (إلا لزنية) أو (حلق شعر) رأس أمة (رفيعة أو لحية) عبد (من ذي تجر) أي: تاجر لكن المعتمد أنهما لا يعتقان به فكان الأولى أن لا يذكر حلق ما ذكر من أمثله المثلة لعودهما لأصلهما في زمن قليل (أو وسم وجهه بنار لا سواه) أي: الوجه من الأعضاء بالنار فليس بمثلة وهو ضعيف، والراجح مذهب المدونة أنه مثله إن تفاحش.

(وفي سواها) أي: سوى النار (فيه) أي: في الوجه كوسمه في وجهه بمداد وإبرة على ما يفعله الناس (قولا من روا) أي: قولان بالعتق وعدمه؛ لأنه يفعل للزينة وهو قول ابن القاسم، والراجح أنه مثله إن كان بالوجه وإلا فلا (والقول للسيد) بيمين إذا مثل بعبد (في نفي العمد) وأنه وقع منه خطأ أو لتداو وادّعى العبد أنه عمد به المثلة كذا الزوج إذا ادّعى الخطأ أو الأدب لزوجته وادعت العمد بجامع الإذن في كل ماله. سحنون: إلا أن يكون السيّد أو الزوج معروفاً بالعداء والجراءة فلا يصدق.

(لا في ادعاء أعتق) لعبده (بمال انعقد) أي: عليه، فليس القول للسيد بل للبعد بيمين أنه أعتقه مجانا؛ لأن الأصل عدم المال في العتق بالسراية بقوله: (وكله بالحكم حيث أعتقا. جزء إلخ البيتين) أي: وعتق بالحكم جميعه أي: العبد إن أعتق سيده الحر المكلف المسلم الرشيد جزء من رقيقه القن أو المدبر لأجل أو أم ولد أو المكاتب والباقي له أي: لسيده المعتق موسرا أو معسرا فيعتبر فيمن يعتق عليه بالسراية ما يعتبر فيمن يعتق عليه بالمثلة، فإذا أعتق الذمّي بعض عبده الذمي لم يكمل عليه وكذا المدين والزوجة والمريض في زائد الثلث كأن بقي لغيره أي: لغير سيده المعتق للجزء بأن كان الرقيق مشتركا بين اثنين أو أكثر فأعتق أحد الشركاء نصيبه فإنه يقوم عليه باقيه.

ويعتق بشروط ستة: أشار للأول بقوله: (إن دفعا. قيمته بيوم حكم وقعا) أي: يوم الحكم عليه بالعتق أي: أنها تعتبر يوم الحكم لا يوم العتق والأظهر أنه لا يشترط الدفع بالفعل كما هو ظاهره كابن الحاجب وغيره فتعتق حصة الشريك

بقيمتها يوم الحكم وإن لم يقبضها إلا بعد العتق كما قاله ابنُ مرزوق ولثانيها بقوله: (إن أسلم المعتق أو من حرراً) أي: وإن كان السيد المعتق للجزء مسلماً أو العبد مسلماً ومعتقه كافر وشريكه كذلك نظراً لحق العبد المسلم، فإن كان الجميع كفاراً لم يقيم إلا أن يرضى الشريكان بحكمنا ولثالثها بقوله: (وكان بالقيمة فيه موسراً. وأن يكن أيسر بالبعض فقط. أعتق ما قابله بلا شطط) أي: وإن أيسر المعتق بقيمة حصّة شريكه أو ببعضها فمقابلها هو الذي يعتق فقط ولا يقوم عليه ما أعسر به ولو رضي الشريك باتّباع ذمّته ولرابعها بقوله: (وفصلت) قيمة (حصّة غير أشركا. عما لمن فلس حكماً تركا) وتقدم أنه يترك له قوته والنفقة الواجبة عليه لظن يسرته ويبيع عليه الكسوة ذات المال إلى آخر ما تقدّم وجعل هذا شرطاً مستقلاً فيه مسامحة؛ إذ هو في الحقيقة تفسير لما قبله كأنه قال: بأن فصلت إلخ، ويدلُّ على هذا أنه لم يقرنه بأن كما في الذي قبله والذي بعده ولخامسها بقوله: (وعتقه بالاختيار حصلاً. لا إن يكن جبراً) كدخول جزء من يعتق عليه في ملكه (كإرث دخلاً) فإنه لا يقوم عليه ولا يعتق جزء الشريك ولو مالياً ولسادسها بقوله: (إن كان جزؤه ابتداءً أعتقاً) لإفساد الرّقبة بإحداث العتق فيها (لا إن يكن تحرير بعض سبقاً) أي: إلا إن كان العبد حرّ البعض قبل العتق فلا يقوم على من أعتق البعض الرق؛ لأنه لم يبتدئ العتق كما لو كانا لعبد بين ثلاثة فأعتق أحد الشركاء حصّته وهو معسر فلم يقيم عليه ثم أعتق الثاني حصته فلا يقوم عليه حصّة الثالث ولو كان الثاني ملياً، وقد علمت أن الشروط في الحقيقة خمسة كما قاله التتائي والله أعلم.

ثم رتبَّ على الشرط الأخير قوله: (وأول من معتق تعدداً. قوم باقية عليه مفرداً) أي: و لو أعتق الأول فالثاني قوم نصيب الثالث على الأول؛ لأنه الذي ابتداءً العتق إلا أن يرضى الثاني بالتقويم عليه فيقوم عليه، ولو طلب الأول التقويم على نفسه ولا مقال له نص عليه المصنف (وحيث كان دفعة أو جهلاً ... إلخ البيتين) أي: وإلا يكن العتق مرتباً بأن أعتقاه معاً أو مرتباً وجهل الأول قوم نصيب الثالث عليهما، وإذا قوم عليهما فعلى قدر حصصهما إن أيسرا معاً وإلا فعلى الموسر منهما يقوم الجميع.

(والعتق في ثلث مريض عجلاً. إن كان مأمونا وإلا أمهلاً) أي: وإن أعتق شقصاً له في رقيق وهو صحيح ثم مرض مرضاً مخوفاً أو أعتقه وهو مريض كذلك وهو مليء فيهما عجل نصيب شريكه عليه في ثلث مال مريض مرضاً مخوفاً سابق على عتق الشقص أو متأخر عنه على الصواب؛ لأن المعتبر يوم التقويم لا يوم العتق أمَّن أي: تغير مال المريض بأن كان عقاراً ومفهوماً أنه إن لم يؤمن ماله فلا يعجل التقويم عليه بل يؤخر، فإن صحَّ صحة بيّنة قوم عليه في جميع ماله الذي يترك للمفلس، وإن مات قوم في ثلثه يوم التقويم.

(والميت لا تقويم عنه مسجلاً. إن لم يكن أوصى بأن يكمل) أي: وإن أعتق شقصه في رقيق وهو صحيح أو مريض ولم يطلع عليه إلا بعد موته أو أوصى بعتقه بعد موته فلا يقوم الرقيق المعتق بعضه على شخص ميت لم يوص بتكميل عتق الرقيق؛ لانتقال المال لوارثه بمجرد موته، فإن كان أوصى به قوم في باقي ثلثه.

(وكاملاً بماله يقوم. بعد امتناع من شريك يعلم من عتقه) أي: وإذا قوم من أعتق بعضه وهو مشترك قوم كاملاً مقدراً رقه كله ثم تقسم قيمته على الشركاء بحسب حظوظهم فيه ويحكم على معتق بعضه بدفع حصة شريكه من قيمته كاملاً ولا يقوم نصيب الشريك وحده لنقص قيمته عما يستحقه من قيمته كاملاً حال كونه مصحوباً بماله أي: الرقيق إن كان له مال؛ لأنه يزيد في قيمته وإنما يقوم على المعتق بعد عرض عتق باقيه على شريكه وامتناع شريكه من العتق أي: من عتق نصيبه.

(والبيع منه نقضاً. لما من التقويم فيه فرضاً. كنقض تأجيل من الثاني طراً.. إلخ البيت) أي: وإن أعتق أحد الشريكين نصيبه في الرقيق وهو مليء ثم باع شريكه نصيبه عالماً بعتق شريكه أولاً نقض أي: رد له أي: التقويم بيع حاصل منه أي: الشريك وإن أعتق أحد الشريكين الموصر نصيبه من الرقيق المشترك عتقاً ناجزاً وأعتق الآخر نصيبه منه لأجل أو دبره أو كاتبه نقض تأجيل الثاني أي: عتقه نصيبه لأجل أو تدبيره أو كتابته ويقوم كاملاً على من نجز عتق نصيبه أولاً.

(وأحد الأمرين إن يختر فلا. يصح منه بعد أن ينتقلاً) أي: وإن أعتق أحد الشريكين المليء نصيبه في رقيق وخير شريكه في عتق نصيبه أو تقويمه فاختر

أحدهما ثم أراد الانتقال إلى اختيار الآخر فلا ينتقل بعد اختياره أحدهما أي: العتق أو التقويم (وإن بمنعه لعسر حكما. مضى فإن أيسر لن يقوم) أي: وإذا أعتق أحد الشريكين المعسر نصيبه في الرقيق المشترك فحكم بجواز بيعه أي: جواز بيع شريكه حصة لعسره أي: المعتق ثم أيسر بعد الحكم مضى الحكم بالبيع فلا يعدل عنه إلى التقويم على المعتق (كعسره) أي: المعتق (من قبل عتق صدرا. من ثمن الحصة ثم أيسرا) المعتق فقام شريكه حين يسره فلا يقوم عليه نصيب شريكه (بشرط) أن يكون المعتق (بين) أي: ظاهر (العسر) حين إعتاقه نصيبه وعلمه الناس وشهدوا بأن شريكه لم يطلب التقويم لعسره (والعبد وقت عتق جزئه حضر) أي: كان حاضراً بالبلد حين عتق شقصه، فإن كان غائبا وقدم بعد يسر المعتق فإنه يقوم عليه وكذا إذا لم يكن المعتق بين العسر حين إعتاقه (وقبله) أي: التقويم (أحكامه) أي: الرقيق المعتق بعضه (ك) أحكام (القن) أي: خالص الرقية (في). كالحدود والميراث فاقف ما قفى. وإن بقيمة الشريك أعسرا. فالعبد عن سعي لها لن يجبرا) أي: وإن أعتق أحد الشريكين حصة من الرقيق المشترك بينهما وهو معسر وطلب الشريك المتمسك بجزئه الرقيق من الرقيق أن يسعى في اكتساب مال يدفعه له في جزئه الرقيق ليتكامل عتقه أو طلب العبد ذلك من سيده فلا يلزم استسعاء العبد أي: سعيه في تحصيل مال يشتري به بعضه الرقيق من مالكة لتتم حريته أي: لا يلزم العبد إن طلبه السيد ولا يلزم السيد إن طلبه العبد (ولا قبول مال غير يلزم. لا بقاء ما به يقوم. في ذمة المعسر عن وجه الرضا... إلخ البيت) أي: وإن دفع أجنبي مالا للمعسر الذي أعتق شقصه أو للعبد ليدفعه للشريك المتمسك بجزئه الرقيق لتكميل عتقه فلا يلزمه قبول مال الغير لتكميل عتق الرقبة به وإن كان معتق الشقص معسراً ورضي شريكه بتقويم حصة عليه وتخليد قيمتها في ذمته إلى يسره فلا يلزم تخليد القيمة في ذمة المعتق شقصه المعسر برضا الشريك الذي لم يعتق شقصه.

(ومعتق حصة) من الرقيق المشترك عتقا (مؤجلا) كسنة بأن قال: أنت حر بعد سنة (فالدفع والتقويم عنه عاجلا. ليعتق الجميع؛ لأن قضا الأجل ... إلخ البيت) أي: قوم الرقيق كله عليه ليعتق جميعه أي: الرقيق عنده أي: الأجل فلا يعجل عتق شقص المعتق؛ لأنه خلاف ما وقع؛ إذ هو مؤجل بسنة ولا شقص شريكه لتبعيته في

العتق لشقص من أجل العتق بسنة (إلا إذا الثاني بعث بتلا) أي: إلا أن يبت أي: ينجز الشريك الثاني عتق نصيبه (فحصة الأول عما أجلا) أي: فيبقى نصيب الأول على حاله من عتقه للأجل.

(و إن يدبر حظه من أيسرا. تفاويه بعد تقويم يرا) أي: وإن دبر شريك حصته من رقيق أي: علق عتقها على موته تفاويه أي: تزايد الشريكان في قيمة الرقيق حتى يقف على أحدهما ويسلمه له الآخر (لأن يكون) العبد (كله رقيقا) إن وقف على المتمسك (أو كله) أي: العبد (مدبر تحقيقا) إن وقف على المدبر قال البناني: ما درج عليه المصنف من المقاواة، قال في التوضيح: هو المشهور، قال: وروي عن مالك رحمه الله أنه يقوم على المدبر فيكون مدبرا كله تنزيلا للتدبير منزلة العتق قوله: (والعيب إن كان بدعوى المعتق إلخ البيتين المتضمنين قول الأصل: وإن ادعى المعتق عيبه فله استحلافه أي: وأن أعتق موسر حظه من رقيق مشترك ولما أريد تقويمه عليه ادعى المعتق بكسر التاء عيبه أي: الرقيق عيبا خفيا تنقص قيمته به كالسرقة والإباق ولا بينة له عليه وأن شريكه المتمسك علمه وأنكر شريكه علمه فله أي: المعتق استحلافه أي: الشريك المتمسك.

(وإن أجاز سيد أو إذنا ... إلى قوله ... في عتق جزء معلنا) أي: وإن أعتق عبد شقصا له من عبد، فإن كان قد أذن السيد الأعلى الحر لعبد في عتق شقصه أو لم يأذن له فيه ولكن أجاز السيد عتق عبده جزء له من عبد مشترك قوم العبد المعتق شقصه كله في مال السيد إلا على الحر؛ لأنه المعتق في الحقيقة والولاء له، فإن كان للسيد مال يفي بحصة شريك عبده غير عبده فواضح وإن لم يكن له مال غير عبده واحتيج في تكميل عتق العبد الأسفل لبيع العبد الأعلى المعتق بكسر التاء بيع العبد الأعلى المعتق ودفع من ثمنه حصة شريكه من قيمة عتيقه.

ثم قال رحمه الله تعالى:

وإن يكن أعتق أول الولد لم يعتق الثاني ولو كان انفقد
وإن جنينها ببطن حررا فهو به حر كما إن دبرا
وإن لأقصى حملها تأخرا إلا لزوج مرسل قد حضرا
فإنما يكون ذاك في الأقل إذ كونه فيما يزيد محتمل

عتق لدين وجنينها يرق
يصح الاستثناء فيما حملا
من عتقه حتم على من حجرا
من سيد من عتقه له لزم
لأجل أن يبتاع ممن هو له
يلزمه شيء بما قد فعلا
وئمننا يغرم حيث فرطا
من مشتر عليه والولا استحق
فهو كما مر بحكم بين
وبائع له ولاؤه استقرر
وحكمه الرق إذا ما بقيا
عبيدا أو أوصى بعتقهم وحض
وثلثهم أوصى بعتقه وحث
فقرعة كقسمة لها ترد
يقول ثلث كل أو ثلثهم
ومن يقدمه ففيه يتبع
إلا إذا ما المال منه استثنيا
برقه شاهد عدل مفردا
مع حلف من سيد والغرما
فالمال يستأنى به ويجتهد
أن لم يزالا يسمعان سرمدا
والمال من بعد يمينه استحق
أن أباه عتق عبد أسلفا
والحكم بالتقويم عنه نفيا
بأنه بعتق حظه انفردا
إن كان من شاركه قد أيسرا

وبيعها مجوز وإن سبق
وهكذا في البيع والعتق فلا
ولا يجوز من ولي اشترا
بماله كمن له الإذن انعدم
والعبد إن مالا لشخص بذله
وإن يقل لنفسك ابتعني فلا
إن مال عبده عليه اشترطا
وبيع فيه والرجوع لا يحق
كقوله ابتعني لأن تعتقني
وإن يقل لنفسي ابتعني فحر
إن كان مال العبد معه استثنيا
وإن يكن أعتق في حال المرض
ولو بتعيين وقد ضاق الثلث
أو كان من أكثر قد سمى عدد
إلا إذا رتب أو أنصافهم
ففي الجميع هاهنا لا يقتصر
وسيد بالدين منه قفيا
وحكمه الرق إذا ما شهدا
أو إن ديننا عتقه تقدما
وإن شهيد بالولا له انفرد
أو شاهدان بالسماع شهدا
بأنه الوارث أو مولى العتق
وأحد الوارث حيث اعترفا
لما يجرز إقراره وألغيا
وإن على الشريك في عبد شهد
فحظ شاهد فقط تحررا

وأكثر الناس على النفي جراً كالاتفاق عنه حيث أعسرا
 قوله: (وإن يكن أعتق أول الولد. لم يعتق الثاني ولو كان انفقد) أي: وإن أعتق
 رشيد أول ولد تلده أمته من زوجها فولدت ولدين توأمين في بطن ذكرين أو أنثيين
 أو ذكر وأنثى عتق أولهما خروجاً حياً أو ميتاً ولم يعتق الثاني إن نزل الأول حياً بل
 ولو انفقد أي: مات الأول فلا عتق للثاني (وإن جنيها ببطن حرراً. فهو به حر
 كما إن دبراً) أي: وإن أعتق المالك الرشيد جنيهاً في بطن أمته من زوجها أو دبره
 أي: دبر السيد الجنين فما تلده من هذا الحمل فهو حرٌّ إن كان أعتقه ومدبر إن كان
 دبره (وإن لأقصى حملها تأخراً) أي: وإن ولدته لأطول مدة الحمل خمس سنين في
 كل حال (إلا لزوج) للأمة (مرسل قد حضراً) أي: مرسل عليها أي: الأمة ولم
 يظهر حملها حين عتق جنيهاً أو تدبيره فيعتق أو يدبر من ولدته أقل من أقله أي:
 زمن الحمل بأن ولدته لأقل من ستة أشهر إلا خمسة أيام، وهذا معنى قوله:
 فإنما يكون ذاك في الأقل إلخ البيت قوله: (وبيعها مجوز وإن سبق. عتق لدين و
 جنيها يرق) أي: وإن فلس من أعتق جنين أمته وهي حامل من غيره بيعت الأمة
 بجنيها لوفاء دين سيدها إن سبق العتق لجنيها دين على سيدها الذي أعتق جنيهاً،
 ولا مفهوم لسبق الدين فإنه لو سبق عتقه فتباع وهي حامل أيضاً ورق.

(وهكذا في البيع والعتق فلا. يصح الاستثناء فيما حملاً) أي: وإذا بيعت الأمة
 الحامل أو أعتقت فلا يستثنى جنيهاً ببيع أو عتق، ولذا إذا سبق عتقه الدين فلا تباع
 حتى تضعه (ولا يجوز من ولي اشتراً. من عتقه حتم عليه حجراً) أي: ولا يجوز
 اشتراء ولي أب أو غيره من أي: رقيق يعتق على ولد صغير كأحد أصوله وإخوته
 (بماله) أي: الصغير وإن اشتراه فلا يعتق على الصغير.

(كمن له الإذن انعدم. من سيّد من عتقه له لزم) أي: كما لا يجوز اشتراء عبد لم
 يؤذن له في التجارة من أي: رقيقاً يعتق على سيده كأصله وفرعه وحاشيته القريبة
 قوله: (والعبد إن مالا لشخص بذله... إلخ الأبيات السبعة المتضمنة قول الأصل:
 وإن دفع عبد مالا لمن يشتريه به فإن قال: اشتري لنفسك فلا شيء عليه إن استثنى
 ماله وإلا غرمه وبيع فيه ولا رجوع له على العبد والولاء له كلتعتقني وإن قال:
 لنفسي فحر وولاؤه لبائعه إن استثنى ماله وإلا رق.

أي: وإن دفع عبد مالا لمن يشتريه أي: العبد من مالكة به أي: المال، فإن كان قال العبد للمدفع له المال: اشتري لنفسك أو لتعتقني واشتره به لنفسه أو لعتقه فلا شيء عليه أي: المشتري للبائع إن كان استثنى أي: اشترط المشتري ماله أي: العبد حين شرائه، سواء اشترطه لنفسه أو للعبد؛ لأنه قد اشترى العبد وماله وإلا أي: وإن لم يستثن المشتري مال العبد حين شرائه صحَّ الشراء في العبد وحده وغرمه أي: المشتري ثمن العبد لبائعه، وأما الثمن الأول فهو للبائع بطريق الأصاله؛ لأنَّ مال العبد لا يتبعه في البيع المطلق الذي لم يشترط فيه المال للمشتري أو للعبد وإن لم يكن للمشتري مال بيع العبد فيه أي: الثمن، فإن زاد الثمن الثاني على الأول فالزائد للمشتري، وإن نقص عنه فالنقص عليه، وإذا أعتق المشتري العبد في الصورة الثانية وغرم المشتري الثمن للبائع فلا رجوع له أي: المشتري على العبد بعوضه؛ لأنه إنما اشتراه لنفسه والولاء له أي: المشتري (كلتعتقني)، وإن قال العبد حين دفع المال للرجل: اشتريني به لنفسي فقبل واشتره فهو حر بمجرد شرائه لملكه نفسه بعقد صحيح تولاه الرجل بطريق الوكالة عنه وولاؤه لبائعه، وهذا إن كان استثنى أي: اشترط المشتري ماله حين شرائه وإلا أي: وإن لم يستثنيه حين شرائه رق أي: بقى العبد على رقيقته لبائعه والمال له ولا يتبع المشتري بثمنه مليا كان أو معدما.

قوله: (وإن يكن) مالك رشيد (اعتق في حال المرض) أي: مرضه المخوف ومات منه عبيد أي: بت عتقهم يحملهم ثلث ماله يوم التنفيذ ولم يجز الوارث الرشيد الزائد عليه أقرع بينهم فيعتق من حملة الثلث ويرق الباقي (أو أوصى) المريض (بعتقهم) ولم يسمهم بأن قال: إذا مت فاعتقوا عبيدي مثلا بل (ولو بتعيين) أي: ولو سماهم بأسمائهم بأن قال: إذا مت فاعتقوا فلانا وفلانا إلخ ومات (وقد ضاق الثلث) أي: لم يحملهم ثلث مال الميت (وثلثهم أوصى بعتقه وحث) أي: العبيد أقرع بينهم (أو كان من أكثر قد سمى عدد) أي: أو أوصى بعتق عدد سماه من أكثر منه كخمسة من عشرين (فقرعة كقسمة لها ترد) أي: أقرع بينهم كالإقراع السابق في باب القسمة بين الشركاء، واستثنى من قوله: أو أوصى بعتقهم فقال: (إلا إذا رتب أو أنصافهم إلخ البيتين) أي: إلا أن يرتب الموصى

بعثهم فيتبع ترتبه بلا قرعة والترتيب إما في الزمان كأعتقوا فلانا قبل أو في وقت كذا أو فلانا في وقت كذا، وإما بأداة مرتبة كثم والفاء كأعتقوا فلانا ثم فلانا أو ففلان، أو بالوصف فأعتقوا الأعم فالذي يليه، أو الأصل فالذي يليه، فيعتق الأول جميعه أن حملة الثلث أو قدر محمله منه أو يقول في وصيته: أعتقوا ثلث كل من عبيدي فيتبع بأن يعتق ثلث كل عبد له إن حمل ذلك ثلثه وإلا أعتق من كل عبد محمله أو يقول في إيصائه أعتقوا أنصافهم فيتبع بأن يعتق من كل عبد نصفه إن حمل الأنصاف الثلث وإلا أعتق من كل عبد محمله أو يقول: أعتقوا أثلاثهم فكذاك.

(وسيد بالدين منه قفيا. إلا إذا ما المال منه استثنيا) أي: ومن أعتق رقيقه وللرقيق دين على معتقه تبع العتيق إن شاء سيده الذي أعتقه بدين له عليه إن لم يستثن أي: يشترط السيد حين إعتاقه ماله أي: الرقيق؛ لأن ماله يتبعه في العتق، فإن كان استثنى ماله فلا يتبعه الرقيق بالدين؛ لأن للسيد جميع ماله ومن جملته الدين الذي له على السيد فيأخذ السيد جميع ما معه من المال.

(وحكمه الرق إذا ما شهدا. برقه شاهد عدل مفردا) أي: وإن ادعى شخص على آخر أنه رقه وأنكر المدعى عليه ذلك رق أي: حكم على المدعى عليه بأنه رق للمدعي أن شهد شاهد واحد عدل برقه للمدعى وحلف المدعى على ذلك؛ لأنه مال فيثبت بشاهد ويمين فإن نكل حلف المدعى عليه أنه ليس رقه فإن لم يشهد بالرقية شاهد فلا يمين على المدعى عليه.

(أو أن دينا عتقه تقدما. مع حلف من سيد والغرما) أي: أو أعتق شخص رقيقه ثم ظهر عليه دين مستغرق ماله وادعى مستحقه أنه متقدم على إعتاقه وشهد شاهد واحد بتقدم دين على إعتاقه وحلف من شهد له الشاهد على طبق دعواه نقض إعتاقه ورق الرقيق للغريم بالشاهد واليمين، فإن لم يأت بشاهد فلا يمين له على المدعى عليه.

(وإن شهيد بالولا له انفرد. فالمال يستأنى به ويجتهد) أي: وأن ادعى مكلف على ميت لا وارث له أنه مولاه وشهد له شاهد واحد بولائه وحلف المدعى على

طبق شهادته استؤني أي: لا يعجل بدفع المال الذي تركه الميت للمدعي لاحتمال إتيان غيره بأثبت منه والنسب كالولاء إن شهد للمدعي بالولاء أو النسب شاهد واحد وحلف معه، فإن لم يأت غيره بأثبت منه دفع المال له؛ لأنَّ دعواه آلت إلى المال وإن كان الولاء والنسب لا يثبتان إلا بشاهدين.

(أو) ادَّعى شخص على ميت ليس له وارث معروف أنه وارثه بالنسب أو الولاء وشهد له (شاهدان) اثنان (بالسمع) بما ادعاه بأن (شهدا. إن لم يزالا يسمعان سرمدا) من الثقات وغيرهم (بأنه الوارث) بنسب أو زوجية (أو) أنه (مولا العتق) أي: أعتقه هو أو من جر له ولاءه (والمال من بعد يمينه استحق) أي: وحلف المدَّعي مع الاثنین على البتِّ استؤني بدفع المال، فإن لم يأت غيره بأثبت منه دفع له المال، ولا يثبت له الولاء ولا النسب لاحتمال كون أصل السَّماع شاهداً واحداً.

(وأحد الوارث حيث اعترفا. أن أباه عتق عبد أسلفا. لما يجز إقراره وألغيا والحكم بالتقويم عنه نفيا) أي: وإن شهد أحد الورثة ابناً كان أو غيره أنَّ موروثه أعتق عبداً أو أقر ابن الميت أن أباه أعتق عبداً وبقيّة الورثة منكرون في الصورتين لم تجز الشهادة ولا الإقرار ولا يقوم ذلك العبد عليه أي: الشاهد والمقر؛ لأنَّ العتق لا يثبت بشاهد ويمين، ولأنَّ الإقرار هاهنا على غير المقر، وإنما عمل بالشاهد واليمين في الولاء والنسب باعتبار المال.

قوله: (وإن على الشريك في عبد شهد... إلخ الأبيات الثلاثة المتضمنة قول الأصل: وإن شهد على شريكه بعتق نصيبه فنصيب الشاهد حر إن أيسر شريكه والأكثر على نفيه كعسره أي: وإن شهد أحد الشريكين على شريكه في رقيق بعتق نصيبه ورُدَّت شهادته؛ لأنَّ فراده بها فتصيب الشاهد من ذلك الرقيق حر لاعترافه بأنه يقوم على شريكه ويعتق وإن شريكه ظلمه في عدم تقويمه أن أيسر شريكه أي: المشهود عليه أي: كان موسراً حين شهادة شريكه عليه والأكثر من الرواة على نفيه أي: عدم عتق نصيب الشاهد كعسره أي: المشهود عليه في عدم عتق الشاهد. وبالله التوفيق.

الأدلة الأصلية : لهذا الباب :

01- قال : الله تعالى : ﴿ فَلَا أَقْنَحَمَ الْعُقَبَةُ ⑪ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعُقَبَةُ ⑫ فَكَ رَقَبَةٍ ⑬ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ ⑭ يَلِيْمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ⑮ أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبٍ ⑯ ﴾ [البلد : 90 / 11-16].

02- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : " أَيُّمَا رَجُلٌ أَعْتَقَ امْرَأَةً مُسْلِمًا اسْتَنْقَذَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ " ، قال سعيد فانطلقت إلى علي بن حسين رضي الله عنه فأخبرته فعمد إلى عبد له قد أعطاه به عبد الله بن جعفر عشرة آلاف درهم أو ألف دينار فأعتقه. رواه البخاري في العتق ، باب : في العتق وفضله وقوله تعالى : ﴿ فَكَ رَقَبَةٍ ⑬ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ ⑭ يَلِيْمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ⑮ ﴾ (2333).

03- و لمسلم : " من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكلّ عضوٍ منه عضواً من النَّارِ حتى يعتق فرجه بفرجه " . في العتق ، باب : فضلُ العتق (2776).

04- و عن أبي ذر رضي الله عنه قال : سألتُ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ ؟ قال : " إِيْمَانٌ بِاللَّهِ ، وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ " ، قلت : فَأَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ ؟ قال : " أَغْلَاهَا ثَمَنًا وَأَنْفَسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا " ، قلت : فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ ؟ قال : " تَعِينِ صَانِعًا ، أَوْ تَصْنَعِ لِأَخْرَقٍ " ، قلت : فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ ، قال : " تَدْعُ النَّاسَ مِنَ الشَّرِّ ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ " . رواه البخاري في العتق ، باب : أَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ (2334).

05- وفي رواية : " ما رجل مسلم أعتق رجلاً مسلماً فإنَّ الله جاعل وقاء كل عظم من عظامه عظماً من عظام محررة من النَّارِ ، و أيما امرأة أعتقت امرأة مسلمة فإنَّ الله جاعل وقاء كل عظم من عظامها عظماً من عظام محررها من النَّارِ " . أخرجه أبو داود في العتق ، باب : أَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ (3452).

06- و لأصحاب السنن : " مَثَلُ الَّذِي يَعْتَقُ عِنْدَ الْمَوْتِ كَمَثَلِ الَّذِي يَهْدِي إِذَا شَبِعَ " .

07- وعن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : " من أعتق عبداً وله مال فمال العبد له إلا أن يشترطه السيّد " . أخرجه أبو داود في العتق ، باب : فيمن أعتق عبداً وله مال (3449).

08- وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: " ولدُ الزَّنا شرُّ الثلاثة " ، قال أبو هريرة: لأن امتع بسوط في سبيل الله أحبُّ إليَّ من أن أعتق ولد زنية ". أخرجه أبو داود في العتق ، باب: فيمن أعتق عبداً وله مالٌ (3449).

09- وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: " لا يجزي ولدٌ والده إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه ". رواه مسلم في العتق ، باب: فضل عتق الوالد (2779).

10- عن سمرة بن جندب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: " مَنْ مَلَكَ ذا رحمٍ محرم فهو حرٌ ". رواه الترمذي في الأحكام ، باب: ما جاء فيمن ملك ذا رحمٍ محرم (1285).

11- وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: " مَنْ أعتق شركاً له من مملوك فعليه عتقه كله إن كان له مالٌ يبلغ ثمنه ، فإن لم يكن له مالٌ عتق منه ما عتق ". رواه أبو داود في العتق ، باب: فيمن روى أنه لا يستسعى (3435).

12- وعن ميمونة بنت الحارث أنها أعتقت وليدة لها ولم تستأذن النبي ﷺ فلما كان يومها الذي يدور عليها فيه قالت: أشعرت يا رسول الله أني أعتقت وليدتي؟ قال: " أَوْ فَعَلْتَ؟ " قالت: نعم قال: " أما أنك لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك ". أخرجه البخاري في العتق ، باب: هبة المرأة لغير زوجها وعتقها إذا كان لها زوج فهو جائز (3403).

و فيه دليل على جواز تبرع المرأة بدون إذن زوجها ، وأنَّ صلة الرَّحم أفضلُ من العتق.

13- وعن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله أرأيت أموراً كنت أتحنثُ بها في الجاهلية من صدقة و عتاق و صلة رحم هل لي فيها من أجر؟ قال: " أسلمت على ما سلف لك من خير ". متفق عليه: أخرجه البخاري في العتق ، باب: من تصدق في الشُّرك ثم أسلم (2352) ، ومسلم في الإيمان ، باب: بيانُ حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده (176).

وقد احتج به على أن الحربي ينفذ عتقه ومتى نفذ فله ولاؤه بالخبر.

14- وعن سفينة أبي عبد الرحمن عليه السلام قال: أعتقتني أم سلمة وشرطت علي أن أخدم النبي ﷺ ما عاش. رواه ابن ماجه في الأحكام، باب: بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده (2517)..

15- و في لفظ: كنت مملوكاً لأم سلمة فقالت: أعتقتك وأشرت عليك أن تخدم رسول الله ﷺ ما عشت، فقلت: لو لم تشتري علي ما فارت رسول الله ﷺ ما عشت فأعتقتني واشترطت علي. رواه أبو داود في العتق، باب: في العتق على الشرط (3430).

16- و عن الحسن عن سمرة أن النبي ﷺ قال: " من ملك ذا رحم محرم فهو حرٌ". رواه الترمذي في الأحكام، باب: ما جاء فيمن ملك ذا رحم محرم (1285).

17- و روى أنس رضي الله عنه أن رجلاً من الأنصار استأذنوا النبي ﷺ فقالوا: يا رسول الله إئذن لنا فلتترك لابن أختنا عباس فداء فقال: " لا تدعوا منه درهماً". رواه البخاري في العتق، باب: إذا أسر أخو الرجل أو عمه هل يفادى إذا كان مشركاً، وقال أنس: قال العباس للنبي ﷺ فاديت نفسي وفاديت عقيلاً، وكان علي له نصيب في تلك الغنيمة التي أصاب من أخيه عقيل وعمه عباس (2352).

وهو يدل على أنه إذا كان في الغنيمة ذو رحم لبعض الغانمين و لم يتعين له لم يعتق عليه لأن العباس ذو رحم محرم من النبي ﷺ و من علي رضي الله عنه.

18- و عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عبد الله بن عمرو أن زنباعاً أبا روح وجد غلاماً له مع جارية له فجدع أنفه وجبه فأتى النبي ﷺ فقال: " من فعل هذا بك"، قال: زنباع فدعاه النبي ﷺ فقال: " ما حملك على هذا؟"، فقال: كان من أمره كذا وكذا، فقال رسول الله ﷺ: " اذهب فأنت حر، فقال: يا رسول الله فمولي من أنا، فقال: " مولى الله و رسوله"، فأوصى به المسلمين فلما قبض جاء إلى أبي بكر فقال: وصية رسول الله ﷺ فقال: نعم تجري عليك النفقة و على عيالك فأجراها عليه حتى قبض، فلما استخلف عمر جاءه فقال: وصية رسول الله ﷺ قال: نعم أين تريد؟ قال: مصر، قال: فكتب عمر إلى صاحب مصر أن يعطيه أرضاً يأكلها. رواه أحمد (6423)..

19- وفي رواية أبي حمزة الصيرفي حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ صارخاً فقال له مالك، قال: سيدي رأني أقبُلُ جاريةً له فجبَّ مذاكري، فقال النبي ﷺ: "عليَّ بالرجل"، فطلب فلم يقدر عليه، فقال رسول ﷺ: "اذهب فأنت حر". رواه أبو داود في الديات، باب: من قتل عبده أو مثل به أيقادُ منه (3916).

وابن ماجه وزاد قال: على من نصرتنى يا رسول الله قال: يقول أرايت إن استرقني مولاي، فقال رسول الله ﷺ: "على كل مؤمنٍ أو مسلم".

20- ورؤي أن رجلاً أقعد أمةً له في مقلَى حار فأحرق عجزها فأعتقها عمر وأوجعه ضرباً، حكاه أحمد في رواية ابن منصور قال: وكذلك أقول.

21- وعن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: "من أعتق شركاً له في عبدٍ وكان له مالٌ يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاء حصصهم وعتق عليه العبد وإلا فقد عتق عليه ما عتق. رواه أبو داود في العتق، باب: فيمن روى أنه لا يستسعى (3437).

22- وفي رواية متفق عليها: "من أعتق عبداً بينه وبين آخر قوم عليه في ماله قيمة عدل لا وكس ولا شطط ثم عتق عليه في ماله إن كان موسراً".

23- وفي رواية: "من أعتق عبداً بين اثنين فإن كان موسراً قوم عليه ثم يعتق". رواه البخاري في العتق، باب: إذا أعتق عبداً بين اثنين أو أمة بين الشركاء (2337).

24- وفي رواية: "من أعتق شركاً له في مملوك وجب عليه أن يعتق كله إن كان له مال قدر ثمنه يقام قيمة عدل ويعطي شركاء حصصهم ويخلي سبيل المعتق". رواه البخاري.

25- وفي رواية: "من أعتق نصيباً له في مملوك أو شركاً له في عبد وكان له من مال ما يبلغ قيمته بقيمة العدل فهو عتيق". رواه أحمد والبخاري.

26- وفي رواية: "من أعتق شركاً له في عبد عتق ما بقي في ماله إذا كان له مال يبلغ ثمن العبد". رواه مسلم وأبو داود.

27- وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه كان يُفتي في العبد والأمة يكون بين شركاء فيعتق أحدهم نصيبه منه يقول: قد وجب عليه عتقه إذا كان للذي اعتق من المال ما يبلغ يقوم من ماله قيمة العدل ويدفع إلى الشركاء أنصباؤهم ويخلي سبيل المعتق يخبر بذلك ابن عمر عن النبي ﷺ. رواه البخاري.

28- وعن ابن المليح عن أبيه أن رجلاً من قومنا أعتق شقصاً له من مملوكه فرفع ذلك إلى النبي ﷺ فجعل خلاصه عليه في ماله وقال: ليس لله عز وجل شريك. رواه أحمد.

29- وفي لفظ: هو حرٌ كله ليس لله شريك. رواه أحمد ولأبي داود معناه.

30- وعن إسماعيل بن أمية عن أبيه عن جده قال: كان لهم غلام يقال له: طهمان أو ذكوان فأعتق جده نصفه، فجاء العبدُ إلى النبي ﷺ فقال النبي ﷺ: "تعتق في عتقك وترق في رقك"، قال: فكان يخدم سيده حتى مات. رواه أحمد.

31- وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: "من أعتق شقيصاً له من مملوكه فعليه خلاصه في ماله، فإن لم يكن له مالٌ قوّم المملوك قيمةً عدلٍ ثم استسعي في نصيب الذي لم يعتق غير مشقوق عليه. رواه الجماعة إلا النسائي.



باب في التدبير

تعليق من كلف بالرشد وصف وإن تكن زوجا لزائد الثلث لا عن وصية كان من ذا السفر أو أنت حر بعد موتي مطلقا أو قال: حر بعد موتى بأمد بقدر تدبرتك أو محرر ومن كتابي لمسلم أقر والحمل معها بالتناول حر يكون من أمته بعد العقد والأب في الضيق عليه قدما ونزع ماله لسيد عرف ورهنه كتابة كذا لا وبيعه يفسخ إن لم يعتق كالحكم في مكاتب فإن يبع فإن جنا فإن فداه بقيا وإن طرا مجن عليه ثانيا وإن يوف ما عليه قررا وبعد موت سيد إن يعتق وإن يك العتق لبعضه وقع وخير الوارث في إسلام ما ومال ذي التدبير معه قوما وبعضه إن ضاق ثلث يعتق وإن يكن لربه ما أجلا

عتقا على الوفاة تدبير اعترف فهو ماض عقده لا ينتكت أو مرض مت فأنت بعد حر إن لم يرده أو يكن معلقا كالיום في كل وصية تعد عن دبر مني أو مدبر ثمة عند مسلم له أجر كولد لعبده المدبر وعتقه صارت به أم ولد إذ هو في التدبير قد تقدما إن لم يصب بمرض منه يخف إخراج له لغير تحرير جلا وماله الولاء بل للمعتق من قبل عجز فانفساخه يقع أو خدمة أسلمها تقاضيا حاصص أولا بما قد بقيا عاد كما من قبلها مدبرا من ثلثه فليتبع بما بقي فحصة المعتق فيها يتبع رق وفكه بما له انتمى إلا إذا استثنأؤه تقدما وماله جميعه له بق من دينه على شهيد ذي ملا

بيع بنقد حاضر وإن دنا
وبيع في غير ومهما حضرا
بعد وقوع بيعه فليعتق
وعتقه بما يقول أنت حر
فإن يك السيد بالملأ شهر
فإن يك صح بخدمة تبع
وإن يكن غير ملي وقف
ثمت يعطى سيد مما وقف
وبطل التدبير حيث قتلا
كذا إذا ما الدين كان استغرقا
وبعضه المجاوز الثلث بطل
ويستمر حكمه لن يترك
حتى يكون عتقه فيما وجد
وأنت حر بعد موتي وفلان
وعوده من بعد عقده حرم
وأنت حر بعد موت ابن جبل

معيبه استونني قبضه هنا
ذو غيبة أو العديم أيسرا
منه بذاك حيث كان فاتق
قبل مماتي بعام معتبر
لما يوقف فإذا مات نظر
وعتقه من رأس ماله يقع
خراج مال عند عدل عرفا
ما خدم العبد نظيره وكف
سيده عمدا وفيه قتلا
مدبرا وتركته إن سبقا
وحكم رق ثابت له حصل
وإن يكن سيده قد هلكا
من ماله حينئذ لا ما فقد
فعتقه أيضا من الثلث استبان
لأنها حرية بها التزم
فعتقه من رأس مال لأجل

(باب في التدبير) وأحكامه

معنى التدبير في اللغة:

هو لغة: النظر في عواقب الأمور لتتق على الوجه الأكمل.

معنى التدبير شرعاً:

شرعاً كما قال الناظم: " تعليق من كلف بالرشد وصف. عتقا على الوفاة تدبير اعترف. وإن تكن زوجاً إلخ البيت قال في الأصل: التدبير تعليق مكلف رشد وإن زوجة في زائد الثلث العتق بموته، يعني: أن التدبير: تعليق العاقل البالغ خرج

الصبي والمجنون والمكره رشد خرج العبد والسفيه، فلا يصحّ تدبيرُهُما وإن كان المكلّف الرّشيد زوجة دبرت في زائد الثلث أي: فيما زاد على ثلث مالها وإن لم يكن لها غير ذلك العبد فيمضي ويلزمها وليس لزوجها ردّه بخلاف العتق وسائر التبرعات؛ إذ لا ضررَ على زوجها في ذلك؛ لأنّ العبدَ في رقبها إلى الموت، وأمّا تدبيرها في الثلث فما دونه فلا خلاف في نفوذه العتق مفعول تعليق أي: تعليق نفوذ العتق؛ لأنّ المعلّق إنما هو نفوذُهُ، وأمّا إنشاؤه فمن الآن بموته أي: موت المعلق بكسر اللام خرج المعلق على دخول دار مثلاً أو زمن أو موت غيره فلا يسمى تدبيراً (لا عن وصية) خرج ما علّقه على موته على وجه الوصية فإنه عقدٌ غير لازم يجوز الرجوع فيه بخلاف التدبير، ومثل الوصية بقوله: (كان من ذا السفر. أو مرض مت فأنت بعد حر) أي: كأن متّ من مرضي هذا فأنت أو فعبدني حرّاً، أو إن متّ من سفري هذا فأنت حر (أو) قال: في صحته (أنت حر بعد موتي مطلقاً) ولم يقيد بتدبير ولا غيره فوصية في الثلاثة غير لازمة وأمّا إن قال: أنت مدبر بعد موتي فتدبير قطعاً.

والحاصل: أنّ التدبير ما كان على وجه الانبرام واللزوم لا على وجه الانحلال كأن يكون على وجهه يكون أو لا يكون كالموت في المرض والسفر فإنه وصية ولو أتى بلفظ التدبير وكذا بعد موتي إذا لم يقيد بلفظ التدبير، ومحلّ كونه وصية يجوز الرجوع فيه (إن لم يردّه) أي: إن لم يقصد به التدبير، فإن قصد به التدبير بأن أتى بما يدلّ عليه كأن يقول: حر بعد موتي بالتدبير أو إن متّ من مرضي فعبدني حرّاً ولا رجوع لي فيه أو لا يغير عن حاله ونحو ذلك فهو تدبير لازم، ومثل ذلك ما إذا أقرّ بأنه أراد بهذه الألفاظ التدبير (أو) إن لم (يكن معلقاً) على شيء، فإن علّقه على شيء كان التدبير نحو إن كلمت زيداً أو دخلت الدار فأنت حر إن مت عن مرضي أو سفري هذا أي: وحصل المعلّق عليه كالدخول؛ إذ بحصول المعلّق عليه لزم المعلّق واللازم تدبير لا وصية (أو) قال: (أنت حر بعد موتي أمد. كاليوم) أو الشهر أو نحو ذلك (في كل وصية تعد) لا تدبير لكونه غير معلّق على الموت وظاهره ولو أرادّه أو علق وقيل: حذف من هنا إن لم يرد أو يكن معلقاً لدلالة الأول عليه.

الصيغ الصريحة في التدبير:

وذكر الصيغ الصريحة في التدبير فقال: (بقد تدبرتك أو محرر. عن دبر مني أو مدبر) ابن شاس: من أركان التدبير اللفظ وصريحه بدبرتك ونحوه من الألفاظ التي تدل على تعليق عتقه بموته على الإطلاق لا على وجه الوصية كما إذا قيد بوجه مخصوص كقوله: إن مت من مرضي هذا أو سفري هذا، فإن هذا يكون وصية لا تدبيراً (ومن كتابي لمسلم أقر. ثمت عند مسلم له أجر) أي: ونفذ تدبير نصراني لعبد له مسلم بعد تدبيره أو قبله أو قبل شرائه وأوثر المسلم المدبر له أي: لأجل استيفاء النصراني حقه من خدمته ولا يترك له يستخدمه؛ لأنه إذلال للمسلم بخدمة الكافر في المدونة إن أسلم مدبر النصراني أو ابتاع مسلماً أو دبره آجرناه عليه وقبض غلته ولا يتعجل رقه ببيعه وقد يعتق بموت النصراني، فإن أسلم رجع إليه عبده وكان ولاؤه له.

(والحمل منها بالتناول حر) أي: وإن دبر أمته الحامل من متناول تدبيرها الحمل معها، وشبهه في التناول فقال: (كولد لعبده المدبر. يكون من أمته بعد العقد. وعتقه صارت به أم ولد) أي: كولد لمدبر من أمته أي: المدبر الذي حملت به بعده أي: بعد تدبير أبيه فيصير مدبراً كأبيه وإن حملت به قبله فلا يكون مدبراً وهو رق لسيد أبيه وصارت أمة المدبر به أي: ولدها بعد التدبير أم ولد للمدبر إن عتق المدبر بموت سيده وحمله ثلثه.

(والأب في الضيق عليه قدما. إذ هو في التدبير قد تقدما) أي: وإن ضاق ثلث مال السيد عن قيمتي المدبر وولده قدم الأب عليه أي: ولده في العتق من ثلث مال السيد حال الضيق للثلث عنهما.

(ونزع ماله لسيد عرف. إن لم يصب بمرض منه يخف) أي: وللسيد المدبر نزع أي: أخذ ماله أي: المدبر لنفسه ولغرمائه في تفليسه لقوة رقيته إن لم يمرض سيده مرضاً مخوفاً فإن مرض مرضاً مخوفاً فليس له نزعه لا لنفسه ولا لغرمائه. (ورهنه كتابة كذاك) أي: وله رهنه أي: المدبر في دين سابق على تدبيره مطلقاً

على أن يُباعَ في الدِّين ولو في حياة السيّد أو متأخر عنه على أن يباع فيه بعد موت سيّده لا في حياته وللسيد كتابته أي: مكاتبة مدبره، فإن أدّى عتق وإلا بقي مُدبراً.

(لا إخراج له لغير تحرير جلا) أي: لا يجوزُ للسيّد إخراجهُ أي: المدبر من التدبير بغير حرية بفسخ تدبيره أو بيعه أو هبته أو صدقته ويجوز بل يندب إخراج له الحرية بتنجز عتقه أو كتابته (وبيعه يفسخ إن لم يعتق. وماله الولاء بل للمعتق) أي: وإن بيع المدبر فسخ بيعه إن لم يعتق، فإن أعتقه المشتري مضى بيعه وإعتاقه ويكون الولاء له أي: لمشتريه الذي في حياة سيده، فإن أعتقه بعد موته فلا؛ لأن عقاد ولأته لسيده.

(كالحكم في مكاتب فإن بيع. من قبل عجز فانفساخه يقع) أي: كبيع المكاتب فلا يجوز ويفسخ إن وقع ما لم يعتق، فإن عتق مضى وولأؤه لمعتقه (فإن جنى) المدبر على نفس أو مال وسيده حي خير سيده في فدائه لسبق حقه على حق المجنى عليه وإسلامه في جنايته (فإن فداء بقيا) بحاله مدبر (أو خدمة أسلمها تقاضيا) أي: وإن لم يفده سيده وأسلمه لمستحق الجناية أسلم خدمته للمجنى عليه يستوفي منها أرش جنايته إسلاما تقاضيا أي: يتقاضا شيئا بعد شيء، فإذا استوفى الأرش من ثمنها والسيد حي رجعت خدمته له ولا يملك المجنى عليه جميع خدمته إلى موت السيد.

(وإن طرأ مجنى عليه ثانيا. حاصص أو لا بما قد بقيا) أي: وإن جنى المدبر الذي أسلمت خدمته لولي الجناية جناية ثانية قبل استيفاء الأول أرشه من خدمته حاصه أي: حاص ولي الجناية الأول شخص مجنى عليه ثانيا في خدمته المستقبلية بنسبة أرش كل جناية لمجموع أرشيها.

(وإن يوف ما عليه قررا. عاد كما من قبلها مدبرا) أي: وإن استوفى ولي الجناية أرشها من خدمة المدبر وسيده حيّ رجع المدبر على حاله مدبرا إن وفى أرش الجناية أو الجنايتين بخدمته في حياة سيده.

(وبعد موت سيد إن يعتق. من ثلثه فليتبع بما بقي) أي: وإن عتق المدبر الجاني المسلم للولي بموت سيده قبل توفية أرش الجناية اتبع بالباقي من الأرش ديناً في

ذُمَّتْهُ أَوْ عَتَقَ بَعْضُهُ وَرَقَ بَاقِيَهُ لَضَيْقِ الثَّلَاثِ اتَّبَعَ فِيمَا عَتَقَ مِنْهُ بِحَصَّتِهِ مِنَ الْأَرْضِ
وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (وَإِنْ يَكُ الْعَتَقُ لِبَعْضِهِ وَقَعَ الْخُ الْبَيْتِ). (وُخِّيرَ الْوَارِثُ فِي إِسْلَامِ
مَا. رَقَ وَفَكَهُ بِمَا لَهُ انْتِمَا) أَي: وَخَيْرَ الْوَارِثِ لِسَيِّدِهِ فِي إِسْلَامِ مَا أَي: الْبَعْضُ الَّذِي
رَقَ مِنَ الْمَدْبَرِ لِلْمَجْنَى عَلَيْهِ أَوْ فِي فَكِهِ بِقَدْرِ مَا يَخْصُهُ مِمَّا بَقِيَ مِنَ الْأَرْضِ.

(ومال ذي التدبير معه قوماً. إلا إذا استثنأوه تقدماً) أي: وفوم المدبر بماله بأن يقال: ما قيمته على أن له من المال كذا فإذا قيل: كذا نظر، فإن حملها الثلث عتق وتبعه ماله، وإن لم يحمل الثلث لمال السيّد يوم التقويم إلا بعضه أي: المدبر عتق البعض الذي حمّله الثلث من المدبر ورق باقيه وبقي المال الذي للمدبر بيده أي: في ملك المدبر ولا ينتزع منه شيء، وهذا معنى قوله: (وبعضه إن ضاق ثلث يعتق... إلخ قوله: (وإن يكن لربّه ما أجلا... إلخ الأبيات الأربعة، أي: وإن كان لسيّده أي: المدبر دين مؤجل كخمسة عشر دينارا على شخص حاضر بالبلد حين التقويم مليء بيع أي: قُومُ الدّين بعرض ثم قوم العرض بالنّقد الحال، فإن كان عشرة وقيمة المدبر عشرة وبيده عشرة عتق منه نصفه؛ لأنّ قيمته بماله عشرون والثلث عشرة ونسبتها لقيمته بماله النصف، وإن كانت قيمة الدّين عشرة وقيمة المدبر عشرة وترك سيده عشرة عتق المدبر كله؛ لأنّ الثّلث عشرة مثل قيمة المدبر، وإن كان الدّين على غائب قربت غيبته استأنى بتقويم المدبر قبضه أي: الدّين من المدين وإلا أي: وإن لم يكن المدين حاضراً ولا قريب الغيبة أو كان معسراً بيع من المدبر القدر الذي لم يحمله الثلث، فإن حضر المدين الغائب أو أيسر المدين المعدم بعد بيعه أي: بعد بيع مالم يحمله الثلث من المدبر وقبض الدّين كله أو بعضه عتق منه أي: ما بيع من المدبر بثلث ما قبض من الدّين حيث كان المبيع بيد وارث أو أجنبي ولو تداولته الأملاك، وإن كان المشتري أعتقه نقض عتقه وليست كمسألة وفسخ بيعه إن لم يعتق، والفرق أنه يرجع هنا من عتق لآخر وفيما يرجع من عتق لما هو أضعف وهو التدبير.

(وعتقه بما يقول: أنت حر ... إلخ الأبيات الخمسة يعني: أَنَّ مَنْ قَالَ لِعَبْدِهِ: أَنْتَ حُرٌّ قَبْلَ مَوْتِي فَهُوَ عَتَقَ لَازِمَ وَمَوْتِهِ غَيْرَ مَعْلُومٍ وَقَتِهِ أَوَّلُ السَّنَةِ غَيْرَ مَعْلُومٍ وَالتَّخْلُصُ مِنْ هَذَا أَنْ يَنْظُرَ، فَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ مَلِيئًا خَدَمَهُ عَبْدُهُ وَلَمْ يَوْقِفْ شَيْءَ مِنْ

خدمته، فإن مات سيدهُ نظر إلى حاله قبل موته بسنة، فإن كان قد صحَّ السيدُ في ذلك اتبع السيد بأجرة الخدمة في كلِّ السنة؛ لأنه تبينَ حريتهُ من أول السنة وعتق العبد من رأس المال الذي لسيده يوم التنفيذ؛ لأنه تبين أنه أعتقه في صحته وإلا أي: لم يكن السيد قد صح في أول السنة فيعتق العبد من الثلث؛ لأنه تبين أنه أعتقه في مرضه ولا يتبع العبد سيده بشيء في نظير خدمته له في السنة؛ لأن كلَّ من يعتق من الثلث فغلتهُ لسيده، وإن كان السيد غير مليء يوم قال لعبده: أنت حرُّ قبل موته بسنة وقف خراج أي: أجرة خدمة سنة بأن يؤاجر العبد بأجرة معلومة وتجعل أجرته أمانة عند عدل و يخدم العبد الأجنبي تلك السنة ثم بعد تمامها وسيده حي كلما يخدم العبد غير سيده من السنة الثانية بأجرة معلومة كل يوم أو كل جمعة أو كل شهر تجعل أمانة عند العدل و يعطى - بفتح الطاء - السيد مما وقف من خراج السنة التي تمت أجرة ما أي: الزمن الذي خدم العبد نظيره من السنة المتأخرة من يوم أو جمعة أو شهر، وإذا تمت السنة الثانية يشرع في سنة ثالثة ويفعل في خراجها وخراج السنة التي قبلها مثل ما فعل فيما تقدم حتى يموت السيد فينظر لحاله قبل موته بسنة هل كان صحيحاً أو مريضاً، فإن كان صحيحاً عتق العبد من رأس المال وأخذ جميع الموقوف، وإن كان مريضاً عتق من السدس ولا يأخذ شيئاً من الموقوف بل هو لورثة سيده؛ إذ كل عتق من الثلث فغلته لسيده.

ما يبطل التدبير:

(وبطل التدبير حيث قتل. سيده عمداً وفيه قتلا) أي: وبطل التدبير بقتل سيده عمداً عدواناً لاستعجاله العتق قبل أوانه عوقب بحرمانه ويقتل العبد قصاصاً، فإن استحياه الورثة رق لهم و لو قتله خطأ عتق في ثلث مال السيد (كذا إذا ما الدين كان استغراقاً. مدبراً و تركه إن سبقا) أي: و بطل التدبير باستغراق الدين له أي: المدبر و للتركة التي تركها سيده سواه كما لو ترك السيد عشرة وقيمة المدبر خمسة والدين خمسة عشر؛ لأنه إنما يعتق من ثلث ما بقي بعد قضاء الدين.

(و بعضه المجاوز الثلث بطل. و حكم رق ثابت له حصل) أي: و بطل بعضه أي: التدبير بمجاوزة الثلث أي: تعدى قيمة المدبر ثلث مال السيد، وذلك ما لو

ترك سيده خمسة وقيمة المدبر خمسة فثلثهما ثلاثة وثلث و نسبة الثلث لقيمة المدبر ثلثان فيعتق ثلثاه ويرق ثلثه وله أي: المدبر حكم الرق في الخدمة والاستمتاع بالأمة والحدود والجنايات منه وعليه.

(و يستمر حكمه لن يتركا. و إن يكن سيده قد هلكا. حتى يكون عتقه في ما وجد. من ماله حينئذ لا ما فقد) أي: وإن مات سيده حتى يعتق في ثلث ما وجد من مال سيده حينئذ أي: حين النظر في شأن المدبر فلا ينظر لما وجد من التركة قبل النظر في شأنه.

قوله: (وأنت حر بعد موتي وفلان ... إلخ، ومعنى الآيات الثلاثة: أَنَّ السَّيِّدَ إِذَا قَالَ لِرَقِيْقِهِ: أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي وَ مَوْتَ فُلَانٍ عَتَقَ مِنَ الثَّلَاثِ أَيْضًا أَي: كما يعتق منه الذي علق عتقه على موته فقط إن حمله وإلا فمحمله وتديبره فلا رجوع له فيه قال ابن عاشر: انظر كيف عَيَّنُوا هنا أنه تدبير لازم مع قولهم في نظيرتها بل هي أخرى منها أنها وصية حتى ينوي التدبير أو يعلق وهي قوله: أنت حر بعد موتي ولم يرده و لم يعلقه ويجاب بأنه لما علق عتقه هنا على موت أجنبي لم يحمل على الوصية؛ لأنها لا تعلق عليه ولم تجعل من العتق لأجل لتعليقه على موته والعتق لأجل لا يعلق على موت السيد، وإن قال لعبده: أنت حر بعد موت فلان بشهر مثلا فهو معتق لأجل لا مدبرا فيعتق من رأس المال إن كان السَّيِّدُ صحيحاً حين قال ذلك، فإن كان مريضاً فمن الثلث؛ لأنَّ تَبَرُّعَاتِ الْمَرِيضِ كُلُّهَا مِنْهُ. وبالله التوفيق.

الأدلة الأصلية لهذا الباب:

01- قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 59/7].

02- عن جابر رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ غَلَامًا لَهُ عَنْ دَبْرٍ فَاحْتَاجَ فَأَخَذَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: " مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي فَاشْتَرَاهُ نَعِيمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِكَذَا وَكَذَا فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ ". متفق عليه: أخرجه البخاري في العتق، باب بيع المزايدة وقال عطاء: أدركت الناس لا يرون بأساً ببيع المغنم فيمن يزيد (1977)، ومسلم في الإيمان، باب: جواز بيع المدبر (3155).

03- وفي لفظ قال: أعتق رجل من الأنصار غلاماً له عن دبر وكان محتاجاً وكان عليه دين فباعه رسول الله ﷺ بثمانمائة درهم فأعطاه فقال: اقض دينك وأنفق على عيالك. رواه النسائي في أدب القضاء، منع الحاكم رعيته من إتلاف أموالهم وبهم حاجة إليها (5323).

04- وعن محمد بن قيس بن الأحنف عن أبيه عن جدّه أنه أعتق غلاماً له عن دبر وكاتبه فأدّى بعضاً وبقي بعض ومات مولاه فأتوا ابن مسعود فقال: ما أخذ فهو له وما بقى فلا شيء لكم. رواه البخاري في تاريخه.

وحكى ابن المنذر الإجماع فقال: أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أن من دبر عبده أو أمته ولم يرجع عن ذلك حتى مات والحال أن الثلث يتحمّله بعد قضاء دينه إن كان وهو جائز التصرف أن الحرية تجب بذلك.



باب في المكاتب

ممن له تبرع قد ندبا وحط جزء عنه والمؤخر وأخذ البعض بها إن يجبرا بنحو كاتبتك مني بكذا ظاهرها اشتراط أن ينجما والعقد فيها جائز على غرر كذا على عبد فلان حيث لا لا عقدها بلؤلؤ لم يوصف ولمكاتبه مثله رجع في ما على مكاتب كذهب ومن ولي في رقيق من حجر كذاك في الصغير أو إحدى الإماء والبيع في كتابة لم يمنع لا بيع نجم فهو أمر لا يحل فإن يوف فالولا للأول وإن بقبضها المريض اعترفا كذا مكاتبته لا تنتكث وجاز شرعا عقدها بالعدد فهي على قوتهم توزع ومطلقا هم حملا وإن يكن ومن ملي الجميع أخذا ما لم يك المدفوع عنه يعتق وبممات واحد لا ينبذ

أمته والعبد إن يكاتبها والعبد عن كتابة لا يجبر وما به صدق قبل شهرا وأنت معتق على كذا احتذا خلافه صحح بعض العلما كآبق وكجنين استتر يكون آبقا وإلا حظلا أو مثل خنزير وخمر فاعرف والفسخ في مؤخر لا يمتنع عن ورق وعكسه مما أبي جازت كتابة على وجه النظر وإن بلا مال وكسب لهما أو جزء معين كالربع إن كانت النسبة والقدر جهل ورق للمبتاع في الحجر الجل جاز إذا عنه الكلالة انتفى بلا محاباة وإلا فالثلث في عقدة من مالك منفرد على الأداء يوم عقد يقع بعضهم صح وبعضهم زمن وعوده عمن سواه بقذا عليه أو زوجا له يحقق شيء لهم وبجميع أخذوا

إذ يقوى كل والجميع رضيا
 فعتقه من بعده مجوز
 فيها بما من الزمان قدرا
 تجوز إن كان بمال متحد
 أو باختلاف العوضين انعقدت
 ففي الجميع الفسخ دون مين
 شريكه بما يحل من حصص
 وعاد في عجز على من قد سبق
 عشرة ينقدها معجلا
 خير من قاطع بين إن يرد
 وبين إن يسلم حظه يرق
 عن إذن وإن بقبض الأكثر
 واجبه بغير نقص إن ترك
 شيء على الشريك فيما حصله
 لماله إلا إن العتق قصد
 فكاتب السيد من له ذكر
 عليه فالوضع بنصف حقا
 وإن يكن تدبيره قبل سبق
 من سيد عقد اشترا وإن يبع
 وعقد شركة بلا معاوضة
 لما به من شوب رق عرفا
 إسلام أو فدا على وجه النظر
 وفي سواه المنع إلا إن كفل
 وكالقصاص في انتفاء تهمته
 لا عتقه ولو قريبا لا يقر
 إلا بإذن فيزول الحرج

والعتق للسيد فيمن قويا
 وإن يرد العتق ثم عجزوا
 ومطلقا يجوز أن يخيرا
 ومن شريكين بعقد منفرد
 لا من شريك منهما إن وقعت
 أو باتحاد المال في عقدين
 ولكليهما الرضا بأن يخص
 فإن يوف فلكل ما استحق
 كان يقاطعه بإذنه على
 من نحو عشرين فإن عجز وجد
 ما زاد عن شريكه من الورق
 وليس هو برجوعه حر
 ويأخذ الإذن منه إن هلك
 وحيث لم يترك فلا يكون له
 وعتق كل منهما وضعا يعد
 كأن فعلته فنصف منك حر
 ثم أتى مكاتب ما علقا
 وكله لأجل عجزه يرق
 ولمكاتب بلا إذن يقع
 كذا المكاتب والمقارضة
 تزويجه أمته واستحلفا
 كذا له إذا جنت ولو ذكر
 وسفر والنجم فيه لا يحل
 إقراره بالدين في رقبته
 إسقاط شفعة على وجه النظر
 وهبة صدقة تزوج

وإن يقر خطأ بما جنا وإن يكن لنفسه قد عجزا إن كان هو والمكاتب اتفق ولو بدا من بعده مال فلا كالعجز عن شيء أو الغيب لدى والفسخ للحاكم في كليهما والحكم في قطاعة ولو شرط ويقبض الحاكم إن غيب حصل وفسخت إن بالهلاك صرفا إلا لنجل أو سواه قد دخل فاديت نقدا من الذي وجد يرثه ممن عليه يعتق وحيث لم يترك وفاء وقووا وحق للأولاد حق تلده والعوض الموصوف حيث يستحق بمثله كذا معين وإن وإن كتابة كفور وقعت كأن يكاتب كافرا فأسلما وبيع معه من بعقده دخل وشرط سيد على المكاتبه أو مالها من ولد فيه يلد من أمة لها وخدمة تقل وبوجود العجز عن أرش وإن وإن يطا بغير مهر أدبا وفي البقاء خیرت إن حملت إلا لأجل ضعفاء صاحبوا

وسفر نأى سوى إن أذنا مكاتب فالحكم أن يجوزا ولم يبن للعبد مال فيرق عود لما كان عليه أولا حلولها والمال منه فقدا وإن رجا يسرا له تلوما سيده خلافه فيما فرط من سيد العبد وإن قبل المحل وإن على المال الذي له كفا معه بشرط أو بغيره حصل ثم لمن صاحبه فيها فقد وزوجه بإرثه لا تلحق أولاده على أدائها سعوا إن أمنوا كحكم أم ولده أو يتعيب فرجوعه يحق بشبهة إن ماله لما يكن لمسلم بيعت عليه ومضت فبمضيها وبيع حكما وبالصيام فليکفر إن نزل وطئا أو استثناء حمل صاحبه أو من لمن كوتب بعدها وجد إن كان وفي فجميعها بطل كان على سيده رق كقن والنقص لن تكره عليه وجبا وفي أمومة إليها انتقلت: أو منع أقوياء معها كوتبوا

وإن رضوا أمومة جاز وخط وقيمة للسيد إن قتلا وصح إن يتبع رقيقا اعتقا وعتقه عن سيد إن وجدا والقول للسيد في نفي القضا لا القدر والجنس وأصل الأجل وإن جماعة أعانوه فإن عادوا بفضلة وسيد تبع وإن يكونوا قصدوا تصدقا ولمكاتبته إن عهدا إن ثلث الميت قيمة حمل جازت إذا ما النجم ثلث حملة وحيث لا فواجب عمن ورث وإن بما عليه أوصى لرجل قيمتها أو قيمة لرقبه وإن يقل لعبده حر علا أو أنت حر و عليك لزما وفي التزامه ورده معا أو إن تؤدي أو إن أعطيت كذا ولما كان هذا الباب طويلا جدًّا وقلَّ العملُ به أحيانا أن يقتصر على جملة مفيدة وموجزة تغني الطالب عن التطويل الموجود في الأصل وفي النظم فقلنا ما جاء في تبين المسالك وأصله تدريب السالك إلى أقرب المسالك قال:

أحكام الكتابة:

ندبت كتابة من طلبها وهي عتق على مال مؤجل من العبد موقوف على أدائه، وصيغتها: كاتبُكَ بكذا ونحوه. وجاز بيع جزء منها كالجميع، فإن وفي فالولاء للأول وإلا رق.

تندب مكاتبة الرقيق إن طلبها لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبِغُونَ الْكِتَابَ وَمِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: 33/24] وهي أي: الكتابة عتق على مال من العبد يدفعه منجماً لسيده ويتوقف عتقه على دفع جميعه وصيغتها: كاتبك بكذا أو بعتك نفسك بكذا، أو أنت مكاتب على كذا ولو لم يذكر التنجيم؛ لأنها تصح دون ذكره مع أنه لازم.

وباستحباب المكاتبة وتنجيمها قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد: وجاز بيع كتابة المكاتب وبيع جزء منها معين، ففي المدونة: (لا بأس ببيع كتابة المكاتب إن كانت عينا فبعرض نقدا وإن كانت عرضا فبعرض المخالف أو بعين نقدا وما تأخر كان دينا بدين) نقله عق.

وفي حالة بيع الكتابة أو جزء منها فإن وفي المكاتب ما عليه للمشتري إن بيعت كلها - أو وفي البعض الذي بيع - للمشتري وأدى الباقي للسيد - عتق وإن لم يوف ما عليه رق للمشتري جميعه حيث اشترى الكتابة كلها وفي حال شراء البعض رق المكاتب مشتركا بين البائع والمشتري، وإن أدى المكاتب لمشتري كتابته ما عليه وعتق فإن ولاءه للبائع الذي عقد كتابته لا للمشتري والأصل في ذلك عمل أهل المدينة قاله مالك في الموطأ.

ولا يرجع المكاتب رقيقا وقنا إلا إذا عجزه الحاكم، سواء بيعت الكتابة أو لم تبع، فإن عجز عن الكتابة كلها أو بعضها أو عجزه الحاكم رجع قنا وحل لسيده ما أخذ منه في حال عجزه؛ لأن المال له إذ مال العبد لسيده.

والأصل في ذلك ما في الموطأ عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته شيء.

وعن مالك أيضا أنه بلغه أن عروة بن الزبير وسليمان بن يسار كانا يقولان: المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته شيء قال مالك: وهو رأيي.

قال الحافظ: ورواه ابن قانع من طريق أخرى عن نافع عن ابن عمر مرفوعا وأعله.

الأدلة الأصلية تقدمت في خلال الشرح ففي ذلك كفاية.

باب في أم الولد

إن سيد بوطء قنة اعترف
كما إن استبرا بحيض ونفا
وولدت لستة من أشهر
إن أثبتت إلقاء شيء علقه
ولو بقول امرأتين وكما
وعاين النساء فيها الأثرا
ونجلها من غيره بها التحق
كما إذا الزوجة بالحمل اشترا
أو ولد من وطء شبهة وجد
فيما عدا أمة عبد كاتبة
وإن يطا بدبر أو عزلا
لم يندفع وبأبيه يلحق
وبرضاها جاز إن تواجرا
وحق للسيد خدمة تقل
وأرش ما جنى به عليهما
ومطلقا يجوز أن يستمتعا
وكرهوا له إذا ما زوجت
وإن تمت من بعد بيعها فما
والمشتري يعتقها بما اعتقد
وفديت بما جنته بالأقل
وإن يقل في مرض قد ولدت
صدق إن يرثه وارث ولد
وإن بإيلاد مريض اعترف
وإن يكن أنكره فلا حلف
من بعدها الوطء منها خولفا
لنفي ذا الحق ولو للأكثر
ففوقها من مضغة مخلقة
لو ادعت سقطا بغيب وسما
من رأس مال عتقت بلا امترا
حتما ولا يرده دين سبق
لا بابنه السابق من قبل الشرا
فبهما لما تكن أم ولد
أو أمة لنجله مكتسبة
أو بين فخذين إذا ما أنزلا
وذا كان الماء عرفا يسبق
والعتق عن مال له تقررا
وفي ابنها ممن سواه ما يحل
وإن يمت لوarithه تمما
وإن يصح المال منها اقترعا
منه وإن تكن بذاك رضيت
أصابها من بائع له أنتما
رقية فإن عتقه يرد
من قيمة بيوم حكم أو عقل
مني ولا نجل لها منه ثبت
ومطلقا إن كان نجلها وجد
أو عتقها في صحة منه سلف

لم تعتق الأمة من ثلث ولا وإن من الشريك حملها وقع وإن يك الواطئ بها قد أعسرا بيوم وطئها وبيعها لذا كذا بنصف قيمة النجل اتبع وإن بطهر وطئها متحد ولو من أهل ذمة من أشركا فإن قضت بشركة فمسلمما كان لفقدها انتفا إن يفصلا وأم نجل ذي ارتداد حكما ووقفت كحكم من دبر إن ولم تجز كتابة إن وقعت

من رأس مال لاتهام حصلا فأخر بقيمة الحظ اتبع ففي اتباعه بها قد خيرا وما بقي من بعده به احتذا واعتبر التقويم يوم إن تضع فلهما القافة تدعى للولد أو كان من شارك عبدا ملكا ومن يشا وإلى إذا ما احتملما وورثاه حيث مات أولا لها بتحريم إلى أن يسلمما فر لدار الحرب حتى يستبن بلا رضاها وإن أدت عتقت

(باب في) بيان أحكام (أم الولد) ابن الحاجب: تصير الأمة أمّ ولد بثبوت إقرار السيد بالوطء وثبوت الإتيان بولد حي أو ميت علقه فما فوقها يقول أهل المعرفة: إنه حمل ولو ادعت سقطها من ذلك وأرى النساء أثره اعتباره، فالأمة تصير أمّ ولد بهذين الشرطين.

الشرط الأول:

وإلى أولهما أشار المصنف بقوله: (إن سيد بوطء قنة اعترف) أي: إن أقرّ السيد بوطء لأمته فهذا أحد الشرطين، وجوابه قوله الآتي: عتقت الأمة إلخ (وإن يكن إنكاره فلا حلف) أي: وإن ادّعت الأمة الحامل أو التي ولدت ولدًا ونسبته لسيدّها على سيدها أنه وطئها وأنكره فلا يمين عليه لردّ دعواها إن أنكر السيد وطأها؛ لأنها من دعوى العتق لا تثبت إلا بعدلين، وكلّ دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجردّها، وشبه في نفي اليمين فقال: (كما إن استبرا بحيض ونفا ... إلخ البيتين) أي: كان استبرأ السيد أمته من وطئه بحيضة وولدت بعده ونفاه عن نفسه معتمدا في نفيه على استبرائها وعدم وطئها بعده وولدت لسته أشهر بعد استبرائه فقال الإمام

مالك رحمه الله: لا يمين عليه وإلا أي: وإن لم يستبرئها أو استبرأها وولدت لأقل من ستة أشهر بأن ولدت لستة أشهر إلا ستة أيام لحق ولدها به وصارت أم ولد له إن ولدته لمدة الحمل المعتاد كتسعة أشهر بل ولو أتت أي: ولدته لأكثره أي: أطول مدته أي: الحمل وهي خمس سنين.

الشرط الثاني:

والى الشرط الثاني أشار بقوله: (إن أثبت إلقاء شيء علقه. ففوقها من مضغة مخلقه. ولو بقول امرأتين) أي: إن ثبت أن ألفت علقه وهي الدم المجتمع الذي إذا صب عليه الماء الحار لا يذوب كما مر في العدة، وأولى إذا ألفت ما فوق علقه من مضغة أو ولد حي أو ميت وأولى إذا ولدت ولادة عادية فتعتبر بإلقاء العلقه فما فوقها أم ولد ولو كان ثبوت الإلقاء بامرأتين، وأولى بأكثر من امرأتين (وكما لو ادّعت سقطاً بغيب وسما) أي: كادعائها أي: الأمة التي أقر سيدها بوطئها ولم يستبرئها أنها أسقطت حملها من وطئه سقطا علقه أو أعظم منها (وعاين النساء فيها الأثر) أي: الإسقاط بقبلها من تشققه وسيلان دمه فتصدق وتصير به أم ولد له، والجواب: أن سيد بوطء قنة إلخ (من رأس مال عتقت بلا امترا) أي: عتقت الأمة إذا مات سيدها من رأس أي: جميع المال للسيد ولو لم يترك سواها.

(ونجلها من غيره بها التحق. حتما ولا يرد دين سبق) أي: وإن مات سيد أم الولد عتق من رأس ماله ولدها الذي ولدته من غيره بعد ولادتها منه ولا يرد له أي: عتق أم الولد دين على سيدها سبق الدين ولادتها من سيدها.

وشبه بشرطي الإقرار بالوطء وثبوت إلقاء العلقه في ترتب أمومة الولد عليهما فقال: (كما إذا الزوجة بالحمل اشترا ... إلخ الأبيات الثلاثة) أي: كاشتراء زوجته أي: الحر حال كونها حاملا منه فإنها تصير بولادته أم ولد له على المشهور لا تصير الأمة أم ولد بولد من زوجها سبق الولد شراء زوجها إياها وولد حملت به من وطء شبهة بأن غلط فيها فحملت منه ثم اشتراها حاملا فلا تكون بولادته أم ولد إلا إذا وطئ السيد أمة مكاتبه فحملت منه فإنها تصير بوضعه أم ولد له وعليه قيمتها لمكاتبه يوم حملها ولا يحد للشبهة أو وطئ الأب أمة ولده فحملت منه فتصير

بوضعه أم ولد له وعليه قيمتها لولده يوم وطئها موسراً كان أو معسراً ولا قيمة عليه لولدها ولا حدٌ عليه للشبهة.

قوله: (وإن يطأ بدبر أو عزلاً إلخ البيتين) أي: وإن وطئ أمته وعزل عنها وحملت فلا يدفعه أي: الحمل عن سيدها عزل أي: نزع ذكره من قبلها حال إنزاله؛ لأنَّ الماء يسبقه ولا يشعر به أو وطئ بدبر فلا يندفع الولد به عن سيدها لاحتمال سيلان المني لقبها أو وطئ بين فخذين فلا يندفع به الولد إن أنزل حال وطئها بينهما لاحتمال سيء؛ لأنه إلى قبْلِها.

(وبرضاها جاز إن تواجرا. والعق عن مال له تقرراً. وحق للسيد خدمة ... إلخ الأبيات الثلاثة) أي: وجاز لسيد أم الولد إجارتها برضاها للعمل لا بغير رضاها فلا يجوز وتفسخ، وجاز لسيد أم ولد عتق لها على مال معجل منها ولو بغير رضاها أو دين في ذمتها برضاها وله أي: سيد أم ولده قليل خدمة فله استخدامها فيما يقرب ولا يشق وله غيرها أي: الخدمة في ولدها الذي ولدته من غيره أي: غير السيد بعد ولادتها من سيدها وله أرش جناية عليها أي: أم الولد، وإن مات السيد قبل قبض أرش الجناية على أم ولده فالأرش لوارثه أي: السيد وله الاستمتاع بها وله انتزاع مالها ما لم يمرض مرضاً مخوفاً، فإن مرض فليس له انتزاعه؛ لأنه حينئذ انتزاع لوارث. قال في أسهل المسالك:

إن حملت قن بوطء السيد فسمها شرعاً بأم الولد
له انتزاع المال من قبل المرض وعتقها من رأس مال مفترض
(وكرهوا له إذا ما زوجت. منه وإن تكن بذاك رضيت) أي: وكره للسيد تزويجها لغيره إن كان بغير رضاها بل وإن كان برضاها؛ لأنه ليس من مكارم الأخلاق لمنافاته الغيرة وإن بيعت أم الولد ثم ماتت أو جنت أو عميت مثلاً فمصيبتها إن بيعت أي: ضمانها من بائعها، فإن كان قبض ثمنها فيرد لمشتريها وإن لم يقبضه سقط عن مشتريها، وإن كان المشتري أعتقها رد أي: نقض عتقها وترد لبائعها ويرد ثمنها إن كان موسراً وإن كان معدماً فهو دين عليه في ذمته، وهذا معنى قوله: وإن تمت من بعد بيعها إلخ البيتين قوله: (وفدیت بما جنته بالأقل. من قيمة بيوم حكم أو عقل) أي: وإن جنت أم الولد على نفس أو عضو جنابة لا يقتص منها أو على

مال فديت أي: وجب على سيدها فداؤها إن جنت وتفتدى بالأقل من القيمة لها وحدها معتبرة يوم الحكم بوجوب فدائها والأرش لجنايتها قوله: (وإن يقل في مرض قد ولدت إلخ الأبيات الأربعة) يعني أن السيد إذا قال في مرضه الذي مات منه ولدت أمتي فلانة مني ولا ولد لها أي: الأمة التي أقر بولادتها منه موجود صدق في قوله: ولدت مني وصارت أم ولد له تعتق من رأس ماله إن مات إن ورثه ولد ذكر أو أنثى وأولى إن كان لها ولد، فإن لم يرثه ولد فلا يصدق، وإن أقر سيّد مريض مرضا مخوفا بإيلاد منه لأمته في صحته أو أقر مريض بعق لها في حال صحته السابقة على مرضه ومات من مرضه الذي أقر فيه فلا يعتق الأمة التي أقر بإيلادها أو إعتاقها من ثلث؛ لأنه لم يقصد الوصية بإعتاقها ولا من رأس مال؛ لأن تصرف المريض لا يكون إلا في الثلث.

(وإن من الشريك حملها وقع. فأخر بقيمة الحظ اتبع) أي: وإن وطئ شريك أمة مشتركة فحملت من وطئه قومت عليه وغرم نصيب شريكه الآخر من قيمتها يوم حملها إن كان موسرا؛ لأنه أفاتها عليه، فإن أعسر الواطئ خير شريكه في تقويهما على الواطئ واتباعه أي: الواطئ بنصيبه من القيمة معتبرة يوم الوطء أو بيع نصيب غير الواطئ منها أي: الأمة لذلك أي: لنصيب غير الواطئ من قيمتها، فإن كان ثمنه يزيد على نصيبه من قيمتها فلا يباع منها إلا ما بقي ثمنه بنصيبه من قيمتها ويبقى باقيه بحساب أم الولد للواطئ، وإن لم يف ثمن نصيب غير الواطئ بنصيبه من قيمتها اتبعه أي: أتبع غير الواطئ الواطئ بما بقي له من نصيبه من قيمتها وينصف قيمة الولد ولا يباع؛ لأنه حرٌّ لاحق بالواطئ للشبهة، وهذا ما تضمنته الأبيات الثلاثة.

(وإن بطهر وطئها متحد. فلهما القافة تدعى للولد) أي: وإن وطئها أي: الشريكان بطهر واحد وأتت بولد لسته أشهر من وطئهما وادعاه كل منهما، فالقافة التي خصّها الله بمعرفة النسب بالشبه تنظره لتلحقه بأحدهما أو بهما إن كان حرين مسلمين بل (ولو من أهل ذمة من شركا. أو كان من شارك عبدا ملكا) أي: ولو كان أحدهما عبدا والآخر حرا أو ذميا والآخر مسلما، فإن ألحقته بأحدهما لحق به مسلما كان أو ذميا حرا أو عبدا.

(فإن قضت بشركة فمسلمًا. ومن يشأ وإلى إذا ما احتملما) أي: فإن أشركتهما أي: الشريكين في الولد بأن قال القائف: هو ابن المسلم والذي معا فالولد مسلم أي: يحكم بإسلامه ووالى أي: تبع الولد إذا بلغ الحلم أحدهما أي: الشريكين عند ابن القاسم، وشبه في موالاة أحدهما فقال: (كان لفقدتها انتفا أن يفصلا. وورثاه حيث مات أولا) أي: كأن لم توجد قافة فإنه يوالى أحدهما بعد بلوغه محكوما بإسلامه وورثاه أي: الشريكان إن مات الولد أولا أي: قبل موالاة أحدهم فيرثانه ميراث أب واحد فيقسم بينهما قوله: (وأم نجل ذي ارتداد حكما لها بتحريم... إلخ الأبيات الثلاثة المتضمنة قول الأصل: وحرمت على مرتد أم ولده حتى يسلم ووقفت كمذبرة إن فرّ لدار الحرب ولا تجوز كتابتها وعقت إن أدت.

أي: وحرمت على رجل مرتد عن الإسلام بعد تقرر له أم ولده ما دام على رده حتى يسلم فتزول حرمتها عليه ويخلى بينه وبين ماله ورفيقه يتصرف فيه، وإن مات مرتدا أعتقت أم ولده من ولده من رأس ماله، هذا مذهب المدونة وقال أشهب: تعتق أم ولده بمجرد رده كما تبين منه زوجته بها، وإذا قتل للردة عتقت من رأس ماله ووقفت أم ولد المرتد كمذبرة أي: المرتد إن فر أي: هرب المرتد لدار الكفار أهل الحرب للمسلمين إلى أن يأتي مسلما فيعودان إليه كما كانا أو يموت فتعتق أم ولده من رأس ماله ومدبره من ثلثه، وهذا إذا كان يعلم موته وحياته فيعمل على ذلك، فإن جهل حاله فيوقفان إلى نهاية مدة التعمير إذا كان له مال ينفق على أم ولده منه وإلا فقليل: ينجز عتقها، وقيل: تسعى على نفقتها إلى مدة التعمير ولا يجوز كتابتها أي: أم الولد، فإن كاتبها فسخت وعتقت إن أدت المكاتبه لسيدها ما كاتبها به ومضت الكتابة فلا يفسخ ولا ترجع على سيدها بما أدت إذا كان صحيحا. وبالله التوفيق.

الأدلة الأصلية لهذا الباب:

01- قال: الله تعالى: ﴿وَمَاءَ أَلْنٰكُمْ الرَّسُوْلُ فَخُذُوْهُ وَمَا نَهٰكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر:

[7/59].

02- عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: " من وطئ أمته فولدت له فهي معتقة عن دبر منه ". رواه أحمد (2623).

03- وفي لفظ: "أيما امرأة ولدت من سيدها فهي معتقة عن دبر منه أو قال: بعده. رواه أحمد.

04- وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: ذكرت أم إبراهيم عند رسول الله ﷺ فقال: أعتقها ولدها. رواه ابن ماجه في الأحكام، باب: أمهات الأولاد (2507).

05- وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال: جاء رجل من الأنصار فقال: يا رسول الله إننا نصيب سبياً فنحب الأثمان فكيف ترى في العزل؟ فقال النبي ﷺ: " وإنكم لتفعلون ذلكم لا عليكم أن لا تفعلوا ذلكم، فإنها ليست نسمة كتب الله عز وجل أن تخرج إلا وهي خارجة". رواه البخاري في العتق، باب: بيع الرقيق (2077).

06- وعن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع أمهات الأولاد وقال: " لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع بها السيد ما دام حياً، وإذا مات فهي حرة". رواه مالك في الموطأ في العتق والولاء، باب: عتق أمهات الأولاد وجامع القضاء في العتاقة (1268). والدارقطني من طريق آخر عن ابن عمر من قوله وهو أصح.

07- وعن أبي الزبير عن جابر أنه سمعه يقول: كنا نبيع سراريننا أمهات أولادنا والنبي ﷺ فينا حي لا نرى بذلك بأساً. رواه ابن ماجه في الأحكام، باب: أمهات الأولاد (2508).

08- وعن عطاء عن جابر قال: بعنا أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر فلما كان عمر نهانا فأنتهينا. رواه أبو داود في العتق، باب: بيع عتق أمهات الأولاد (3444).

09- وعن الخطاب بن صالح عن أمه قالت: حدثني سلامة بنت معقل قالت: كنا للحباب بن عمرو ولي منه غلام فقالت لي امرأته: الآن تُباعين في دينه، فأتيت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فقال: من صاحب تركة الحباب بن عمرو قالوا: أخوه أبو اليسر كعب بن عمرو، فدعاه فقال: لا تبيعوها وأعتقوها، فإذا سمعتم برقيق قد جاءني فأتوني أعوضكم ففعلوا فاختلفوا فيما بينهم بعد وفاة رسول الله ﷺ فقال قوم: أم الولد مملوكة لولا ذلك لم يعوضكم رسول الله ﷺ وقال بعضهم: هي حرة قد أعتقها رسول الله ﷺ ففي كان الاختلاف. رواه أحمد (25787) قال الخطابي: وليس إسناده بذلك.

فصل في الولاء

إن الولاء للذي قد أعتقا وإن يبع من نفسه أو أعتقا أو لم يكن سيده الأعلى علم إلا كفورا مسلما قد أعتقا كذلك في عتق الرقيق إن يكن وإن يقل عن مسلمين أنت حر كقوله سائبة وكرهت والعبد إن أسلم بعد إن عتق وإن يك السيد بعد أسلما وجر أولادا لعبد أعتقه إن لم يكن لهم من الحر نسب أو مسه عتق لآخر فلا كذلك معتقهما اللذ سفلا والأب بعد جده إن أعتقا عاد الولاء للذي قد أعتقه والقول في الحمل لمعتق الأب إلا لدون ستة من أشهر وإن يمت قدم عاصب النسب وبعده المعتق ثم العصبه مثل الصلاة ثم من قد أعتقا وليس للنسا به من حق أو جره بعتق أو ولاده والابن والبنت إذا ما اشتريا

رقيقه نجزه أو علقا عنه سواء دون إذن سبقا بعتقه حتى بعتقه جزم فحكمه للمسلمين مطلقا سيده بنزع ماله قمن فجائز ولهم الولاء استقر ؛ لأنها لأهل جهل نسبت فالمسلمون بولائه أحق فبإعادة الولاء حكما كما يجر ولدا من معتقه إلا الذي كان لرق انتسب يجر والد من ابنه الولاء ولاؤه جر لسيد علا أو كان من أبيه بعد استلحقا من معتق الجد وأم سبقه لا قول من أعتقها فاجتنب إن وضعت من عتقها فهو حر عن معتق؛ لأنه أقوى سبب رتبته معلومة مرتبه معتقه ذاك له تحققا إلا الذي باشرنه بالعتق ولأه من أعتق لا زياده أباهما والعتق فيه وفيها

ثم اشترا الأب رقيقاً فهلك من بعده كان للابن ما ترك
وحيث مات الابن قبل المعتق فتسحق البنت نصف ما بق
لعتقها نصف الذي قد أعتقا ثم تزيد ربعاً محققاً
لأنها نصف أبيه اعتقت فالنصف منه بالولاء أخذت
وحيث مات الابن قبل ثم أب فالنصف للبنت بميراث النسب
وبالولاء ربع لها جلاً وثمن بماله جراً والولا

(فصل في) بيان أحكام (الولاء) قوله: (إن الولاء للذي قد أعتقا إلخ الأبيات الثلاثة. الولاء بفتح الواو ممدوداً من الولاية بمعنى القرب، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: "الولاء لحمة كلحممة النسب، لا يُباع ولا يوهب"⁽¹⁾. رواه أبو يعلى الموصلي وابن حبان في صحيحه قال الأبي: هذا الحديث تعريف لحقيقته شرعاً فلا يمكن حذؤه بما هو أتم منه، وروى قوله ﷺ: "لحممة" بضم اللام وفتحها أي: تعلق واتصال وارتباط لمعتق بكسر التاء، وإن كان الإعتاقُ ببيع للعبد من نفسه ولو فاسداً كما تقدّم، فالولاءُ عليه لسيّده ولا يتوهم من أخذه المال منه أنه لا ولاء له عليه لقدرته على نزع منه وإبقائه رقاً أو أعتق غير عنه بلا إذن من العتق عنه، فولاء العتيق للمعتق عنه وهو المشهور، ووجهه أنه من التقديرات الشرعية التي يعطي فيها المعدوم حكم الموجود فيقدر دخوله في ملك المعتق عنه قبل إعتاقه وأنه أعتقه عنه بالتوكيل، أو أعتق رقيق رقيقه ولم يعلم سيده أي: سيد المعتق بالكسر بإعتاقه رقيقه وهو رقيق حتى عتق المعتق بالكسر فقد مضى إعتاقه والولاء لسيّده الأعلى واستثنى من قوله: الولاء لمعتق فقال: (إلا كفوراً مسلماً قد أعتقا. فحكمه للمسلمين مطلقاً) أي: إلا شخصاً كافراً أعتق رقاً له مسلماً اشتراه أو أسلم عنه فلا ولاء له عليه، ولو أسلم الكافر بعد ذلك فلا يرجع له الولاء على المعروف من المذهب.

(كذلك في عتق رقيق إن يكن. سيده بنزع ماله قمن) أي: وإلا رقيقاً أعتق رقيقه بإذن سيده أولاً، فلا يكون ولاؤه له إن كان سيده الحر ينتزع ماله أي: كان السيد

(1) صحيح ابن حبان، 429/20.

ينتزع مال الرقيق المعتقد بالكسر فالولاء للسيد، ومفهوم الشرط أنه كان لا ينتزع ماله كالمكاتب والمدير وأم الولد إذا مرض سيدهما والمعتقد لأجل إذا قرب أجل عتقه، فالولاء لسيدهم ما دامت رقيتهم، فإن عتقوا رجع الولاء لهم.

(وإن يقل عن مسلمين أنت حر. فجائز ولهم الولا استقر) أي: المسلمين، فإن مات عن مال ولا وارث له من النسب فهو في بيت المال، وشبه في صحة العتق وكون الولاء للمسلمين فقال: (كقوله: سائبة وكرهت. لأنها لأهل جهل نسبت) أي: كعتقه بلفظ سائبة بأن قال له: أنت سائبة مريدا به إعتاقه فيعتق وولاؤه للمسلمين؛ إذ معنى السائبة أنه أعتق عن المسلمين وكره عتق السائبة؛ لأنه من ألفاظ الجاهلية في الأنعام، وقد أبطله الله تعالى في القرآن بقوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ﴾ [المائدة: 103/5] فإن وقع قالوا للمسلمين: وإن يك للسيد بعد أسلما. فبإعادة الولاء حكما) أي: وإن أعتق كافر رقيقه الكافر ثم أسلم العبد الذي أعتقه الكافر انتقل وولاؤه للمسلمين من عصبة المعتقد ما دام المعتقد بالكسر كافراً، فإن أسلم عاد الولاء بإسلام السيد المعتقد، فبإسلام سيده يرجع إليه الولاء قال سحنون: معنى رجوع الولاء في هذا الباب إنما هو الميراث والولاء قائم لا ينتقل عنه الصقالي هذا صواب؛ لأن الولاء كالتنسب، فكما لا تزول الأبوة عن الأب إن أسلم ولده فكذلك الولاء.

(وجر أولادا لعبد اعتقه إلخ الأبيات الأربعة. أي: وجر العتق أو الولاء ولد العبد المعتقد بفتح التاء أي: سحب ولاءه لمعتقد أبيه وإن سفل الولد فولاًؤه لمعتقد أبيه أوجده ذكراً كان الولد أو أنثى، والذكر منهم يجر ولاءه وأولاده الذكور والإناث، والأنثى منهم لا تجر ولاء أولادها كأولاد المعتقة - بفتح التاء - فينجر الولاء عليهم لمعتقها إن لم يكن لهم أي: أولادها نسب من أب أو جد حر بأن كانوا من أب رقيق هو وأصوله إلا لرق جرى الولد لغير معتق أبيه وأمه فلا يكون ولاءؤه لمعتقد أبيه ولا لمعتقد أمه وولاؤه لسيده وعصبته من النسب ثم من الولاء أو إلا لعتق لولد المعتقد أو المعتقة بفتح التاء فيهما منسوب لسيد آخر أي: غير معتق الأب والأم فولاء الولد لمعتقه وعصبته نسباً ثم ولاء لا لمعتقد أبيه ولا لمعتقد أمه؛ لأنَّ المباشر أقوى وجر الولاء لمعتقهما بفتح التاء، بمعنى أن من أعتق عبداً أو أمة

ثم أعتق العبد أو الأمة عبداً أو أمة، فإن ولاء المعتق بكسر التاء الأعلى على عتيقه عبداً كان أو أمة يجر له ولاء على عتيق عتيقه عبداً كان أو أمة.

(والأب بعد جده إن أعتقا إلخ البيتين) أي: وإن تزوجت المعتقة بعبد ابن عبد وأتت منه بولد أو تزوجت بحرّ عتيق وأتت منه بولد فنفاه ولا عنها فولاء ولدها لمعتقها في صورتين؛ لأنه لا نسب له من حر ولم يرق لغيره، فإن أعتق الجد في الصورة الأولى رجع ولاء الولد لمعتقه من معتق أمه؛ لأنه صار له نسب من حر وإن أعتق الأب في الصورة الأولى بعد عتق الجد أو استلحق الأب الولد الذي لاعن فيه في الصورة الثانية رجع الولاء على ولد الأمة المعتقة لمعتقه أي: الأب من معتق الجد في الصورة الأولى ومن معتق الأم في الصورة الثانية.

(و) إن تزوج عبد أمة لغير سيده وأعتقا ثم أتت بولد فقال معتق الأب: إنها حملت به بعد إعتاقها فولأؤه لي؛ لأن له نسباً لحر ولم يرق وقال معتق الأم: حملت به بعد إعتاقها فولأؤه لي؛ لأنه كان رقيقاً وأعتقه مع أمه فالقول لمعتق الأب لا لمعتقها أي: الأم.

(إلا لدون ستة من أشهر. إن وضعت من عتقها فهو حر) أي: إلا إن تضع الأم الولد المتنازع في ولأؤه لدون ستة أشهر إلا خمسة أيام من يوم عتقها فالقول لمعتقها؛ لأنه تبين أنها كانت حاملاً به يوم عتقها كما إذا كانت ظاهرة الحمل يوم العتق.

قوله: (وإن يمت قدم عاصب النسب إلخ الأبيات الثلاثة. المتضمنة قول الأصل: وقدم عاصب النسب ثم المعتق ثم عصيته كالصلاة ثم معتق معتقه أي: وإن مات من له عاصب نسب وعاصب ولاء قدم في إرثه عاصب النسب على عاصب الولاء، ثم إن لم يكن له عاصب النسب وتعدد عاصب الولاء قدم المعتق للميت، ثم إن لم يكن المعتق حياً قدم عصيته أي: المعتق مرتبين كترتيبهم في إمامة الصلاة على الميت فيقدم ابن فابنه فأب فأخ فابنه فجده فعم فابنه فجده أب فابنه، وهكذا يقدم الأصل على فرعه والفرع على أصل أصله ثم إن لم يكن للمعتق عاصب نسب قدم معتق معتقه بكسر التاء فيهما.

(و ليس للنسا به من حق. إلا الذي باشرنه بالعتق) أي: ولا ترثه أي: الولاء أي: لا ترث به أنثى إجماعاً، فإن مات العتيق عن ابن وبنت معتقة ورثه الابن وحده إن لم تباشره أي: إن لم تباشر الأنثى العتيق بعتق منها أو جره أي: الولاء إليها أي: الأنثى بولادة ممن أعتقه من الذكور أو أعتق ممن أعتقه، وهذا معنى قوله: أو جره بعتق إلخ (والابن والبنت إذا ما اشتريا أباهما) إلخ البيتين أي: وإن اشترى ابن وبنت حران أباهما الرقيق على إن لكل منهما نصفه وعتق عليهما بنفس ملكهما إياه ثم اشترى الأب عبداً وأعتقه فمات العبد بعد موت الأب ورثه أي: العبد الابن وحده؛ لأنه عاصب معتقه من النسب والولاء والبنت عاصب معتقه من الولاء فقط والعاصب بالنسب مقدم على العاصب بالولاء.

(وحيث مات الابن) الذي اشترى هو وأخته أباهما (قبل موت المعتق) وبعد موت الأب ولا وارث له إلا أخته فلها نصف ماله بفرض النسب ونصفه بعصوبة الولاء لعتقها نصف أبيه فجر لها نصف ولائه ثم مات العبد (فتستحق البنت نصف ما بق) من مال العبد الذي أعتقه أبوها (لعتقها نصف) الأب (الذي قد أعتقا) للعبد فانجر لها نصف ولائه (ثم تزيد ربعاً محققاً) أي: ولها أي: البنت من مال العبد الربع؛ لأنها انجرت لها ربع ولاء العبد من أخيها الذي لها نصف ولائه (لأنها نصف أبيه أعتقت. فالنصف منه بالولاء أخذت) أي: لأنها معتقة نصف أبيه أي: الابن الذي هو أخوها فصار لها نصف ولائه وقد كان له نصف ولاء العبد لعتقه نصف معتقه فجر لها نصف ولائها على الابن نصف ولاء الابن على العبد وهو الربع (وحيث مات الابن قبل ثم أب إلخ البيتين) يعني أن الابن إذا مات أولاً وورثه الأب ثم مات الأب عن بنته التي أعتقت نصفه ولا وارث له سواها فللبنت من مال أبيها النصف بفرض الرحم أي: النسب ولها الربع أيضاً بعصوبة الولاء لإعتاقها نصفه فجر لها نصف النصف الباقي بعد فرضها ونصف النصف هو الربع ولها يجره أي: الولاء الثمن أيضاً وهو نصف الربع الباقي؛ لأنه حق أخيها بإعتاقه نصف أبيه ولها نصف ولاء أخيها لإعتاقها نصف أبيه فانجر لها به نصف الربع وهو الثمن فصار لها سبعة أثمان مال أبيها. وبالله التوفيق.

الأدلة الأصلية لهذا الفصل :

01- قال الله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكُمْ قَحْدُوهُ وَمَا نَهَكُمُّ عَنْهُ فَأَنْتَهُوْا ﴾ [الحشر :

7/59].

02- عن ابن عمر أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تَعْتُقُهَا فَقَالَ أَهْلُهَا نَبِيعُكُمَا عَلَى أَنَّ وَلَاءَهَا لَنَا فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : " لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ ". رواه البخاري في الفرائض ، باب إذا أسلم على يديه وكان الحسن لا يرى له ولاية وقال النبي ﷺ الولاء لمن أعتق ويذكر عن تميم الداري رفعه قال هو أولى الناس بمحياه ومماته واختلفوا في صحة هذا الخبر (6260)، ومسلم في العتق، باب : إنما الولاء لمن أعتق (2761).

03- وعن عمر رضي الله عنه قال : إذا تزوج المملوك الحرّة فولدت فولدها يعتقون بعثتها ويكون ولاؤهم لمولى أمهم ، فإذا أعتق الأب جر الولاء. رواه البيهقي 10/306.



باب الوصية

إيصاء ذي ميز بما يملك حر وهل بأن لا يتنافا قيذا أو كافرا إلا بكالخمير فلا لمن له تملك صح وحل وإن تعدد بحمل وقعا بلفظها الصريح أو إشاره والشرط في معين أن تقبلا لأن يكون مالكا وقومت والرق في القبول لا يفتقر كما إذا أوصى بعتقه فلا وخيرت أمة وطء في البقا ثم لها من بعد أن تنتقلا وصح إيصاء لعبد من ورث أو عبد بعضهم بتافه يقل ككونه لمسجد وقنطره كذا لميت بموته علم وصح إيصاء لذمي وإن وقاتل مع علم موص بالسبب وبطلت بردة للكفر ككونها واقعة لمن ورث معتبر بيوم تنفيذ فقد ولو بهذا القول من أوصى نطق ذا بخلاف عكسه فيما عهد

صح وإن كان سفيها أو صغر أو إن يكن بقربة قد عهدا يكون للمسلم مما حللا كمن سيأتي بعده إن استهل فما به أوصى عنهم وزعا مفهومة تغني عن العبارة من بعد موت وبه تأهلا بغلة من بعده قد حصلت من سيد فيها لإذن يصدر يحتاج في تنفيذه أن يقبلا في الرق أو في بيعها لتعتقا ما لم ينفذ ما أرادت أولا متحدا وإن كثيرا للثلث به أريد العبد لا بما يحل والصرف في المصالح المعتبره ففي الديون أو لوارث لزم لم تبد قربة بذاك تقترن وتأويلان إن بجهل ارتكب كذا بعصيان كشرب الخمر كغير أو بزائد عن الثلث وإن أجيز فعطية تعد إن لم يجيزوا فالمساكين أحق موص به فيه صحيح لا يرد

وبرجوعه وإن حال المرض
كعتق أو كتابة أو بيع
ونسج غزل صوغ فضة كذا
ومثلها تفصيل شقة وقع
كواقع بسفر أو بمرض
كلاهما بدونه وإن رقم
أو كان قد أخرج مرقوما بيد
كحالة الإطلاق لا إن لم يرد
وببناء عرصة لا تبطل
كما إذا أوصى بشيء فادر
والرهن والتزويج غير مبطل
وإن يبع موصى به من الثلث
مثل ثيابه إذا ما استخلفا
أو كان قد أوصى بثوب عينا
ذا بخلاف مثله إذ يحصل
والدار إن جصصها أو وقعا
فهو للموصى له بما جمع
ونقض عرصة به قولان
فيها بقول أو بفعل ينتقض
كذا بإيلاد وحصد زرع
وحشو قطن ذبح شاة احتذا
بكلها يعد إنه رجع
وفيهما إن مت قال: وانقرض
ولم يكن إخراج حتى قدم
ثمت من بعدهما له استرد
أو كان لفظه متى الموت وجد
والشرك للموصى بذاك يحصل
لخالد ثم به لعمرو
تعليمه والوطء ما لم تحمل
فلا يرا بالبيع إنه نكث
بغيرها فغيرها به اكتفا
فباعه ثم اشترى المعينا
فليس للموصى له بل تبطل
لت سويق صبغ ثوب تبعا
من زائد عن ذاته له تبع
في صحة الإيصاء والبطلان
(باب ذكر فيه) أحكام الوصايا وما يتعلق بها.

أركان الوصية:

وأركانها أربعة موص وموصى له وموصى به وصيغة.

(1) الموصي:

وذكر أولها مع شروطه بقوله: (إيصاء ذي ميز بما يملك حر. صح وإن كان سفيها أو صغرا) أي: صح إيصاء حر لا رقيق ولو بشائبة مميز لا مجنون وصغير

وسكران غير مميزين حال الإيضاء مالك للموصى به ملكا تاما فمستغرق الذمة وغير المالك لا تصح وصيتهما، وإن كان الحر المميز سفيها أو صغيرا؛ لأن الحجر عليهما لحق أنفسهما، فلو منعا من الوصية لكان الحجر عليهما لحق غيرهما وهو الوارث (وهل بأن لا يتنافا قيدا. أو إن يكن بقربة قد عهدا) أي: وهل محل صحة وصية الصغير المميز إن لم يتناقض قوله بأن لا يخلط في الكلام، فإن خلط بأن تبين أنه لم يعرف ما أوصى به ولم يعرف أوله من آخره لم تصح أو محل الصحة إن أوصى بقربة، فإن أوصى بمعصية أي: بمال يصرف في معصية كشرب خمر لم تصح تأويلان في قولها: وتصح وصية ابن عشر سنين فأقل مما يقاربها إذا أصاب وجه الوصية ولم يكن فيه اختلاط فالتأويلان في تفسير الاختلاط، والحق أن كلا منهما معتبر وأنه لا يخص الصبي فتأمل.

الوصية من الكافر:

(أو كافر إلا بكالخمر فلا. يكون للمسلم مما حللا) أي: وتصح الوصية وإن كان الموصي كافرا إلا أن يوصي بكخمر أو خنزير لمسلم.

(2) الموصى له:

وذكر الركن الثاني وهو الموصى له بقوله: (لمن له تملك صح وحل. كمن سيأتي بعده إن استهل) أي: يصح الإيضاء لمن يصح أن يملك ما أوصى له به ولو في ثاني حال كمن سيكون من حمل موجود أو سيوجد فيستحقه إن استهل صارخا ويقوم مقام الاستهلال كثرة رضعه ونحوه مما يدل على تحقق حياته وغلة الموصى به قبل الوضع تكون لورثة الموصي؛ إذ الولد الموصى له لا يملك إلا بعد وضعه حيا حياة محققة (وإن تعدد بحمل وقعا. فما به أوصي عنهم وزعا) أي: ووزع الموصى به إن ولدت أكثر من واحد لعدده أي: على عدده الذكر والأنثى، سواء عند الإطلاق، فإن نص على تفضيل عمل به.

(3) الصيغة:

وذكر الركن الثالث بقوله: (بلفظها الصريح أو إشاره. مفهمة تغني عن العبارة) أي: بلفظ يدل أو إشارة مفهمة ولو من قادر على النطق (والشرط في معين إن

يقبلا. من بعد موت) أي: وقبول الموصى له البالغ الرشيد المعين أي: الذي عينه الموصي كفلان شرط في وجوبها وتنفيذها بعد الموت متعلق بقبول، واحترز به عما لو قبل قبل موت الموصي فلا يفيد؛ إذ للموصى أن يرجع في وصيته ما دام حيا؛ لأن عقد الوصية غير لازم حتى لو رد الموصى له قبل موت الموصى فله القبول بعده وتجب له ولو مات المعين قبل قبوله فوارثه يقوم مقامه كما يقوم مقام غير الرشيد وليه، واحترز بالمعين من غيره كالفقراء فلا يشترط قبوله لتعذره وإذا قبل بعد الموت وقد تأخر القبول عن الموت (وبه تأهلا لأن يكون مالكا) أي: فالملك له أي: للموصى له بالموت؛ لأن بقبوله تبين أنه ملكها من حين الموت، فإذا كان الموصى به شجرا أثمر بعد الموت أو غنما نبت عليها صوف بعده وقبل القبول وكذا سائر الغلات تكون للموصى له بخلاف ما حدث من الغلات قبل الموت فإنه من جملة مال الموصى فيقوم من جملة ماله للنظر في ثلثه، لكن مقتضى قوله: وبه تأهلا لأن يكون مالكا يتنافى مقتضى قوله: (وقومت. بغلة من بعده قد حصلت) أي: وقوم الموصى به بغلة كأجرة عمل رقيق أو بهيم ولبنه وصوفه ونسله وثمر شجر وكراء عقار حصلت الغلة بعده أي: بعد موت الموصى، وفي المدونة: ما أثمر بعد الموت يقوم مع الأصول في الثلث، فإن حملة الثلث بثمره كانت الثمرة للموصى له، وإن حمل نصفه يكون له نصفه النخل ونصف الثمرة.

(والرق في القبول لا يفتقر. من سيد فيها لإذن يصدر) أي: ولم يحتج رقيق موصى له بمال لإذن من سيده في قبوله ما أوصى له به فله قبوله بلا إذن من سيده ولسيده انتزاعه منه إلا أن يعلم أن غرض الموصي التوسعة على الرقيق كإيصائه بعته أي: الرقيق فلا يحتاج تنفيذه لقبوله فيعتق ما حملة الثلث، سواء كله أو بعضه ولو لم يقبله الرقيق، وهذا معنى قوله: كما إذا أوصى بعته إلخ البيت.

(وخيرت أمة وطء في البقاء. في الرق أو في بيعها لتعتقا) أي: وخيرت جارية الوطء أي: الرائعة التي شأنها أن تقتني له التي أوصى سيدها بعته، فتخير بين رضاها بإعتاقها ورضاها بعدمه وبقائها رقيقة، وعلة التخيير أن الغالب في تنجيز عتقها ضياعها به؛ إذ لا تجد من يتزوجها وفي بقائها على الرقية لا تستطيع الاكتساب لرقيتها، فلذا خيرت (ثم لها من بعد أن تنتقلا. ما لم ينفذ ما أرادت

أولاً) أي: وإن اختارت أحد الأمرين فلها الانتقال عنه واختيار الأمر الآخر ما لم ينفذ فيها ما اختارته أولاً.

(وصح إيصاء لعبد من ورث متحداً وإن كثيراً للثلاث) أي: وصح الإيصاء لعبد وارثه أي: وارث الموصى إن اتحد وارثه أي: لم يكن معه وارث آخر؛ إذ الوصية له جائزة فكذا لعبده وليس له انتزاعها من عبده؛ لأنه إبطال للوصية (أو عبد بعضهم بتافه يقل. به أريد العبد لا بما يحل) أي: أو لم يتحد وارثه أوصى لعبد بعضهم بتافه لا تلفت إليه النفوس أريد به أي: التافه العبد، ومفهوم بتافه أنه إن أوصى له بماله بال أو أنه إن أوصى له بتافه أريد به وارثه فلا يصح وهو كذلك فيهما.

الوصية للمسجد وما في حكمه:

(ككونه لمسجد وقنطره) أي: وصح الإيصاء لمسجد نكرة ليعم المسجد الحرام وغيره من المساجد وقنطرة وسور على البلد، ولما كان هذا كالمناقض لقوله: أولاً لمن يصح تملكه وكان المسجد لا يتصور فيه ذلك قال: (والصرف في المصالح المعتبره) أي: وصرف الموصى به في مصالحه كوقوده وعمارته؛ لأنه مقصود الناس بالوصية له وقوله: والصرف في المصالح المعتبرة ما لم يجر العرف بالصراف لمجاوريه كالأزهر وإلا صرف لهم (كذا) يصح الإيصاء (لميت بموته علم) الموصي وصرف الموصى به (ففي الديون) إن كان عليه دين (أو لو ارث لزم) إن لم يكن عليه دين، فإن لم يعلم الموصي بموته فلا يصح الإيصاء له ويكون الوصي به لورثة الموصي.

الوصية للذمي:

(وصح إيصاء لذمي) بما يملكه شرعاً كثوب وعين وعقار وعرض وبهيمة ورقيق بالغ على دينه لا بما لا يملكه كخمر وخنزير ومصحف ورقيق مسلم أو صغير أو بالغ على غير دينه (وإن. لم تبد قرينة بذاك تقترب) أي: وسواء كان للذمي حق جوار أو لا قريباً كان أو أجنبياً.

الوصية لقاتل الموصي:

(وقاتل مع علم موص بالسبب. وتأويلان إن بجهل ارتكب) أي: وصح إيضاء لشخص قاتل الموصي إذا علم الموصى بأن السبب لموته من الموصى له بأن علم أنه الذي ضربه أو جرحه مثلا و أوصى له ابن عرفة في المدونة: إذا أوصى له بعد ضربه وعلم به فإن كان خطأ جازت وصيته في ماله وديته وإن كان عمدا جازت في ماله دون ديته؛ لأنها مال لم يعلمه وإلا أي: وإن لم يعلم الموصى بالسبب وقال: اعطوا فلانا كذا وكان فلان قاتله ولم يعلمه فتأويلان في صحة وصيته له وبطلانها.

بطلان الوصية بالردة:

(وبطلت) الوصية (بردة للكفر) ظاهرة من الموصي أو الموصى له وهو كذلك ونكره المصنف وظاهره أيضا بطلانها ولو رجع المرتد إلى الإسلام، وبعضهم قيّد كلام المصنف بموته على رده ويؤخذ من قول المدونة: إذا قبل المرتد على رده بطلت وصاياه قبل رده وبعدها.

بطلان الوصية إن كانت بمعصية أو لوأرث:

(كذا) تبطل بإيضاء بعضيان كمال لمن يشتري به خمرا يشربها أو لمن يقتل معصوما (ككونها) أي: الوصية (واقعة لمن ورث) فتبطل لخبر: "إن الله أعطى كل ذي حق حقه، ألا لا وصية لوأرث" وشبهه في البطلان فقال: (كغيرا وبزائد عن الثلث) أي: كوصية لغيره أي: الوارث بزائد الثلث (معتبر بيوم تنفيذ فقد) أي: وتعتبر الزيادة على الثلث يوم التنفيذ للوصية لا يوم الموت (وإن أجز) ما أوصى به لوأرث أو زائد الثلث لغيره (فعطية تعد) من المجيز الرشيد تفتقر للحوز عنه قبل حصول مانعها له، وتبطل الوصية لوأرث ولغيره بزائد الثلث إن أطلق بل (ولو بهذا القول من أوصى نطق. إن لم يجيزوا) أي: الورثة الوصية لوأرث (فالمساكين أحق) أي: فالموصى به للوارث للمساكين مثلا فلا تجوز؛ لأنه إضرار (ذا بخلاف عكسه فيما عهد. موصى به فيه صحيح لا يرد) أي: بخلاف العكس وهو قوله الثلث للمساكين إلا أن يجيزه الورثة لابني مثلا فهو له فهي وصية صحيحة، فإن أجازوها لابنه فهي له وإلا فهي للمساكين.

بطلان الوصية برجوع من الموصي:

(وبرجوعه وإن حال المرض. فيها بقول أو بفعل ينتقض. كعتق أو كتابة أو بيع) أي: وبطلت برجوع من الموصى فيها إن كان في صحته بل وإن رجع فيها بمرض مات منه، وأما ما بتله في مرضه فليس له الرجوع فيه، وإن كان مثل الوصية في الخروج من الثلث، ففي المدونة: لا رجوع للمريض فيما بتله بخلاف الوصية، وفي النوادر: ما بتله المريض لا رجوع له فيه إلا أن يستدل بما يعلم به أنه أراد به الوصية ويكون الرجوع بقول: كأبطلتها أو رجعت عنها أو لا تعملوا بها أو بفعل كبيع الباجي: لا خلاف في الرجوع عن الوصية بالقول والفعل، ابن حارث: اتفقوا فيمن أوصى لرجل بعبده ثم باعه أو وهبه أو عتقه أن ذلك رجوع، وكعتق للريق المعين الذي أوصى به وكتابة أي: عتق للريق المعين الذي أوصى به على مال منجم؛ لأنها إما بيع وإما عتق وكلاهما يبطلهما، فإن عجز عادت الوصية؛ لأنه لم يخرج عن ملك الوصي بناء على أن رجوع المعين بعد خروجه عن ملكه يصححها فهذا أولى، وشبه في عدم الرجوع فقال: (كذا بإيلاد) لأمة معينة وصى بها فوطؤها ليس برجوع، ابن كنانة: من أوصى بجاريته لرجل فله وطؤها ولا تنتقض وصيته إلا أن تحمل منه (و) ك (حصد زرع) معين موصى به فهو رجوع عن الوصية وتعقب بأنه مخالف للرواية ففي المجموعة عن ابن القاسم: إذا أوصى بزرع فحصده أو بتمر فجذه أو بصوف فجزه فليس برجوع إلا أن يدرس القمح ويكتاله ويدخله بيته فهذا رجوع الباجي بالدراس والتصفية انتقل اسمه عن الزرع إلى اسم القمح والشعير فكان رجوعاً (و) ك (نسج غزل) أوصى به فحأكه ثوباً أو برداء فقطعه قميصاً فهو رجوع (و) ك (صوغ فضة كذا) أوصى بها أشهب: إذا أوصى بفضة ثم صاغها خاتماً فهو رجوع لزوال الاسم الذي أوصى به (و) ك (حشو قطن) أطلق كابن الحاجب وفي التوضيح: ينبغي أن يقيد بحشوه في الثياب، وأما في مخدة ونحوها فلا، أشهب: إذا أوصى بقطن ثم حشا به أو غزله فهو رجوع و (ذبح شاة احتذا) ونحوها معينة أوصى بها فهو رجوع.

(ومثلها تفصيل شقة وقع. بكلها يعد أنه رجع) أي: وتفصيل شقة قميصاً أو

سراويل أو غيرها فهو رجوع لعدم صدق اسم الشقة على المفصل (كواقع بسفر أو بمرض إلى قوله كحالة الإطلاق) قال في الأصل: وإيصاء بمرض أو سفرا انتفيا قال: إن مت فيهما وإن بكتاب ولم يخرج أو أخرجه ثم استرده بعدهما ولو أطلقها أي: وبطلت بصحته من مرض معين وقدمه من سفر معين في إيصائه بمال مقيدا بموته من مرض معين أو سفر معين انتفيا أي: الموت من المرض والموت من السفر المعينين إذا قال الموصي: إن مت فيهما أي: المرض والسفر المعينين فيبطل إيصاؤه إن لم يكن بكتاب بل وإن كان بكتاب ولم يخرج أي: لم يخرج الموصي الكتاب من يده بعد صحته من مرضه الذي أوصى فيه وقدمه من سفره الذي أوصى فيه أو أخرجه إلى الكتاب من يده ثم استرده أي: الكتاب بعدهما أي: المرض والسفر أي: ولو أطلقها أي: الوصية عن تقيدها بموته من مرض معين أو سفر معين بأن قال: أعطوا فلاناً كذا أو له من عبيدي كذا وكتبه في كتاب و أخرجه ثم استرده بطلت قال: في البيان اتفاقا اه قال البساطي: هذا تبعد إرادته، ومعناه عندي أنه قيد وأطلق في تقيده فقال: إن مت في سفري أو مرضي فلفلان كذا ثم زال مرضه وقدم من سفره فاسترجع الكتاب فإنها تبطل اه، واقتصر في البيان على حكاية البطلان ولم يصرح بنفي الخلاف، وظاهر كلام المصنف أنه مشى عليه، ولكن في قوله: ولو أطلقها بعض قلق؛ لأنه فرض كلامه أولا في المقيد ثم بالغ بالإطلاق، ولو شبه المطلقة بالمقيدة فقال: كان أطلقها لكان أبين وأحسن قال ذلك الحطاب، قال الشيخ محمد سالم بن محمد علي بن عبد الودود:

كذا إذا وصى بداء أو سفر وقال: إن مت فصح أو حضر
يضمنها كتابا عنده أبقاه أو بعدهما استرده
كذا إذا أطلقها إلخ

(لا) تبطل الوصية (إن) كتبها بكتاب وأخرجها إلى غيره و (لم يرد) أي: الكتاب حتى مات وهو عند غيره سواء قيدها بموته من مرض معين أو في سفر معين ومات منه أو فيه أو لم يمت أو أطلقها (أو كان لفظة متى الموت وجد) أي: أو قال الموصي متى حدث الموت لي أو متى مت أو إذا مت ولم أقيده بمرض معين أو سفر معين ولم يكتبها أو كتبها وأخرج الكتاب ولم يسترده فهي صحيحة تنفذ من

ثلثه فيما قال الأجهوري: هذا داخل في قوله: ولو أطلقها فلو أسقطه لكان أولى؛ لأنه محض تكرار أو أوصى (ببناء عرصة) أي: أرض خالية البنيان بمعين ثم بنى العرصة داراً مثلاً فلا تبطل الوصية ببنائها.

(والشرك للموصى بذلك يحصل) أي: واشترك الموصي والموصى له بقيمتي العرصة والبناء قائماً، وشبه في الاشتراك فقال: (كما إذا أوصى بشيء) معين كدار أو فرش (فادر. لخالد ثم) أوصى (به لعمرو) فلا يبطل إيصاؤه به لخالد ويشتركان بالنصف.

(والرهن والتزويج غير مبطل. تعليمه والوطء ما لم تحمل) أي: ولا تبطل الوصية برهن للموصى به المعين في دين على الموصى؛ لأنه لا ينتقل الملك ولا يغير الذات فليس برجوع ولا تبطل بتزويج رقيق موصى به ولا بتعليمه أي: الرقيق الموصى صنعة ولا تبطل بوطء الأمة الموصى بها، ابن شاش: تزويج الأمة والعبد والوطء مع العزل ليس برجوع، ابن عرفة: لم أجد مسألة التزويج في المذهب وأصوله تقتضيه وهو نص الغزالي، وشرط ابن شاش في الوطء العزل خلاف النص.

(وإن يبع موصى به من الثلث. فلا يرى بالبيع أنه نكث) أي: ولا تبطل إن أوصى بثلث ماله فباعه أي: باع المال الموصى بثلثه؛ لأن المعتبر ما يملكه يوم موته بقي بحاله أو لا، وشبه في عدم البطلان فقال: (مثل ثيابه إذا ما استخلفا. بغيرها فغيرها به اكتفا) أي: كإيصائه بثيابه فباعها أو وهبها أو تصدق بها واستخلف الموصي ثياباً غيرها فتنفذ وصيته فيما يملكه يوم موته ولو كان غير الذي كان في ملكه يوم أوصى إلا أن يعين الثياب الأول بأعيانها فلا شيء للموصى له مما استخلفه (أو كان قد أوصى بثوب عينا. فباعه) أي: الثوب الموصى به (ثم اشترى المعينا) الذي باعه فتعود وصيته به.

(ذا بخلاف مثله إذ يحصل. فليس للموصى له بل تبطل) أي: بخلاف بيع الموصى به المعين وشراء مثله فتبطل الوصية فلا شيء للموصى له (والدار إن جصصها) أي: ولا تبطل الوصية إن جصص الدار الموصى بها بعينها أي: بيضها

بالجص (أو وقعها لت سويق) أي: دقيق الحب المقلو الذي أوصى به ثم لته بسمن أو زيت وعسل.

(وصبغ ثوب تبعاً. فهو للموصى له بما جمع. من زائد عن ذاته له تبع) ابن الحاجب: لو جصص الدار أو صبغ الثوب أولت السويق فهو للموصى له بزيادته وعزاه ابن يونس لابن القاسم وأشهب، ولو أوصى بدار معينة ثم هدمها فهدمها لا يبطل وصيته بها.

(ونقض عرصه به قولان. في صحة الإيضاء والبطلان) أي: وفي استحقاق الموصى له نقض - بضم النون - أي: الحجر والآجر والخشب ونحوها المنقوض من العرصه وعدمه قولان، قال أشهب: لو أوصى له بعرصه فبناها فأرى ذلك رجوعاً، ولو أوصى له بدار فهدمها فليس برجوع ولا وصية له في النّقض الذي نقض، وقال ابن القاسم: إذا هدم الدار فالعرصة والنقض للموصى له. ثم قال رحمه الله:

وإن لشخص بوصية نطق
كمثل نوعين ونوع اختلف
أو ذهباً كانت وأخرى بورق
واختلف القدر فأكثرهما
وإن لعبده بثلثه عهد
ويأخذ العبد بقية الثلث
وحيث لم يحمله ثلث سيده
ودخل الفقير في المسكين
وفي الأقارب والأرحام انتظم
إن لم يكن له أقارب لأب
وكسواه وارث معه يعد
والأبعد المحتاج منهم أثرا
فالابن والأخ الشقيق أو لأب
من بعد أخرى فكليهما استحق
نحو دراهم ومسكوك عرف
وحيث لما يختلف بما سبق
حق له وإن يكن تقدماً
أعتق إن يحمله ثلث ما وجد
بماله أوصى دون من وارث
قوم بالضم إلى ما بيده
كعكسه إلا مع التبیین
ذلك في الأهل أقارب لأم
وحيث كان في الدخول يجتنب
ذا بخلاف أقرباء من عهد
إلا لما من البيان أوثرا
تقديمه حتم على الجد وجب

ولفظة الجيران فيها دخلت لا العبد مع سيده وفي ولد والحمل في جارية قد دخلا وفي الموالي اختص منهم وانفرد وفي العبيد المسلمين انتظما وفي تميم أو بنيهم فلا وكافر في ابن السبيل لم يلج ومن يكن كالفقرا لا يلزم كخالد معهم ولا شيء لمن والضرب للمجهول مطلقا رسم وهل على الحصة قسم ما حصل والميت إن عين عبدا يشترا زيد لثلث قيمة واستونيا ومثل ذا ببيعة ممن أحب وباشترأ لفلان فامتنع وإن يكن لأجل زيد في الثمن وإن ببيعه لعنق أوصيا وفي انتفاء خير الذي ورث أو القضا به لمن قد عينا وإن بعنق عبد أوصى لا يرا وقف إن يرج لأشهر تقل في ثلث الحاضر ثم تما

زوجة جاره ومعه أخذت ذى صغر والبكر قولاً من رشد إلا إذا استثناه منها أولاً ذو سفلى والحمل في لفظ الولد من كان حين اللفظ عبدا مسلما يكون للمولى بذلك مدخلا وإن بوصفه ونهجه انتهج تعميمه وباجتهاد يقسم يرثه من قبل قسم فاستعن بثلث ثم له المعلوم ضم أو عدد الجهات قولاً من عقل لعنقه من سيد فاستكثرنا بثمن ثم بإرث قضيّا من بعد نقض وإبائة وجب بخلا فما أوصى لبطلان رجع فمن له أوصى بكله قمن فنقص ثلثه به قد قضيّا في بيعه أو عتقه منه الثلث في قوله له كما قد بينا خروجه من ثلث مال حضرا وحيث لا عجل عتق ما حمل من غائب المال إذا ما قدما

قوله: (وإن لشخص بوصية نطق. من بعد أخرى فكليهما استحق) أي: وإن أوصى بوصية لشخص بعد إيصائه له بوصية أخرى أي: مغايرة للوصية الأولى في الجنس، كإيصائه له بحيوان ثم إيصائه له بعقار أو عرض أو عين فالوصيتان معاً للموصى له، وشبه في استحقاق الوصيتين معا فقال: (كمثل نوعين) أي: كإيصائه

له بوصتين من نوعين كرقيق وإبل (ونوع مختلف. نحو دراهم ومسبوك عرف. أو ذهباً كانت إلخ البيتين أي: وكإيصائه له بوصية بعد أخرى من صنفين كدراهم وسبائك من فضة، وكإيصائه بذهب في وقت وبفضة في وقت آخر، وهاتان مختلفان جنساً شرعاً ونوعاً ولغة، وحيث لم تختلف الوصيتان جنساً ولا نوعاً ولا صنفاً، وإنما اختلفتا في القدر فأكثرهما للموصى له إن تأخر الأكثر، بل وإن تقدّم الأكثر في الإيصاء فلا ينسخه الأقل المتأخر عنه.

(وإن لعبده بثلته عهد. اعتق إن يحمله ثلث ما وجد) أي: وإن أوصى لعبده بثلث ماله عتق العبد الموصى له كله إن حمله أي: إن حمل الثلث الموصى به العبد، فإن زاد الثلث الموصى به على قيمة العبد فحكمه ما أشار إليه بقوله: (ويأخذ العبد بقيمة الثلث. بماله أوصى دون من ورث) أي: وإن زاد الثلث على قيمة العبد عتق جميعه وأخذ العبد ببقية أي: باقي الثلث وهو ما زاد على قيمته.

(وحيث لم يحمله ثلث سيده. قوم بالضم إلى ما بيده) أي: وإن لم يحمله الثلث وللعبد الموصى له مال قوم أي: العبد الموصى له في ماله أي: العبد بأن ترك السيد مائة وقيمة العبد مائة وله من المال مائة فتركة السيد مائتان ثلثها ستة وستون وثلثان لا تحمل قيمة العبد لزيادتها عليه بثلاثة وثلثين وثلث وهى ثلث قيمة العبد فتؤخذ من مائة العبد لورثة سيده ويعتق جميعه فقد ظهر لك من هذا أن التقويم في ماله ليس معناه ضمّه لمال الموصى وصيرورته من جملته حتى يعتق من ثلثه كما ذكره في غير هذا المحل، وإنما المراد أنه يقوم على العبد ببقية نفسه من ماله، وهذا ينادى بأن ماله يكون له ولا وجه؛ لانتزاعه منه بعد التقويم فلا تسلط للوارث عليه بل هو ملك للعبد يقر بيده.

(و) إن أوصى لمسكين (دخل الفقير في) معنى (المسكين كعكسه) أي: دخول المسكين في الفقير الموصى له (وفي الأقارب و الرّحام انتظم. ذلك في الأهل أقارب لأم. إن لم يكن له أقارب لأب إلخ أي: ودخل في الأقارب والأرحام والأهل أقاربه لأمه إن لم يكن أي: يوجد أقارب لأب، فإن كانوا فلا يدخل أقارب الأم، ابن رشد: من أوصى لأقاربه بثلث ماله، فإن لم يكن له يوم أوصى قرابة من قبل أبيه فهي للقرابة من قبل أمّه اتفاقاً.

(وكسواه وارث معه يعد) أي: والوارث كغيره في الدخول، فلو أوصى لأقارب زيد من الناس أو لأهله أو لذي رحمه فيدخلون كلهم مدخلا واحداً، ويستوي في ذلك الوارث وغير الوارث فيدخل العم للأُم والأُم؛ لأن الموصي ليس هو المورث.

(ذا بخلاف أقرباء من عهد) أي: بخلاف إيصائه لأقاربه هو أي: الموصى أو لذي رحمه أو أهله فلا يدخل وارثه فيهم؛ لأن الشرع حكم بمنع الوصية للوارث، فإذا كان له ولد مثلاً وأعمامه دخل الأعمام وبنوهم، ولا يدخل الولد.

(والأبعد المحتاج منهم أثراً. إلا لما من البيان أو ثراً) أي: وإن أوصى للأقارب أو الأرحام أو الأهل له أو لغيره أو ثراً أي: خص المحتاج الأبعد في القرابة من غيره لشدة فقره أو كثرة عياله بالزيادة على غيره لا بالجميع، فالمحتاج الأقرب علم إثارة بالأولى في كلِّ حال إلا لبيان من الموصي خلاف ذلك كأعطوا الأقرب فالأقرب، أو أعطوا فلاناً ثم فلاناً فيفضل، وإن لم يكن أحوج لا بالجميع، وإذا قال: الأقرب فالأقرب.

(فالابن والأخ الشقيق أو لأب. تقديمه حتم على الجد وجب) أي: فيقدم الأخ الشقيق والأب وابنه أي: الأخ كذلك على الجد فولد الأخ وإن سفل مقدم على الجد، ولا يخص المتقدم بالجميع، سواء كان محتاجاً أبعد عند عدم البيان أو أقرب عند البيان فهو راجع لهما، وإنما يُعطى قدرأ زائداً على ما يعطى لغيره، وقد أشار علي الأجهوري لضبط المواضع التي يقدم الأخ وابنه على الجد فقال:

بغسل وإيصال ولاء جنازة نكاح اخا وابنا على الجد قدم

وعقل ووسطه بباب حضانة وسوه مع الأباء في الإرث والدم

قوله: (ولفظة الجيران فيها دخلت. زوجة جاره ومعه أخذت) أي: وإن أوصى لجيرانه فتدخل الزوجة لجار الموصي في إيصائه لجيرانه لا زوجة الموصي؛ لأنها وارثة (لا) يدخل (العبد مع سيده) في وصيته لجيرانه إلا أن ينفرد عن سيده ببيت مجاور الموصي (وفي) دخول (ولد ذي صغر) للجار (و) دخول (البكر) للجار وعدم دخولهما (قولاً من رشد) أي: قولان قول بالدخول وقول بعدمه.

(والحمل في جارية قد دخلا. إلا إذا استثناه منها أولاً) أي: وإن أوصى بجارية حامل دخل الحمل في الإيصاء بالجارية إن وضعته بعد موت الموصي في كل حال إلا أن يستثنيه في حال إيصائه، فلا يدخل فيه كمن وضعته في حياة الموصى فلا يدخل أيضاً.

(وفي الموالى اختص منهم وانفرد ذو سفل) أي: وإن أوصى للموالى دخل الأسفلون أي: العتقاء في إيصائه للموالى، هذا مذهب أشهب، ومذهب ابن القاسم في المدونة: أنها للأسفلين فقط، ففي المدونة: من أوصى بثلثه لموالى فلان وله موالٍ أنعموا عليه وموالٍ أنعم هو عليهم كان لمواليه الأسفلين دون الأعلين، ولذا قيل: لو قال: اختص الأسفلون في الموالى لجرى على قول ابن القاسم في المدونة.

(والحمل في لفظ الولد) أي: وإن أوصى بأولاد أمته وهي حامل يوم إيصائه دخل الحمل في إيصائه بالولد، فإن لم تكن حاملاً يوم أوصى فلا يدخل ما حدث بعد ذلك.

(وفي العبيد المسلمين انتظما. من كان حين اللفظ عبداً مسلماً) أي: وإن أوصى لعبيده المسلمين وله عبيد مسلمون وغيرهم دخل العبد المسلم يوم الوصية في إيصائه لعبيده المسلمين، فمن أسلم من عبيده بعده أي: بعد يوم الوصية لا يدخل (وفي تميم أو بنيتهم فلا. يكون للمولى بذاك مدخلاً) أي: لا يدخل الموالى الأسفلون في إيصائه لتمييم أو بنيتهم مثلاً، فلو قال: لمساكين تميم مثلاً دخل فيهم مواليتهم.

(وكافر في ابن السبيل لم يلج. وإن بوصفه ونهجه انتهج) أي: وإن أوصى مسلم لابن السبيل فلا يدخل الكافر الغريب في إيصاء المسلم لابن السبيل؛ لأنه لا يقصد به إلا المسلمين، فلو كان الموصي كافراً فلا يدخل المسلم؛ لأنه لم يقصد إلا الكافرين.

(ومن يكن كالفقرا لا يلزم. تعميمه) أي: وإن أوصى بثلثه مثلاً لمجهول غير محصور لم يلزم تعميم أي: تعميم الموصى لهم بالإعطاء كفقراء أو غزاة أو بني

تميم بخلاف مسجد أو ولي لحصرهم ، و ينبغي إثارة الأحوج في القسمين كما أشار له بقوله : (وباجتهاد يقسم) أي : واجتهد متولي التفرقة من وصي أو حاكم أو وارث فيمن حضر التفرقة فلا شيء لمن مات قبلها.

(كخالد معهم) أي : إذا قال : أوصيت لخالد وللفقراء بثلثي مثلاً فإنه يجتهد فيما يعطيه لخالد من قلة وكثرة بحسب القرائن والأحوال ؛ لأن القرينة هنا دلّت على أن الموصي أعطى المعلوم حكم المجهول وألحقه به وأجراه على حكمه حيث ضمه إليه ، فلا يقال : إنه إذا اجتمع معلوم ومجهول جعل لكل منهما النصف (ولا شيء لمن يرثه) أي : لو ارث خالد إن مات (من قبل قسم فاستعن) بخلاف ما لو أوصى لمعينين كزيد وعمرو أو لأولاد زيد المعينين فيقسم بينهم بالسوية ومن مات منهم قبل القسم فوارثه يقوم مقامه.

(والضرب للمجهول مطلقاً رسم. بثلث ثم له المعلوم ضم) أي : وضرب أي : أسهم للمجهول دائم كوقيد مصباح على الدوام لطلبة العلم مثلاً بدرهم كل ليلة وأكثر كوقيد مصباح بدرهم وشراء خبز يفرق على الفقراء كل يوم بدرهمين أي : مع معلوم أيضاً كوصيته لزيد بكذا ولعمرو بكذا بالثلث أي : ثلث المال أي : يجعل الثلث فريضة ثم يضم إليها المعلوم ويجعل بمنزلة فريضة عالت ، فإذا كان ثلث المال لثلاثمائة جعل كله للمجهول المتحد أو المتعدد ثم يضاف إليه المعلوم ، فإذا كان المعلوم ثلاثمائة فكأنها عالت بمثلها فيعطى المعلوم نصف الثلاثمائة ويبقى نصفها للمجهول فأكثر ، ولو كان المعلوم مائة زيدت على الثلاثمائة فكأنها عالت بمثل ثلثها فيعطى المعلوم ربع الثلاثمائة يفيض عليه ويبقى الباقي للمجهول.

(وهل على الحصة قسم ما حصل. أو عدد الجهات قولاً من عقل) أي : وهل ما بقي للمجهول يقسم على الحصص فيجعل لجهة المصباح الثلث من الباقي ولجهة الخبز الثلثان أو لا يقسم على الحصص بل على عدد الجهات بالسوية فيجعل لجهة المصباح ونصفه ، وإن أوصى له بدرهم ولجهة الخبز نصفه ، وإن أوصى له بدرهمين قولان ، واستشكل الثاني بأن الموصي جعل لأحدهما أقل مما للآخر ، فكان ينبغي عدم التساوي بينهما مراعاة لجعله ، وأجيب : بأنه لما كان

له الثلث لو انفرد كان الثلث للجميع عند التعدد بالسوية وفيه نظر؛ إذ لم يسو بينهما.

(والميت إن عين عبدا يشتري. لعتقه من سيد فاستكثرا. زيد لثلث قيمة) أي: والعبد المعين الموصى بشرائه من مالكة للعتق بأن قال: أوصيكم باشتراء عبد فلان وأعتقوه وأبى ربه من بيعه يزداد لسيدته بالتدريج لثلث قيمته أي: يزداد على قيمة ثلثها، فإذا كانت قيمته ثلاثين زيد عليها عشرة فقط، فإن باعه فواضح، ثم إذا لم يرض بزيادة الثلث استؤني بالثمن المذكور لظن الإيأس من بيعه أو للفوات بعتق أو موت لعله أن يبيعه، ثم إذا لم يحصل منه بيع مدة الاستيناء ورث المال وبطلت الوصية، ومحلُّ الزيادة إذا لم يكن العبد لوارث الموصى وإلا لم يزد على قيمته شيء لثلا يلزم الوصية لوارث، وهذا معنى قوله: واستونيا بثمان ثم بإرث قضيا.

(ومثل ذا ببيعة ممن احب. من بعد نقص وإبائة وجب) أي: وإن أوصى ببيع عبده المعين ممن أحب العبد فأحب شخصاً ولم يرض بشرائه رجع العبد ميراثاً بعد النقص لثلث قيمته والإبائة من شرائه ولا استيناء في هذه؛ إذ لا عتق فيها.

(و) إن أوصى (باشتراء) عبد زيد من ماله ويعطى (لفلان) فإن باعه سيده بقيمته أو بزيادة الثلث حيث أبى من بيعه بالقيمة لا بخلا بل لطلب الزيادة أعطي لفلان (فامتنع) من بيعه (بخلا) منه ببيع عبده (فما أوصى لبطلان رجع) أي: بطلت الوصية ويرجع الثمن ميراثاً.

(إن يكن لأجل زيد في الثمن. فمن له أوصى بكله قمن) أي: وإن أبى لزيادة على ثلث القيمة فللموصى له جميع القيمة والثلث الزائد عليها، والفرق بين كونها بخلا فتبطل ولزيادة فلا تبطل ويكون الثمن والزيادة للموصى له إنه في البخل امتنع رأساً فلم يسم شيء يعطى للموصى له بخلاف الإبائة لأجل الزيادة فإن الورثة قادرون عليها وعلى دفع العبد فقد سمي مقدار قدره الشرع وهو الثلث (وإن يبيعه لعتق أوصيا. فنقص ثلثه به قد قضيا) أي: وإن أوصى ببيعه أي: بيع عبده للعتق أي: لمن يعتقه أي: لفلان بدليل آخر كلامه، فإن اشتراه أحد بقيمته فظاهر وإلا نقص عن المشتري ثلثه أي: ثلث قيمة (وفي انتفاه) بأن لم يوجد من

يشتريه بنقص ثلث قيمته (خير الذي ورث. في بيعه) بما طلب المشتري أن يشتريه به (أو عتقه من الثلث) بتلافي بيعه للعتق؛ لأنه الذي أوصى بعتقه في المعنى (أو القضا به) أي: بثلث العبد (لمن قد عينا. في قوله له كما قد بينا) أي: في قول الموصي ببيعوه لفلان فصار حاصل المعنى أن الوارث يخيّر في الأولى بين بيعه بما طلب المشتري وبين عتق ثلث العبد وفي الثانية بين بيعه بما طلب فلان وبين تملك ثلث العبد له.

(وإن بعتق عبد أوصى لا يرا. خروجه من ثلث المال حضرا. وقف إن يرج... إلخ البيتين) تضمّنت الأبيات الثلاثة قول الأصل: وبعتق عبد لا يخرج من ثلث الحاضر وقف إن كان الأشهر يسيرة وإلا عجل عتق ثلث الحاضر ثم تم منه أي: وإن أوصى بعتق عبد معين وله مال حاضر وغائب والعبد لا يخرج من ثلث المال الحاضر أي: لا يحمله ثلثه ويخرج من ثلث الجميع وقف عتقه بعد موته إن كان يرجى حضور الغائب لأشهر يسيرة كأربعة حتى يحضر فيعتق كله وإلا يرجى حضور الغائب لأشهر يسيرة بل كثيرة عجل عتق ثلث المال الحاضر أي: ما قابل ثلث الحاضر ثم تم عتقه منه أي: من الغائب إذا حضر ولو تدريجا فيعتق من كل ما حضر محمله حتى يتم عتقه. قال: الشيخ محمد سالم بن محمد علي بن عبد الودود:

وإن بعتق عبده أوصى البرا فضاقت عنه ثلث ما قد حضرا
وثلث الجميع حامل له وقف إن كان إلى أهله
يسيرة يرجى اجتماع ما ورث إلا ينفذ عتق محمل الثلث
من الذي حضر ثم ما حضر بعد فما قابل ثلثه يحر
ثم قال الناظم رحمه الله:

وإن أجاز وارث حال السهم لما يصح بعده فقد لزم
إلا إذا عذر له تحققا يكون من أوصى عليه منفقا
أو يك ذا سلطان أو دين يحق فلا لزوم في جميع ما سبق
ما لم تكن من أهل جهل وأيتلا بأنه استحقاق رد جهلا
لا حال صحة فليست تعتبر إجازة ولو لأمر كسفر

أو عكسه فبالمال تعتبر
 موص بما آلت إليه فافهم
 يبتاع للظهار أو تطوع
 تطوع شيئاً يسيراً لا يفى
 شورك في عبد لعق إن وجد
 بآخر النجم لمن قد كتب
 أو بعضه فبحسابه يرق
 لمبلغ الثلث سواء يشترى
 من ماله شارك بالجزء فقد
 فهو له إن ذلك الثلث حمل
 فمات بعضها فثلث ما سلم
 كلا فشاة وسط بها حكم
 من غنم فباطل ما فعله
 وكلهم قبل النفوذ هلكوا
 فك أسير حيث كان مسلماً
 ثم صدق من مريض قرراً
 أوصى بها وبالحلول ما اعترف
 فرأس ماله محل للأدا
 إخراجها من رأس مال وافيها
 كفارة الظهار والقتل الجل
 فالواجب الإقراع ما بينهما
 ثم لفطر رمضان الأشرف
 ثم الذي في مرض قد بتلا
 فعتقه معيناً فيما وجد
 فعجل العبد مضمن بالمقال:
 له بما كتابة فننفدا

ووارث إن غير وارث يصير
 وصحة الأولى ولو لم يعلم
 وليجتهد في ثمن العبد ففي
 بحسب الحال فإن يسم في
 أو قل ثلثه فبالذي عهد
 ودفعه في فقد ذاك وجباً
 وإن يرد العتق دين قد سبق
 وإن يمت بدونه بعد الشرا
 وإن له أوصى بجزء أو عدد
 وإن يكن لم يبق إلا ما جعل
 لا ما إذا قال: له ثلث الغنم
 وإن له أوصى بشاة من عدم
 وإن يقل من غنمي وليس له
 كعتق عبد من عبيد تركوا
 ولوجود ضيق ثلث قدما
 ثم الذي في صحة قد دبرا
 ثم زكاة عينه فيما سلف
 وفي اعترافه به إن عهدا
 مثل زكاة حرثه والماشيه
 ثم زكاة الفطر ثمت تل
 وحيث ضاق ثلث عليهما
 وبعدها كفارة للحلف
 ثمت للتفريط فالنذر تلا
 ومن به دبر ثم من عهد
 أو يشترى أو لكشهر أو بمال
 ثم يلي ما مر عبد عوهدا

كذلك معتق بمال للأدا أو معتق لأجل قد بعدا
ثم الذي يعتق للعام على أكثر منه ثم عتق جهلا
ثم وصية بحج خالصه إلا ضرورة فبالمحاصصه
كعتق ما يجهل أو ما عينا سواء أو من جزئه فلتتقنا

قوله: (وإن أجاز وارث حال السهم. لما يصح بعده فقد لزم) أي: وإن أوصى لوارثه أو لغيره بما زاد على ثلثه فأجازه وارثه لزم إجازة الوارث من إضافة المصدر لفاعله ومفعوله محذوف أي: الوصية لوارث آخر أو الزائد على الثلث إن كانت الإجازة بمرض للموصى مخوف لم يصح بعده ومات منه في كل حال (إلا إذا عذر له تحققا. بكون من أوصى عليه منقفا. أو لك ذا سلطان أو دين يحق ... إلخ البيتين) أي: إلا لتبين عذر للمجيز في إجازته مصور بكونه أي: المجيز في نفقته أي: الموصي وخاف الوارث إن لم يجز وصيته المذكورة يقطع نفقته عنه وهو محتاج لها أو في دينه أي: كون الوارث مدينا للموصي بدين عاجز عن وفائه وخاف إن لم يجزها يحبس في دينه مثلا أو خوف الوارث من الموصي لسلطانه أي: جاهه وقوته وإلا أن يدعي الوارث أنه جهل أن له ردّ الوصية المذكورة ويحلف من يجهل مثله لبعده عن العلماء أنه جهل أن له الردّ للوصية المذكورة فلا تلزمه الإجازة في كل صورة من هذه الصور كما لا تلزمه في صحة الموصي ولا إجازته في مرضه الذي صحّ منه صحة بينة وإليه أشار بقوله: (لا حال صحة فليست تعتبر. إجازة ولو لأمر أو سفر) أي: تلزم الوارث إجازته الوصية لوارث أو لغيره بزائد الثلث بصحة للموصي أو بمرضه الذي صحّ منه صحة بينة إن كانت بحضور بل ولو كانت (بكسفر) فلا تلزم الوارث نظرا لصحة الموصى، وروي عن الإمام وأخذ به ابن القاسم لزومها بسفر تنزيلا للسفر منزلة المرض.

(ووارث إن غير وارث يصير) أي: الوارث للموصي الذي أوصى له يصير غير وارث له بولادة من حجه بعد إيصائه له كإيصائه لأخيه ثم ولد له ابن اعتبر مآله فتنفذ الوصية له (أو عكسه) أي: الموصى له غير الوارث للموصي يصير وراثه بموت من يحجبه كإيصائه لأخيه وله ابن فمات الابن قبل الموصي المعتبر في تنفيذ الوصية وعدمه مآله أي: ما آل أمر الموصى له إليه فتنفذ في الأصل ولا تنفذ في

عكسه إلا أن يجيزه غيره من الورثة وهو رشيد إن علم الموصى بما آل إليه أمر الموصى له بل (ولو لم يعلم. موصى بما آلت إليه فافهم) أي: ولو لم يعلم الموصي بصيرورة وارثه الموصى له غير وارث. قوله: (وليجتهد في ثمن العبد ففي. يبتاع للظهار إلخ الأبيات الستة) المتضمنة قول الأصل: واجتهد في ثمن مشتري لظهار أو لتطوع بقدر المال، فإن سمي في تطوع يسيراً أو أقلّ الثلث شورك به في عبد وإلا فأخر نجم مكاتب، وإن عتق فظهر دين يرده أو بعضه رق المقابل وإن مات بعد اشترائه ولم يعتق اشترى غيره لمبلغ الثلث أي: وإن أوصى بشراء رقبة وعتقها كفارة لظهاره مثلاً ولم يسم ما تشتري به اجتهد الوصي في قدر ثمن رقيق مشتري ليعتق في كفارة ظهار مثلاً على الموصي أو لتطوع فيجتهد بقدر المال الذي تركه الموصي فليس من ترك مائة كمن ترك ألفاً، فإن كان سمي في إيصائه بشراء رقبة لعتق تطوع ثمناً يسيراً لا يبلغ ثمن رقبة أو سمي كثيراً وقل الثلث لمال الموصى يوم التنفيذ عن ثمن رقبة شورك به أي: المسمى أو الثلث القليل في شراء عبد للعتق إن وجد من يشارك في شرائها وإلا أي: وإن لم يوجد من يشارك في رقبة فأخر نجم مكاتب يعان عليه بالمسمى أو لثلث؛ لأنه أقرب لغرض الموصى في المدونة لابن القاسم - رحمه الله تعالى - : إن سمي ثمناً لا يسعه الثلث اشترى بثلثه إن كان فيه ما يشتري به رقبة، فإن لم يبلغ في التطوع شورك به في رقبة، فإن لم يوجد أعين به مكاتب في آخر نجومه، وإن سمي ثمناً تشتري به رقبة وتعتق فاشترى به الوصي رقبة وأعتقها عن الموصي فظهر عليه دين، فإن كان مستغرق لجميع تركة الموصى برده أي: فيرد الدين العبد كله للرقية أو يرد بعضه للرقية إن لم يكن مستغرقاً لجميع التركة فيرق المقابل للدين وهو جميع الرقبة في الصورة الأولى وبعضها في الثانية، وإن مات الرقيق المشتري للعتق بعد اشترائه ولم يعتق أي: مات بعد اشترائه للعتق وقبل عتقه اشترى غيره، فإن مات قبل إعاقته أيضاً اشترى غيره، وهكذا لمبلغ الثلث لمال الموصى يوم التنفيذ، قال الشيخ محمد سالم بن محمد علي بن عبد الودود:

واجتهد الوصي في ثمن من أوصى بأن يبتاع كي يعتق عن
ظهاره أو لتطوع بلا حد على حسب ما تمولا

فإن يسم في تطوع أقل من ثمن أو فوق ما الثلث حمل
شورك في رقبة وإلا أعين في آخر نجم حلا
وإن بلا دين يرد من عتق أو بعضه رقا فما قابل رق
وإن قضى بعد الشرا وما قع إعتاقه عوض ما الثلث اتسع
قوله: (وإن له أوصى بجزء أو عدد. من ماله شارك بالجزء فقد) أي: وإن أوصى
بشاة واحدة غير معينة أو أوصى بعدد من الشياه كثلث غير معينات من ماله وله
شياه زائدة على ما سمي شارك الموصى له الورثة بالجزء أي: بمثل نسبة ما سماه
لمجموع شياهه، فإن سمي واحدة من اثنتين شارك بالنصف ومن ثلاث بالثلث ومن
عشرة بالعشر.

(وإن يكن) له حال الإيصاء أكثر مما سمي ومات بعضه و (لم يبق إلا ما جعل)
أي: ما سمي الموصي (فهو) أي: الباقي كله (له) أي: الموصى له (إن ذلك الثلث
حمل) بمال الموصي يوم التنفيذ (لا ما إذا قال له: ثلث الغنم. فمات بعضها فثلث
ما سلم) أي: لا يختص الموصى له بما بقي بعد الموت وحمله الثلث في إيصائه له
بثلث غنمي مثلا فتموت غنمه إلا ثلثها فليس للموصى له إلا ثلث ما بقي.

(وإن له أوصى بشاة من عدم. كلا فشاة وسط بها حكم) أي: وإن أوصى له
بشاة ولم يكن له أي: الموصى غنم فله أي: الموصى له شاة وسط بين الحال
والدون تشتري له من ثلث مال الموصي (وإن يقل) له شاة (من غنمي وليس له) يوم
التنفيذ (فباطل ما فعله) أي: الوصية، وشبه في البطلان فقال: (ك) إيصائه بـ (عتق
عبد من عبيد تركوا. وكلهم قبل النفوذ هلكوا) فتبطل وصيته.

(ولو جود ضيق ثلث قدما. فك أسير حيث كان مسلما) أي: وإن أوصى
بوصايا وضاق عنها الثلث قدم لضيق الثلث عما يجب إخراجهُ فك أسير مسلم من
الحريين أوصى به (ثم) يقدم (الذي في) حال (صحّة) له (قد دبرا) إن بقي شيء
من الثلث بعد فك الأسير (ثم) يقدم في باقي الثلث (صداق) زوجة (من) زوج
(مريض) مرضا مخوفا حال عقده عليها وبنى بها ومات منه فلزمه لها الأقل من
المسمّى وصداق مثلها أو الثلث أوصى بالصّداق أم لا.

(ثم زكاة عينه فيما سلف. أوصى بها وبالحلول ما اعترف) أي: ثم يقدم من باقي زكاة لعين أو حرث أو ماشيته أوصى بإخراجها من ماله فتخرج من باقي ثلثه بعد إخراج ما تقدم في كل حال.

(وفي اعترافه به إن عهدا. فرأس ماله محل للأدا) أي: فإن اعترف بحلول الزكاة عليه بتمام حول المال من يوم زكاته أو ملكه ويوصى بإخراجها فتخرج من رأس أي: جميع المال هكذا قال ابن القاسم، وقال: أشهب: تخرج من رأس المال وإن لم يوص بإخراجها، وشبه في الإخراج من رأس المال فقال: (مثل زكاة حرثه و) زكاة (الماشية) إن مات مالها بعد إفراك الحب وطيب الثمر ومجيء الساعي (إخراجها من رأس مال وافيته) أي: فتخرج من رأس المال إن أوصى بإخراجها بل ولو لم يوص بإخراجها (ثم زكاة الفطر ثمت تل. كفارة الظهار والقتل الجبل) أي: ثم يخرج من باقي الثلث زكاة الفطر من رمضان الماضية التي فرط في إخراجها، وأما الحاضرة التي مات بعد وجوبها عليه فتخرج من رأس ماله إن كان أوصى بها وإن لم يوص بها أمر وارثه بإخراجها بلا جبر ثم يخرج من باقي الثلث عتق كفارة وظهار وعتق كفارة قتل خطأ قرنتهما واحدة.

(وحيث ضاق ثلث عليهما. فالواجب الإقراع ما بينهما) أي: وأقرع بينهما أي: عتق الظهار وعتق القتل إن ضاق الثلث عنهما (وبعدها) يخرج من باقي الثلث (كفارة للحلف) باسم الله تعالى وما لحق به (ثم) يخرج من باقيه كفارة لفطر (رمضان الأشرف. ثمت) يخرج كفارة (للتفريط) أي: تأخير قضاء فطره إلى دخول رمضان الذي يليه (فالنذر تلا) أي: يوفي من الباقي كذلك (ثم الذي في مرض قد بتلا) أي: نجز عتقه في المرض (ومن به دبر) أي: المرض الذي مات منه فهما سواء على ظاهر المذهب إن كان في فور واحد وإلا قدم سابقهما.

(ثم من به عهد. فعتقه معينا فيما وجد) أي: ثم يخرج من الباقي الرقيق الموصي بعتقه حال كونه معينا عنده كعبيدي فلان (أو) معينا عند غير كسعيد عبد زيد (يشترى) له (أو) معينا أوصى بعتقه (لكشهر) أو نحوه (أو بمال. فعجل العبد مضمن بالمقال): أي: أو معينا أوصى بعتقه على مال يؤخذ منه فالأربعة في مرتبة واحدة فيتخاصون عند الضيق وأخرت عن مبتل المرض ومدبره؛ لأن له الرجوع فيها

دونهما (ثم يلي ما مر عبد عوهذا. له بما كتابة فنفدا) أي: ثم يخرج من الباقي الموصى بكتابتة ولم يعجلها (كذلك معتق) بفتح التاء (بمال للأدا) ولم يعجله (ومعتق) بالفتح (لأجل قد بعدا) عن نحو الشهر ولم يبلغ ستة، فهولاء الثلاثة في مرتبة واحدة فيتحصون إذا ضاق (ثم) يخرج من الباقي (الذي يعتق للعام) ويقدم (على) المعتق إلى (أكثر منه) أي: العام (ثم) ينفذ من الباقي (عتق) لرقيق (جهلا) بأن قال: أعتقوا عني رقبة (ثم) ينفذ من الباقي (وصية بحج خالصه) عن الموصي بأجرة (إلا ضرورة فبالمحاصصه) أي: إلا لموص ضرورة أي: لم يحج حجة الإسلام فيتحصان أي: عتق غير المعين وحج الضرورة، وشبه في التحاصص فقال: (كعتق ما يجهل أو ما عينا. سواء أو من جزئه فلتقتنا) أي: كعتق لم يعين ومعين غيره أي: العتق كهذا الثوب لزيد ووصية بجزء من مال الموصي كثلته، فهذه الثلاثة في مرتبة واحدة فتتحصص في الثلث إذا ضاق عنها ولا يقدم أحدهم على الآخر.

ثم قال رحمه الله :

وللمريض الاشتراء بالثلث	فيمن عليه عتقه ثم يرث
لا ما إذا بنجله إن يشترا	أوصى فبعد العتق لا يرث
ومطلقا قدم الابن في العتق	عن غيره إن ثلث المال يضق
وإن بمنفعة كالعبد عهد	أو بالذي ليس بتركة وجد
أو عتق عبد بعد موته بما	كالشهر والثلث بحمل عدما
في قيمة يخير الذي ورث	بين إجازة وخلعه الثلث
وإن بحظ نجله أو مثله	أوصى له فحقه في كله
لا إن يقل معه اجعلوه ليرث	أو قال: ألحقوه بابني وحث
في كل ذاك زائدا يقدر	وحظه كواحد يعتبر
وإن بحظ أحد الوارث	أوصى فحقه من الترات
جزء له من عدد الرؤوس	فافهم وقاك الله كل بؤس
وإن بجزء أو بسهم عهدا	فالسهم من أصل فريضة بدا
وهل على مثليه ضعفه حمل	أو مثله تردد عنهم نقل

وإن بمنفعة عبد لأحد فإن يحددها بوقت حكما وبقصاص قيمة قد حكما كان جنا إلا لفدية تقرر وهي ومن دبر في حال المرض ودخلت فيه وفي الراجع من وفي سفينة وعبد شهرا قولان لا فيما به أقر في كذا ما به لوارث عهد وخطه في عقدها إن ثبتا ولم يكن أشهد أو قال: انفذوا وفيه تقديم التشهد ندب ثم لهم شهادة بما تبخ ونفذت ولو تكون بقيت وإن بما فيها عليه شهدا ففتحت من بعد موت فوجد فليقسم الباقي على ما بينا وإن يقل كتبته عند فلان بثلاثي فصدقوه صدقا

أوصى فمات ورثت من كولد فيها بحكم مقرر تقدما لوارث في قتل عبد اخدما من مخدم أو وارث فتستمر فيما به يعلم موص تفترض عمرى وإن من بعد موت بزمن بتلف ثم سواء ظهرا مرضه فعن دخول ينتفي إن لم يجزه من سواء واسترد أو كان قد أقرأها مستثبنا لما تنفذ والكتاب ينبذ من بعد بسم الله في الذي كتب وإن بلا قراءة ولا فتح لديه للموت بلا ريب ثبت وما بقي فلفلان أفردا وما بقي فلفلمساكين يرد بين المساكين ومن قد عينا أو كنت قد أوصيته منذ زمان إن لم يقل لولدي لا مطلقا

قوله: (وللمريض الاشتراء بالثلث. فيمن عليه عتقه ثم يرث) أي: ويجوز للمريض اشتراء من يعتق عليه من أصله وفرعه وحاشيته القريبة، وإذا جاز ذلك فيشتريه بثلاث ماله ويرث المشتري بالفتح من المشتري باقي المال إن انفرد وحصلته إن لم ينفرد لعتقه بنفس شرائه (لا ما إذا بنجله إن يشترا. أوصى فبعد العتق لا يرث يرا) أي: لا يرث المشتري بالفتح المشتري بالكسر إن أوصى بشراء ابنه مثلا فاشترى بعد موته وعتق بنفس شرائه من ثلثه وإن لم يقل: اعتقوه؛ إذ هو مدلول وصيته عرفا، وكذا كل من يعتق عليه بنفس شرائه.

(ومطلقاً قدم الابن في العتق. عن غيره أن ثلث المال يضيق) أي: وإن اعتق عبده في مرضه واشترى ابنه وأعتقه وضاق الثلث عنهما قدم الابن على غيره في تنفيذ عتقه من الثلث.

(وإن بمنفعة كالعبد عهد) أي: وإن أوصى بمنفعة شيء معين كغلة عقاره سنين ولا يحملها ثلثه (أو بالذي ليس بتركة وجد) كاشتروا عبداً لفلان ولم يحمله الثلث.

(أو) أوصى بـ (عتق عبده) فلان (بعد موته بما. كالشهر والثلث بحمل عدما) أي: ولا يحمل ذلك المذكورين من منفعة العين وبالذي ليس بتركة وعبد فلان الثلث لما له يوم التنفيذ (في قيمة يخير الذي ورث. بين إجازة) للوصية (و) بين (خلعه الثلث) أي: ثلث الجميع لمال الموصى للموصى له.

(وإن بحظ نجله أو مثله. أوصى له فحقه في كله) أي: وإن أوصى لشخص بنصيب ابنه أو أوصى له بمثله أي: مثل نصيب ابنه وله ابن واحد وأجاز الوصية فتنفذ الوصية في الصورتين للموصى له بالجميع لمال الموصي، وإن كان له ابنان وأجازها فبالنصف وإن لم يجزها الواحد أو الاثنان نفذت في الثلث فيهما، وإن كان له ثلاثة أبناء نفذت بالثلث أجازوا أولاً، ابن شاس: إن قال: أوصيت له بمثل نصيب ابني أو بنصيب ابني و له ابن واحد فهي وصية بجميع المال، فإن أجازها الابن وإلا نفذت في الثلث خاصة (لا إن يقل معه اجعلوه ليرث) أي: لا يستحق الموصى له جميع المال إن قال الموصى: اجعلوه، أي: الموصى له وارثاً معه أي: مع ابن الموصي (أو قال: ألحقوه بابني) في الإرث (في كل ذاك زائداً يقدر. وحظه كواحد يعتبر) أي: فيقدر الموصى له زائداً على عدد أبناء الموصي، فإن كان البنون ثلاثة فهو كابن رابع، وإن كانوا الأربعة فهو كابن خامس، ولو كان له ثلاثة ذكور وثلاث بنات لكان كرابع مع الذكور، ولو كانت الوصية لبنت لكانت كرابعة من الإناث.

(وإن بحظ أحد الوراث. أوصى فحقه من التراث. جزء له من عدد الرؤوس ... إلخ البيت أي: وإن أوصى له بنصيب أحد ورثته أو بمثل نصيب أحدهم وترك ذكورا أو إناثا، أو ذكورا وإناثا فبجزء أي: فيحاسبهم بجزء من عدد رؤوسهم، فإن

كان عدد رؤوس ورثته ثلاثة فله الثلث أو أربعة فله الربع أو خمسة فله الخمس وهكذا ولا نظر لما يستحقه كل وارث ثم يقسم ما بقي بينهم على فرائض الله تعالى.

(وإن) أوصى له (بجزء) من ماله (أو بسهم عهدا) منه (فالسهم) أي: حاسب بسهم (من أصل فريضة بدا) ولو عائلة، فإذا كان أصلها من أربعة وعشرين مثلا وعالت لسبعة وعشرين فله جزء من سبعة وعشرين ولا ينظر لما تصح منه المسألة على الأصح.

(وهل على مثليه ضعفه حمل. أو مثله تردد عنهم تقل) أي: وفي كون ضعفه أي: النصيب أي: قال: أوصيت له بضعف نصيب ولدي مثله أي: النصيب ومثليه تردّد لابن القصار ولشيخه فهو يقول: ضعف الشيء قدره مرتين وهو ما ذهب إليه أبو حنيفة والشافعي ونقل عن شيخه خلاف ذلك أي: أن ضعف الشيء ما ساواه، فإذا تعدّد الابن حقيقة أو حكماً كأن يكون معه ابنتان أو معه أم وزوجة وأوصى لشخص بضعف نصيب ابنه، فعلى القول الأول يعطى مثل نصيب الابن فيعطى نصف المال المتروك أو الباقي بعد ذوي الفروض وعلى الثاني يعطى جميع المتروك بشرط الإجازة، فإن لم يكن له إلا ابن واحد أعطي جميع المتروك على كل من القولين إن أجازاه فصار حاصل المعنى أنه إذا قال: أوصيت له بضعف نصيب ابني هل هو بمنزلة قوله أعطوه مثل نصيب ابني أو بمنزلة قوله أعطوه نصيب ابني ومثله معه وظاهر أن هذا الخلاف إنما يكون عند تعدّد الابن ولو حكما كما ذكرنا، فإن اتحد فليس له إلا جميع ما تركه الميت (وإن بمنفعة عبد لأحد. أوصى فمات ورث من كولد) أي: وإن أوصى له بمنافع عبد كخدمته فأخذه الموصى له ومات ورثت عن الموصى له إن بقي من زمنها شيء وزمنها قد يحدد بوقت وقد يحدد بحياة العبد وقد يطلق فيحمل على حياة العبد فتورث إلا أن يقوم دليل على أن المراد حياة الموصى له.

(وإن يحددها) أي: الوصية (بوقت حكما. فيها بحكم موجر تقدما) أي: كالعبد المستجار يورث ما بقي من زمنها ولسيده يبعه إن بقي من المدة كثلاثة أيام إلا الجمعة (وبقصاص قيمة قد حكما. لو ارث في قتل عبد أهدما) أي: فإن قتل

العبد فللوارث له القصاص ممن قتله إن كان القاتل عبداً أو القيمة ولا كلام للموصى له؛ لأن حقه إنما كان في خدمته وقد سقطت بالقتل وشبهه في كون الكلام لوارثه لا للموصى له قوله: (كان جنى) العبد على أحد فالكلام للوارث في إسلامه وفدائه وبطلت الخدمة (إلا لفدية تقرر من مخدم) بالفتح أو وارثه (أو وارث له ف) لا تبطل (وتستمر) لما حددت له في المسألتين.

والحاصل: أنَّ الكلام أولاً للوارث له فإن أسلمه للمجني عليه بطلت ماله يفده المخدم، فإن فداه استمرت، فإن تمت المدة قبل استيفاء ما فداه به، فإن دفع له سيده بقية الفداء أخذه وإلا أسلمه له، وإن لم يسلمه الوارث للمجني عليه استمرت خدمته أيضاً لتمام المدة (وهي) أي: الوصية بصحة أو مرض (من دبر) إن كان التدبير (في حال المرض) ومات منه كلاهما (فيما به يعلم موصى تفترض) أي: في المال الذي علم به الموصي قبل موته ولو بعد الوصية لا فيما جهل به قبل موته وما مدبر الصحة فيدخل في المعلوم والمجهول؛ لأن الصحيح قصده عتقه من ماله الذي يموت عنه ولو تجدد في المستقبل والمريض يتوقع الموت من مرضه فلا يقصد العتق إلا مما علمه من ماله؛ إذ لا يترقب حدوث مال، فإن صحَّ من مرضه ثم مات فهو كمدير الصحة، وإنما لم تدخل وصية الصحة في المجهول كمدير الصحة؛ لأنه عقد لازم بخلافها (ودخلت) الوصية المقدمة على التدبير (فيه) أي: في المدير فيباع المدير لأجلها عند الضيق، وسواء دبر في الصحة أو المرض، ومعنى الدخول فيه أنه يبطل لأجلها التدبير عند الضيق فمن أوصى بفك أسير وكان فكه يزيد على ثلث الميت الذي من جملته قيمة المدير مائة وكان فك الأسير مائة فأكثر فإنه يبطل التدبير ويدخل فك الأسير في قيمته (و) تدخل الوصية (في الراجع من. عمري وإن من بعد موت بزمان) وكذا تدخل في الحبس الراجع بعد موته وفي بغير شرد وعبد أبق ثم رجعا (وفي) دخول الوصية في سفينة وعبد) للموصى (شهرًا بتلف) قبل صدور الوصية (ثم سواء ظهرا) أي: ثم ظهرت السلامة بعد موت الموصي وعدم دخولهما (قولان) ولا مفهوم للسفينة والعبد (لا) تدخل الوصية (فيما به أقر في. مرضه) مما يبطل إقراره به كأن يقر في مرضه بدين لصديق ملاطف أو لزوجته ونحوهما مما يتهم فيه.

(كذلك ما به لوارث عهد. إن لم يجزه من سواء واسترد) أي: وكذلك لا يدخل ما أوصى به لوارث ولم تجزه بقية الورثة، وإذا لم تدخل الوصية في ذلك بطل ورجع ميراثاً أي: والرث وقع بعد الموت، وأما لو حصل قبله وعلم بذلك الموصي فتدخل الوصية فيه ولا مفهوم لقوله في مرضه: فإن إقرار الصحة قد يكون باطلاً، فالمراد الإقرار الباطل.

(وخطه في عقدها إن ثبتا. أو كان قد أقرأها مستتباً. ولم يكن أشهد أو قال: نفذوا. لما تنفذ والكتاب ينبذ) أي: وإن ثبت أن عقدها أي: وثيقة الوصية خطه أو قرأها ولم يشهد في الصورتين أنها وصية أو لم يقل: انفذوها لم تنفذ فلا يعمل بها بعد موته لاحتمال رجوعه عنها ولو كتب فيها انفذوها، ومفهومه أنه لو أشهد إنها وصية أو قال: انفذوها نفذت وعمل بها.

(وفيه تقديم الشهادة ندب. من بعد بسم الله في الذي كتب) أي: ويستحب للإنسان إذا كتب وصيته أن يبدأ بالشهادتين بأن يكتب أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وهذا لا ينافي أنه يقدم البسملة والحمدلة عليها (ثم لهم شهادة بما تبج) حيث أشهدهم بما في كتاب وصيته أو قال: انفذوه (وإن بلا قراءة ولا فتح) للكتاب (ونفذت) حينئذ (ولو تكون) الوصية بمعنى كتابها (بقيت. لديه للموت) أي: لم يخرجها إلى أن مات (وإن بما فيها عليه شهدا. وما بقى فلفلان أفردا) على مقتضى ما أخبرهما ثم مات الموصى (ففتحت من بعد موت فوجد) فيها (وما بقى) من الثلث (فللمساكين يرد. فليقسم الباقي) من الثلث (على ما بينا. بين المساكين) وبين (من قد عينا) نصفين ولم تبطل هذه الوصية مع التنافي؛ لأنه بمنزلة ما إذا أوصى بشيء لزيد ثم به لعمره فيقسم بينهما. قال الشيخ محمد سالم بن محمد علي بن عبد الودود:

وإن يقل هذي وصاتي فاشهدا وفضل ثلثي للبراء فبدا

إذ فتحت وفضله للفقرا قسم بين الفقراء والبرا

(وإن يقل كتبها) ووضعتها (عند فلان) فصدقوه صدق قوله: هذه وصيته التي كتبها ولو كان الذي فيها لابنه فلا يرجع الشرط الآتي لهذه، ويحتمل أن المراد

أمرته بكتبتها فصدقوه وعليه فيرجع الشرط الآتي لهذه أيضا (أو) قال: (كنت قد أو صيته منذ زمان بثلاثي) أي: بتفرقة (فصدقوه صدقا) فيمن ينفذها له (إن لم يقل) في الثانية وكذا في الأول على الاحتمال الثاني كما مر جعلها (لولدي) أو نحوه ممن يتهم فيه فلا يصدق، ويحتمل رجوع الشرط للأولى أيضاً حتى على الاحتمال الأول لاحتمال أن يكون غير فيها. ثم قال رحمه الله:

وفي وصيي فقط لا تخص	وفي كذا خصت بما عليه نص
نحو وصيي إلا إن يقدم	زيد فبالعزل لذاك حكما
كقوله وصيي إلا أو إلى	إن ينكح زوجتي فليعزلا
وصح إن زوج موص من هلك	عن قبض دينه وبيع ما ترك
وإنما يوصى على من حجرا	أبوه أو وصيه بلا امترا
كأم إن قل ولا ولي له	والمال بالميراث عنه استكملة
لمسلم مكلف عدل كفا	لا إن يكن بعض شروطه انتفا
وإن لأعمى مرأة ذات وفا	عبد بإذن سيد تصرفا
وإن أراد بيع عبد أو صيا	أكابر فللصغار اشتريا
وفسق من أوصى إن منه طرا	فالواجب العزل على ما شهرا
والعبد يحسن القيام بالولد	يمنع بيعه الوصي ويرد
وبيع متروك كذا امتنعا	إلا إذا معه الكبير اجتمعا
ومن يغيب فالقسم عنه لا يحق	بغير حاكم كما قبل سبق
وإن يكن لاثنين أوصى مسجلا	فهو على تعاون قد حملا
وفي وقوع الخلف أو موت أحد	فحاكم ينظر في الأمر الأسد
ولم يجز لواحد أن يوصيا	إلا بإذن من شريك ولها
وقسم مال لا يجوز لهما	وإن يقع فبالضمان حكما
والاقتضا في الدين للموصى له	تأخيره بنظر إن فعله
كذا بالمعروف إنفاق على	طفل بلا ضيق ولا سرف جلا
كذا لختنة وعرسه أحل	عبيده ودفع نفقه تقل
إخراجه فطرته مما اكتسب	كذا زكاة ماله عنه وجب

وحيث كان حنفي حكما فرفعه لمالكي لزما
 ودفع ماله قراضا فانتبه بضاعة وهو لا يعمل به
 ولا يجوز الاشترا من تركه وليتعقب نظرا ما سلكه
 إلا شراء كحمارين يقلل ثمن كل منهما وقد حصل
 تسوق من الوصى بهما لانتهما فبالجواز حكما
 وعزل نفسه له مما يحل حياة موصيه ولو كان قبل
 لا إن يكن بعدهما فقد منع وإن أبى عن القبول وامتنع
 من بعد موته فلا قبول له بعد إذا الإباء عنها عزله
 والقول قوله بقدر النفقة إن كان مشبها بحلف حقه
 لا في زمان موت موصيه ولا في دفع مال بعد رشد حصلا

قوله: (وفي وصيي فقط لا يخص) أي: وإن قال: فلان وصيي فقط أي: لم يقيد بشيء بأن أطلق فلفظه هذا لا يخص بل يعم كل شيء حتى تزويج بناته البالغات بإذنهن وكذا الصغيرة بشروطها ولا جبر له؛ لأن التعميم لا يقتضيه وإنما يجبر إن أمره به أو عين له الزوج وإلا فخلاف كما قدمه في النكاح، ويمكن أن يدخل هذا في الخلاف وهو ظاهر (و) إن قيد بأن قال: وصيي (في كذا) لشيء عينه (خصت بما عليه نص) ولا يتعداه، فإن تعداه لم ينفذ (نحو وصيي إلى إن يقدم. زيد) فإنه يكون وصيا في جميع الأشياء حتى يقدم زيد فإن قدم (فبالعزل لذاك حكما) بمجرد قدمه ولو لم يقبل إلا لقرينة، فإن مات قبل قدمه استمر الأول وصيا (كقوله) فلان (وصيي إلا أو إلى. أن ينكح) هو فهو بياء تحتية (زوجتي فليعزلا) فلا حق له عمل بذلك، ويحتمل أنه بالتاء الفوقية أي: قال: زوجتي وصيتي إلى أن تنكح فإنه يعمل به (وصح إن زوج موص من هلك. عن قبض دينه وبيع ما ترك) أي: وإن زوج رجل موصى على بيع تركته وقبض ديونه بنات الميت بإذنهن صح النكاح ولم يجز ابتداء فلا يفسخ قبل الدخول ولو شريفة ليس له جبرهن اتفاقا وإلا فسخ أبدا، ومحل الصحة ما لم يجعل التزويج لغيره وإلا فسخ.

الوصية على الأولاد المحجور عليهم:

ثم شرع يتكلم على الوصية على الأولاد المحجور عليهم وأن ذلك خاصٌّ بالأب أو وصيه دون الأجداد والأعمام والإخوة فقال: (وإنما يوصى على من حجرا إلخ البيتين) المتضمنين قول الأصل: وإنما يوصى على المحجور عليه أب أو وصيه كأم إن قل ولا ولي وورث عنها أي: وإنما يوصى على المحجور عليه لصغر أو سفه أب رشيد أو وصيه أي: الأب أو وصي وصيه ولا كلام لمقدم قاض كأم لها إن توصي على أولادها بشروط ثلاثة أشار لها بقوله: (إن قل) المال الذي أوصت بسببه كستين دينارا فلا وصية لها في نكاح ولا في كثير ولا ولي للأولاد من أب أو وصي أو مقدم؛ إذ لا وصية لها عند وجوده وورث المال القليل أي: وورثه الأولاد عنها لا عن غيرها فلا كلام لها، فإن فقدت الشروط أو بعضها وأوصت فتصرف وصيها فتصرفه غير نافذ وللوصي إذا رشد أو الحاكم رده ما لم ينفقه عليهم في الأمور الضرورية بالمعروف.

وبقي هنا مسألة ضرورية كثيرة الوقوع وهي أن يموت الرجل عن أولاد صغار ولم يوص عليهم فتصرف في أموالهم عنهم أو أخوهم الكبير أو جدهم بالمصلحة، فهل هذا التصرف ماض أو لا وللصغار إذا رشدوا إبطاله ذكر أشياخنا أنه ماض لجريان العادة بأن من ذكر يقوم مقام الأب لا سيما في هذه الأزمنة التي عظم فيها جور الحكام، بحيث لو رفع لهم حال الصغار لاستأصلوا مال الأيتام.

شروط الوصي:

ثم ذكر شروط الوصي وهي أربعة: والحصر مُنصَّب عليها أيضا بقوله: (لمسلم) فلا يصح إيصاء كافر (مكلف) فلا يصح لصبي أو مجنون (عدل) فيما ولي عليه فلا يصح لخائن أو لمن يتصرف بغير المصلحة الشرعية (كفا) أي: قادر على القيام بالموصى عليه (لا إن بعض شروطه انتفا) فلا يصح (وإن لأعمى مرأة ذات وفا. عبد بإذن سيد تصرفا) أي: وإن كان الوصي أعمى وامرأة أجنبية أو زوجة الموصي أو مستولדתه أو مدبرته وإن عبدا وتصرف العبد حينئذ بإذن سيده إن وقعت الوصية

للعبد من غير اطلاع سيده وليس لسيده رجوع بعد إذنه له في القبول والأولى إن يأذن سيده متعلق بمقدر أي: وقيل: بإذن سيده والأولى التصريح بهذا المقدر وحذف قوله: وتصرف للعلم به من قوله: كاف، فيكون المعنى وجاز له القبول بإذن سيده.

(وإن أراد بيع عبد أوصيا. أكابر فللصغار اشتريا) أي: وإن أوصى عبداً له على أولاده الأصاغر و أراد أولاده الأكابر أي: الكبار بيع عبد موصى على الأصاغر اشترى ذلك العبد للأصاغر من الأكابر أي: يشتري حصة الأكابر لهم إن كان لهم مال يحملها وإلا باع الأكابر حصّتهم خاصة إلا أن ينقض ثمنها أو لم يوجد من يشتريها مفردة فيباع العبد جميعه، ثم إن أبقاه المشتري وصيا على حاله فظاهر وإلا بطلت.

(وفسق من أوصى منه إن طرا. فالواجب العزل على ما شهرا) أي: وطروا الفسق على الوصي يعزله؛ إذ تشترط عدالته ابتداء ودواما أي: يكون موجبا لعزله عن الوصية لا أنه ينعزل بمجرد فتصرفه بعد طرو الفسق وقبل العزل ماض (والعبد يحسن القيام بالولد. يمنع بيعه الوصي ويرد) أي: ولا يبيع الوصي عبداً أو أمة يحسن القيام بهم أي: لا يجوز له ذلك؛ لأنه غير مصلحة ولا يجوز له تصرف بلا مصلحة.

(وبيع متروك كذاك امتنعا. إلا إذا معه الكبير اجتماعا) أي: ولا يجوز له أن يبيع التركة أو شيئاً منها لقضاء دين أو تنفيذ وصية إلا بحضرة الكبير؛ إذ لا تصرف للوصي في مال الكبير، فإن غاب الكبير أو أبى من البيع نظر الحاكم (ومن يغب فالقسم عنه لا يحق. بغير حاكم كما قبل سبق) أي: ولا يقسم الوصي على غائب بلا حاكم، فإن قسم بلا حاكم نقضت والمشترون العالمون غصاب لا غلة لهم ويضمنون حتى السماوي إلا أن يكون البيع سدادا ففي إمضائه قولان والقياس عدمه.

(وإن يكن للاثنين أوصى مسجلا) أي: وإن أوصى لاثنين بلفظ واحد كجعلتهما وصيين أو بلفظين في زمن واحد أو زمنين من غير تقييد أو افتراق (فهو

على تعاون قد حملا) أي: حمل على قصد التعاون فلا يستقل أحدهما ببيع أو شراء أو نكاح أو غير ذلك بدون صاحبه إلا بتوكيل منه، أما إن قيّد الموصي في وصيته بلفظ أو قرينة باجتماع أو انفردا عمل به، ابن عبد السلام: ولم يجعلوا وصيته للثاني ناسخة للأول (وفي وقوع الخلف) في أمر كبيع أو شراء تزويج أو غير ذلك (أو موت أحد) منهما (فحاكم ينظر في الأمر الأسد) أي: الأصلح هل يبقى الحيّ منهم أو يجعل معه غيره في الأولى أو يرد فعل أحدهما دون الآخر أو يردهما معا في الثانية (ولم يجز لواحد أن يوصيا) في حياته دون إذن صاحبه (إلا بإذن من شريك وليا) فيجوز (وقسم مال لا يجوز لهما. وإن يقع فبالضمان حكما) أي: ولا يجوز لهما قسم المال بينهما ليستقل كل بقسم منه يتصرف فيه على حدته وإلا بأن اقتسماه ضمنا لما تلف منه ولو بسمائوي للتفريط فيضمن كل ما تلف منه أو من صاحبه لرفع يده عما كان يجب وضعها عليه. (والاقتضا في الدين للموصى له. تأخيره بنظر إن فعله) أي: وللوصي اقتضاء الدين الذي لمحجوره إذا كان حالا أو حل أجله وله تأخيره عند المدين بعد حلول أجله إذا كان لنظر أي: مصلحة لمحجوره كخوف تلفه إن اقتضاه أو ضياعه والمدين مليء مأمون (كذاك بالمعروف إنفاق على. طفل بلا ضيق ولا سرف جلا) أي: وله النفقة على الطفل المحجور له والسفيه والمجنون التي يحتاجها بالمعروف أي: بلا إسراف ولا تقتير بل بحسب قلة المال وكثرته فلا يضيق على ذي المال الكثير دون نفقة مثله ولا يسرف ولا يوسع على قليلة.

(كذا) له ما جرت العادة به من زيادة النفقة (لختنه وعرسه) أي: وليمة تزويجه و(عيده) لفطر أو أضحي (و) له (دفع نفقة تقل) كنفقة شهر ونحوه من أيام قليلة يعلم أنه لا يتلفها قبل مضيها ولا يجوز له أن يدفع أكثر من ذلك، فإن كان يتلفها قبل مضي الأيام القليلة فيوم بيوم .

وله (إخراج) زكاة (فطرته) وفطرة رقيقه (مما اكتسب. كذا) له إخراج (زكاة ماله عنه وجب) أي: المحجور من نعم وعين وحرث (وحيث كان حنفي حكما. فرفعه لمالكي لزما) أي: ورفع الوصي ذلك للحاكم المالكي ليحكم له بوجوب إخراج زكاته فيرفع حكمه الخلاف إن كان أي: وجد ببلده حاكم حنفي يرى عدم وجوب

الزكاة في مال المحجور فيحكم على الوصي بغرم عوضها من ماله إن كان أخرجه من غير حكم حاكم بها، ومفهوم الشرط إن لم يكن حنفي فلا يرفع للحاكم لأمنه من التبريم (و) له (دفع ماله) أي: المحجور لمن يعمل فيه (قراضا) بجزء من ربحه وله دفعه لمن يعمل فيه (بضاعة) مجانا أو بأجرة معلومة، فالمدار على أن يفعل في مال اليتيم ما يبقيه أو ينمي (وهو) أي: الوصي (لا يعمل به) أي: مال محجوره قراضا لئلا يحايي نفسه بزيادة الربح.

(ولا يجوز الاشترا من تركه. وليتعقب نظرا ما سلكه) أي: ولا يجوز له اشتراء من التركة شيئا لنفسه ولو بتوكيل من يشتري له منها، وإن اشترى شيئا منها لنفسه تعقب بالنظر من الإمام في شرائه، فإن كان يفضل للمحجور أمضاه وإلا رده (إلا شراء) الوصي من التركة (كحمارين يقل. ثمن كل منهما) أي: الحمارين كثلاثة دنانير (وقد حصل. تسوق من الوصي بهما. لئلا يتجاوز حكما) أي: ووقف الوصي في السوق بهما الحضر والسفر لبيعهما واجتهد فيه فله أخذهما بالثمن الذي وقفا عليه.

(وعزل نفسه له مما يحل حياة موصيه ولو كان قبل) أي: وله أي: الوصي عزل نفسه عن الوصاية في حياة الموصي إن لم يقبلها بل ولو قبلها وفي تسمية عدم القبول عزلا تسامح (لا إن يكن بعدهما فقد منع. وإن أبى عن القبول وامتنع. من بعد موته فلا قبول له إلخ البيت) أي: لا يكون للوصي عزل نفسه بعدهما أي: موت الموصي، وقوله: وإن أبى الوصي القبول للوصية بعد الموت للموصي فلا قبول له بعد، فلو امتنع منها في حياته وبعد موته فلا قول له بعد ذلك (والقول قوله) أي: وصي المحجور (بقدر النفقة) التي أنفقها على محجوره وكذا في أصلها (إن كان مشبها بحلف حقه) أي: ولا بد من يمينه حيث أشبه وكان في حضانته.

(لا في زمان موت موصيه ولا. في دفع مال بعد رشد حصلا) أي: لا يكون القول قول الوصي إن اختلفا أي: الوصي ومن كان محجورا له في تاريخ الموت للموصي فالقول لمن كان محجورا ولا يقبل قول وصيه فيه إلا ببينة ولا يصدق الوصي في دعوى دفع ماله أي: المحجور إليه بعد البلوغ والرشد على المشهور،

وقيل: يصدق فيه، ومنشأ الخلاف قوله تعالى: ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ [النساء: 6/4] هل معناه لئلا تغرموا أو لئلا تحلفوا. وبالله التوفيق

الأدلة الأصلية لهذا الباب: من شرحنا إقامة الحجة بالدليل:

01- قال الله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّيْهِ يُوَصِّيهَا أَوْ دِينَ غَيْرَ مُضَاكِ وَصِيَّهِ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [النساء: 12/4].

02- عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: " ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه بيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده. متفق عليه: رواه البخاري في الوصايا، باب: الوصايا (2533)، ومسلم في الوصية، باب، (3074).

03- وقالت عائشة: ما ترك رسول الله ﷺ ديناراً ولا درهما ولا شاة ولا بعيراً ولا أوصى بشيء. رواه مسلم في الوصايا، هل أوصى النبي ﷺ (3562).

04- وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: " إنَّ الرجل ليعمل أو المرأة بطاعة الله تعالى ستين سنة ثم يحضرهما الموت فيضاران في الوصية فتجب لهما النار وقرأ أبو هريرة: من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار. رواه الترمذي في الوصايا، باب ما جاء في الضرار في الوصية (2043)، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريب.

05- وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: مرضت عام الفتح مرضاً أشفيت منه على الموت فأتاني رسول الله ﷺ يعودني فقلت: يا رسول الله إن لي مالا كثيراً ولا يرثني إلا ابنتي أفأوصي بمالي كله؟ قال: " لا "، قلت: فثلثي مالي قال: " لا "، قلت: فالشطر قال: " لا "، قلت: فالثلث قال: " الثلث والثلث كثير، إنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس، وإنك لن تنفق نفقة إلا أجرت فيها حتى اللقمة ترفعها إلى في امرأتك "، قلت: يا رسول الله أأخلف عن هجرتي؟ قال: " إنك لن تخلف بعدي فتعمل عملاً تريد به وجه الله إلا ازدددت به رفعة ودرجة، ولعلك أن تخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون، اللهم أمض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم ". متفق عليه: رواه البخاري في

التعبير، باب: من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب (2564)، ومسلم في الوصية، باب: الوصية بالثلث (3076).

06- وعن عمران بن حصين رضي الله عنه أنَّ رجلاً عتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم النبي ﷺ فجزأهم أثلاثاً ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة وقال له قولاً شديداً. رواه مسلم في الإيمان، باب: من أعتق شركاً له في عبد (3154).

07- وعن أبي أمامة رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول في خطبته عام حجة الوداع: "إن الله قد أعطى لكل ذي حقَّ حقَّه، فلا وصية لوارث، الولد للفراش وللعاهر الحجر، وحسابُهم على الله، ومن ادَّعى إلى غير أبيه أو انتمى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله التابعة إلى يوم القيامة، لا تنفقُ امرأة من بيت زوجها إلا بإذنه قيل: يا رسول الله ولا الطعام قال: ذلك أفضل أموالنا". رواه الترمذي في الوصايا، باب: ما جاء لا وصية لوارث (2046).

08- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجلٌ فقال: يا رسول الله أيُّ الصدقة أفضل أو أعظم أجراً؟ قال: "أما وأبيك لتفتان أن تصدق وأنت شحيح صحيح تخشى الفقر وتأمل البقاء، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت: لفلان كذا ولفلان كذا، وقد كان لفلان". متفق عليه: أخرجه البخاري في الزكاة، باب: فضل صدقة الشحيح الصحيح (1330)، ومسلم في الزكاة، باب: بيان أن أفضل الصدقة صدقة الصَّحيح الشحيح (1713).

09- وعن ابن عباس قال: لو أن الناس غضوا من الثلث إلى الربع فإن رسول الله ﷺ قال: "الثلث والثلث كثير". أخرجه مسلم في الوصية، باب: الوصية بالثلث (3080).

10- وعن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: "إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليجعلها لكم زيادة في أعمالكم". رواه الدارقطني في الوصايا، (4334).

11- وعن عمرو بن خارجة رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ خطب على ناقته وإنا تحت

جرانها وهي تقصع بجرتها وإن لغامها يسيل بين كتفي فسمعتة يقول: " إن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ". سبق تخريجه.

12- وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: " لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة ". رواه الدراقطني في الوصايا (4194).

13- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أن النبي ﷺ قال: " لا وصية لوارث إلا أن يجيز الورثة ". رواه الدراقطني في الوصايا (4198).

14- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً قال للنبي ﷺ: " إن أبي مات وترك مالاً ولم يوص فهل يكفر عنه إن أتصدق عنه؟ قال: " نعم ". أخرجه مسلم في الوصية، باب: وصول ثواب الصدقات إلى الميت (3081).

15- وفي الموطأ عن أبي بكر بن حزم عن أبيه إن عمرو بن سليم الزرقني أخبره إنه قيل لعمر بن الخطاب: إن هاهنا غلاماً يفاعا لم يحتلم من غسان ووارثه بالشام وهو ذو مال وليس له هاهنا إلا ابنة عم له، قال عمر بن الخطاب: فليوص لها، فأوصى لها بمال يقال له: بئر جشم قال عمرو بن سليم: فبيع ذلك المال بثلاثين ألف درهم. في الأقضية، باب: جواز وصية الصغير والضعيف والمصاب والسفيه (1257).

16- قال مالك: السنّة الثابتة عندنا التي لا اختلاف فيها أنه لا تجوز وصية لوارث إلا أن يجيز له ذلك ورثه الميت، وإنه إن أجاز له بعضهم وأبى بعض جاز له حق من أجاز منهم ومن أبى أخذ حقه من ذلك. الموطأ في الأقضية، باب الوصية للوارث والحيازة.

17- وقال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا أن الموصى إذا أوصى في صحته أو مرضه بوصية فيها عتاقة رقيق من رقيقه أو غير ذلك فإنه يغير من ذلك ما بدا له ويغير من ذلك ما شاء حتى يموت.

ثم قال: إلا أن يدبر مملوكا، فإن دبر فلا سبيل لتغيير ما دبر. الموطأ في الأقضية، باب الأمر بالوصية.

18- وعن أبي زيد الأنصاري أن رجلاً أعتق ستة أعبد عند موته ليس له مال

غيرهم فأقرع بينهم رسول الله ﷺ فأعتق اثنين وأرق أربعة. رواه أحمد وأبو داود بمعناه وقال: فيه لو شهدته قبل أن يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين.

19- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن العاص بن وائل أوصى أن يعتق عنه مائة فأعتق ابنه هشام خمسين رقبة، فأراد ابنه عمرو أن يعتق عنه الخمسين الباقية فقال: يا رسول الله إن أبي أوصى بعق مائة رقبة، وإن هشاما أعتق عنه خمسين رقبة وبقيت خمسون رقبة أفأعتق عنه فقال رسول الله ﷺ: " لو كان مسلما فأعتقتم عنه أو تصدقتم أو حججتم عنه بلغه ذلك ". رواه أبو داود في الوصايا، باب: ما جاء في وصية الحربي يسلم وليه أيلزمه أن ينفذها (2497).

20- وعن ابن عمر قال: حضرت أبي حين أصيب فأثنوا عليه وقالوا: جزاك الله خيرا فقال: راغب وراهب قالوا: استخلف فقال: أتحمّل أمركم حيا وميتا لوددت أن حظي منها الكفاف لا على ولا لي: فإن استخلف فقد استخلف من هو خير مني يعني: أبا بكر وأن أترككم فقد ترككم من هو خير مني يعني: رسول الله ﷺ قال عبد الله: فعرفت أنه حين ذكر رسول الله غير مستخلف. أخرجه مسلم في الإمارة، باب: الاستخلاف وتركه (3399).

21- وعن عائشة أن عبد بن زمعة وسعد بن أبي وقاص اختصما إلى النبي ﷺ في ابن أمه زمعة فقال سعد: يا رسول الله أوصاني أخي إذا قدمت أن أنضر ابن أمة زمعة فاقبضه فإنه ابني وقال ابن زمعة: أخي وابن أمة أبي ولد على فراش أبي فرأى النبي ﷺ شبهها بينا بعثة فقال: " ولك يا عبد بن زمعة الولد للفراش واحتجبي منه يا سوده ". رواه البخاري في الخصومات، باب دعوى الوصي للميت (2243).

22- وعن الشريد بن سويد الثقفي أن أمه أوصت أن يعتق عنها رقبة مؤمنة، فسأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: عندي جارية سوداء فقال: " انت بها "، فجاءت فقال: لها: " من ربك؟ "، قالت: الله قال: " من أنا؟ "، قالت: أنت رسول الله، قال: " أعتقها فإنها مؤمنة ". رواه النسائي في الوصايا، باب: فضل الصدقة عن الميت (3593).

23- وعن سعد الأطول أن أخاه مات وترك ثلاثمائة درهم وترك عيالا قال:

فأردت أن أنفقها على عياله فقال النبي ﷺ: " إِنَّ أَخَاكَ مُحْتَبَسٌ بِدِينِهِ فَأَقْضِي عَنْهُ " ، فقال: يا رسول الله قد أدَّيْتُ عَنْهُ إِلَّا دِينَارَيْنِ ادْعَتْهُمَا امْرَأَةٌ وَلَيْسَ لَهَا بَيْتَةٌ ، فقال: " فَأَعْطُهَا فَإِنَّهَا مُحَقَّةٌ " . رواه ابن ماجه في الأحكام ، باب: أداء الدَّين عن الميت (2424).

24- وفي المدونة: (140/14): قال سحنون: قلت لابن القاسم: أُرأيت الوصية هل تجوز إذا أوصى بها ثم قتل الموصى له عمداً أو خطأً، قال: الوصية لقاتل الخطأ تجوز في ماله ولا تجوز في دينه، وقاتل العمد لا تجوز له وصية في ماله ولا في الدية، أنظر أبداً من أوصى له بوصية، فكان هو القاتل صاحبه الذي أوصى له بعد ما أوصى له عمداً فلا وصية له من ماله ولا من دينه بمنزلة الوارث الذي قتل وارثه عمداً فلا يرث من ماله ولا من دينه، وقاتل الخطأ يرث من المال ولا يرث من الدية شيء، فكَذلك الوصية في القاتل إذا كانت قبل القتل خطأً وإذا كانت الوصية له بعد الضرب عمداً كان أو خطأً جاز له كل ما أوصى له به في المال وفي الدية جميعاً إذا علم ذلك منه. قال سحنون: إنما ذلكم في الخطأ.



باب في الفرائض

يخرج من تركة ميت مطلقا مثل زكاته وشيء رهنا ثم مؤن ما به يجهز ثم وصاياه بباقي الثلث فالمستحق النصف زوج فاعلم بنت كذا أخت شقيقة ثمت والأخ للميت كلا عصبه ومثل ماله لجد نسبا والواجب الثلثان في التعدد ومع أولى سدس للثانيه وهي بما فوق من ابن تحجب إلا إذا صاحبها ابن مسجلا فهو لها معصب إن لم تنل كذا بأخت لأب فأكثر لكن في الحكم لا يعصب والربع للزوج بفرع قدرا وثمان لهن أو لها يحق والثلثان فرض ذي نصف عدد وهو فرض ولديها قدرا وحجبت عن ثلث لتتنقل وأخوين مطلقا أختين وتستحق ثلث باق دون مين

مبدءا حق بعين علقا وأم نجله وذو رقب جنا بالعرف ثم دينه ينجز ثم الذي من بعدها لمن ورث والبنت وابنة ابنه في عدم أو لأب إن الشقيقة انتفت إن كان قد ساواهما في المرتبة والأوليان الآخرين عصبا منهن في نوع فقط مفرد وإن تكن عدتهن نائيه كذا بنتان لميت أقرب يكون في مقامها أو أسفلا في الثلثين حظها الذي حصل مع شقيقة ففوق ذكرا إلا أخ لا من سواء يقرب وهو فرض زوجة فأكثر مع فرع زوج وارث به لحق والثلث للأم لدى فقد الولد فأكثر إلا بحجب اعترا لسدس بولد وإن سفل فاعلم وإن بالشخص محجوبين في زوج أو في زوجة وأبوين

(باب في بيان (الفرائض)

وهو علم قرآني، قال: رسول الله ﷺ: "إن الله لم يكل قسمة موارثكم إلى نبي مرسل ولا إلى ملك مقرب، ولكن تولّى بيانها فقسمها أبين قسم". ذكره الغزالي في وسيطه اهـ، فأشار ﷺ إلى قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: 11/4].

قال السهيلي: نظرت فيما بينه الله تعالى في كتابه من حلال وحرام وحدود وأحكام فلم أجده افتتح شيئاً من ذلك بما افتتح به آية الفرائض ولا ختم شيئاً من ذلك بما ختمها به، فإنه قال في أولها: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: 11/4] فأخبر عن نفسه أنه موصٍ نسبها على حكمته فيما أوصى به وعلى عدله ورحمته وقال حين ختم الآية: ﴿وَصِيَّةٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [النساء: 12/4] اهـ.

تعريف علم الفرائض:

علم الفرائض: العلم بالأحكام الشرعية العملية المتعلقة بالمال بعد موت مالكة تحقيقاً أو تقديرًا.

وموضوعه: التركات؛ لأنه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من مؤن تجهيز وقضاء دين تنفيذ وصية وارث.

وفائده: إيصال الحقوق لمستحقيها.

واستمداده: من كتاب الله تعالى وأحاديث نبيه ﷺ واجتهاد الصحابة رضي الله عنهم والإجماع والقياس.

وللإرث أسباب ثلاثة: القرابة، والنكاح، والولاء.

وشروطه ثلاثة أيضاً: تحقق موت المورث واستقرار حياة وارثه بعده والعلم بالدرجة التي اجتمعا فيها.

وموانعه خمسة: اختلاف الدين، والقتل العمد العدوان، والشك في المقتضي، أي: السبب فهو مانع للحكم إجماعاً، والرق، واللعان.

والحقوق والمتعلقة بالتركة خمسة: لأنه إما ثابت قبل الموت ومتعلق بعينها كالرهن والجناية أو بالذمة كالدين، وإما ثابت الموت وهو إما للميت وهي مؤن

تجهيزه أو لغيره بسببه وهي الوصية أو لغيره بغير سببه وهي الإرث، وإليها أشار الناظم بقوله: (يخرج من تركة ميت مطلقا. مبدءا حق بعين علقا) أي: يخرج من رأس تركة الميت مبدءا على غيره وجوبا ولو أتى على جميعها حق تعلق بعين أي: ذات (مثل زكاته) أي: زكاة الحرث والماشية، فإذا مات المالك بعد الطيب أو الحول أخرجت زكاتهما أولا قبل الكفن وقبل وفاء الدين والميراث (و) مثل (شيء رهنا) في دين لتعلق حق المرتهن بذاته فيقَدَّم على كفن الميت ونحوه (و أم نجله) أي: أم الولد فيبدأ بعقبتها من رأس المال على الكفن وعلى الدين إن كان هناك دين، وعلى الميراث إن لم يكن دين (وذي رق جنا) أي: عبد غير مرهون جنى؛ لأنه صار بجنايته كالمرهون، فإذا كان مرهوناً في الدين وجنى تعلق به حقان: حقُّ المجنى عليه وحقُّ المرتهن، وتقدم الجناية على الرهن كما سبق في باب الرهن.

(ثم) بعد إخراج ما ذكر يخرج من رأس المال (مؤن ما به يجهز) من كفن وغسل وحمل وحفر وغيرها (بالعرف) أي: بالمعروف بما يناسب حاله من فقر وغنى وضمن من أسرف، وكذا مؤن تجهيز من تلزمه نفقته برق كموت سيد وعبد، فإن لم يكن له سوى كَفَنٍ واحدٍ كفن به عبده؛ لأنه لا حق له في بيت المال وكفن سيده من بيت المال (ثم دينه ينجز) أي: ثم تقضى من رأس ماله ديونه التي لآدمي كانت بضامن أم لا، ثم هدي تمتع إن مات بعد أن رمى العقبة أوصى به أم لا، ثم زكاة فطر فرط فيها وكفارات أشهد في صحته أنها بذمته، فإن أوصى بها ولم يشهد فمن الثلث، ومثل كفارات أشهد بها زكاة عين حلت وأوصى بها أو زكاة ماشية حلت ولا ساعي ولم يوجد السن الذي يجب فيها، فإن وجد فهو ما قدمناه من إخراجها قبل مؤن التجهيز، فإن كان ساع ومات قبل مجيئه استقبل الوارث كما قدمه في باب الزكاة (ثم) تخرج (وصايا بباقي في الثلث) أي: الفاضل عما تقدم إن وسع الجميع وإلا قدم منه الآكد فالآكد على ما قدمه في بابها (ثم الذي من بعدها لمن ورث) أي: ثم يكون الباقي لوارثه فرضا أو تعصيا. قال الشيخ محمد عبد الرحمان السكوتي في أرجوزته جوهرة الطلاب:

باب ويخرج إن امرؤ هلك خمس على ترتب مما ترك
أولها رهن فتجهيز فدين وصية في الثلث فالإرث لا مين

الوارثون من الرجال:

والوارثون من الرجال عشرة فقط: الابن وابنه وإن سفل، والأب وأبوه وإن علا، والأخ مطلقاً وابنه وإن نزل إذا كان الأخ شقيقاً أو لأب والعم الشقيق أو لأب وابنه وإن نزل، والزوج والمعتق وكلهم عصبه إلا الأخ للأُم والزوج، فإن اجتمعوا فلا إرث إلا لثلاثة منهم الزوج والابن والأب.

الوارثات من النساء:

والوارثات من النساء سبع: البنت وبنت الابن وإن نزل ابن الابن و الأم والجدّة مطلقاً والأخت مطلقاً والزوجة والمعتقة وكلهن ذوات فرض إلا المعتقة فإذا اجتمعن فلا إرث إلا للزوجة والبنت وبنت الابن و الأم والأخت الشقيقة. والفروض ستة: النصف والربع والثلثان والثلث والسدس فالنصف لخمسة أشار لها بقوله (فالمستحق النصف زوج فاعلم) إذا لم يكن للزوجة الميعة فرع وارث ذكر أو أنثى (والبنت) للصلب إذا انفردت (وابنة ابنه) كذلك (في) عدم. بنت كذا أخت شقيقة ثمت. أو لأب إن الشقيقة انتفت) أي: إن لم توجد شقيقة معها ولقد قلت: في نظمنا الدرة السنية:

فستة فروضنا المقدرة في محكم التنزيل قل مسطرة
أولها النصف لخمسة وجد زوج إذا فرع لعمره فقد
والبنت إن عن عاصب لها خلت وبنت الابن إن تكن ذي فقدت
وللشقيقة إذا لا يوجد فرع وعاصب أب أو جد
والأخت للأب إذا ما فقدت شقيقة وعن معصب خلت

قوله: (و الأخ للميت كلا عصبه. إن كان قد ساواهما في المرتبة) أي: وعصب كلا من النسوة الأربع واحدة أو أكثر أخ لها بقرينة المقام وإن كانت القاعدة عندهم للميت يساويها في الدرجة احترازاً عن أخ لأب مع شقيقة فإنه لا يعصب بل يأخذ ما فضل عن فرضها وابن الابن مع بنت ابن آخر أخ حكماً لتساويهما درجة، فمراؤه بالأخ ولو حكماً فلا اعتراض عليه لعدم شموله ومعنى تعصيبها أنها تكون به عصبه أي: ترث بالتعصيب للذكر مثل حظ الأنثيين لا بالفرض.

(ومثل ما له لجدة نسبا. والأوليان الآخرين عصبا) أي: وعصب الجد والأوليان أي: البنت وبنت الابن الآخرين أي: الأخت الشقيقة والتي للأب، فالأخت ترث مع الجد تعصيباً لا فرضاً وكذا مع البنت أو بنت الابن فتأخذ ما فضل عن فرضهما أي: لا يفرض للأخت الشقيقة أو لأب مع البنت أو بنت الابن، بل تأخذ الباقي تعصيباً إلا أن اصطلاحهم أن الأخت مع الجد عصبة بالغير كالأخت مع أخيها، وأمّا الأخت مع البنت أو بنت الابن فعصبة مع الغير. قال الشيخ مختار بن محمد أمحيدات:

وعصب الكل أخ لها إذا ما استويا في قوة القرب كذا
يعصب الأم أب فيما فضل عن أحد الزوجين في القول الأجل
والجد والبنت وبنت الابن هب يعصبون الأخت شقت أو للأب

فرض الثلثين:

وأما الثلثان ففرض أربعة: وهن النسوة ذوات النصف إذا تعددن وإلى ذلك أشار بقوله: (والواجب الثلثان في التعدد. منهن) أي: البنت وبنت الابن والأخت الشقيقة أو لأب (في نوع فقط مفرد) من الأنواع الأربعة اثنان فأكثر (ومع أولي) أي: البنت أو الأخت الشقيقة (سدس) تكملة الثلثين (للثانية) أي: جنس الثانية وهى بنت الابن أو الأخت للأب (وإن تكن عدتهن نائية) أي: بنات الابن مع البنت أو الأخوات للأب مع الشقيقة.

(وهى بما فوق من ابن تحجب. كذاك بنتان لميت أقرب) أي: وحجبت بنت الابن بابن أعلى منها، سواء ورث معه صاحب فرض أم لا أو ببنتين أعلى منها لاستقلالهما بالثلثين أي: فلا ترث بنت الابن مع ابن فوقها ولا مع ابنتين فأكثر فوقها (إلا إذا صاحبها ابن مسجلاً) أي: سواء كان أخا لها أو ابن عم لها، وسواء فضل من الثلثين شيء كبنت وابن ابن وبنت ابن أو لم يفضل كبنتين ومن ذكر فمعصب للذكر مثل حظ الأنثيين (يكون في مقامها) أي: في درجتها (أو كان) ابن الابن (أسفلاً) منها بدرجة (فهو لها معصب إن لم تنل في الثلثين حظها الذي حصل) كبنتين وبنت ابن وابن ابن فإنه إذا استقلت البنتان بالثلثين، وفُضِّلَ الثلث

ورثه ابن ابن الابن مع بنت الابن تعصبا، فإن كان لها في الثلثين السدس كبرت وبنت ابن، فإن الأسفل منها يأخذ الباقي وحده تعصبا فعلم أن لابن الابن مع بنت الابن، والمراد الجنس ثلاثة أحوال: أولها: أن يكون أعلى منها فيحجب من تحته، ثانيها: أن يكون مساويا لها فيعصبها مطلقا، ثالثها: أن يكون أسفل فيعصب من ليس لها شيء من الثلثين.

(كذا بأخت لأب فأكثر. مع شقيقة فوق ذكرا) أي: كالذي تقدم في بنت الابن مع البنت فتأخذ التي للأب واحدة فأكثر السدس مع الشقيقة الواحدة، فإن تعددت الشقيقة فلا شيء للتي للأب اتحدت أو تعددت ما لم يكن لها أخ لأب ويحجبها أيضا أخ فوقها أي: شقيق.

ولما ذكر أن حكم الأخت أو الأخوات للأب مع الشقيقة أو الشقائق مساو لحكم بنات الابن مع بنات الصلب وكان ابن الأخ هنا مخالفا لابن الابن هناك استثنى ذلك بقوله: (لكنه في الحكم لا يعصب. إلا أخ لا من سواه يقرب) أي: لأنه إنما يعصب الأخت لأب الأخ لأب لا ابنه؛ لأنه إنما لم يعصب بنت الأخ التي في درجته؛ لأنها من ذوات الأرحام، وإذا لم يعصب من في درجته فلا يعصب من فوقه بالأولى، والفرق بينه وبين ابن الابن قوة البنوة قال في الرحبية:

وليس ابن الأخ بالمعصب من معه أو فوقه في النسب

فرض الربع:

وأما الربع وهو نصف النصف ففرض اثنتين أشار لهما بقوله: (والربع للزوج بفرع قدرا. وهو فرض زوجة فأكثر) أي: ومن ذوي الربع الزوج للميتة حال كونه بفرع لها وارث ولد أو ولد ابن من الزوج أو من غيره ولو من زنا لقول الله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾ [النساء: 12/4] وزوجة للميت واحدة فأكثر من واحدة إن لم يكن له فرع وارث لقول الله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ [النساء: 12/4] (و) من ذي (ثمن) وهو فرض (لهن) أي: الزوجتين فأكثر (أو لها) أي: الزوجة الواحدة حال كونهن أو كونها (يحق. مع فرع وارث به لحق) في النسب، سواء كان ولدا أو ولد ابن منها أو من

غيرها لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ﴾ [النساء: 12/4] مما تركتم (والثلثان فرض ذي) أي: صاحب (نصف عدد) أي: إن تعدد صاحب النصف كبتين فأكثر أو بنتي ابن كذلك أو شقيقتين كذلك أو أختين لأب كذلك وهذا مكرر مع قوله: والواجب الثلثان في التعدد وقد يقال: إنه إنما أعاده؛ لأنه مقصود هنا لبيان الثلثين ثم نصفهما ثم نصف نصفهما وذكره أولاً استطراداً.

فرض الثلث:

(والثلث للأم لدى فقد الولد. وهو فرض ولديها قدراً. فأكثر إلا بحجب اعترا) أي: ومن ذي الثلث وهو فرض الأم للميت الذي لا له فرع وارث ولا عدد من الإخوة وفرض ولديها أي: أخوي الميت من أمه فقط فأكثر منهما ولا يفضل ذكرهم أنثاهم ولا يعصبا ويرثون مع من أدلوا به ويحجبونه مع حجبهم بغيره ولو أحدهم السدس لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: 12/4] وأجمعوا على أن هذه الآية في الإخوة لأم، والآية التي في آخر السورة في الإخوة لأب، والكلالة هي انقطاع الأصل والفرع قال بعضهم: ويسألونك عن الكلالة هي انقطاع النسل لا محاله لا والدي بقي ولا مولود فانقطع الأولاد والجدود

حجب الأم من الثلث إلى السدس:

قوله: (وحجبت عن ثلث لتنقل. لسدس بولد وإن سفل) أي: وحجب الأم من الثلث للسدس ولد للميت أو لابنه ذكر أو أنثى واحداً متعدد إن علا، بل وإن سفل بشرط كونه وارثاً (و أخوين مطلقاً أختين. فاعلم وإن بالشخص محجوبين أي: وحجب الأم للسدس أيضاً أخوان أو أختان مطلقاً أشقاء أو لأب أو لأم أو بعض وبعض ذكورا أو إناثاً أو مختلفين، وشمل إطلاقه ما إذا كانا محجوبين بالشخص كمن مات عن أم وأخوين لأم وجد لأب فإنهما يسقطان بالجد ومع ذلك يحجبان الأم من الثلث للسدس فهما مستثنيان من قاعدة كل من لا يرث لا يحجب وارثاً ولذا قال في التلمسانية:

وفيهما في الحجب أمر عجب لأنهم قد حجبوا أو حجبوا
وقلت في نظمنا الدرّة السنية :
ونقل الإخوة مطلقا ولو قد حجبوا أما لسدس قد روي

المحجوبان بالوصف:

وأما المحجوبان بالوصف من رق أو كفر أو قتل فلا يحجبان، ولما كان الثلث فرض الأم حيث لا ولد ولا ولد ابن ولا من الإخوة ذو عدد وكان كل من الغراوين كذلك ومع ذلك لم تأخذ الثلث جعلوا لها ثلث الباقي عن الفرض ليصدق عليها أنها أخذت الثلث في الجملة فأشار لذلك الناظم بقوله: (وتستحق ثلث باق دون مين. في) زوجة ماتت عن (زوج) وأبوين أصلها من اثنين مخرج نصيب الزوج يبقى واحد على ثلاثة؛ إذ هي حظ ذكر وأنثى يدلان بجهة واحدة فللذكر مثل حظ الأنثيين وهو لا ينقسم على ثلاثة فتضرب الثلاثة في أصل المسألة ستة للزوج النصف ثلاثة ولها ثلث الباقي واحد من ستة، ولو كان بدل الأب جد لكان لها الثلث من رأس المال، وأشار لثانية الغراوين بقوله: (أو) لها ثلث الباقي أيضا (في) زوج مات عن (زوجة و أبوين) فهي من أربعة للزوجة الربع وللأم ثلث الباقي وللأب الباقي، هذا مذهب الجمهور، وذهب ابن عباس إلى أن لها ثلث جميع المال في المسألتين نظرا لعموم قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: 11/4] ونظر الجمهور إلى أن أخذها الثلث فيهما يؤدي إلى مخالفة القواعد؛ إذ القاعدة أنه متى اجتمع ذكر وأنثى يدلان بجهة واحدة فللذكر مثل حظ الأنثيين فخصوا عموم الآية بالقواعد، وجعلوا لها ثلث الباقي؛ لأن القواعد من القواطع. ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وثلث باق مع زوج واب أو مع زوجة واب أو جب
ثم قال الناظم رحمه الله تعالى:

والسدس للواحد من ولد أم ومنعه بابن وبابنه حتم
وبنته وإن تكن قد سفلت وبأب والجد منعه ثبت
وهو أيضا واجب الأم وأب مع ولد وإن بسفل انتسب

وفرض جدة فمن عنها ارتقى
 وجدة تكون من جهة أب
 وهكذا القريبى التي من نحو أم
 وفي انتفا القيد الذي قبل سبق
 وهو من فروض جد جعلاً
 وشأنه مع إخوة أو أخوات
 خياره من ثلث أو مقاسمه
 وعدد الشقيق جدا ومنع
 مثل الشقيقة بما لها تعد
 ومع ذي فرض ومعها فله
 أو المقاسمة فيما بقيا
 وينتفى فرض لأخت مع جد
 زوج وجد مع أم فاحتسب
 فيفرض الحق لها كذاك له
 وإن يكن محلها أخ لأب
 وأسقطتها الأم حتما مطلقا
 أسقطها من فرضها الذي وجب
 إسقاطها البعدى من الأب انحتم
 فالاشتراك منهما فيه يحق
 غير الذي بمرأة توصلا
 شقائق أو لأب لدى الوفاة
 فليتححر منهما ملايمه
 بغير ثمة بالأخذ رجوع
 لو لم يكن جد هنالك وجد
 سدس أو ثلث باقي المسألة
 بعد الفروض فله مستوفيا
 إلا بأكدريّة فقد ورد
 أخت شقيقة تكون أو لأب
 ثم المقاسمة بعد معمله
 ومعه الإخوة للأم حجب

فرض السدس:

قوله: (والسدس) فرض سبعة وتقدم منها بنت الابن مع البنت والأخت للأب
 مع الشقيقة والأم عند وجود الولد أو جمع من الإخوة وذكر الباقي بقوله: (للوحد
 من ولد أم) مطلقا ذكرا أو أنثى (ومنعه) بستة (بابن وبابنه) وإن سفل (وبنته) أي:
 الابن (وإن تكن قد سفلت) وبنت لصلب بالأولى (وبأب والجد منعه ثبت. وهو)
 أي: السدس (أيضا واجب الأم وأب. مع ولد) ذكر أو أنثى (وإن بسفل انتسب)
 كولد ابن، لكن إن كان الولد ذكرا أو ابن الابن كان لكل من الأبوين السدس
 والباقي للذكر، وإن كان أنثى فلكل منهما السدس وللبنات النصف والباقي للأب
 تعصيا، وذكر الأم هنا تكرار مع ما تقدم.

(وفرض جدة فمن عنها ارتقا) السدس إلا أنه لا يرث عندنا أكثر من جدتين أم

لأم وأمها وإن علت وأم الأب وأمها وهكذا، فمن أدلت بذكر من جهة الأم أو من جهة الأب غير الأب لم ترث (وأسقطتها الأم حتما مطلقا) ولو من جهة الأب (وجدة تكون من جهة أب. أسقطها من فرضها الذي وجب) أي: وأسقط الأب الجدة التي من قبله فقط (وهكذا القربى التي من نحو أم. إسقاطها البعدى من الأب انحتم) أي: وأسقطت الجدة القربى من جهة الأم الجدة البعدى من جهة الأب (وفي انتفا القيد الذي قبل سبق) بأن كانت القربى من جهة الأب والبعدى من جهة الأم (فالاشتراك منهما فيه) أي: السدس (يحق) كما لو تساوتا في الرتبة كأم الأم وأم الأب. ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

وسدس لجدة أو جدتين من أب أو أم ولو بعدى تبين
واحجبهما بالأم والأب حجب ما جاء من جهته من النسب
وجدة الأب إذا ما بعدت تحجب بالتي من أم قربت
وقال في الرحبية:

وإن تكن قربى لأم حجبت أم أب بعدى وسدسا سلبت
وإن تكن بالعكس فالقولان في كتب أهل العلم منصوصان
لا تسقط البعدى على الصحيح واتفق الجدل على التصحيح
وإن تساوى نسب الجدات وكن كلهن وارثات
فالسدس بينهما بالسوية في القسمة العاملة المرضية

(وهو) أي: السدس (فرض جد) لأب (جعلا. غير الذي بمرأة توصلا) احترز به عن الجد من جهة الأم وعن جد من جهة الأب أدلى بأنثى فلا يرث، ثم إنَّ الجدَّ الوارث له فرضان: السدس مع ابن أو ابن ابن أو مع ذي فرض مستغرق كزوج وأخ أو مع الإخوة في بعض الأحوال فيرثه بالفرض المحض والثلث إذا كان مع إخوة وكان الثلث أفضل له من المقاسمة فأطلق الجمع على ما فوق الواحد، أو أراد بالفروض الأحوال، ولو قال: والجد في بعض أحواله كان أبين. واعلم أنَّ الجدَّ إذا لم يكن معه إخوة أشقاء أو لأب فأمره ظاهر وإن كان معه من ذكر، فإما أن يكون معهم صاحب فرض أو لا، فإذا لم يكن معهم صاحب فرض فله الأفضل من ثلث جميع المال والمقاسمة، وإلى هذا أشار بقوله: (وشأنه مع إخوة أو أخوات.

شقائق أو لأب لدى الوفاة) ولم يكن معهم صاحب فرض (خياره) أي: الأفضل (من) أحد أمرين (ثلث) جميع المال (أو مقاسمة) كأنه أخ معهم فيقاسم إذا كان الإخوة أو الأخوات أقل من مثليه كأخ أو أخت أو أختين أو أخ وأخت أو ثلاث أخوات، وأما مع أخوين أو أربع أخوات أو أخ وأختين فتستوي المقاسمة وثلث جميع المال، فإن زادت الإخوة عن اثنين أو الأخوات على أربع فثلث جميع المال خير له وما بقي فبين الإخوة بقدر ميراثهم، وهذا مما يفترق فيه الأب من الجد؛ لأن الأب يحجب الإخوة مطلقا والجد لا يحجب إلا الإخوة للأم دون الأشقاء أو لأب، وقد أشار إلى حكمهم معه بقوله: (وعدد الشقيق جدا ومنع. بغيره) أي: وحسب الشقيق الجد عند المقاسمة بغيره من الإخوة للأب واحد أو أكثر ليمنعه كثرة الميراث وكذا يعد الشقيق على الجد الأخت للأب، سواء كان معهم ذو سهم أم لا كمن مات عن أخ شقيق وأخوين لأب وجد فللجد الثلث لزيادة الإخوة عن مثليه وللشقيق الثلثان كما أشار له بقوله: (ثمت بالأخذ) للشقيق نصيبه (رجع) على الذي للأب فيأخذ ما صار له بالمعادة؛ لأنه يحجب الذي للأب.

وشبه في الرجوع بعد المقاسمة للجد قوله: (مثل الشقيقة بما لها) وهو النصف للواحدة والثلثان للأكثر (تعد) على الجد الإخوة للأب ثم ترجع عليهم (لو لم يكن جد هنالك وجد) وما فضل بعد ذلك فهو للأخ والإخوة للأب، فمعنى كلامه أن يعد الشقيق ذكر أو أنثى على الجد جنس الإخوة للأب ثم بعد عدهم يسقط الذي للأب بالشقيق، وسواء كان معهم ذو سهم كأخ أو زوجة أم لا وإذا كان مع الجد والإخوة صاحب فرض فله الأفضل بعد أخذ صاحب الفرض فرضه من ثلاثة أشياء: السدس، والمقاسمة، وثلث الباقي، وإلى ذلك أشار بقوله: (ومع ذي فرض ومعهما) أي: مع الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب (له) أي: الجد بعد أخذ صاحب الفرض فرضه الأفضل من أحد ثلاثة أمور: (سدس) من أصل الفريضة كبنتين وزوجة وجد وأخ فأكثر من أربعة وعشرين لضرب مخرج الثلث في مخرج الثمن للبنتين ستة عشر وللزوجة ثمنها ثلاثة يبقى خمسة، فلو قاسم فيها الأخ أخذ اثنين ونصفا، ولو أخذ ثلثها أخذ واحدا وثلثي واحد فسدس جميع المال خير له منهما وهو أربعة يفضل واحد للأخ أو الأكثر.

(أو ثلث باقي المسألة) كأم وجد وعشرة أخوة أصل المسألة من ثمانية عشر للأم سدسها ثلاثة يبقى خمسة عشر ثلثها خمسة وهي خير له من سدس جميع المال وهو ثلاثة ومن المقاسمة لعشرة إخوة؛ إذ يصير له بها سهم وأربعة أجزاء من أحد عشر جزءاً من سهم.

(أو المقاسمة فيما بقيا. بعد الفروض فله مستوفيا) كجدة وجد وأخ أصل المسألة من ستة سدسها واحد وثلث الباقي واحد وثلثان فمقاسمة الأخ بأن يأخذ اثنين ونصف خير له منهما فيتعين له فيضرب مخرج النصف في الستة باثني عشر ومنها تصح وفي بنتين وجد وأخ، فتستوي المقاسمة والسدس وأصلها من ثلاثة وتصح من ستة وفي أم وجد وأخوين تستوي المقاسمة وثلث الباقي وتصح من ثمانية عشر، وفي زوج وجد وثلاثة إخوة يستوي ثلث الباقي والسدس، وفي زوج وجد وأخوين تستوي الثلاثة (فأو) في كلامه مانعه خلو تجوز الجمع بين الثلاثة أو الاثنين منهما.

(وينتفي فرض لأخت) شقيقة أو لأب (مع جد) في فريضة من الفرائض بل إن انفردت معه عصبها، وإن اجتمعت معه من أصحاب الفروض أو الإخوة فحكم الجد ما تقدم.

(إلا) في مسألة تسمى (بأكدرية) وسميت أكدرية؛ لأن عبد الملك بن مروان طرحها على رجل يقال له: أكدر كان يحسن الفرائض فأخطأ فيها، وأركانها أربعة (زوج وجد مع أم فاحتسب. أخت شقيقة تكون أو لأب) المسألة من ستة للزوج ثلاثة نصفها ولأم ثلثها اثنان يبقى واحد للجد وهو لا ينقص عنه بحال ولا يجوز إسقاط الأخت بحال (فيفرض الحق لها كذاك له. ثم المقاسمة بعد معمله) أي: فيفرض النصف لها والسدس له فقد عالت بفرض النصف إلى تسعة ثم يجمع نصيبها ونصيب الجد وهما أربعة ويقاسمها للذكر مثل حظ الأنثيين لما عملت من أن الجد يعصب الأخت كالأخ والأربعة لا تنقسم على ثلاثة ولا توافق فتضرب ثلاثة عدد الرؤوس المنكسر عليها سهامها في أصل المسألة بعولها تبلغ سبعة وعشرين من له شيء من تسعة أخذه مضروباً في ثلاثة فللزوجة ثلاثة في ثلاثة بتسعة ولأم اثنان في ثلاثة بستة وللجد والأخت أربعة في ثلاثة باثني عشر يأخذ الجد

ثمانية و الأخت أربعة، واحترز بقوله: أخت عما لو كان له أختان فأكثر فإنه يأخذ السدس؛ لأنه الأفضل له وللأختين فأكثر السدس الباقي لحجب الأم للسدس بعد الإخوة. ولقد قلت في نظمنا فتح الرحيم المالك:

والحكم في الغراء ليس يخفى فالجد للاخت فيها ما وفي
فأصلها من ستة وعيلا للاخت بالنصف كما قد قيلا
فأصلها وأو وعولها لطا ورمز ما تصح يا وحا وطا
زوج وأم جد اخت فاعلم ليست من الأم لميت تنتمي
وأو لأم وللزوج طا وحا للجد والجدال لاخت منح
فهذه تدعى بالأكدرية واسمها الغراء في البريه

(وإن يكن محلها) أي: الأخت في الأكدرية (أخ لأب. ومع الإخوة للأم) اثنان فأكثر (حجب) الأخ للأب؛ لأن الجد يقول له: لو كنت دوني لم ترث شيئا؛ لأن الثلث الباقي بعد الزوج والأم يأخذه أولاد الأم وأنا أحجب كل من يرث من جهة الأم فيأخذ الجد حينئذ الثلث وحده كاملا وتسمى هذه المسألة بالمالكية وقال زيد للأخ لأب السدس، قيل: ولم يخالف مالك زيدا إلا في هذه لا يقال: الأخ للأب هنا ساقط ولو لم يكن معه إخوة لأم فلا معنى حينئذ لذكرهم؛ لأننا نقول: ذكرهم لتكون هي المالكية وللتنبية على مخالفة زيد فيها، وأما شبه المالكية فالأخ فيها شقيق وهو ساقط أيضا فلو حذف الناظم لأب لشمها، وإنما سميت شبه المالكية؛ لأنه لم يكن لمالك فيها وإنما ألحقها لأصحاب المالكية، قال الشيخ محمد بن بادي في أرجوزته بغية الشريف:

وإن يكن محلها الشقيق ثم أو لأب مع إخوة كانوا من أم
فمالك لالا بالجد حجب وزيد السدس للإخوة وهب

الوارثون بالتعصيب:

ولما ذكر من يرث بالفرض أعقبه بمن يرث بالتعصيب وبمن يرث به تارة وبالفرض أخرى وبمن يجمع بينهما، وشرع في بيان هذه الثلاثة بادئا بالعاصب فقال:

ولقريب عاصب مستغرق وهو الابن فابنه وإن سفل ثم أب فجدّه إن عدما ثم الشقيق ثم للأب فعه إلا الحمارية والمشتكره زوج وأم أو بجدة يعد ومعهم أخ شقيق مفردا فيشركون إخوة للأم وتسقط الأخت الشقيقة التي أو مع بنت لابنه فأكثرًا ثم بنوهما فعمه الشقيق ثممة عم جده ورتبوا وأقرب مقدم عمن قرب والحكم فيهم واجب إن يسبقا ثممة معتق كما تقدما ولا يرد عن ذوي السهام وبعضوبة وفرض يستحق وإن تكن سافلة في الحكم وصاحب الفرضين بالأقوى استحق كأما أو بنت تكون أختا أما الكتابي المؤدي جزيته ثم الأصول سبعة منوعه ثم الثمانية والثلاثة وضعف ستة وهو اثنا عشر فالنصف باثنين ومخرج الربع وبالثمانية مخرج الثمن متروكه أو بعض فرض ما بق واخته في مورث عصب كل وحكم إخوة كما تقدما وهو كالشقيق عند عدمه فليس كالشقيق فاعلم مسلكه وأخوا أم فما عنهم سعد أو غيره معه فكانوا عددا إناثهم كذكر في القسم هي كعاصب لبنت الميت أخا يكون لأب مقورا فالعم للأب بإرثه حقيق في ارثهم اقربهم فالأقرب وإن يكن غير شقيق في النسب مع تساو الشقيق مطلقا ثم به لبيت مال حكما كعدم الدفع لذي الأرحام أب فجد مع بنت تلتحق كذا ابن عمه أخ للأم وإن يكن في المسلمين ذا اتفاق فالإرث بالأقوى الذي قدمتا فماله لدينه من كورته اثنان والضعف وهي الأربعة وستة عوملت بالإغائه عشرون مع أربعة بها استقر يكون في أربعة منها اتبع والثلث من ثلاثة بها قمن

وسدس من أصل ستة خرج والربع والثلث وسدس اندرج
جميعها في عدد الاثني عشر والثلث والثلثان والسدس استقر
في عدد العشرين بعد الأربعة فكلها بضمه مجتمعه
وإن تكن لا فرض فيها وجبا فأصلها بعد من قد عصب
وللذكور عن إناث ضوعفا وإن كان نوع الوارثين اختلفا
وإن تكن عن الفروض تقصر فنقصها بالعلول فيها يجبر
فالعائل الستة منها مطلقا من سبعة لعشرة بالارتقا
والعلول أيضا جاء في الاثني عشر لسبعة فقط بوتر يعتبر
وعال للسبعة والعشرين سابعها فهناك ذا تبيينا
وهي إن تكون زوجة ترك وأبوين وابنتين من هلك
وتلك منبرية فيها سمع قول علي صار ثمنها تسع
قوله: (ولقريب عاصب مستغرق. متروكه أو بعض فرض ما بق) أي:
لعاصب بنفسه وهو الذكر الذي لم يدخل في نسبه إلى الميت أنثى، ومن خواصه أنه
إن انفرد وارث المال الذي تركه الميت كله أو الباقي بعد إخراج الفرض إذا اجتمع
مع ذي فرض فأكثر وإن استغرقت الفروض المسألة سقط.

معنى العاصب:

والعاصب: مشتق من العصب وأصله الشدة والقوة، ولما كان أقارب الإنسان
في نسبه يعضدونه وينصرونه سمووا عصبه.

معنى العاصب شرعاً:

قال ابن عرفة: "العاصب من له إرث لم يتعلق به فرض"، وأما العاصب بغيره
فالنسوة الأربع ذوات النصف إذا اجتمعن مع أخواتهن أو من في حكمهم والعاصب
مع غيره هن الأخوات الشقيقات أو لأب مع البنات أو بنات الابن فالتعصيب بالغير
يستلزم كون الغير عاصبا بنفسه والتعصيب مع الغير لا يستلزم ذلك (وهو) أي:
العاصب بنفسه (الابن) للميت ذكرا كان أو أنثى (ف) يليه (ابنه) أي: الابن (وإن
سفل) والأعلى يحجب الأسفل (و أخته في مورث عصب كل) من الابن وابنه،

فالابن يعصب البنت وابن الابن يعصب بنت الابن أخته كانت أو بنت عمه (ثم) يلي ابن الابن (أب) للमित (ف) يلي الأب (جده) وإن علا (إن عدما) الأب (وحكم إخوة) أشقاء أو لأب (كما تقدم) في اجتماعهم مع الجد (ثم) يقدم الأخ (الشقيق ثم) يليه الأخ (للأب فعه. وهو) أي: الأخ لأب (كالشقيق) في أحكامه (عند عدمه) أي: عدم الأخ الشقيق.

المسألة الحمارية أو المشتركة:

(إلا) في المسألة الملقبة بـ (الحمارية) لقول الشقيق فيها لعمر عليه السلام لما أراد إسقاطه: هب أن أبانا كان حماراً (و) بـ (بالمشتركة) أيضاً لاشتراك الشقيق فيها مع الإخوة للأم في الثلث (فليس كالشقيق فاعلم مسلكه).

وأركانها: (زوج وأم أو بجدة يعد) بدل الأم (و أخو أم فما عنهم صعد) أي: زاد على الاثنين (ومعهم أخ شقيق مفرداً. أو غيره معه فكانوا عدداً) من الأشقاء ذكورا أو إناثاً فأصلها ستة مقام سدس الأم أو الجدة، ويندرج فيه مقام نصف الزوج ومقام ثلث الإخوة لأم فللزوج نصفها ثلاثة وللأم أو الجدة سدسها واحد ويبقى ثلث اثنان (فيشركون) أي: الإخوة الأشقاء (إخوة للأم) في الثلث الباقي (إناتهم كذكر في القسم) لأنهم إنما ورثوا فيه بإخوة الأم فميراثهم بالفرض لا بالتعصيب ويختلف ما تصح منه باختلاف عددهم قلة وكثرة، فإن كان الإخوة لأم اثنين والشقيق واحد فتصبح من ثمانية عشر؛ لأن كسار الاثنين على الثلاثة ومباينتها فتضرب لسته في ثلاثة ثمانية عشر ومنها تصح للزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأم أو الجدة واحد في ثلاثة بثلاثة وللإخوة كلهم اثنان في ثلاثة بستة لكل أخ اثنان، وإلى هذا رجع عمر عليه السلام في ثاني عام من خلافته وكان قضى فيها أول عام بأنه لا شيء للشقيق، ولما أراد القضاء في ثاني عام حين نزلت تلك الواقعة بمثل ما قضى فيها أول عام احتج عليه الشقيق بأن الإخوة لأم إنما ورثوا الثلث بأمهم وهى أمي هب أن أبانا كان حماراً أو حجراً مُلقى في اليم أليست الأم تجمعنا فأشرك بينهم، فقليل له: إنك قضيت فيها عام أول بخلاف هذا، فقال: تلك ما قضينا وهذه على ما نقضي، ولكونها مشتركة أربعة شروط أحدها كونها فيها

زوج، ثانيها فيها ذو سدس أم جدة، ثالثها تعدد الإخوة لأم؛ إذ لو كان واحداً لأخذ السدس والشقيق الباقي، رابعها: وجود شقيق واحد أو متعدد وكلها علمت من كلام الناظم. لقد قلت في نظمنا الدرة السنية:

مسألة تنسب للحمار لدى ذوي الفروض والأحجار
أم وزوج إخوة من أمها وإخوة أشقة تصف لها
للزوج نصف الكل و السدس لأم وإخوة الأم لثلث قد تؤم
قال: الأشقا هب أبانا كحجر ونحن للأم جميعا نستقر
فقسم الثلث على الكل عمر وسوى فيه بين أنثى وذكر

(وتسقط) الأخ للأب أيضا كإسقاطه في الحمارية (الأخت الشقيقة التي هي كعاصب) في حيازة ما بقي (ل) وجود (بنت الميت) معها كبنت وشقيقة و أخ لأب (أو مع بنت لابنه فأكثرًا) من بنت أو بنت ابن كبنات وشقيقة و أخ لأب أو بنات ابن وشقيقة و أخ لأب (ثم بنوهما) أي: الأخ الشقيق والأخ لأب يليان الأخ لأب في التعصيب ويقدم ابن الأخ الشقيق على ابن الأخ لأب (ف) يلي من الإخوة (عمه الشقيق. فالعم للأب بإرثه حقيق) ثم بنوهما ويقدم ابن العم الشقيق على ابن العم لأب (ثمة عم جده) الشقيق ثم لأب ثم بنوهما (ورتبوا. في إرثهم أقربهم فالأقرب. وأقرب) منهم (مقدم عمن قرب وإن يكن) الأقرب (غير شقيق في النسب) فيقدم الأخ لأب على ابن الأخ الشقيق والعم لأب على ابن العم الشقيق (والحكم فيهم واجب إن يسبقا. مع تساوي الشقيق مطلقا) أي: وقدم الشقيق على الذي لأب مع التساوي في الدرجة كالإخوة والأعمام وبنينهم مطلقا أي: في كل الدرجات (ثمت) إن لم يكن الميت عاصب نسب وكان عتيقا فعاصبه (معتق) له ذكرًا كان أو أنثى (كما تقدم) في فصل الولاء من تقديم المعتق ثم عصبته من النسب (ثم) إن لم يكن للميت عاصب ولاء (به لبيت مال حكما) أي: فيرثه بيت المال، فإن لم يكن له صاحب فرض فيرث بيت المال جميع ماله وإن كان ولم يستغرق فيرث الباقي (ولا يرد) ما فضل عن السهم أو السهام (عن ذوي) السهم أو (السهام) إن كان الوالي عدلا يصرف مال بيت المال في مصارفه الشرعية (كعدم الدفع) لمال لا وارث له (لذوي الأرحام) كالخال والخالة وأبي الأم وولد البنت وولد الأخت

وبنت الأخ والعمة وبنت العم إن كان الإمام عدلاً، فإن كان غير عدل فينبغي أن يورث ذوو الأرحام وإن يرد ما فضل عن ذوي السَّهام عليهم (وبعصوبة) ما بقى بعد الفروض انتهاء (و) بـ (فرض) ابتداء (يستحق) أي: يرث (اب) إذا كان مع بنت أو بنت ابن أو مع بنتين أو بنتي ابن أو مع بنت وبنت ابن فيفرض له فيها السدس ثم يرث الباقي بالتعصب (ف) يرث كذلك بفرض وعصوبة (جد) إن لم يكن اب حال كونه (مع بنت تلتحق) أو بنت ابن (وإن تكن سافلة في الحكم) أو بنتين أو بنتي ابن أو بنت وبنت ابن وشبه في الإرث بفرض وعصوبة فقال: (كذا ابن عمه أخ للأُم) فيفرض له السدس بإخوته لأُم ويرث الباقي بينوته لعم وصاحب الفرضين (ب) السبب (الأقوى استحق) وإن كان فرضه أقل إن وقع ذلك من الكفار بل (وإن يكن في المسلمين ذا اتفاق) خطأ بأن تزوجها جاهلاً عينها (كأُم أو بنت) لميت (تكون أختاً) له (فالإرث بالأقوى الذي قدمنا) كمن تزوج بنته فولدت بنتاً فهي أخت أمها لأبيها، فإن ماتت الكبرى عن الصغرى ورثتها بالبنوة؛ لأنها أقوى من الأختية؛ لأنَّ البنوة لا تحجب والأختية تحجب، وإن ماتت الصغرى عن الكبرى فإنها ترثها بالأمومة؛ لأنها أقوى من الأختية لكون الأمومة لا تحجب والأختية تحجب ولقد قلت في نظمنا الدرة السنية:

والإرث بالأقوى أتى في كالغلط لا بالكثير في الميراث لا شطط

(أما الكتابي المؤدي جزية. فماله لدينه من كورته) أي: و مال الكتابي الحر المؤدي للجزية لأهل دينه من كورته - بضم الكاف - أي: بلده المجتمعين معه في ضرب الجزية عليهم (ثم الأصول) أي: أصول مسائل الفرائض، والمراد بالأصل العدد الذي يخرج منه سهام الفريضة صحيحاً (سبعة منوعة) الاثنان وضعفهما وضعف ضعفهما والثلاثة وضعفها وضعف ضعفها وهو الاثنا عشر وضعف ضعف ضعفها وهو أربعة وعشرون، وقد أشار لبيانها مفصله بقوله: (اثنان والضعف وهي الأربعة. ثم الثمانية) ضعف الأربعة (والثلاثة وستة) ضعف الثلاثة وهذه الأصول الخمسة هي مخارج الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس وإنما لم تكن ستة كأصلها لاتحاد مخرج الثلث والثلثين وكلها مشتقة من مادة عددها إلا الأول.

(وضعف ستة وهو اثنا عشر) إذ قد يكون في المسألة ربع وثلاث كزوجة وإخوة لأم فمخرج الربع أربعة ولا ثلاث لها صحيح ومخرج الثلث ثلاثة ولا ربع لها صحيح وبين المخرجين تباين فيضرب أحدهما في الآخر باثني عشر (عشرون مع أربعة بها استقر) ضعف الاثني عشر؛ لأنه قد يوجد في المسألة ثمن وسدس كزوجة وأم وولد وبين مخرج السدس ومخرج الثمن موافقة بالإنصاف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر بأربعة وعشرين، وأما الولد فإن كان ذكراً فعاصب له الباقي، وإن كان أنثى فإن كانت واحدة فلها النصف ومخرجه داخل في الثمانية مخرج الثمن، وإن كانت متعددة فلها الثلثان ومخرجهما داخل في الستة مخرج السدس، وزاد بعضهم في خصوص باب الجد والإخوة أصليين آخرين زيادة على السبعة المتقدمة وهي ثمانية عشر وضعفها ستة وثلاثون مثال الأول أم وجد وأربعة إخوة لغير أم للأم السدس مقامه من ستة والباقي خمسة للجد والإخوة الأفضل للجد ثلث الباقي ولا ثلث له فتضرب الثلاثة مخرج الثلث في أصل المسألة بثمانية عشر من له شيء من الستة يأخذه مضروباً في ثلاثة، ومثال الثاني أم وزوجة وجد وأربعة إخوة للأم السدس وللزوجة الربع أصلها من اثني عشر للأم اثنان وللزوجة ثلاثة يبقى سبعة الأفضل للجد ثلث الباقي ولا ثلث له فتضرب الثلاثة في الاثني عشر أصل المسألة بستة وثلاثين وقال الجمهور: هما نشأ من أصلي الستة وضعفها فهما تصحيح لا تأصيل.

واعلم أن المخرج والمقام شيء واحد وهو أقل عدد يخرج منه ذلك الفرض صحيحاً، وإذا أردت أن تعرف هذه الأصول وتفصيلها (فالنصف باثنين) أي: مخرجه ومقامه فالاثنان أصل لكل فريضة اشتملت على نصف ونصف كزوج واخت شقيقة أو لأب؛ لأن أقل عدد له نصف ونصف اثنان لتمثل مخرجهما وتسمى هاتان بالنصفيتين وباليتيمتين أو نصف ما بقي كزوج وأخ (ومخرج الربع. يكون من أربعة منها اتبع) فالأربعة أصل لكل فريضة اشتملت على ربع كزوج وابن أو ربع ونصف وما بقي كزوج وبنت وأخ أو ربع وثلث ما بقي وما بقي كزوجة وأبوين.

(وبالثمانية مخرج الثمن) فهي أصل لكل فريضة فيها ثمن ونصف وما بقي كزوجة وبنت وأخ أو ثمن وما بقي كزوجة وابن.

(والثلث من ثلاثة بها قمن) فهي أصل لكل فريضة فيها ثلث وثلثان كإخوة لأم وأخوات لأب أو ثلث وما بقى كأم وأخ أو ثلثان وما بقى كبنيتين وعم.

(وسدس من أصل ستة خرج) فالسته أصل لكل فريضة فيها سدس وما بقى كجد وابن أو سدس وثلث وما بقى كجدة وأخوين لأم وأخ لأب أو سدس وثلثان وما بقى كأم وبنيتين وأخ أو نصف وثلث وما بقى كأخت وأم وعاصب.

(والربع والثلث) أو الربع (وسدس اندرج. جميعها في عدد الاثني عشر) لأن مخرج الربع من أربعة ومخرج الثلث من ثلاثة وبينهما تباين فيضرب أحدهما في الآخر باثني عشر ومخرج السدس من ستة وبين مخرج الربع ومخرج السدس موافقة بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر باثني عشر فالاثنا عشر أصل لكل فريضة فيها ربع وثلث وما بقى كزوجة وأم وأخ أو الربع والثلثان وما بقى كزوج وبنيتين وأخ وأصل لكل فريضة فيها ربع وسدس وما بقى كزوج وأم وابن.

(والثمن والثلثان) كزوجة وبنيتين وأخ أو الثمن (والسدس) وما بقى كزوجة وأم وابن (في عدد العشرين بعد الأربعة. فكلها بضمه مجتمعه) لأن بين مخرج الثمن والثلث مباينة، وبين مخرج الثمن والسدس موافقة بالنصف فيفعل فيهما مثل ما تقدم في الاثني عشر يبلغ أربعة وعشرين فهذه السبعة الأصول هي أصول الفرائض المقدرة في كتاب الله تعالى.

(وإن تكن لا فرض فيها وجبا) أي: المسألة التي لا فرض فيها كابنين فصاعد مع بنت أو أكثر أو ابن وبنت أو إخوة كذلك (فأصلها بعد) درء بعد (من عصبا) إذا تعددت العصبة فإذا كانوا كلهم ذكورا فظاهر (و) إذا كانوا ذكورا وإناثا (للذكور عن إناث ضعفا. إن كان نوع الوارثين مختلفا) فيجعل الذكر برأسين؛ لأنه في التعصيب باثنين كابن وبنت فمن ثلاثة وابنين وبنت فمن خمسة وأربعة أبناء وبنيتين فمن عشرة وهكذا.

العول

معنى العول:

العول: بفتح العين المهملة وسكون الواو، زيادة في السهام ونقص في الأنصباء، وهولا يدخل في جميع الأصول المتقدمة، بل قد يدخل في ثلاثة منها وهي الستة وضعفها وضعف ضعفها فقال: (وإن تكن عن الفروض تقصر. فنقصها بالعول فيها يجبر) أي: وإن زادت الفروض الواجبة للورثة في المسألة على سهام المسألة أعلت أي: زادت سهام المسألة حتى تساوي سهام الفروض وإن نقص مقدار كل سهم منها فهو زيادة في عددها ونقص من مقاديرها كلها ولم يقع العول في زمن النبي ﷺ ولا زمن أبي بكر ﷺ وأول من وقع في زمنه عمر ﷺ فقال: لا أدري من قدمه الكتاب فأقدمه ولا من أخره فأخره ولكن رأيت رأيا، فإن يكن صواباً فمن الله تعالى، وإن يكن خطأ فمن عمر وهو إدخال الضرر على جميعهم ولم يخالفه أحد من الصحابة إلا ابن عباس ﷺ فقال: لو نظر عمر ﷺ إلى من قدمه الله فقدمه وإلى من أخره فأخره ما عالت فريضة، وفسر بذلك بأن ينظر إلى أسوأ الورثة حالا وهم الذين يرثون بالفرض تارة وبالتعصيب أخرى ومن البنات وبنات الابن والأخوات الشقيقات أو لأب، أما المتوغلون في الفريضة فيقدمون؛ لأن ذوي الفروض المجتمعين مع العصبة يقدمون عليه فليكن من له مدخل في التعصيب مؤخرا عند ضيق المال عمن لا يرث إلا بالفرض.

(فالعائل الستة منها مطلقا. من سبعة لعشرة بالارتقا) أي: فالعائل من الأصول السبعة ثلاثة الستة تعول بواحد لسبعة إذا كان فيها سدس ونصفان كزوج وشقيقة أو لأب وأم أو جدة أو أخ لأم وتعول الستة باثنين إلى ثمانية إذا كان فيها سدسان ونصفان كجدة أو أم وولدها وزوجة وشقيقة أو لأب وتعول بثلاثة إلى تسعة إذا كان فيها ثلاثة أسداس ونصفان كجدة وأم وولدها وشقيقة أو لأب وزوج وتعول الستة بأربعة إلى عشرة إذا كان فيها سدس ونصف وثلث وثلثان كأم أو جدة وزوج وولدي أم وشقيقتين أو لأب.

(والعول أيضا جاء في الاثني عشر. لسبعة فقط بوتر يعتبر) أي: وتعول الاثنا عشر بواحد لثلاثة عشر إذا كان فيها سدس وربع وثلثان كاب وزوج وبنتين وتعول الاثنا عشر أيضا بثلاثة إلى خمسة عشر إذا كان فيها ربع وثلث وثلثان كزوجة وأخوين لأم وشقيقتين أو لأب وتعول أيضا بخمسة إلى سبعة عشر إذا كان فيها سدس وربع وثلث وثلثان كأم أو جدة وزوجة وولدي أم وشقيقتين أو لأب وتسمى هذه المسألة بذات الأرامل أو ذات الفروج لاشتغالها على ورثة كلهن نساء ولا يتصور فيها الذكور إلا الإخوة لأم؛ لأنَّ الذكر والأنثى سواء في الإرث.

(وعال للسبعة والعشرين. سابعها فهاك ذا تبينا) أي: تعول الأربعة والعشرون بثلاثة لسبعة وعشرين ومن صورها (وهي أن تكون زوجة ترك. وأبوين وبنتين من هلك) أصلها أربعة وعشرين لتوافق مقامي الثمن والسدس بالنصف فيضرب نصف أحدهما في الآخر ولتباين مقامي الثمن والثلثين فيضرب أحدهما في الآخر، والحاصل من كل أربعة وعشرين للبنتين ستة عشر وللأبوين ثمانية، فهذه أربعة وعشرون فيزاد عليها ثلاثة للزوجة فتبلغ سبعة وعشرين.

(وتلك منبرية فيها سمع. قول علي عليه السلام وكرم وجهه لما سئل عنها وهو يخطب على المنبر بخطبة قال: فيها الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويجزي كل نفس بما تسعى وإليه المآل والرجعي فسئل فقال: (صار ثمنها تسعا) أي: صارت الثلاثة التي كانت ثمننا للأربعة والعشرين قبل العول تسعا للسبعة والعشرين التي بلغتها بالعول وتسمى هذه المسألة بالمنبرية قال في الدرة البيضاء:

بنتان زوجة ووالدان تنسب للمنير في زمان
أجاب عنها فوق منبر علي فقال: صار ثمنها تسعا جلى
وقلت: في نظمنا الدرة السنية

الأربع والعشرون تبلغ إلى عشرين بعد سبعة لدى الملا
قضى بها علي فوق المنبر وعدها خليل في المختصر
بنتان زوجة وأم واب وثمان زوجة كتسع ينسب

ثم قال رحمه الله تعالى :

وكل من سهامه عنه انكسر وقابل الحاسب بين اثنين وأكثر الصنفين إن تداخلا من ضرب واحد بوفق غيره ثمت بين خالص وثالث والعول أيضا فيه معه ضربا وحاصل الصنفين فيها اثنتا لأن كل صنف إما إن يرا أو يك قد باينها أو وافقا ثمت إما إن يكونا داخلا فضابط العدين إن تداخلا وحيث لا يكون ذا فإن بقي وإن يكن أكثر بالموافقة بنسبة الفرد الهواء في ترا وكل وارث من المتروك له أو تقسم التركة بالذي يصح كالزوج والأم وأخت باقيه ثلاثة للزوج والذي هلك فحظه من ذاك ربع وثمان وإن يكن بعض بعرض استقل وعلم قيمة أردت فاتخذ ثم اجعلن لسهام المستقل وحيث زاد خمسة ليأخذ وقبل قسمة إذا بعض هلك نحو ثلاثة بنين تركو

رد إلى الوفق وإلا فليذر فيكتفى باحد المثلين وإن توافقا فما تحصلا والكل إن تباينا في كله ثم كذاك فافهم المباحث لأنه في أصلها قد حوسبا عشرة صورة إن الكسر اتى وفق سهامه به معتبرا بعضهما وباين الذي بقا توافقا تباينا تماثلا إفناء واحد سواء أولا فرد فذو تباين قد حققا وبالمشاركة أيضا صادق له للعدد المنفي سواء اخرا بنسبة الحظ له في المسألة مسألة منه على وجه يصح من ستة عالت إلى ثمانية عشرين لا أزيد منها قد ترك فالزوج بالسبعة والنصف قمن في سهمه بغير تقويم حصل مسألة سهام غير من أخذ من هذه النسبة فهو ما حصل زدها على العشرين ثم اقسام كذا فالوارث الباكون منها ما ترك منهم فتى من قبل قسم يهلك

أو بعضهم فقط كزوج معهم وإن يك الوارث غير من سبق صحت الأولى وبعد الثانية وإن يكن نصيب ثان انقسم كابن وبنت ثمت ابن هلكا فمن كلتاهما ثلاثة تصح وحيث لا وفق بين ما هو له ثم في الأولى اضرب بوقف الثانية واحد الابنين بعده هلك مع ثلاث من بني ابن فمن له بوفق غير أولى ضربا يضرب في وفق سهام الثاني وإن تكن قد باينت فريضته فيما به أولى تفي كموت

ليس لهم ابا فهو كالعدم أو هم مع اختلاف قدر ما استحق كل لأهل ارثها مساويه عن وارثيه فالذي يعمل تم واخته وعاصبا قد تركا ومنهما حظ لكل متضح وبين ما صحت له من مسأله كابنين وابنتين يا ذا الواعية وزوجة وبنته معه ترك له من الأولاد نصيب يستبين ومن له شيء بذى قد وجبا فخذ وافيا مع البيان ضربت ما صحت به مسأله بعضهما عن ابنه وبنت

تصحيح المسائل:

لما فرغ من بيان أصول المسائل وما يعول منها وما لا يعول وما ينتهي إليه العول شرع في بيان تصحيح المسائل وبيان كيفية العمل فيها إذا انكسرت السهام على الرؤوس فقال: (وكل من سهامه عنه انكسر. رد إلى الوفق) أي: ورد الحاسب الناظر في المسألة كل صنف أي: جماعة من الورثة مشتركة في فرض كالزوجات والإخوة لأم والبنات أو في تعصب كالبنين والإخوة انكسرت عليه أي: الصنف سهامه ووافقها أي: الصنف فيرده إلى وفقه أي: جزء الصنف الذي وافق سهامه فيه من نصف أو ثلث أو ربع أو خمس وضرب وفقه في أصل المسألة إن كان الانكسار على صنف واحد وخارج الضرب تصح المسألة منه ويسمى الوفق جزء السهم؛ لأن من له شيء في أصلها أخذه مضروبا في جزء سهمها مثال الانكسار على صنف واحد مع الموافقة، مثال ذلك: أربع بنات أو بنات ابن وشقيقة أو لأب

أصلها ثلاثة مقام الثلثين للبنات أو بنات الابن اثنان منكسران موافقان للأربعة بالنصف فترد الأربعة لاثنين وتضرب الثلاثة في أصل المسألة بستة للبنات أو بنات الابن اثنان في اثنين بأربعة والباقي للشقيقة أو لأب (وإلا) أي: وإن لم يوافق الصنف سهامه المنكسرة عليه بأن باينها (فليذر) أي: يترك الحاسب الرد وأبقى الصنف بتمامه وضربه في أصلها ومن له شيء منه ضرب فيه مثال ذلك: زوج وأربعة بنين أو بني ابن أو ابن وبنيتين أو ابن ابن وبنتي ابن أصلها أربعة مقام ربع الزوج والثلاثة الباقية تنكسر على الأربعة وتباينها، فتضرب الأربعة في الأربعة بستة عشر فللزوجة واحد في أربعة بأربعة وللبنتين ثلاثة في أربعة باثني عشر.

(وقابل الحاسب بين اثنين) من الوفقين إن كان كل منهما موافقا لسهامه أو نفس الصنفين إن باين كل منهما سهامه أي: نظر ما بينهما من التماثل فيكتفي بأحدهما أو التداخل فيكتفي بأكبرهما أو التوافق فيضرب وفق أحدهما في جميع الآخر أو التباين فيضرب أحدهما في الآخر (فيكتفي بأحد المثلين) ويترك الآخر ويضربه في أصلها ويضرب ما لكل وارث منه فيه كأم وأربعة إخوة لها وستة إخوة أشقاء أو لأب فأصلها ستة مقام سدس الأم وثلاث أولادها لها واحد ولأولادها اثنان منكسران على الأربعة موافقان بالنصف فترجع الأربعة إلى اثنين والأشقاء أو لأب ثلاثة منكسرة على ستة موافقة لها بالثلث فترد الستة إلى اثنين أيضا متمثلين لراجع أولاد الأم فيكتفي بأحدهما ويضرب في ستة باثني عشر فللأم واحد في اثنين باثنين ولأولادها اثنان في اثنين بأربعة والأشقاء ثلاثة في اثنين بستة (و) أخذ (أكثر الصنفين) الراجعين (إن تداخلا) فيضربه في أصلها ويضرب فيه ما لكل وارث فيه كأم وثمانية إخوة لها وستة أشقاء أو لأب أصلها ستة مقام سدس الأم وثلاث أولادها والاثنان تنكسر على الثمانية وتوافقها بالنصف فترد الثمانية إلى أربعة والثلاثة تنكسر على الستة وتوافقها بالثلث فترد الستة إلى اثنين والاثنان داخلان في الأربعة فيكتفي بها وتضرب في أصل المسألة بأربعة وعشرين فللأم واحد في أربعة بأربعة ولأولادها اثنان في أربعة بثمانية وللأشقاء ثلاثة في أربعة باثني عشر (وإن توافقا فما تحصلا. من ضرب واحد بوفق غيره. والكل إن تباينا في كله) أي: وأخذ حاصل ضرب وفق - بفتح الواو أي: الجزء الذي حصلت الموافقة فيه بين

الراجعين من أحدهما أي: الراجعين فيضربه في جميع الراجع الآخر إن توافقا أي: الراجعان وإلا أي: وإن لم يتمثل الراجعان ولم يتداخلا ولم يتوافقا بأن تباينا فيضرب أحدهما في كله أي: الآخر إن تباينا أي: الراجعان ثم الخارج من الضرب هو جزء سهم المسألة فيضربها فيه ويضرب فيه ما لكل وارث منها كأم وأربعة إخوة لها وست أخوات شقيقات أو لأب أصلها ستة مقام سدس الأم وثلاث أولادها وثلاثي الشقيقات وتعول لسبعة فللأم واحد والاثنان منكسران على الأربعة موافقان لها بالنصف فيرد الأربعة إلى اثنين والأربعة تنكسر على الستة وتوافقها بالنصف فترجع الستة إلى ثلاثة مباينة للاثنين فتضرب أحدهما في الآخر بستة هو جزء سهم المسألة فتضربه في سبعة باثنين وأربعين فللأم واحد في ستة بستة ولأولادها اثنان في ستة باثني عشر وللشقيقات أربعة في ستة بأربعة وعشرين (ثمت) نظر (بين حاصله) من الصنفين وهو أحدهما إن تماثلا وأكثرهما إن تداخلا والخارج من ضرب أحدهما في وفق الآخر إن توافقا وفي جميعه إن تباينا (و) بين صنف (ثالث) بإحدى النسب الأربع التماثل فيكتفى بأحدهما أو التداخل فيكتفى بأكثرهما أو التوافق فيضرب وفق أحدهما في جميع الآخر أو التباين فيضرب أحدهما في الآخر وأحد المتماثلين أو أكبر المتداخلين أو الخارج من ضرب الوفق أو الكل هو جزء سهمها فتضرب فيه، وذلك كجدتين وأربع زوجات وخمس أخوات لأم وسبع شقيقات أو لأب أصلها اثنا عشر مقام ربع الزوجات وثلاث إخوة الأم وثلاثي الشقيقات أو لأب وتعول لسبعة عشر للجدتين اثنان وللزوجات ثلاثة منكسرة مباينة ولإخوة الأم أربعة منكسرة مباينة أيضا وللشقيقات ثمانية منكسرة مباينة لهن ففيها انكسار على أصناف ثلاثة والأربعة راجع الزوجات مباينة للخمسة راجع إخوة الأم ومسطحهما عشرون مباينة للسبع راجع الشقيقات ومسطحهما مائة وأربعون هو جزء سهم المسألة فتضرب فيه بالفين وثلاثمائة وثمانين فللجدتين اثنان في مائة وأربعين بمائتين وثمانين وللزوجات ثلاثة في مائة وأربعين بأربعمئة وعشرين ولإخوة الأم أربعة في مائة وأربعين بخمسائة وستين وللشقيقات ثمانية في مائة وأربعين بألف ومائة وعشرين (ثم) ما حصل من الأصناف الثلاثة نظر الحاسب بينه وبين الصنف الرابع الذي انكسرت عليه سهامه (كذاك) أي: مثل ذلك النظر في كونه بتماثل

فيكتفى بأحدهما أو تداخل فيكتفى بأكبرهما، أو توافق فيضرب أحدهما في وفق الآخر، أو تباين فيضربه في جميعه والحاصل هو جزء السهم (فافهم المباحث) تتميم (والعول أيضا فيه معه ضربا؛ لأنه في أصلها قد حوسبا) أي: وإن عالت المسألة ضرب جزء سهمها فيها بالعول كما تقدم.

ولما قدم انكسار الصنفين بين ما تحته من عدد الصور وإن كان معلوما مما سبق بالقوة زيادة في الإيضاح وتنبيه على ما قد يخطر بالبال فقال: (وحاصل الصنفين فيها اثنتا عشرة صورة إن الكسر أتى) أي: وفي الانكسار على الصنفين اثنتا عشرة صورة خارجة من ضرب ثلاثة في أربعة (لأن كل صنف) وسهامه المنكسرة عليه (أما إن يرا. وفق سهامه به معتبرا) فيرد كل صنف إلى وفقه ويسمى راجعا (أو يكن قد باينها) أي: الصنف وسهامه فيبقى كل صنف بحاله ويسمى راجعا أيضا (أو وافقا بعضهما) أي: الصنفين مع سهامه فيرد لوفقه وهو راجعه (وبابن) الصنف الآخر (الذي بقي) مع سهامه فيترك بحاله وهو راجعه، فهذه ثلاثة أحوال حاصلة بالنظر الأول (ثمة إما أن يكونا داخلا. توافقا تباينا تماثلا) أي: ثم كل من هذه الثلاثة إما أن يتداخلا بأن يكون أحدهما داخلا في الآخر فيكتفى بالأكثر منهما فيضرب في أصل المسألة أو يتوافقا فيضرب وفق أحدهما في الآخر كأربعة إخوة لأم وستة إخوة لأب أو يتباينا كثلاثة إخوة لأم وأربعة إخوة لأم وأربعة إخوة لأب فيضرب أحدهما في كامل الآخر، ثم الحاصل في أصل المسألة أو يتماثلا كاثنين واثنين، ثم شرع في بيان الأربعة المتقدمة وهي التداخل والتوافق والتباين والتماثل فقال: (فضابط العدين إن تداخلا. إفناء واحد سواء أولا) أي: وإن أفنى أحد العددين سواء أي: العدد الآخر نسب للتداخل أي: فالتداخل هو أن يفني الأقل من العددين الأكثر منهما في مرتين أو أكثر كالاثنين مع الأربعة والستة والثمانية؛ لأن الاثنين يفنيان الأربعة في مرتين والستة في ثلاث مرات والثمانية في أربعة والعشرة في خمسة وكذا الثلاثة مع الستة أو التسعة أو الاثني عشر، وكذا الأربعة مع الثمانية والاثني عشر، وإنما يعتبر التداخل في الصنفين، وأما في السهام مع رؤوس الصنف فما ذكره من باب التوافق بالنصف أو الثلث أو الربع كما علم مما تقدم، وما ذكر من تعريف التداخل إنما هو من علامته، وأما حقيقته

فهو أن يكون أحد العددين داخلا في الآخر أي: مندرجا تحته ويفنيه في مرتين أو أكثر كما تقدم.

(وحيث لا يكون ذا فإن بقي. فرد) أي: وحيثما بقي واحد فقط من العدد الأكثر بعد تسليط الأقل عليه ليفنيه (فذو تباين قد حققا) كالاثنين مع الخمسة أو السبعة وكالخمسة مع الستة أو مع الأحد عشر (وإن يكن) بقي (أكثر فالموافقة. وبالمشاركة أيضا صادفه بنسبة الفرد الهواء في ترا. للعدد المنفي سواء أخوا) أي: والموافقة تكون بنسبة فرد أي: مفرد هوائي، وذو المفرد الهوائي يكون بالنسبة للعدد المنفي بضم الميم وكسر النون أخرا مثل أربعة وستة؛ لأنك إذا سلطت الأربعة على الستة يفضل اثنان تسلطهما على الأربعة فتفنيها في مرتين، فالعدد المنفي أخرا اثنان ونسبة المفرد الهوائي لهما النصف، فتكون الموافقة بين الأربعة والستة بالنصف وكالتسعة والاثنى عشر، فإذا سلطت التسعة على الاثنى عشر يبقى ثلاثة تسلطها على التسعة فتفنيها في ثلاث مرات فالعدد المنفي آخر ثلاثة ونسبة مفرد هوائي للثلاثة ثلث فيبينهما موافقة بالثلث وكذا التسعة مع الخمسة عشر؛ لأنك إذا سلطت التسعة على الخمسة عشر يبقى ستة تسلطها على التسعة يفضل ثلاثة تسلط الثلاثة على الستة فتفنيها في مرتين، فالعدد المنفي آخر ثلاثة ونسبة مفرد هوائي لها ثلث، فالموافقة حينئذ بين التسعة والخمسة عشر بالثلث وبين الثمانية والاثنى عشر توافق بالربع؛ لأنك إذا سلطت الثمانية على الاثنى عشر بقي أربعة تسلطها على الثمانية فتفنيها في مرتين، فالمنفي آخر أربعة ونسب مفرد هوائي للأربعة ربع وبين الثمانية والعشر موافقة بالنصف؛ لأنك إذا سلطت الثمانية على العشرة بقي اثنان، فإذا سلطتهما على الثمانية افنتها في أربع مرات، فالمنفي آخر اثنان ونسبة مفرد هوائي لهما نصف وهكذا، وهذا كما يجري في العدد المنطق وهو الذي ينسب له بغير لفظ الجزئية فإنه يجري في العدد الأصم وهو ما ينسب له بلفظ الجزئية أي: عكسه فالاثنان والعشرون توافق الثلاثة والاثلاثين يفضل أحد عشر تسلطها على الاثنى والعشرين تفنيها في مرتين، فالعدد المنفي آخر أحد عشر ونسبة الواحد الهوائي لها جزء من أحد عشر جزءا وهكذا، وأما الثمانية مع الستة عشر أو مع الأربعة والعشرين أو مع الاثنى والثلاثين فتداخل؛ لأن الثمانية تفني ما ذكر أولا بحيث لم

يبقى عدد بعد التسليط الأول كما مر، فإن بقي من المفني آخر واحد فيبينهما التباين كما في سبعة مع تسعة فإنك إذا سلطت السبعة على التسعة يبقى اثنان تسلطهما على السبعة يبقى واحد فيبينهما التباين.

قسمة التركة المعلومة القدر:

ولما فرغ من بيان قسمة الفريضة شرع في بيان قسمة التركة المعلومة القدر كلها، واقتصر على طريقتين تبعا للأصل فقال: (وكل وارث) من الورثة نصيب (من المتروك له. بنسبة الحظ له) أي: الوارث (في المسألة) فإن كان حظه من المسألة ربعها كالزوج عند وجود الفرع الوارث أو الزوجة عند عدمه أعطي من التركة ربعها وهكذا، ابن الحاجب: وهذه أقرب الطرق، وقال خليل تبعا لابن عبد السلام: إنما تكون أقرب الطرق إذا قلّت سهام الفريضة، وأما إن كثرت فهي أصعبها؛ لأنها مبنية على النسبة التي هي قسمة القليل على الكثير، وأشار للثانية بقوله: (أو تقسم التركة) على السهم (بالذي تصح. مسألة منه على وجه يصح) وذكر مثالا صالحاً للطريقتين فقال: (كالزوج والأم وأخت) شقيقة أو لأب (باقية) المسألة من ثمانية بعولها للزوج النصف كالأخت وللأم الثلث فأصلها (من ستة) و (عالت إلى ثمانية. ثلاثة للزوج) كالأخت (والذي هلك. عشرين لا يزيد منها قد ترك) أي: والتركه عشرون ديناراً مثلاً (فحظه من ذاك ربع وثمان. للزوج بالسبعة والنصف قمن) أي: فالثلاثة من الثمانية ربع وثمان لنقصه عن النصف بالعول ثمانية لما زادته الستة بمثل ثلثها، وللأم من الثمانية ربعها للنقص الذي حصل لها بالعول عن الثلث فيأخذ الزوج من العشرين ربعها خمسه وثمانها اثنين ونصفا فيكون مجموع ما أخذ سبعة من الدنانير ونصفه وهو ربعها وثمانها والأخت كذلك وللأم ربعها خمسة، وهذا على الطريقة الأولى، وأما على الثانية فتقسم العشرين على ما صحت منه المسألة بعولها وهو ثمانية، فيخرج جزء السهم اثنين ونصفا للزوج ثلاثة من ثمانية يأخذها مضروبة في اثنين ونصف بسبعة ونصف وللأم اثنان من الثمانية تأخذهما مضروبين في اثنين ونصف خمسة.

العمل فيما إذا جهل بعض التركة:

لما ذكر قسمة التركة المعلومة القدر كلها أخذ يبين العمل فيما إذا جهل بعضها وأردت معرفة قيمته بالنسبة للتركة فقال: (وإن يكن بعض) من الورثة (بعرض استقل) من التركة قبل أن يقوم وكان فيها عرض وعين معلومة القدر كعشرين ديناراً فأخذه (في سهمه بغير تقويم حصل) أي: في نظير ما يخصه من غير تعيين لقيمته وأخذ باقيهم العين (وعلم قيمة أردت) أي: وأردت أيها القاسم معرفة قيمة العرض المجهول القيمة قبل القسم، والمراد بالقيمة التي وقع عليها الرضا بينهم لا قيمته في الأسواق (فاتخذ مسألة سهام غير من أخذ) بأن تسقط سهامه منها وتجعل القسمة على الباقي.

(ثم اجعلن لسهام المستقل. من هذه النسبة) الخارجة من القسمة (فهو ما حصل) أي: فما حصل فهو قيمة العرض فإذا أخذ الزوج في المثال المتقدم العرض فأسقط نصيبه من الثمانية يبقى خمسة نصيب الأخت ثلاثة ونصيب الأم اثنان فاقسم العشرين ديناراً على خمسة يخرج لكل سهم منها أربعة هي جزء السهم الذي تضرب فيه المسألة ونصيب الزوج ثلاثة من ثمانية تضرب في جزء السهم باثني عشر وذلك قيمة العرض، فتكون جملة التركة اثنين وثلاثين، وكذا لو أخذته الأخت فإن أخذته الأم أسقط نصيبها وهو اثنان من الثمانية يبقى ستة تقسم عليها العشرين يخرج لكل سهم منها ثلاثة وثلاث وهي جزء السهم تضرب في سهميها يخرج ستة وثلاثان هي قيمة العرض والتركة حينئذ ستة وعشرون وثلاثان.

(وحيث زاد) أخذ العرض (خمس) من عنده (ليأخذ) العرض بحصته من التركة والمسألة بحالها (فزدها) أي: الخمسة (على العشرين) تصر خمسة وعشرين (ثم اقسم) الخمسة والعشرين على سهام غير الأخ ثم اجعل لسهامه بتلك النسبة، فإذا كان الأخذ للعرض والدافع للخمس هو الزوج قسمت الخمسة والعشرين على الخمسة سهام الأخت والأم يخرج لكل سهم خمسة هي جزء السهم تضرب في سهام الزوج ثلاثة بخمسة عشر يزداد عليها الخمسة المدفوعة يكون الحاصل عشرين هي قيمة العرض وهي تضم للعشرين المتروكة تكون التركة أربعين والأخت مثل

الزوج، فلو دفعت الخمسة الأم قسمت الخمسة والعشرين على ستة سهام الزوج والأخت يخرج جزء السهم أربعة وسدسها تضرب في سهمي الأم بثمانية وثلاث هي مناب الأم، فإن أضفتها لما بيد الورثة وهو خمسة وعشرون كانت التركة ثلاثة وثلاثين وثلاثاً، فإن زادت خمسة على ما يجب للأم كان ذلك قيمة العرض وهو ثلاثة عشر وثلاث.

المناسخة

ولما فرغ من بيان الفروض ومن يرث بها ومن لا يرث ومن يرث بالتعصيب أو به وبالعرض ومن يحجب ومن لا يحجب ومن تصحيح المسائل وما يتعلق بذلك كله، شرع في الكلام على المناسخة.

معنى المناسخة لغة:

المناسخة: مأخوذة من النسخ، وهو الإزالة والنقل.

معنى المناسخة شرعاً:

هذا اللفظ يستعمله الفراض في الفريضة التي فيها ميتين فأكثر واحد بعد واحد قبل قسم تركة الأول.

أقسام المناسخة:

أشار الناظم تبعاً لأصله على أنها ثلاثة أقسام: الأول: ما لا يحتاج فيه إلى عمل بأن تكون ورثة، الثاني: بقية الأولين وإليه أشار بقوله: (وقبل قسمة إذا بعض هلك. فالوارث الباقيون منها ما ترك. نحو ثلاثة بنين تركوا. منهم فتى من قبل قسم يهلك) أي: وإن مات بعض من الورثة قبل القسمة لتركة الميت الأول وورثه الباقيون بالوجه الذي ورثوا به الأول كثلاثة بنين أو بنات مات أحدهم قبل القسمة ولا وارث للميت الأول غير الباقيين، فالميت الثاني كالعدم وكأنه لم يكن ولا عمل فيها، فتقسم تركة أبيهم على الولدين الباقيين، وكذا لو مات ثالث ورابع كانت ورثة الأول

هم ورثة الثاني والثالث والرابع وارثهم بمعنى واحد أي: بعصوبة كثلاثة إخوة اشقاء وأربع أخوات شقائق مات أحد الإخوة ثم آخر ثم أخت ثم أخرى، فإن التركة تقسم بين الأخ الباقي والأختين الباقيتين للذكر مثل حظ الأنثيين، وقولنا: بالوجه الذي ورثوا به احتراز عن ماتت عن ثلاثة بنين من آباء مختلفة ثم مات أحدهم عن أخويه لأنه وإن ورثه الباقيون لكن ليس بالوجه الذي ورثوا به أمهم؛ لأنهم ورثوها بالتعصيب والباقي يرث أخاه بالفرض وهو السدس أو الثلث فلا يقال: موت الثاني كالعدم، وأشار للقسم الثاني وهو أن يكون في الورثة وارث فقط من الأول بقوله: عاطفا على (الباقيون) لا على أحدهم (أو) ورثه (بعضهم فقط) أي: الباقيين والبعض الآخر لم يرثه في الثانية ومثل للبعض غير الوارث بقوله: (كزوج معهم) أي: مع الباقيين بأن ماتت زوجته عنه وعن أبنائها الثلاثة من غيره و(ليس) الزوج (لهم أبا) وكذا عكسه بأن مات زوج عن زوجته وعن ثلاثة أولاد من غيرها ثم مات أحد البنين عن أخويه في المسألتين (فهو كالعدم) وكأنها في الأولى ماتت عن زوج واثنين وكأنها في الثانية ماتت عن زوجة وابنين؛ إذ للزوج الربع وللزوجة الثمن على كل حال، واحتراز بقوله: ليس لهم أب عما إذا كان أباهم فإنه يرثه دون أخوية، فتخرج المسألة عما ذكر وتدخل في قوله: وإلا إلخ، وأشار للقسم الثالث وهو أن لا يكون الوارث في الثانية واحداً من النوعين المتقدمين وهو الذي يحتاج فيه إلى العمل بقوله: (وإن يك الوارث غير من سبق. أو هم مع اختلاف قدر ما استحق) أي: وإن لم يرث الثاني الباقيون أو بعضهم بالوجه الذي ورثوا به الأول بأن ورثه غيرهم أو غيرهم وبعضهم أو ورثه الباقيون أو بعضهم بوجه آخر.

(صححت) المسألة (الأولى) للميت الأول واحفظ سهام الميت الثاني منها (وبعد) تصحح المسألة (الثانية) للميت الثاني، وانظر هل تنقسم سهام الثاني من الأولى على مسألته أو لا.

(وإن يكن نصيب ثان انقسم. عن وارثيه فالذي يعمل تم) أي: فإن انقسم نصيب الميت الثاني من الأولى على ورثته صححت المسألتان مما صححت منه الأولى فاجعلها جامعة للمسألتين واقسم سهام الثاني من الأولى على ورثته.

(كابن وبنت) مات أبوهما أو أمهما (ثمت ابن هلكا) قبل قسمة تركه أبيهما (وأخته وعاصبا قد تركا) أي: وترك الابن أختا شقيقة أو لأب وعاصبا كعم فالأولى تصح من ثلاثة وسهام الميت الثاني منها اثنان وتصح الثانية من اثنين وسهامه منقسمان عليها.

(فمن كلتاهما ثلاثة تصح. ومنهما حظ لكل متصح) أي: فمن كلتاهما صحتا أي: المسألتان مما صحت منه الأولى وهى الثلاثة فأعط البنت من الأولى واحدا ومن الثانية واحدا والواحد الباقي للعاصب (وحيث لا وفق بين ما هو له. وبين ما صحت له من مسأله. ثم في الأولى اضرب بوفق الثانية) أي: وإن لم ينقسم نصيب الثاني من الأولى على ورثته فانظر هل توافق سهامه من الأولى مسألته أو تباينها؟ فإن وافقتها فاضرب وفق المسألة الثانية في كل المسألة الأولى وما يخرج بالضرب تصح منه المسألتان فاجعله جامعة لهما ومن له شيء من الأولى ضرب له في وفق الثانية وأخذ خارج الضرب. ومن له شيء من الثانية أخذ خارج ضربه في وفق سهام الثاني (كابنين وابنتين يا ذا الواعيه) لرجل أو امرأة (واحد الابنين بعده هلك) وقبل قسم تركه أبيهم أو أمهم.

(وزوجة وبنته معها ترك. مع ثلاث من بني ابن ... إلخ الأبيات الثلاثة فتصح المسألة الأولى من ستة وسهام الميت الثاني منها اثنان والثانية من الثمانية وسهام ميتها لا تنقسم عليها وتوافقها بالنصف فاضرب نصف الثانية أربعة في الأولى ستة بأربعة وعشرين فلا بن الميت الأول اثنان في أربعة وفق الثانية بثمانية، ولكل من بنه واحد في أربعة بأربعة، ولزوجة الثاني واحد وفق سهميه واحد بواحد ولبنته أربعة في واحد بأربعة، ولبني ابنه ثلاثة في واحد بثلاثة (وإن تكن قد باينت فريضته. ضربت ما صحت به مسألته. فيما به أو لا تفي كموت. بعضهما عن ابنه وبنت) أي: وإن لم يتوافقا سهام الثاني من الأولى ومسألته بأن تباينا ضربت ما أي: العدد الذي صحت منه مسألته أي: الثاني فيما أي: العدد الذي صحت منه المسألة الأولى فيخرج مصححهما وجامعتهما كموت أحدهما أي: الابنين في المثال المتقدم وهو ابنين وبنتين ومات أحدهما عن ابن وبنت فتصح هذه من ثلاثة وسهام ميتها من الأولى اثنان مباينان لها، فتضرب الثلاثة في الستة بثمانية عشر، ومن له

شيء من الأولى ضرب له في الثانية، ومن له شيء من الثانية ضرب له في سهام الثاني من الأولى فلا بن الأول اثنان في ثلاثة بسة، ولكل من بنتيه واحد في ثلاثة بثلاثة ولا بن الثاني اثنان في اثنين بأربعة، ولبنته واحد في اثنين باثنين. وإلى ما سبق من المناسخة أشرت في نظمنا الدرة السنية بقولي:

ووارث يموت قبل القسمة ينظر سهمه من السابقة
مع التي يصح منها ما ترك بالوفق والبين لدى من قد سلك
إن باينته فجميعا تضرب في تلك أو لا فوفاقا تضرب
وخارج منه تصح مسجلا مسألة أولى وأخرى فاعقلا
ثم قال الناظم رحمه الله:

وإن أقر وارث بمن يرث فقط وباقيهم أباه ونكث
فإنما يأخذ من له أقر ما نقص الإقرار من حظ المقر
فيعمل الفرض على الإقرار ويعده فريضة الإنكار
وانظر لما بينهما من صادق تداخل تباين توافق
مثال أول وثنان ما ذكر شقيقتان مع عاصب ذكر
وبشقيقة أقرت واحده أو بشقيق فاعلمن الفائدة
وثالث مثل ابنتين وابن اقر ذاك الابن فيها بابن
والابن بالبنت إذا ما اعترفا والبنت بالابن وكل خولفا
فمن ثلاثة يرى الإقرار فهي على كل لها يصار
وجاء من أربعة إقراره إقرارها من خمسة مقداره
فخمس تضرب فيها الأربعة ثمت في ثلاثة ما جمعه
يرد الابن عشرة للطاريه واخته من حظها ثمانية
والزوجة الحامل حيث اعترفت بأنها من ذاك حيا ولدت
ورجل من اخويه صدقا وآخر إنكاره تحققا
فمن ثمانية الإقرار ومثلها في أصل الإنكار
والابن من ثلاثة موافيه فضربها يكون في الثمانية
وإن يكن أوصى بشائع ذكر كربع والجزء من أحد عشر

فأخذ مخرج الوصية لزم فإن على فريضة كل قسم
 كابنين والهالك أوصى بالثلث فمن ثلاثة لها ومن ورت
 وحيث لا يقسم باقي وفقا ما بين مسأله وما بقا
 ووفقها في مخرج الوصيه يضرب وهو مبلغ القضييه
 وذاك كالأربعة الأولاد وفي انتفا توافق الأعداد
 فكامل الفرض به الضرب يقع نحو ثلاثة بنين فاتبع
 وإن يكن أوصى بسدس وسبع فضرب ستة بسبعة يقع
 ثمت خارجا بأصل المسأله أو وفقها تكن به مستكملة

قوله: (وإن أقر وارث بمن يرث. فقط ... إلخ الأبيات السبعة المتضمنة قول
 الأصل: وإن أقر أحد الورثة فقط بوارث فله ما نقصه الإقرار تعمل فريضة الإنكار
 ثم فريضة الإقرار، ثم انظر ما بينهما من تداخل وتباين وتوافق الأول والثاني
 كشقيقتين وعاصب أقرت واحدة لشقيقة أو بشقيق والثالث كابنتين وابن أقر بابن
 أي: وإن أقر أحد الورثة فقط بوارث وأنكره الباقي ولم يثبت مقتضى الإقرار بعدلين
 كان المقر عدلا أم لا فله أي: للمقر له من حصّة المقر ما نقصه الإقرار، وأفاد
 كيفية العمل بقوله: تعمل فريضة الإنكار، ثم انظر ما بينهما من تداخل وتباين
 وتوافق وتمائل وتركه لوضوحه، ومثل الثلاثة التي ذكرها على طريق اللف والنشر
 المرتب فقال: الأول أي: التداخل والثاني أي: التباين كشقيقتين وعاصب أقرت
 واحدة من الشقيقتين بشقيقة أخرى وأنكرها الباقي، ففريضة الإنكار من ثلاثة ومنها
 تصح، وكذا فريضة الإقرار لكن تصح من تسعة؛ لأن كسار السهمين على الأخوات
 الثلاث فتضرب الثلاثة عدد رؤوسهن في ثلاثة أصل المسألة بتسعة فتستغني بها عن
 الثلاثة فريضة الإنكار لدخولها في التسعة وأقسم على الإنكار لكل أخت ثلاثة
 وللعاصب ثلاثة، أو على الإقرار لكل أخت سهمان وللعاصب ثلاثة يفضل عن
 المقررة سهم تدفعه المقر لها. وأشار للتباين بقوله: أو بشقيق أي: أو أقرت
 إحدهما بشقيق والمسألة بحالها وأنكره الباقي، فمسألة الإنكار من ثلاثة، ومسألة
 الإقرار من أربعة لحجب العاصب كالعم بالشقيق، لو صح الإقرار بينهما تباين
 فتضرب الثلاثة في الأربعة باثني عشر فلكل أخت في الإنكار أربعة وفي الإقرار

ثلاثة فقد نقصت المقررة واحداً، فيأخذ المقررة له والثالث وهو التوافق كابنين وابن أقرَّ بابن آخر وأنكره الابتان، فالإنكار من أربعة، والإقرار من ستة وبين الفريضتين توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في الآخر باثني عشر، فللابن الثابت من الفريضة الإنكار اثنان في ثلاثة وفق فريضة الإنكار بستة ولكل بنت سهم في ثلاثة بثلاثة وللابن من فريضة الإقرار اثنان في اثنين نصف فريضة الإنكار بأربعة يفضل عنه سهمان يدفعهما للمقر له، ومثال التماثل الذي تركه المصنف لوضوحه أم وأخت لأب وعم أقرت الأخت للأب بشقيقة للميت وأنكرها الباقي، فالفريضة في الإقرار أو الإنكار من ستة يكتفي بأحدهما للأم في الإنكار الثلث سهمان وللأخت النصف ثلاثة وللعلم ما بقي وهو واحد وللأخت لأب في الإقرار سهم السدس تكملة الثلثين يفضل عنها سهمان تدفعهما للمقر بها، ولو أقرت بها الأم فقط دفعت لها سهماً تكملة فريضتها، ولا يلتفت للعلم في الإقرار أو الإنكار لاستواء نصيبه فيهما.

وأشار لمحترز قوله: فقط وهو تعدد المقر والمقر له بقوله: (والابن بالبت إذا ما اعترفا. والبت بالابن ... إلخ الأبيات الخمسة يعني: أن الابن إذا أقرَّ ببنت وأنكرتها أخته وأقرت البنت بابن وكذبها أخوها المعلوم، فالإنكار من الجانبين من ثلاثة للابن المعلوم سهمان والبت المعلوم سهم، وإقراره فقط من أربعة؛ لأنه على إقراره ابن وبتان له سهمان ولكل بنت سهم وإقرارها هي فقط من خمسة؛ لأن الورثة على إقرارها فقط ابنان وبنت لها سهم ولكل ابن سهمان، والفرائض الثلاثة متباينة، فتضرب أربعة فريضة إقراره في خمسة فريضة إقرارها بعشرين، ثم تضرب العشرين في ثلاثة فريضة الإنكار من الجانبين بستين إن قسمتها على الإنكار أخذ الابن أربعين والبت عشرين، وعلى إقرار الابن يأخذ ثلاثين وكل بنت خمسة عشر فقد نقصه إقراره عشرة يدفعها للبت التي أقرَّ بها كما قال يرد الابن من الأربعين عشرة للبت التي أقرَّ بها، وعلى إقرار البنت تأخذ من العشرين اثني عشر؛ لأن الورثة على إقرارها ابنان وبنت لكل ابن أربعة وعشرون ولها اثنا عشر خمس الستين يفضل عنها ثمانية تدفعها لمن أقرَّت به، ولذا قال: (و) ترد أخته من حظها ثمانية من أصل العشرين. قال الشيخ مختار بن محمد أمحيمدات:

وإن أقر ابن ببنت وأقر بابن فقط بنت فالإنكار ظهر من ذين من ثلاثة ومنه قد يكون من أربعة وهي يعد من خمسة فلتضربن في خمسة أربعة تبلغ عشرين وتي تضرب في ثلاثة وردا الابن عشرة لمن اعدا وردت البنت له ثمانية من أصل ذي العشرين ذي الثمانية

قوله: (والزوجة الحامل حيث اعترفت. بأنها من ذاك حيا ولدت ورجل من أخويه صدقا. وآخر إنكاره تحققا) أي: وإن مات الزوج عن زوجته وشقيقين أو لأب فأقرت زوجة حامل واحد أخويه أي: الميت أنها ولدت من حملها ابنا حيا حياة مستقرة ثم مات وأكذبهما الشقيق الآخر (فمن ثمانية) يصح (الإقرار. ومثلها في أصل الإنكار) فيصح أيضا من ثمانية مقام ثمن الزوجة لها واحد و الباقي للابن فتكتفي بإحدهما (و) فريضة (الابن) المقر به تصح (من ثلاثة موافيه) لأنه ترك أمّا وعمّين، وسهامه من الأولى سبعة تباين الثلاثة (فضربها) أي: الثلاثة (في ثمانية) بأربعة وعشرين والخارج من قسمتها على الثمانية ثلاثة وعلى الثلاثة ثمانية، فللشقيق المنكر ثلاثة بتسعة وللشقيق المقر من فريضة الابن واحد في سبعة، ولو أنكر كأخيه لكان له تسعة فقد نقصه إقراره اثنين تأخذهما الزوجة مع الربع فيجتمع لها ثمانية وكان الواجب لها بحسب إقرارها عشرة ثلاثة من فريضة زوجها وسبعة من فريضة ابنها فقد ظلمها الأخ المنكر في اثنين.

(وإن يكن أوصى ب) جزء (شائع ذكر) حر مميز مالك (و) الجزء من أحد عشر أو ثلاثة عشر (فأخذ مخرج الوصية لزم) أي: استخرج الحاسب مخرج الوصية منه أي: الجزء أو الإجزاء الموصى بها صحيحة كاستخراج أصل المسألة من الفرض أو الفروض التي بها بعد تصحيح الفريضة بلا وصية ويخرج منه الجزء أو الإجزاء الموصى بها ويحفظ الباقي ثم ينظر هل ينقسم الباقي عليها أم لا.

(فإن على فريضة باق) من مخرج الوصية (قسم) صحت الوصية والفريضة من المقام فاجعله جامعة وأخرج منه الجزء أو الإجزاء الموصى بها وأقسم بآقيه على الورثة (كابنين والهالك أوصى بالثلث. فمن ثلاثة لها ومن ورث) فصصح المسألة أو

لا بلا وصية من اثنين واعتبر مخرج الوصية ثلاثة؛ لأنه مخرج الثلث وأخرج منه واحد للموصى له وباقيه اثنان وتصح الفريضة من اثنين والباقي اثنان منقسمان على الفريضة فأعط كل ابن واحد فعمل هذا القسم واضح.

(وحيث لا يقسم باق وفقاً. ما بين مسألته وما بقا. ووفقها في مخرج الوصية. يضرب إلخ البيت أي: وإن لم ينقسم باقي مقام الوصية على الفريضة فوفق بين الباقي من المقام وبين العدد الذي صحت المسألة منه أي: انظر هل بينهما موافقه أو مباينة، فإن كانا متوافقين فاضرب الوفق أي: الجزء الذي توافقا به من الفريضة في مخرج الوصية، فما خرج بالضرب تصح منه الوصية والفريضة، ومن له شيء من المقام أخذه مضروباً في وفق الفريضة، ومن له شيء من الفريضة أخذه مضروباً في وفق الباقي.

(وذاك كالأربعة الأولاد) أي: بنين وأوصى بالثلث فتصح الفريضة من أربعة والمقام ثلاثة وباقيه اثنان موافقان للأربعة بالنصف فتضرب الاثنين في ثلاثة بستة فللموصى له واحد في الاثنين ولكل ابن واحد في واحد.

(وفي انتفا توافق الأعداد) أي: الباقي والفريضة (فكامل الفرض به الضرب يقع) في مخرج الوصية وما يخرج من الضرب تصح الوصية والفريضة منه، ومن له شيء من الوصية يضرب له في الفريضة ومن له شيء في الفريضة يضرب له في الباقي (نحو ثلاثة بنين فاتبع) وأوصى بالثلث فتصح الفريضة من ثلاثة والمخرج ثلاثة وباقيه اثنان مبيينان للفريضة فتضرب ثلاثة في ثلاثة بتسعة فللموصى له واحد من المقام في ثلاثة وللوارث اثنان في ثلاثة بستة لكل ابن اثنان.

(وإن يكن أوصى بسدس وسبع. فضرب ستة) مخرج السدس (بسبعة يقع) مخرج السبع لتباينهما باثنين وأربعين فهي مخرج السدس والسبع وأخرج منه سبعة وستة ومجموعهما ثلاثة عشر والباقي تسعة وعشرون.

(ثمت خارجاً بأصل المسألة. أو وفقها تكن بها مستكملة) أي: ثم يعرض الباقي على ما تصح منه المسألة، فإن انقسم عليها كتسعة وعشرين ابناً أو أربعة عشر ابناً وبتنا صحت الوصية والفريضة من الاثنين والأربعين، وإن لم ينقسم عليها وباينها

كثلاثة بنين فاضرب الاثنين والأربعين في أصل المسألة ثلاثة تخرج مائة وستة وعشرون فللموصى له بالسدس سبعة في ثلاثة بإحدى وعشرين وللموصى له بالسبع ستة في ثلاثة بثمانية عشر ولكل ابن واحد في تسعة وعشرين أو في وفقها أي: الفريضة إن وافقها الباقي كثمانية وخمسين ابنا فتضرب الاثنين والأربعين في اثنين وفق الفريضة بأربعة وثمانين فمنها تصح الوصيتان والفريضة فللموصى له بالسدس سبعة في اثنين وفق المسألة وللموصى له بالسبع ستة فيهما ولكل ابن واحد في واحد وفق الباقي.

ولما فرغ من عمل الفرائض ومن ذكر الوارثين وبيان استحقاقهم ومن يدخل معهم بإقرار أو وصية شرع في بيان موانع الميراث فقال:

وبلعان الزوج إرثه امتنع	كذا الملاعنة إرثها تبع
وتوأما حمل اللعان حكما	حكم الشقيقين بإرث لهما
وهكذا الرقيق ممن قاربه	يمنتع الإرث وإن بشائبه
والمعتق البعض إذا هو هلك	فما له لسيد بعضا ملك
ولا يكون الإرث بالقرباه	إلا من الموصوف بالكتابه
وقاتل العمد عداء امتنع	ميراثه وإن بشبهة وقع
كمخطئ من دية أو الذي	خالف من دين فذاك يحتذي
كإرث مسلم مع المرتد	أو غيره فاحكم له بالرد
وكيهودي مع من تنصرا	وملة سواهما من كفرا
وبين أهل الكفر إن كل رضي	بحكمنا في إرثهم به قضي
إلا إذا أسلم بعض فالقضا	بحكمنا حتم وإن بلا رضا
إلا إذا كانوا كتابيينا	فحكمهم به القضا تعيينا
كذاك من تأخير موته جهل	عن وارث فمنعه منه نقل
ووقف القسم لحمل يوضع	أو لأن قضاء اجل ينقطع
ومال مفقود إلى أن يحكما	بموته لأمد تقدما
وإن يمت ذو الإرث فيه قدرا	حيا وميتا لشك اعترا
وما يشك فيه وقفه يحق	فإن مضت مدة تعمير سبق

فهو كمن تأخير موته جهل فأثره لأجل ذاك لا تحل
فذاث زوج تركته مفردا أما وأختا وأبا قد فقدا
فعن حياته وموته آتية من ستة تعول للثمانية
فالوفق من واحدة اضرب بكل عشرون مع أربعة منه حصل
للزوج تسعة وأم تستحق أربعة ووفق باقيةا يحق
فإن بدا حيا فللزوج وجب ثلاثة مثل ثمانية أب
أو موته أو أمد العمر انصرم فتسعة للأخت واثنان لأم

موانع الإرث:

قوله: (وبلعان الزوج إرثها امتنع. كذا الملاعة إرثها تبع) أي: ولا يرث ملاعن زوجته التي لاعنها ولا ترث ملاعنة زوجها الذي لاعنها؛ لأن فساخ النكاح الذي كان بينهما بتمام لعانهما (و توأما حمل اللعان حكما. حكم الشقيقتين بإرث لهما) أي: والملاعة إذا لاعنها زوجها وهي حامل فولدت بعد اللعان توأمين حكما أي: اعتبر حال كونهما شقيقتين معا أي: يتوارثان على أنهما شقيقان. قال في أسهل المسالك:

وقل أشقا توأما اللعان وفي الزنا للأم ينسبان
(وهكذا الرقيق ممن قاربه. يمتنع الإرث وإن بشائبه) أي: ولا يرث الرقيق أيضا ولا يورث وماله لسيده بالملك لا بالإرث (والمعتق البعض إذا هو هلك. فماله لسيده بعضا ملك) أي: ولسيد المعتق بالفتح بعضه جميع ارثه أي: تركه المعتق بعضه بالملك فليسيده المال الذي يورث عنه لو كان حرا (ولا يكون الإرث بالقرباء. إلا من الموصوف بالكتابة) أي: ولا يورث إلا المكاتب الذي معه في كتابته من يعتق عليه فيرثه من معه فيها بعد أداء الكتابة مما تركه، فإن كان ابنا أخذ الباقي كله، وإن كان بنتا أو أختا أخذت نصف الباقي وأخذ السيد الباقي على اختلاف في كونه بالولاء أو بالرق.

(وقاتل العمد عداء) أي: ظلما (امتنع ميراثه) من قاتله (وإن بشبهة وقع) أي: وإن أتى بشبهة يسقط عنه القصاص بل ولو عفى عنه (ك) قاتل (مخطئ) فلا يرث

(من دية) ومفهومه إن يرث من المال وهو كذلك (أو الذي خالف في دين) فلا يرث شخص مخالف للميت في دين فلا يرث مسلم كافر أو كافر مسلم لخبر لا توارث بين ملتين، ومثل لذلك بقوله: (كإرث مسلم مع) القريب أو الزوج أو المولى (المرتد) عن دين الإسلام بعد تقرر له (أو) مسلم مع (غيره) أي: المرتد كيهودي أو نصراني أو مجوسي (فاحكم له بالرد) أي: الميراث (وكيهودي مع من تنصرا. وملة سواهما من كفرا) أي: وكيهودي مع قريب أو زوج أو مولى نصراني وسواهما أي: اليهودية والنصرانية من أنواع الكفر كله ملة واحدة.

(وبين أهل الكفر إن كل رضي. بحكمنا في إرثهم به قضي) أي: ويحكم بين الكفار إذا ترافعوا إلينا في إرثهم بحكم إرث المسلم من المسلم إن رضي بذلك جميعهم ولم يأب بعض من حكمنا بينهم بحكم الإسلام، فإن أبى بعضهم فلا يحكم بينهم في كل حال (إلا إذا أسلم بعضهم) بعد موت مورثهم وقبل قسمة تركته ويبقى بعضهم على كفره ممتنعا من حكم الإسلام (فالقضا. بحكمنا حتم وإن بلا رضي) أي: فكرضى جميعهم بحكم الإسلام فيحكم بينهم بحكم الإسلام إن لم يكونوا أي: الكفار كتابيين و(إلا إذا كانوا كتابيين. فحكمهم به القضا تعيينا) أي: فيحكم بينهم بحكمهم أي: الكتابيين (كذلك من تأخير موته جهل. عن وارث فمنعه منه نقل) أي: ولا يرث من جهل بأن لم يعلم تأخر موته عن موت مورثه، بأن مات بغرق أو حرق أو هدم أو بوباء أو قتال ولم يعلم المتقدم وليس من مسائل الشك موت أخوين مثلا عند الزوال أحدهما بالمشرق والآخر بالمغرب؛ لأن زوال المشرق قبل زوال المغرب. وإلى ما سبق من موانع الميراث أشرت في نظمي الدرّة السنية بقولي:

ثم الموانع أتت مسطوره في سبعة عندهم محصوره
عش لك رزق رمزها فالعين لعدم استهلال ثم الشين
للشك في السابق واللام أتى للعن والكاف لكفريا فتى
والراء للرق وزاي للزنا والقاف للقتل حمائنا ربنا

قوله: (ووقف القسم لحمل يوضع... إلخ البيت) أي: ووقف القسم للتركة بين الورثة وفيهم حمل من زوجة ولو أخا لأم أو أمة للحمل أي: إلى وضع الحمل أو

لأجل الحمل للشك هل يوجد من الحمل وارث أو لا؟ وعلى وجوده هل هو متحد أو متعدد؟ وعليهما هل هو ذكر أو أنثى أو مختلف؟ ولم يعجل القسم للوارث المحقق هنا ويؤخر المشكوك فيه للوضع كما فعلوا في المفقود كما يأتي لقصر مدة الحمل غالبا فيظن فيها عدم تغير التركة بخلاف المفقود فلطولها يظن تغير التركة لو وقفت كما قال ابن مرزوق.

أحكام المفقود:

(وما مال مفقود إلى أن يحكما. بموته لأمد تقدما) أي: ووقف مال المفقود أي: الذي غاب وانقطع خبره للحكم بموته أفهم كلامه أنه لا بد من الحكم بموته ولا يكفي مضي مدة التعمير وهو كذلك (وإن يمت ذو الإرث فيه قدرا. حيا وميتا لشك اعترا) أي: وإن مات الشخص الذي يرثه المفقود وحده أو مع غيره قدر المفقود حيا ونظر ما يترتب على حياته له ولغيره من الميراث وقدر ميتا ونظر لذلك أيضا ما يترتب على تقدير حياته وما يترتب على تقدير موته فيدفع المحقق على التقديرين لمستحقه.

(وما يشك فيه وقفه يحق) لترتبه على أحد التقديرين دون الآخر حتى تثبت حياته أو موته ببينة فيعمل بمقتضاه (فإن مضت مدة تعمير سبق) أي: فإن مضت مدة التعمير ولم يثبت شيء منهما (فهو كمن تأخير موته جهل. فأرثه لأجل ذاك لا يحل) للشك في تأخر موته عن موت مورثه، وإنما وقف رجاء تحقق حياته بعد موت مورثه، ومثل لذلك بقوله: (ف) ميتة (ذات زوج تركته مفردا) و(أما وأختا) شقيقة أو لأب (و أبا قد فقدا. فعن حياته وموت آتية. من ستة تعول للثمانية) أي: فعلى تقدير حياته أي: الأب عند موت بنته مسألته تصح من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم ثلث ما بقي، وهي أحد الغراوين ولا شيء للأخت لحجبها بالأب، وعلى تقدير موته أي: الأب عند موت ابنته مسألته كذلك أي: تقدير حياته في كونها من ستة ولكن تعول الستة لثمانية للزوج ثلاثة و للاخت ثلاثة وللأم اثنان وبين الستة والثمانية توافق بالنصف.

(فالوفق من واحدة اضرب بكل. عشرون مع أربعة منه حصل) ومن له شيء من

الستة يأخذه مضروباً في أربعة ومن له شيء من الثمانية يأخذه مضروباً في ثلاثة (للزوج تسعة) لأنها المحققة له؛ لأنه على تقدير موت الأب يستحق تسعة وعلى تقدير حياته يستحق اثني عشر (و أم تستحق أربعة) لأنها المحققة لها؛ لأنها على تقدير حياة الأب تستحق أربعة وعلى تقدير موته تستحق ستة (ووقف باقيها يحق) ووقف الباقي من الأربعة والعشرين وهو أحد عشر ثلاثة من نصف الزوج وثمانية للأب إن كان حياً، أو اثنان من ثلث الأم وتسعة للاخت إن كان الأب ميتاً (فإن بدا) الأب (حياً) بعد موت بنته (فللزوج وجب. ثلاثة) من الأحد عشر الموقوفة فيتم له النصف اثنا عشر (مثل ثمانية أب) أي: وللأب ثمانية ثلثا الباقي بعد فرض الزوج والأم حقها معها وهو ثلث الباقي بعده ولا شيء للأخت لحجبها بالأب (أو ظهر) (موته) أي: الأب قبل بنته (أو أمد العمر انصرم) أي: ومضى مدة التعمير ولم تظهر حياته ولا موته (فتسعة للأخت) من الأحد عشر الموقوفة (واثنان لأم) منها وقد أخرج الزوج حقه على هذا التقدير.

أحكام الخنثى المشكل:

ولما فرغ من الكلام على أحكام المفقود شرع في الكلام على إرث الخنثى المشكل وأخره عن ميراث الذكورة والأنوثة المحققين لتوقف معرفة ميراثه على معرفة مقدار ميراثهما تبعاً للأصل، وحقيقة الخنثى سواء كان مشكلاً أم لا من له آلة ذكر وآلة أنثى، وقيل: قد يوجد منه نوع ليس له واحدة من الآلتين، ولكن له مكان يبول منه، قال الدسوقي: ولا يتصور غالباً وإلا فقد وقع أنه ولد من ظهره ومن بطنه كما في مسألة المشهور اه وقال الدردير: ولا يتصور شرعاً أن يكون أباً أو أما أو جداً أو جدة أو زوجاً أو زوجة؛ لأنه لا يجوز مناكحته ما دام مُشكلاً، وهو منحصر في سبعة: الأولاد وأولادهم والإخوة وأولادهم والأعمام وأولادهم والموالي وبين سهمه فقال:

وحق إن أشكل أمر الخنثى نصف نصيبي ذكر وأنثى
عن كل تقديراته يصح مسألة ثمت بعد تجنح
لضرب وفقها إذا ما وفقت أو كلها في كلها إن باينت

ثم بحالتين للخنثى ضرب
ثمة من كل نصيب أخذ
مثالها كذكر وخنثى
قدرته وإن تقدره ذكر
فتضرب الاثنين فيها ثم صر
ففي ذكورة تك الستة له
فخمسة نصف الجميع يستحق
ومثل خنثيين مع من عصب
وتنتهي عدتها لأربعة
لكل خنثى منهما إحدى عشر
فإن يبل من واحد أو أكثر
كأن يكن أسبق أو تثبت له
وينتفي الإشكال إن حيض حصل
وفي تعدد إلى الجمع نسب
نصف من اثنين وربع احتذا
فمن ثلاثة إذا بأنثى
فهى من اثنين فقط تعتبر
لحالي الخنثى تكن باثني عشر
أربعة في ضدها محصله
كذلك غيره بقسمة تحق
أحوالها أربعة لن تحجبا
من بعد عشرين لها مجتمعه
ويستحق اثنين عاصب ذكر
كان فحق الشخص أن يذكر
لحيته فذلك أيضا محصله
أو بأن ثدي أو منى انفصل

قوله: (وحق إن أشكل أمر الخنثى) أي: الذي لم تتضح ذكورته ولا أنوثته
(نصف نصيبى ذكر وأنثى) وإلى كيفية العمل أشار النَّاطِمُ بقوله: (عن كل تقديراته
يصحح مسألة) أراد بها ما زاد على واحد، فإن كان فيها خنثى واحد فتصححها
على تقديره ذكرا، وعلى تقديره أنثى وإن كان فيها خنثيان فتصححها على
تقديرهما ذكرين وعلى تقديرهما اثنين، وهكذا مهما زاد خنثى فتضعف عدد
التقديرات وتصحح على كل تقدير مسألة ثم تنظر ما بين المسألتين أو المسائل من
التماثل فتكتفي بواحد أو التداخل فتكتفي بالكبرى أو التوافق.

(ثمت بعد تجنح. لضرب وفقها) أي: وفق إحدى المسألتين في الأخرى (إذا
ما وفقت أو) التباين فتضرب وفق (كلها في كلها إن باينت. ثم بحالتين للخنثى
ضرب. وفي تعدد إلى الجمع نسب) أي: ثم تضرب أحد المثلين أو أكبر
المتداخلين أو الخارج من ضرب الوفق أو الكل في عدد حالتي الخنثى إن كان
واحدا ثم تنظر بين الحاصل منهما ثم تضرب الحاصل في عدد أحوال الخنثى ثم
تقسم الحاصل وتجمع لكل وارث ما يخرج له في كل قسمة.

(ثمت من كل نصيب) يحصل بقسمة الجامعة على المسألتين (أخذا) له أي :
للخنثى (نصف من اثنين) لأنه نسبة الواحد إلى الاثنين (وربع احتذا. يكون من
أربعة) أي : وتأخذ من كل نصيب من أربعة إن كانا خنثيين الربع ؛ لأنه نسبة الواحد
إلى الأربعة عدد الأحوال (فما اجتمع) من النصفين أو الأرباع (فهو نصيب كل
وارث يقع) من الخنثى وغيرهم ، ومثل لذلك فقال : (مثاله كذكر و خنثى) ابني أو
ابني ابن أو أخوين لغير أم (فمن ثلاثة إذا بأنثى. قدرته) أي : فتصح المسألة من
ثلاثة على تقديره أنثى (و إن قدره ذكر فهي من اثنين فقط يعتبر) فالأثنين مباينة
للاثلاثة (فتضرب الاثنين فيها) أي : الثلاثة بستة (ثم صر. لحالي الخنثى تكن باثني
عشر) أي : ثم تضرب الستة في اثنين عدد حالتي الخنثى باثني عشر تقسمها على
اثنين مصحح التذكير يخرج جزء سهمها ستة وعلى ثلاثة مسألة التأنيث يخرج جزء
سهمها أربعة (ففي) تقدير (ذكورة تك الستة له. أربعة في ضدها محصلة) أي : وله
في تقدير الأنوثة أربعة ومجموعهما عشرة ، ونسبة الواحد لاثنيين نصف (خمس
نصف الجميع. يستحق. كذا) أي : مثل الخنثى في أخذ نصف ما اجتمع أو ربه
(غيره) ممن معه من الورثة فللذكر في الذكورة ستة وفي الأنوثة ثمانية ومجموعها
أربعة عشر فله نصفها سبعة ومجموعها مع الخمسة اثنا عشر (ومثل خنثيين) ابني أو
ابني ابن أو شقيقين أو للأب (مع من عصبا) كعم (أحوالها أربعة لن تحجبا) أي :
فلهما أحوال أربعة تقديرهما ذكرين وتقدير ذكورة الكبير وأنوثة الصغير وعكسه
كلاهما من ثلاثة للذكر اثنان وللأنثى واحد ولا شيء للعاصب في الفرائض الثلاثة ،
وتقديرهما اثنين من ثلاثة أيضا لكل خنثى واحد وللعاصب واحد فهذه أربع فرائض
ثلاثة منها متماثلة ، فيكتفى بأحدها وتضرب في اثنين لتباينهما بستة تضرب في أربعة
عدد أحوال الخنثيين (وتنتهي عدتها لأربعة. من بعد عشرين لها مجتمعة)
تقسمهما على تذكيرهما فلكل خنثى اثنا عشر وعلى تذكير الكبير له ستة وللصغير
ثمانية وعلى تذكير الصغير له ستة عشر وللصغير ثمانية وعلى تأنيثهما لكل خنثى
ثمانية وللعاصب ثمانية ، فيجتمع لكل خنثى أربعة وأربعون ونسبة الواحد للأربعة
ربع فتجعل لكل واحد ربع ما اجتمع له ف (لكل خنثى منهما إحدى عشر. ويستحق
اثنين عاصب ذكر. فإن يبيل) الخنثى (من واحد) من فرجيه دون الآخر حكم له

بحكم الذكر إن بال من آلة الذكورة وبحكم الأنثى إن بال من آلة الإناث (أو) كان بوله من أحدهما (أكثر) من الآخر خروجاً لا كيلاً أو وزناً لعدم اعتبار الكثرة بها كما قال الشعبي، فإذا كان يبول من ذكره مرتين ومن فرجه مرة (فحق الشخص أن يذكر) أي: يدل ذلك على أنه ذكر وبالعكس دل على أنه أنثى، ولو كان الذي يخرج من الأقل خروجاً أكثر وزناً (كأن يكن أسبق) في الخروج فالحكم لصاحب الأكثر أو الأسبق، فإن كان الذكر فذكر وإن كان الفرج فأنثى (أو تنبت له لحيته فذاك أيضاً حصله) أي: أو تنبت له لحية عظيمة كلحية الرجال دون ثدي فذكر (وينتفي الإشكال) في الخنثى لاتضح ذكوره أو أنوثته بعلامتها (إن حيض حصل) فأنثى (أو بأن ثدي) له كثدي النساء دون لحية فأنثى (أو مني انفصل) من أحد فرجيه دون الآخر، فإن كان الذكر فذكر، وإن كان الفرج فأنثى. وبالله التوفيق.

الأدلة الأصلية لهذا الباب: من شرحنا إقامة الحجة بالدليل:

01- قال الله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١﴾ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّلُثُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿١٢﴾﴾ [النساء: 11-12].

02- عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه عن النبي ﷺ: قال: " العلم ثلاثة ما سوى ذلك فهو فضل آية محكمة أو سنة قائمة أو فريضة عادلة ". رواه أبو داود في الفرائض، باب: ما جاء في تعليم الفرائض (2499).

03- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: " تعلموا القرآن والفرائض وعلموا الناس فإنني مقبوض ". رواه الترمذي في الفرائض، باب: ما جاء في تعليم الفرائض (23017).

04- وعن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال: انطلق بي أبي يحملني إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أشهدك أنني قد نحللت النعمان كذا وكذا من مالي، فقال: " أكلُ بنيك قد نحللت مثل هذا؟ " قال: لا، قال: " فأشهد على هذا غيري "، ثم قال: " أيسرُك أن يكونوا إليك في البر سواء؟ "، قال: بلى، قال: " فلا إذا ". أخرجه مسلم في الهبات، باب: كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة (3053). وفي رواية: " اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم ".

05- وعن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: " أقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله تعالى ". رواه مسلم في الفرائض، باب: ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر (3030).

06- وعن أسامة بن زيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: " لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم ". رواه أبو داود في الفرائض، باب: هل يرث المسلم الكافر (2521).

07- ولأصحاب السنن: " لا يتوارث أهل ملتين شيئاً ".

08- ولأبي داود: اختصم أخوان إلى يحيى بن يعمر يهودي ومسلم في ميراث أبيهما فورث المسلم فقط، وقال: حدثني أبو الأسود عن رجل عن معاذ عن النبي ﷺ قال: " الإسلام يزيد وينقص ".

09- وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: " القاتل لا يرث ". رواه الترمذي في الفرائض، باب: ما جاء في إبطال ميراث القاتل (2035).

10- وعنه عن النبي ﷺ: " إذا استهلَّ المولودُ ورثَ ". رواه أبو داود في الفرائض، باب: في المولود يستهل ثم يموت (2531)..

11- وعن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله والمسور بن مخرمة قال: قضى رسول الله ﷺ لا يرث الصبي حتى يستهل. ذكره أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله.

12- وعن جابر قال: عاذني النبي ﷺ وأبو بكر في بني سلمة يمشيان فوجداني لا أعقل فدعا بماء فتوضأ ثم رش عليه منه فأفقت فقلت: كيف أصنع في مالي يا رسول الله؟ فنزلت: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: 11/4] رواه البخاري في الوضوء، باب: صب النبي ﷺ وضوءه على المغمى عليه (187)، ومسلم في الفرائض، باب: ميراث الكلاله (3032)..

13- وعنه قال: جاءت امرأة سعد بن الربيع رضي الله عنها بابنتيها من سعد إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك يوم أحد شهيداً، وإنَّ عمَّهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالا، ولا تنكحان إلا ولهما مال، قال: " يقضي الله في ذلك "، فنزلت آية الموارث: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ فبعث رسول الله ﷺ إلى عمَّهما فقال: " أعط ابنتي سعد الثلثين، وأعط أمَّهما الثمن، وما بقي فهو لك " رواه الترمذي في الفرائض، باب: ما جاء في ميراث البنات (2018)، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

14- وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: " ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فهو لأولى رجل ذكر ". متفق عليه: أخرجه البخاري في الفرائض، باب: ميراث الولد من أبيه وأمه وقال زيد بن ثابت: إذا ترك رجل أو امرأة بنتا فلها النصف وإن كانتا اثنتين أو أكثر فلهن الثلثان وإن كان معهن ذكر بدئ بمن شركهم فيؤتى فريضته فما بقي فللذكر مثل حظ الأنثيين (6235)، ومسلم في الفرائض، باب: ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر (3028)..

15- وعن علي رضي الله عنه قال: إنكم تقرأون هذه الآية: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٌ﴾ [النساء: 11/4] وإنَّ رسولَ الله ﷺ قضى بالدين قبل الوصية، وإن أعيان بني الأم يتوارثون بني العلات، الرجل يرث أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه. رواه الترمذي في الفرائض، باب: ما جاء في ميراث الإخوة من الأب والأم (2020).

16- وللبخاري منه تعليقا قضى بالدين قبل الوصية.

17- وعن هزيل بن شرحبيل قال: سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت،

فقال: للابنة وللأخت النصف، واث ابن مسعود فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى، فقال: لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين، أقضي فيها بما قضى النبي ﷺ للبنات النصف ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين وما بقي فلأخت. رواه البخاري في الفرائض، باب ميراث ابنة الابن مع بنت (6239).

18- وزاد أحمد والبخاري: فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود فقال: لا تسألوني ما دام هذا الخبر فيكم.

19- وعن الأسود أن معاذ بن جبل ورث أختا وابنة وجعل لكل واحدة منهما النصف وهو باليمن ونبي الله ﷺ حي. رواه أبو داود في الفرائض، باب ما جاء في ميراث الصلب (2506).

20- وعن قبيصة بن ذؤيب قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر فسألته ميراثها، فقال: ما لك في كتاب الله شيء، وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئا فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس فقال: المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله ﷺ أعطاهما السدس فقال: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة فأنفذه لها أبو بكر، قال: ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر فسألته ميراثها فقال ما لك في كتاب الله شيء، ولكن هو ذاك السدس، فإن اجتمعتما فهو بينكما وأيكما خلت به فهو لها. رواه أبو داود في الفرائض، باب: في الجدة (2507).

21- وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي ﷺ قضى للجنتين من الميراث بالسدس بينهما. رواه عبد الله بن أحمد في المسند. (21714).

22- وعن بريدة رضي الله عنه أن النبي ﷺ جعل للجدة السدس إذا لم يكن دونها أم. رواه أبو داود في الفرائض، باب: في الجدة (2508).

23- وعن عبد الرحمن بن يزيد رضي الله عنه قال: أعطى رسول الله ﷺ ثلاث جدات السدس ثنتين من قبل الأب وواحدة من قبل الأم. رواه الدارقطني في الفرائض، (4175)، هكذا مرسلًا.

24- وعن القاسم بن محمد قال: جاءت الجدتان إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه

فأراد أن يجعل السدس للتي من قبل الأم، فقال له رجل من الأنصار: أما إنك تترك التي لو ماتت وهو حي كان إياها يرث فجعل السدس بينهما. رواه مالك في الموطأ في الفرائض، باب: ميراث الجدة (954).

25- وعن عمران بن حصين أن رجلا أتى النبي ﷺ قال: إن ابن ابني مات فما لي من ميراثه؟ قال: " لك السدس "، فلما أدبر دعاه قال: " لك سدس آخر "، فلما أدبر دعاه قال: " إن السدس الأخير طعمة ". رواه أبو داود في الفرائض، باب: ما جاء في ميراث الجد (2509).

26- وعن الحسن أن عمر رضي الله عنه سأل عن فريضة رسول الله ﷺ في الجد فقام معقل بن يسار المزني فقال: قضى فيها رسول الله ﷺ قال: ماذا؟ قال: السدس، قال: مع من؟ قال: لا أدري، قال: لا دريت فما تغني إذن. رواه أحمد.

حديث عمران بن حصين هو من رواية الحسن البصري عنه، وقد قال علي بن أبي حمزة المديني وأبو حاتم الرازي وغيرهما إنه لم يسمع منه، وحديث معقل بن يسار أخرجه أيضا أبو داود والنسائي وابن ماجه ولكنه منقطع؛ لأن الحسن البصري لم يدرك السماع من عمر، فإنه ولد في سنة إحدى وعشرين وقتل عمر سنة ثلاث وعشرين وقيل: سنة أربع وعشرين، وذكر أبو حاتم الرازي أنه لم يصح للحسن سماع من معقل بن يسار، وقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحهما حديث الحسن عن معقل.

وحديث عمران يدل على أن الجد يستحق ما فرض له رسول الله ﷺ قال قتادة: لا ندري مع أي شيء ورثه؟ قال: وأقل ما يرثه الجد السدس قيل: وصورة هذه المسألة أنه ترك الميت بنتين، وهذا السائل فللبنتين الثلثان والباقي ثلث دفع ﷺ منه إلى الجد سدسا بالفرض لكونه جدا ولم يدفع إليه السدس الآخر الذي يستحقه بالتعصيب، لئلا يظن أن فرضه الثلث وتركه حتى ولي أي: ذهب فدعاه وقال: لك سدس آخر ثم أخبره أن هذا السدس طعمة أي: زائد على السهم المفروض وما زاد على المفروض فليس ب لازم كالفرض.

وقد اختلف الصحابة في الجد اختلافًا طويلا، ففي البخاري تعليقا يروى عن

على وعمر وزيد بن ثابت وابن مسعود في الجد قضايا مختلفة، وقد ذكر البيهقي في ذلك آثاراً كثيرة، وروى الخطابي في الغريب بإسناد، وعن محمد بن سيرين قال: سأله عبيدة عن الجد فقال: ما يصنع بالجد لقد حفظت عن عمر مائة قضية يخالف بعضها بعضاً ثم أنكر الخطابي هذا إنكاراً شديداً وسبقه إلى ذلك ابن قتيبة قال الحافظ: وهو محمول على المبالغة كما حكى ذلك البزار وجعله ابن العباس كالأب كما رواه البيهقي عنه وعن غيره.

وروى من طريق الشعبي قال: كان من رأي أبي بكر وعمر أن الجد أولى من الأخ وكان عمر يكره الكلام فيه.

وروى البيهقي أيضاً على أنه شبه الجد بالبحر بالنهر الكبير والأب بالخليج المأخوذ منه إخوته كالساقيتين الممتدتين من الخليج والساقية إلى الساقية أقرب منها إلى البحر، ألا ترى إذا سدت أحدهما أخذت ماءها ولم يرجع إلى البحر، وشبهه زيد بن ثابت الأنصاري بساق الشجرة وأصلها والأب كغصن منها والإخوة كغصنين تفرعاً من ذلك الغصن وأحد الغصنين إلى الآخر أقرب منه إلى الشجرة، ألا ترى أنه إذا قطع أحدهما امتص الآخر ما كان يمتص المقطوع ولا يرجع إلى الساق هكذا. رواه البيهقي ورواه الحاكم بغير هذا السياق.

وأخرجه ابن حزم في الأحكام من طريق إسماعيل القاضي عن إسماعيل بن أبي أويس عن أبي الزناد عن أبيه خارجه بن زيد بن ثابت عن أبيه فذكر قصة زيد بن ثابت قال: في البحر مسألة علي وابن مسعود وزيد بن ثابت والأكثر ولا يسقط الإخوة الجد بل يقاسمهم بخلاف الأب، وإن اختلفوا في كيفية المقاسمة أبو بكر وعائشة وابن الزبير ومعاذ والحسن البصري وبشر بن غياث، بل يسقط الإخوة كالأب؛ إذ سماه الله أبا فقال: ﴿ملة أبيكم إبراهيم﴾ لنا قوله تعالى في الأب وهو يرثها إن لم يكن لها ولد، وهذا عام لا يخرج منه إلا ما خصه دليل، ولو لا الإجماع لما سقط مع الأب لهذه الآية وإن الإخوة كالبنتين بدليل تعصيبهم أخواتهم فوجب أن لا يسقط مع الجد، وأما تسمية الجد أباً فمجاز فلا يلزمنا.

قال: فرع: اختلف في كيفية المقاسمة فقال علي وابن أبي ليلى والحسن بن

زياد والإمامية: يقاسمهم ما لم تنقصه المقاسمة عن السدس، فإن نقصته رُدَّ إلى السدس، وعن عليٍّ أنه يقاسم إلى التسع روته الإمامية، قلنا: روايتنا أشهر؛ إذ راويها زيد بن علي عن أبيه عن جده، وقال ابن مسعود وزيد بن علي والشافعي وأبو يوسف ومحمد والناصر ومالك: بل يقاسمهم إلى الثلث، فإن نقصته المقاسمة عنه رد إليه ثم استدل بحديث عمران بن حصين المذكور.

وقال الناصر: إن الجدَّ يقاسم الإخوة أبداً، وقد روى ابنُ حزم عن قوم من السلف أن الإخوة يسقطون الجد، وقد قيل: إن المثل الذي ذكره علي والمثل الذي ذكره ابن مسعود يستلزمان أن يكون الإخوة أولى من الأب ولا قائل به وللاب مزايا منها النص على ميراثه في القرآن وتعصبه لابنته، وأجيب عن الأولى: بأن الجد مثله فيها؛ لأنه أب وهو منصوص على ميراثه في القرآن، وردَّ بأن ذلك مجاز لا حقيقة، وأجيب: بأن الأصل في الإطلاق الحقيقية، وأيضا للجد مزايا منها أنه يرث مع الأولاد ومنه يسقط الإخوة لأم اتفاقاً.

27- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قضى رسولُ الله ﷺ في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بغرة عبداً أو أمة، ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت، فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنيتها وزوجها وإن العقل على عصبتها رواه البخاري في الفرائض، باب: ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره (6243).

28- وعن سعيد رضي الله عنه قال: كان عمر رضي الله عنه يقول: الدية للعاقلة، ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً حتى قال الضحاك بن سفيان: كتب إلي رسولُ الله ﷺ أن ورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها فرجع عمر. رواه أبو داود في باب: في المرأة ترث من دية زوجها (2538).

29- وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه سئل عن زوج وأخت لأبوين، فأعطى الزوج النصف والأخت النصف وقال: حضرت رسول الله ﷺ قال: " ما من مؤمن إلا أنا أولى به في الدنيا والآخرة، اقرؤوا إن شئتم: ﴿النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم﴾ فأَيُّما مؤمن مات وترك مالا فليرثه عصبته من كانوا، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فليأتني

فأنا مولاه. أخرجه البخاري في الاستقراض، باب: في المرأة ترث من دية زوجها (2224).

30- قال مالك: فإن اجتمع الإخوة للأب والأم والإخوة للأب فكان في بني الأب والأم ذكر فلا ميراث لأحد من بني الأب، وإن لم يكن بنو الأب والأم إلا امرأة واحدة أو أكثر من ذلك من الإناث لا ذكرَ معهنَّ فإنه يُفرضُ للأخت الواحدة للأب والأم النصف، ويفرض للأخوات للأب السدس تنمة الثلثين، فإن كان مع الأخوات للأب ذكرٌ فلا فريضةَ لهنَّ ويبدأ بأهل الفريضة المسماة فيعطون فرائضهم، فإن فضل بعد ذلك فضل كان بين الإخوة للأب للذكر مثل حظ الأنثيين، وإن لم يفضل شيءٌ فلا شيء لهم. الموطأ في الفرائض، باب: ميراث الإخوة للأب.

31- وعن جابر رضي الله عنه قال: دخل عليَّ رسولُ الله ﷺ وأنا مريض لا أعقل فتوضأ فصبوا عليَّ من وضوئه فعقلت فقلت: يا رسول الله إنما يرثني كلاله، فنزلت: يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة. رواه أصحاب السنن.

32- وقال عمر رضي الله عنه: ما راجعتُ رسولَ الله ﷺ في شيءٍ مثل الكلالة، وما أغلظ في شيءٍ مثل ما أغلظ فيه حتى طعن بأصبعه في صدري، وقال: يا عمر ألا تكفيك آية الصيف التي في النساء. رواه مسلم في المساجد، باب: نهى من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوها مما له رائحة كريهة عن حضور المسجد حتى تذهب تلك الرائحة وإخراجه من المسجد (879).

33- وجاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله يستفتونك في الكلالة، فما الكلالة؟ قال: تجزئه آية الصيف قلت: لأبي إسحق هو من مات ولم يدع ولداً ولا والدًا قال: كذلك ظنوا. رواه أبو داود في الفرائض، باب: من كان ليس له ولد وله أخوات (2503).

34- قال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا أنَّ الإخوة للأم لا يرثون مع الولد ولا مع ولد الأبناء ذكراً كانوا أو إناثاً شيئاً، ولا يرثون مع الأب ولا مع الجد أبي الأب شيئاً، وإنهم يرثون فيما سوى ذلك يفرض للواحد منهم السدس ذكراً كان

أو أنثى، فإن كان اثنين فلكل واحد منهما السدس، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث يقتصمونهم بالسوية للذكر مثل حظ الأنثى، وذلك أن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: 12/4] فكان الذكر والأنثى في هذا بمنزلة واحدة. الموطأ في الفرائض، باب: ميراث الإخوة للأم.

35- قال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا أن الإخوة للأب والأم لا يرثون مع الولد الذكور شيئا ولا مع ولد الابن الذكر شيئا ولا مع الأب دنيا شيئا، وهم يرثون مع البنات وبنات الأبناء ما لم يترك المتوفى جدا أباً أب ما فضل من المال يكون فيه عصة يبدأ بمن كان له أهل فريضة مسماة فيعطون فرائضهم، فإن فضل بعد ذلك فضل كان للإخوة للأب والأم يقتصمونهم بينهم على كتاب الله ذكرانا كانوا أو إناثا للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن لم يفضل شيء فلا شيء لهم وإن لم يترك المتوفى أباً ولا جدا أباً أب ولا ولدا ولا ولد ابن ذكرا كان أو أنثى، فإنه يفرض للأخت الواحدة للأب والأم النصف، فإن كانتا اثنتين فما فوق ذلك من الأخوات للأب والأم لهما الثلثان، فإن كان معهما أخ ذكر فلا فريضة لأحد من الأخوات واحدة كانت أو أكثر من ذلك، ويبدأ بمن شركهم بفريضة مسماة فيعطون فرائضهم فما فضل بعد ذلك من شيء وكان بين الإخوة للأب والأم للذكر مثل حظ الأنثيين إلا في فريضة واحدة فقط لم يكن لهم فيها شيء فاشتركوا مع بني الأم في ثلثهم وتلك الفريضة هي امرأة توفيت وتركت زوجها وأمها وإخوتها لأمها وأخواتها لأمها وأبيها فكان لزوجها النصف ولأمها السدس وإخوتها الثلث فلم يفضل شيء بعد ذلك فيشترك بنوا الأب والأم في هذه الفريضة مع بني الأم في ثلثهم فيكون للذكر مثل حظ الأنثى من أجل أنهم كلهم إخوة المتوفى لأمه، وإنما ورثوا بالأم وذلك أن الله تبارك وتعالى قال: في كتابه: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث فلذلك شركوا في هذه الفريضة؛ لأنهم كلهم إخوة المتوفى لأمه. الموطأ في الفرائض، باب ميراث الإخوة للأب.

36- قال مالك: الأمر للمجتمع عليه عندنا أن ميراث الإخوة لأب إذا لم يكن معهم أحد من بني الأب والأم كمنزلة الإخوة لأب والأم سواء، ذكرهم كذكرهم وأنثاهم كأنثاهم، إلا أنهم يشتركون مع بني الأم في الفريضة التي شركهم فيها بنو الأب والأم؛ لأنهم خرجوا عن ولادة الأم التي جمعت أولئك.

37- قال مالك: الأمر للمجتمع عليه عندنا والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا إن الجد ابا الأب لا يرث مع دنيا وهو يفرض له مع الولد الذكر ومع ابن الابن الذكر السدس فريضة وهو فيما سوى ذلك مالم يترك المتوفى أما واختا لأبيه يبدا باحد إن شركه بفريضة مسماة فيعطون فرائضهم فإن فضل من المال السدس فما فوقه فرض للجد السدس فريضة. الموطأ، باب ميراث الإخوة للأب.

38- قال مالك: والجد والإخوة للأب والأم إن شركهم أحد بفريضة مسماة يبدأ بمن شركهم من أهل الفرائض فيعطون فرائضهم فما بقي بعد ذلك للجد والإخوة من شيء فإنه ينظر أي ذلك أفضل لحظ الجد أعطيه الثلث مما بقي له والإخوة أو يكون بمنزلة رجل من الإخوة فيما يحصل له ولهم يقاسمهم بمثل حصة أحدهم أو السدس من رأس المال كله أي ذلك أفضل لحظ الجد أعطيه الجد وكل ما بقي بعد ذلك للإخوة للأب والأم للذكر مثل حظ الأنثيين إلا في فريضة واحدة تكون فيها قسمتهم على غير ذلك، وتلك الفريضة امرأة توفيت وتركت زوجها وأمها وأختها لأمها وأبيها وجدها فللزوجة النصف وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت للأب والأم النصف ثم يجمع سدس الجد ونصف الأخت فيقسم أثلاثاً للذكر مثل حظ الأنثيين فيكون للجد ثلثيه وللأخت ثلثه. الموطأ، باب ميراث الجد (952).

39- قال مالك: وميراث الإخوة للأب مع الجد إن لم يكن معهم إخوة لأب وأم كميراث الإخوة للأب والأم سواء ذكرهم كذكرهم وأنثاهم كأنثاهم، فإذا اجتمع الإخوة للأب والأم يعادون الحد بإخوتهم لأبيهم فيمنعونه بهم كثرة الميراث بعددهم ولا يعادونه بالإخوة للأم لو لم يكن مع الجد غيرهم لم يرثوا معه شيئاً وكان المال كله للجد فما حصل للإخوة بعد حظ الجد فإنه يكون للإخوة من الأب والأم دون الإخوة للأب ولا يكون للإخوة للأب معهم شيء إلا أن يكون الإخوة

للأب والأم امرأة واحدة فإنها تعادى الجد بإخوتها لأبيها ما كانوا فما حصل لهم ولها من شيء كان لها دونهم ما بينها وبين أن تستكمل فريضتها النصف من رأس المال كله، فإن كان فيما يحاز لها وإخوتها فضل عن نصف رأس المال كله فهو لإخوتها لأبيها للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن لم يفضل شيء فلا شيء لهم. الموطأ، باب ميراث الجد (952).



خاتمة

قد انتهت جواهر الإكليل
سائلة من ناظر عين الرضا
والعفو والإغضاء من ذوى النهى
وإن يكونوا مصلحين ما فسد
إذ قيل كم من عائب قولاً يصح
وإن يكن بعض علينا أنكرا
فالله قادر على تخصيص من
وهي وإن وجه الصواب صادفت
ومن يقرها كذا لم يدع
يا ملجأ الخائف والمضطرب
وخير غفار وخير من رحم
ويا كريماً رجيت مواهبه
فإن عبدك المسيء اعترف
وماله من حيلة إلا رجا
لطفا سألناك بنا وفرجا
وهب لنا مغفرة وعافيه
والوالدين وشيوخنا أنل
وتشمل الإخوان والمعارف
أبناءنا وكل مسلم تعم
فلا ترد دعوتي بالحبوبة
محمد صلى عليه الله
وآله وصحبه وعتريته
ويرتجي مغفرة الغفار

في نظم منشور الرضا خليل
لا عين من يسخطها معترضا
عما به زاغ اللسان أو وهى
بعد تأمل مؤد للرشد
بسبب الفهم الذي منه قبح
لما من الوقت بنا تأخرا
شاء وإن به تأخر الزمن
فرمية من غير رام وقعت
لرأي اعترضه من موضع
ويا حلماً يا جميل الستر
وعود الإحسان في كل ملم
لكل من ضاقت به مذاهبه
بما جنا من ذنبه واقترفا
عفوك يا من للمهم يرتجا
ومن مضايق الأمور مخرجا
منك بجملة الذنوب كافيه
مغفرة تمحو بها كل الزلل
ومن له حق علينا سالف
من أمة المختار أشرف الأمم
بحق من أويته لطيفة
من ذي سناء مشرف سناه
والتابعين وجميع أمته
خليفة بن حسن الأقمار

والعفو والختم بما يرضاه من قول لا اله إلا الله
لما فرغ الناظم - رحمه الله تعالى - من نظم مختصر الشيخ خليل الذي سماه
جواهر الإكليل في نظم مختصر الشيخ خليل أتى بهذه الخاتمة يعتذر فيها للعلماء
عمّا يحصل منه من تقصير أو خطأ في النظم وترتيبه وسبكه فقال: (قد انتهت
جواهر الإكليل) والجوهر كل حجر يستخرج منه شيء ينتفع به من الشيء ما وضعت
عليه جبلته، والإكليل بالكسر التاج، وشبه عصابة تزين بالجواهر جمع أكاليل
يقال: فلان ألبسه الإكليل وإكليل الجبل نبات آخر ورقه طويل دقيق متكاثف ولونه
إلى السواد (في نظم) والنظم لغة: الجمع، وفي الاصطلاح: هو كلامٌ موزونٌ
مشمّلٌ على رويٍّ وقافية وضده المنثور، فالنظم سهل للحفظ يقال: ما ضاع من
المنظوم عشره وما بقي من المنثور عشره (الرضا) المرضي عند الناس (خليل) بن
إسحاق المالكي قوله: (سائلة) حال يرجع إلى جواهر الإكليل؛ لأن جواهر مؤنثة
بدليل وجود التاء في ماضيه (من ناظر لها عين) مفعول سائلة و (الرضا) مضاف إليه
أي: القبول يقال:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة كما إن عين السخط تبدى المساويا
(لا عين من يسخطها) أي: من ينظر إليها بعين السخط (معترضا) يعنى معارضا
لها مستنكرا عليها (والعفو) يمكن أن يكون معطوفاً على عين الرضا، ويمكن أن
تكون مفعولا بفعل محذوف أي: (و) نسأل (العفو والإغضاء) أي: غض الطرف
(من ذوي الثهي) أي: العقل (عما به زاغ اللسان) ويمكن أن يكون المقصود به
القلم واللسان هو آلة القول ويؤنث ويذكّر ويطلق على اللغة والرسالة والمتكلم عن
القوم (أو وهى) أي: ضعف (و) نسأل منهم (أن يكونوا مصلحين) لكل (ما فسد)
في هذا النظم (بعد تأمل) وتفكر ومراجعة بغير تسرع (مؤد للرشد) أي: التأمل الذي
من شأنه أن يؤدّي إلى الرشد أي: النصيحة، ولما دعا المصلحين للخطأ أن يكون
إصلاحهم بعد تأمل وتريث أتى بما هو كالعلة لعدم التأمل والترث (إذ قيل كم من
عائب) أي: مظهر العيب (قولا) مفعول عائب (يصح) وذلك (بسبب الفهم الذي
منه قبح) يشير إلى قول القائل:

وكم من عائب قولا صحيحا وآفاته الفهم السقيم

(وإن يكن بعض) من المنكرين (علينا أنكرا) عملنا هذا (لما من الوقت بنا تأخرا) أي: لسبب أننا من القرون المتأخرة فنقول له: (الله) تبارك وتعالى (قادر على تخصيص من. شاء) من عباده بالعلم والفهم (وإن) كان هذا المخصص لذلك في أواخر الزمن كما قيل: ربما ادخر للمتأخرين ما عسر فهمه على المتقدمين، ولأنَّ أُمَّةَ الرسول كالمطر لا يُدرى أوَّلُهُ خيرٌ أم آخِرُهُ (وهي) يشير إلى جواهر الإكليل (وإن وجه الصواب صادفت) أي: لاقت الصواب، وهذا مثل جار على الألسن، يقال لكل من عمل عملا لا يملك مستواه هذه رمية من غير رام، وهذا تواضع من الناظم - رحمه الله - وأما هو فإنه على قدم من العلم والمعرفة؛ لأنه لهذا العمل المشكور له جازاه الله خيرا يقال: رمى الشيء وبه ألقاه كأرمى فارتمى والسهم على القوس وعليها لا بها رميا وفي الذكر: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: 17/8] وقوله: (ومن يقرها إلخ البيت معنى هذا البيت غامض وغير ظاهر، ولعله يرجع إلى الرمية التي صادفت موضعا بدون قصد والله أعلم. قوله: (يا ملجا الخائف) الملجأ: هو مكان اللجوء يتحصن فيه الخائف مما يخاف وهو الله تبارك وتعالى، فهو الذي يلجأ إليه وهو الذي يجيب المضطرَّ إذا دعاه (ويا حلِيمًا) الحلِيم اسم من أسماء الله تبارك وتعالى وهو في اللغة من يتأنَّى في الأمور وضده الطيش، فالله تبارك وتعالى حلِيمٌ وقد وصف الله بعض عباده بالحلم فقال: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: 114/9] فالحلِيم اسم من أسماء الله وقد يكون صفة لعبد من عبيده (يا جميل الستر) أي: الذي يستر عبده فهو يظهر الجميل ويستر القبيح (وخير غفار) لمن استغفره، وفي الذكر فقلت: استغفروا ربكم إنه كان غفارا (وخير من رحم) فهو أرحم بنا من الأم بولدها الصغير كما جاء في الحديث: " الله أرحم بعباده من هذه بولدها ". (وعود الإحسان في كل ملء) أي: في كل ما يلم وينزل، والإحسان ضد الإساءة، وقد جاء ذكره في القرآن في كثير من المواضع منها قوله تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 195/2] وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: 90/16] (ويا كريما رجيت مواهبه) أي: تُرجى مواهبه (لكل من ضاقت به مذاهبه) أي: من ضاقت عليه الطرق (فإن عبدك المسيء) يعنى الناظم نفسه (اعترفا بما جنا) من ذنبه وأقر به (و) اعترف

بما (اقتربا) من الذنوب والمعاصي (وماله) حيلة فمن زائدة بعد النفي (إلا رجا) أي: طمع (عفوك) أي: إن تعفو عنه وإن تغفر له (يا من للمهم) أي: للمهمات (يرتجا) وهذا كقول القائل وهو أبو نواس:

مالي إليك وسيلة إلا الرجا وجميل ظني ثم إنني مسلم

(لطفا سألناك) فلطفا مفعول مقدم بسألناك التي تنصب مفعولين إحداها لطفًا والكاف من سألناك، واللطف البر بعباده المحسن إلى خلقه بإيصال المنافع إليهم برفق ولطف أو العالم بخفايا الأمور ودقائقها، ومن الكلام ما غمض معناه وخفي واللفظ بالضم من الله التوفيق (وفرجا) أن تفرجَ عَنَّا ما أصابنا من المحن والكرب والهم والغم، وفي القاموس: فرج الله الغم يفرجه كشفه كفرجه (ومن مضائق الأمور مخرجا) قال تعالى: ومن يتق الله يجعل له مخرجا. (وهب لنا مغفرة) للذنوب والمغفرة هي ستر الذنوب يقال: الصبغ اغفر للوسخ أي: استر، وفي القاموس: وغفر الله له ذنوبه يغفره غفرا وغفرة حسنة بالكسر، ومغفرة وغفورا وغفرانا بضمهما، وغفيرا أو غفيرة غطى عليه وعفا عنه، واستغفره من ذنبه واستغفره إياه طلب منه غفره، والغفور والغفار من صفات الله اهـ منه (وعافية) والعافية الصفح وترك عقوبة المستحق عفا عنه ذنبه وعفا له ذنبه وعن ذنبه والمحو والإمحاء، وتطلق العافية في اللغة على معانٍ كثيرة (بجملة الذنوب كافيه) والوالدين معطوف على لنا الأب والأم وما علا، ويحتمل أن يكونَ (الوالدين) مفعول مقدم أنل (مغفرة) تقدم معناها (تمحو بها كل الزلل) أي: الخطايا (وتشمل) تلك المغفرة (الإخوان) في النسب والإسلام (والمعارف) أي: من لنا معرفة بهم ولهم معرفة بنا (ومن له حق علينا سالف) وهم من تقدم من الوالدين والشيوخ، ثم لما ذكر الأصول والخصوص ألحق بهم الفصول والعموم (أبناءنا وكل مسلم تعم. من أمة) النبي (المختار أشرف الأمم) قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: 110/3] (فلا ترد دعوتي بالحبوبة) الحوبة الذنب والحاجة والمسكنة (بحق من أويته) أي: جعلت له مأوى (لطيبة) أي: المدينة المنورة (محمد) اسم من أسمائه ﷺ (من ذي سناء مشرق) أي: مضيء (سناء) فالسنا النور والسناء بالمد

الرفعة (وآله) في مقام الدعاء يدخل كل مؤمن، وفي الاصطلاح: أقاربه المؤمنون من بني هاشم (وصحبه) جمع صاحب كركب وراكب (وعترته) أي: قرابته (والتابعين) أي: الرجال الذين أدركوا صحابة النبي ﷺ (وجميع أمته) أي: أمة الإجابة (ويرتجى) أي: يطمع (مغفرة) الله الغفار الذي يغفر الذنوب (خليفة) فاعل يرتجى (بن حسن الإقمار) أي: المنسوب إلى البلد المعروفة بالقمار في وادي سوف (والعفو) معطوف على المغفرة وقد تقدم معناه (والختم) عند الموت (بما يرضاه) الله (من قول لا إله إلا الله) فلقد أتى الناظم رحمه الله تعالى بمسك الختام لا إله إلا الله كلمة التقوى والتوحيد والكلام الطيب الذي يصعد إلى الله.

أقول: إن الله تعالى وَفَّقَ النَّاطِمَ في هذا النظم حيث ابتدأه بحمد الله وشهادة أن لا إله إلا الله وختمه بلا إله إلا الله فهو بين الحمد والشهادة التي بدأ بها حيث قال:

أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ رَبِّي عَلَى إِنْعَامِهِ وَأَشْهَدُ
أَنْ لَا إِلَهَ غَيْرُهُ يُؤَمِّلُ وَإِنَّ أَحْمَدَ نَبِيِّ مَرْسَلُ

وختمه بقوله: من قول لا إله إلا الله. فنظمه بين ذكر الله في الابتداء وذكر الله في الانتهاء.

يقول كاتبه محمد باي بن محمد عبد القادر بن محمد بن المختار بن العالم الساهلي القبلوي التواتي: فرغت من جمع هذا الشرح على نظم الشيخ خليفة بن حسن القماري السوفي الجزائري، وقد اشتمل هذا الشرح على عشرة أجزاء أي: كان الفراغ منه مساء الخميس السابع عشر 17 من ذي القعدة الحرام عام اثنين وعشرين وأربعمائة وألف 1422 الموافق لـ يوم الحادي والثلاثين 31 من يناير عام الفين واثنين 2002 سبحانهك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك، عملت سوءاً وظلمت نفسي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم.

اللهم إني أسألك إيماناً دائماً، ونسألك قلباً خاشعاً، ونسألك علماً نافعاً،

ونسألك يقيناً صادقاً، ونسألك ديناً قيماً، ونسألك العافية من كلّ بليّة، ونسألك تمام العافية، ونسألك دوام العافية، ونسألك الشُّكْرَ على العافية، ونسألك الغنى عن النَّاسِ.

اللهمّ جاز عنا نبيناً خيراً، وجاز عنا أئمة الدين خيراً، وجاز عنا أسيافنا خيراً، وجاز عنا والدينا خيراً، واجعل هذا العمل خالصاً لوجهك الكريم، وانفع به من ألفه ومن قرأه ومن سعى في شيء منه.

وقد كان تأليفه في المدرسة الدّينية التابعة لمسجد مصعب بن عمير رضي الله عنه بحيّ الرُّكنة أولف ولاية أدرار.

وأطلقت على اسم الكتاب: «مرجع الفروع إلى التأصيل من الكتاب والسنة والإجماع الكفيل».

وكان الابتداء يوم 01 ربيع الثاني عشرون وأربعمئة وألف للهجره 1420 وانتهاهؤه في التّاريخ المذكور. والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين.

